

السلسلة
الفلسفية

د. ملحم قربان

الواقعية السياسية



المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

الواقعية السياسية

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

بجروت الحمراء - شارع اميل اده - يتسليمة سلام هاتف : ٨٠٧٤٠٧ - ٨٠٧٤٧٨

ص. پ ٦٣٦١ / ١١٣ أليان

د . ملحم قربان

استاذ في الجامعة اللبنانية

الواقعية السياسية

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع
بيروت ١٩٨١

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الثانية

مزيّلة ومنقّحة

١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م

ملحّم قرّبان

الواقعيّة السّياسيّة

إهداء

الى الالتزاميين
توضيحاً لمعالم التزامهم

للمؤلف

أ - كتب

- ١ - أزمة السياسة في لبنان . الطبعة الثانية ، مزيدة ومنقحة .
- ٢ - الواقعية السياسية . الطبعة الثانية ، مزيدة ومنقحة .
- ٣ - اشكالات . الطبعة الثانية ، مزيدة ومنقحة ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٨٠ .
- ٤ - الحقوق الانسانية . طبعة ثانية . بيروت ، ١٩٦٩ .
- ٥ - المنهجية والسياسة . طبعة ثالثة مزيدة ومنقحة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٨ .
- ٦ - تاريخ لبنان السياسي الحديث :
 - I الجزء الأول ، الاستقلال السياسي ، الأهلية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٨ .
 - II - الجزء الثاني ، بناء دولة الاستقلال ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨٠ .
 - III الجزء الثالث ، القرار ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٩ .
 - VI - الجزء الرابع ، المعاهدة ، قيد الطبع .

ب - بحوث

- ١ - « العلمانية والاسلام » «Secularism and Islam» بالانكليزية ، نوقش في المؤتمر العالمي المنعقد في كراتشي ، باكستان ، ١٩٥٩ ، لبحث و الاسلام في العالم المعاصر بدعوة من الحكومة الباكستانية والمؤتمر العالمي للثقافة (Congress for Cultural Freedom) .

- ٢- « الحقوق الطبيعية في العقد الاجتماعي لجان جاك روسو »
 «Narural Rights in Roussou's Social Contract» بالانكليزية ، نوقش في المؤتمر
 الرابع عشر للفلسفة المنعقد في فيينا ، النمسا ، ١٩٦٨ .
- ٣- « المواقف الحاسمة » خطبة تخرّج . العدالة ، عدد ممتاز ، ١٩٧٠ ، كلية الحقوق والعلوم
 السياسية ، في الجامعة اللبنانية .
- ٤- « الاخلاق والمجتمع » بيروت ، ١٩٧٤ ، طبعة ثالثة مزيطة ومنقحة .
- ٥- العقل في القرآن .

ج - تحت الطبع

- ١- Meaning and Confirmability. — 1
 2— A Theory of Value. — ٢
 3— Chapel Talks (With a Foreward by Prot. Jolin Wold). — ٣
- ٤- علمانية دركهايم الاخلاقية وتشعباتها الاجتماعية .
- ٥- اشكالات ماركسية .
- ٦- قضايا الفكر السياسي :
- I - القانون الطبيعي .
- II - الحقوق الطبيعية .
- III - القوة .

مقدمة الطبعة الثانية

هدفت الواقعية السياسية ، عبر التزاميتها ، أن تشرّب بالإنسانية وخصوصا في مهدها لبنان ، لتفانح العقائدات المعاصرة فكرا وممارسة معا .

وكان نجاحها ، على ما يظهر، كبيرا ، على صعيد الفكر . إذ لم تجابه بالنقد القاسي . وإذا كان العالم الفكري قد تلقاها بهدوء وثأن فإن ذلك كان ، حسب تقديرنا ، لجليلتها ورمصاتها . وإننا لنفضل كثيراً أن نختمر بها العقول على مهل فتفاعل والرصين من المشاعر والتوجهات على أن تهرق بحرارة حماسها حين ثم نجبر وتنطفيء شعلتها انطفاءً سريعاً .

وإن استقبلت بحذر ، فمرجع ذلك الى كثرة المستجدات فيها وتوافر اللاإعتيادي في نسب معدلات التركيبات التي تحاول أن تصطفها من تراث الحضارة الانسانية لتزواج بينها وبين المبتكرات ذات النكهة الطازجة والدم الجديد .

والإلفة الفكرية كالآلفة الاجتهادية قلما تكون بنت ساعتها . إنها ، وحيث تشمخ وتتطاوّل على الزمن والعاديات ، تحتاج إلى جلور عميقة توأكبها التقاليد المريفة التي يأكل الدهر عليها ويشرب . أما على صعيد الممارسة فقد جابيتها أحداث الأزمة اللبنانية المتأزمة قبل أن تضرب جلورها في اصحاق القلوب والعقول لتكسيها مناعة ضد الاستدراج السهل وراء المغنم البراقة ذات الجواهر خفيفة الموازين .

وهكذا ، تكون الحياة قد حملتها قبل أن تكتسب القوة التي تدعو اليها في مجابهة الحياة . ومن هذه الزاوية ، فقد استقرت .

وإن آخر هذا نموها الحياتي ، فقد بيّن قيمتها الجليلة وضرورتها للحياة . وما هي قيمة حياة بدون التزامية ؟

وان بقيت هذه قيمة ، فقيمتها تكمن في امكانيتها للتجلبب بالالتزامية - أن باب هيكل الالتزامية ما زال مفتوحاً أمامها . وأنها مرشحة لدخول هذا الهيكل لتأدية واجباتها التي تثبت الوجود - وجودها وتمنحه ، بللك ، معنى وقيمة !

ضهور الشوير بتاريخ ٤ حزيران سنة ١٩٨٠

تمهيد

نحاول في دراسات هذا الكتاب ان نقيم مقومات الواقعية السياسية . مقصدا من هذا التقييم هو ترميم هذه النظرية لتصبح اقوى على مجابهة الصعاب التي تواجهها على صعيد الفكر والفعل .
تنقسم بحوثنا ، لذلك ، إلى قسمين :

الاول تحليل نقدي لكتابات الواقعيين السياسيين المعاصرين ، وعلى الخصوص كتاب هانس مورغنتاو^(١) السياسة بين الأمم وكتاب كينيث تومبسون^(٢) الواقعية السياسية وازمة السياسة العالمية . ومعالج هذا التحليل النقدي - او بالاحرى التقييمي - من زاويتي المنهجية والمحتوى الفكري معاً .

والثاني تألفي بناء ، غايته تصحيح الاخطاء التي يبين القسم الأول ضعفها وعدم كفايتها ، وتقوية الافكار التي ، على ضحالتها ، يمكن ان تصبح ركائز قوية فعالة في تدعيم مدرسة سياسية ، لو اتبعت ، لاثبتت كفاءات اصحابها الانسانية والعلمية ، ولدرت عليهم ، فوق ذلك ، اطيب الغلال واوفرها لأقربها إلى الرزق الحلال . ولن تأخذها الشفقة ، تجاه المبادئ العفنة والمواقف المتهترئة او التي تشيع جواً من الازمتراز او التشاؤم . فهي بملك تهديمية غير رحومة . ولكنها في الوقت ذاته ، تعتبر هذا الهدم اللاشعور مجرد وسيلة لغاية ابعد واكثر ايجابية . ولذلك فهي ترميمية تحس ببسامة المسؤولية الملقاة على كتفها ؛ ومن هنا اصرارها على تأسيس بناء الواقعية المرممة على اساس ممكن من القيم . ان نظرية صامدة مرنة في القيم هي الملجأ الآمن لجميع ما يقوم به الانسان من تصرفات . واذا كان هذا ضرورياً في جميع الحفول الانسانية ، فإنه أكثر ضرورة ، ولأسباب واضحة ، في السياسة .
وهكذا سنضطر إلى ربط المسألة الأخلاقية بالمسألة السياسية .

ولما كانت المسألتان ، الاخلاقية والسياسية ، تتأثران بالمسألة الأعم والاشمل ، أي المسألة الثقافية العامة لهذا العصر ، فمن الطبيعي ان نعالج المسائل الثلاث ، ولو معالجة ناقصة ومختصة ، بأسلوب

^(١) Hans Morgenthau, *Politics Among Nations*, New York, 1956.

(١)

^(٢) Kenneth Thompson, *Political Realism and the Crisis of World Politics*, Princeton University Press, 1960. (٢)

يشعر بترابطها ويقدم المقترحات التي تفي ، لا بفرض احداها منعزلة ، بل بفرض كل منها منسجمة ومتكاملة مع الاثنتين الباقيتين .

ونتناول بحوثنا في هذه المحاولات ، كتاب ت. د. ولدن^(١) لغة السياسة ، لا للاستناد فحسب إلى بعض آرائه المسندة ذات القوة والمرونة اللتين يتطلبهما نجاح الواقعية السياسية الفضلى ، بل أيضاً لتبيان الحدود التي يقف عندها ، وكيفية تخطيها عن وعي ومسؤولية والتزام يجعل علمنا الاجتماعي او فرفر شروطاً للحياة الفاضلة او على الأقل اقل شراً او اغراءً للسلوك من ذي قبل . وفي هذه الخطوة النهائية - الخطوة التي تمكنا من التمرکز في قاع بحر البحث على صخرة صلبة صامدة - نرانا نلتقي والوجودية . ففي التزام الانسان ، وحرية المعبر عنها بهذا الالتزام الواعي الواقعي ، المتضائل ، تكمن قيمته . ومن هنا تنبع إمكانية تأثيره ، مع من يتفق ويشارك بتفاصيل مخططة ، في تكييف مجرى التاريخ وتخليص عالمه الاجتماعي ، وقد يتسع هذا ليشمل الانسانية بأكملها ، من شوائبه ، وبالتالي في توصيله إلى عظمة الخلاص . قيمة الانسان ، اذن ، وجودياً وواقعياً ، هي فعله الملتزم المؤدي إلى خلاصه وخلاص بني جنسه .

صهور الشوير ، ١٩ نيسان ١٩٦٧

ملحم قريان

(١) T. D. Weldon, *The Vocabulary of Politics*, London, 1953.

القسم الاول
قضايا عامة

الفصل الاول اقتضاب

١ - المظاهر السياسية والمنهج :

للظواهر التي تعالجها السياسة خاصيات نوعية فريدة الاطوار . وهذه الخاصيات الفريدة الاطوار هي بالذات ما يجعل صيغة نظرية سياسية تساعدنا على استباق معرفة الحوادث قبل حدوثها امراً جدياً مستبعد . وهذا هو بالذات ما يعلل إلى حد كبير اندفاع علماء السياسة وراء « تنظيم النظرية » تمهيداً « للتنظير السياسي »^(١) .

لذلك تصبح المنهجية المدروسة بتدقيق وعناء مطلباً ضرورياً تمهيداً للتقدم في تطوير النظرية السياسية - أي السياق المنظم للمفاهيم التنظيمية المساعدة على ترتيب الوقائع وتبويبها ، وعلى تفسير هذه الوقائع باضفاء المعاني المحددة المركزة على كل منها بفعل ترابطها بعضها ببعض . ولا يقتصر عمل هذه المنهجية على مساعدتنا في عملية تحديد حقل السياسة ، بل يتعدى اسهامها الايجابي هذا الامر الهام إلى امر أهم ! نعني أنها تساعدنا ، وهي في هذا المضمار خير رهان لنا ، على معالجة الصعوبات العلمية والمسائل الفكرية التي نواجهها عبر-سياقنا السياسية . ولا يسعنا ابدأ إلا أن نعتني أكثر ما يكون الاعتناء بمثل هذه الاداة . ينبغي أن نكون جد واضحين بما يتعلق بمبادلها المفترضة وقيمتها الأولية ، كما اننا يجب أن نعرف تماماً الغايات^(٢) التي نريد تحقيقها بواسطتها والنتائج المتوقعة من تطبيقها بنجاح ومهارة .

ونرانا نتكلم ، بالإضافة إلى منهجية تفرق بين الاصيل والمزيف من المسائل ، وتزودنا بمبادئ

(١) Kaplan, Morton A., «Problems of Theory Building and Theory Confirmation in International Politics». *World Politics*, Vol. XIV, No 1, (1961-1962) pp. 6 ff.

(٢) Wilkins, L.T., *Social Policy, Action. And Research: Studies in Social Deviance*, Associated Book Publishers Ltd., London, 1964, pp. 90-91.

(٣) ملحم قريان ، المنهجية والسياسة ، دار الطلبة ، طبعة ثالثة منقحة وممتعة ، بيروت ، ١٩٦٩ ، الفصل الرابع .

نستقصي بواسطتها الحلول المقبولة للمسائل الاصلية ، على مقياس آخر لتحديد حقل السياسة ولهاديتنا ، عبر المناهات في هذا الحقل ، إلى ميناء الامن والسلامة . ذلك المقياس ، وهو تجريبي ، يعبر عنه بالصيغة التالية : السياسة هي ما يقوم به السياسيون من اعمال بصفتهم سياسيين . وعليه سنرى أن المقاييس المقترحة من زوايا المدارس التقليدية - كالقوة^(١) ، والدولة^(٢) ، والتوزيع السلطوي للقيم^(٣) ، وفرض النزاعات^(٤) ، وغيرها - لا تقي وحدها بالفرض المطلوب . وما عاودنا هذه بالمحاولة المطلقة . انما هي مشروطة بجدها اعتباران : احدهما طوعي والثاني اضطراري . وثانيهما ، ولا شك ، هو اكثر تسفية بالمحاولة . ذلك لانه تعبير لمدى معارفنا فيما يتعلق بالظواهر المدروسة والوقائع مواضع البحث وفيما يتعلق بالادوات والاساليب التي نستخدمها في عمليات الاستقصاء المتعددة .

تميز هذه الدراسة بين زاويتين قد ينطلق من كليهما التحليل السياسي : زاوية المتورط في صنع الواقع السياسي ، وزاوية المتخرج عليه او الدارس له . فإذا كان الناظر هو نفسه الانسان المتورط في القضية السياسية ، كانت احدى الزاويتين موقفه الذاتي من هذه القضية بجميع ما يكون هذا الموقف من قوة في الشخصية وصدق في النظر وسلامة في النفس . وكانت الزاوية الثانية الظواهر المؤلفة لهذه القضية والعلاقات بين هذه الظواهر وطبيعة هذه الظواهر بحد ذاتها - او بالاحرى بقدر ما تسمح بالتحرف اليها . ان التكاليف المتناسق بين هاتين الزاويتين لامر ضروري جداً لتقدم المعرفة ولتثبيت اقدامها على الارض الجارمة . ذلك لان احدهما متممة ، بحكم طبيعتها ، للثانية . ولانها فوق ذلك تتساويان تقريباً بالاعمى - هذا في الحالات المثل . اما في الحالات التي لا تصل فيها عملية التكاليف هذه إلى ذرى الكمال فيتم التكاليف عبر تصرف ناضج ، فترانا مضطرين إلى الأخذ بتفضيل الزاوية الذاتية ووضع النبرة والتوكيد على الموقف العقلي - الشخصي - النفساني . اذ لولا دفع هذا الموقف لعجلة الدراسة والاختيار ، لما بدأت الدراسة ولما تمت التجربة . ولو بدأت التجربة وتمت واينعت ثمارها فلا تؤتي خيراتها المستحقة إلا لمن اتخذ موقفاً ايجابياً منها . فإيجابية هذا الموقف اذن هي شرط لا مفر منه لجني مغانم الاختبارات التجريبية عن استحقاق ، ولتحمل مسؤوليات القيام بها . وتزداد قيمة الايجابية هذه بمساندة الانفتاحية والتجرد لها .

وتزداد ابعاد القضية عدداً وتعقيداً لما تنتقل من مستوى العمل السياسي ، المتفاعل عبر الفاعل نفسه مع الدراسة والتحليل لأوضاع هذا العمل ، إلى مستوى الرائيين المقيمين لهذا العمل - كان هؤلاء الرائيون من زمرة المتخرجين ام من جماعة الدارسين المسؤولين . ويدعوننا هذا التعقيد إلى التنبه لامور كثيرة : اكثرها جوهرية هو زيادة الاهتمام بالايجابية والانفتاحية والتجرد .

Lasswell, H., *Politics: Who gets What, When, and How?* New York, 1964. Also Lipson, L., *The Great Issues of Politics*, N.Y., 1954.

Hoffman, S. (ed.) *Contemporary Theory of International Relations*, Englewood Cliffs, N.J., 1960. (٢)

Easton, D., *The Political System, An Inquiry into The State of Political Science*, New York, Knopf, (٣) 1953.

(٤) ملحم قربان ، المنهجية والسياسة ، فصل « هل السياسة علم ؟ » .

٢ - السياسة والقيم :

وعندما تتوافر جميع هذه الاسباب المواتية تقترب السياسة من كونها علماً بقدر ما تخضع لظواهرها النموذجية - على ما هي عليه من صفات معقدة متغيرة وفريدة تتأثر بعوامل منها المعروف ومنها المجهول ، ومنها العقلاني ومنها الذي لا يمت إلى العقل بصلة - لأدوات التحليل وآلات التدقيق التي تكون توفيقنا بالتعرف إليها وإلى استخدامهما في عملياتنا الاستقصائية والدراسية . وعلى افتراض ان النجاح الكامل تم لنا في جميع هذه المحاولات المعقدة ، فإن غايتنا من جعل السياسة علماً ، تظل بعيدة عن التحقيق بقدر ما تظل السياسة عملية تقييمية في جوهرها ، وبقدر ما تظل هذه العملية التقييمية تتمرد ، كالحصان الجاموح ، على عملية الترويض العلمي الكمية الدقيقة . غير اننا نستتج عبرة إيجابية من هذا الأمر ، وهي ان نظرية في القيم هي شرط ضروري لنظرية في السياسة . ولا يمكن ان تكون الثانية اكثر جاذبية للمقول الراجحة مما يمكن ان تكون الاولى . غير ان هذا الامر يزيد^(١) في تعقيد الصورة التي هي في الاصل معقدة . فواقع الامر هو ان عند هذه النقطة المعيارية بالذات يتلاقى الموقف الذاتى والمعرفة الموضوعية . وعند نقطة التلاقي هذه ، يواجه المحلل الدارس ، كما يواجه المتورط في القضية السياسية المدروسة ، مشاكل قد يعجز عن حلها حلاً مسؤولاً . وسواء عجز اولم يعجز عن حلها ، يظل هذا الحل مطلباً من مطالب جعل السياسة علماً ، او من مطالب التصرف الواعي ، او جعل المتيسر سياسياً او رجل دولة .

٣ - قيمة الانسان :

وربما وجدنا ، بعد التدقيق ، في نقطة هذا التلاقي بالذات ، جوهر الانسان وحيثه . يميز الانسان عن الحيوانات الدنيا كونه ، ويفضل حريته ، قادراً على التوفيق ، ومن يقدر على التوفيق يقدر على عرقلة عملية هذا التوفيق ، بين المتطلبات الادبية ، سواء كانت هذه مطلقة او موضوعية او تقريرية ، وبين المتطلبات الموضوعية المستتعة إلى دراسة العالم الخارجي الذي نعيش فيه متفاعلين مع قوانينه وشرائعه ، وبين المتطلبات الذاتية المتبلورة فينا عبر حكمة الاجيال السالفة او عبر دراسة مفصلة ودقيقة للتاريخ والتجارب الحياتية ، او عبر ومضات من الالهام . وجوهر حرية الانسان يكمن ، لا في كونه يقدر فحسب ، بشيء من الصعوبة ونضج في التمرس ، على التنسيق بين متطلبات الاديان والحقيقة الموضوعية عن الكون والالتزامات الطوعية ، بل ايضاً في انه - على الغالب - يقدر ان ينفذ هذا التناسق عبر تصرفاته^(٢) .

« وان الانسان القدر لقادر على تصور غير^(٣) يفيد منه هو كما يفيد منه غيره من الناس ؛ انما هو لقادر

(١) الا اننا نرى في الالتزام لاجاً فعالاً للدوي الشخصية المتصورة لتزوات هذا التصديق : ملحم قربان ، الحقوق الاساسية ، طبعة ثالثة ، بيروت ، ١٩٦٩ ، ص ١٨٥ .

(٢) وفي هذه النقطة بالذات نجد جلور القانون الطبيعي الجديد جلودها : ملحم قربان ، الحقوق الاساسية ، طبعة ثالثة ، بيروت ، ١٩٦٩ ، الفصل السادس .

(٣) وليس من الضروري ، لسلامة موقنا ، ان يكون هذا الواقع شاملاً ، كما انه ليس من الضروري ان يكون حتمياً .

أيضاً على جعل هذا التصور يحدد^(١) أفعاله ، في مقدرة الانسان هذه تكمن بلور الحقوق^(٢) . وهذه الحقوق بدورها هي شرط^(٣) لتحقيق تلك المقدرة^(٤) .

«The capacity, then, on the part of the individual of conceiving a good as the same for himself and others, and of being determined to action by that conception, is the foundation of rights , and rights are the condition of that capacity being realised.»^(٥)

والوجه الآخر لمقدرته على توفير شروط التنافس ، عبر تصرفاته^(٦) ، بين القيم والقواعد والذاتيات والموضوعيات والحرية والقوانين الملزمة ، الوجه الآخر لتلك المقدرة هو مقدرته على عرقلة هذا التناسق ، حيث يكون ، اذا اما صلف وكان حيناً ما ، مُعطى طبيعياً .

هنا يكمن الفرق المميز - اذا صح القول بهذا الفرق - بين جميع « العلوم » المرتبطة به كالسياسة والاجتماع والتاريخ من جهة ، وبين العلوم الطبيعية الأخرى كالفيزياء والكيمياء من جهة ثانية . وإن من جملة الاهداف الأولية لهذه الدراسة ان تضيّق الفجوة بين هذين النوعين من العلوم التجريبية - واذا قدرت على سد هذه الثغرة تكون قد نجحت حيث اخفق الكثيرون^(٧) قبلها .

ولنتنقل من الانسان ، موضوع السياسة الاولى إلى السياسة ذاتها . نحن نعتقد ، بناء على مامر، إنه اذا كانت هنالك اسباب متعددة تبرّر القول بأن السياسة فن أكثر منها علماً دقيقاً ، فإن حمل الحجة السالفة انها تثبت هذا القول . ولكنها ، في الوقت ذاته ، تربطه بالعلم ربطاً وثيقاً ، ونحاول ان نتمتع بغيريات الحكماء معاً . او ليست ترتاح الى اعتقاد متفائل بمد جلوره عميقة في تربة الطبيعة الانسانية الخصبه ، وينمو شجرة قوية تقاوم الاعاصير شتاء ، وتسخر ، ايام الصحو ، بالمعطاء السمع ؟ ان عجائبات الانسان لما يحيط به ولئن يتعامل معهم تظل - على تعددية الصعد التي تطل من مشارفها - ولو جزئياً - من صنع يده .

-
- (١) هنا يجمع مكنم الربط بين الحرية والالتزام ، ومصلحة الحاجة الى الرجوعية ، ومصدر الدعم القوي للزعم عما يجعله ينال المطلق ، وبالتالي اكتاب الايديولوجيات بريقاً ملفتاً للنظر (راجع كذلك للمؤلف ، اشكالات ، طبعة ثانية مزينة ومنقحة ، المؤسسة الجامعية للدراسات ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ٢٤٩-٢٥٢) .
- (٢) ان استخدام هذا الفصل في الطبيعة الانسانية لتبرير « الحقوق » هو تضيق بعض الشيء لمهاتة المهمة .
- (٣) هذا على مستوى التنظيم الاجتماعي ؛ وحتى على هذا المستوى فقد تنقلب الآية رأساً على عقب .
- (٤) ت. هـ. فريش ، محاضرات في مبادئ الالتزام السياسي ، نيويورك ١٩٧٧ ، ص ٩٧ .

(٥) T.H. Green, *Lectures on the principles of Political Obligation*, New York, 1927, P. 41.

(٦) هنا على أقل تقدير .

(٧) من هؤلاء المدرسة الحليّة المعروفة بالوضعية المنطقية (Logical Positivism) وكذلك :

F. Engels, *Lud wig Feuerbach and the End of German Philosophy*, Chap. 9. «Nature and Sociology»

الفصل الثاني

بديهيّات

١ - تناقضات :

أماسة و النظرية السياسية « نتيجة لتعارضات داخلية متعددة : التناظر بين المثل المطلقة المجردة - برهة تستهوي عملة الانسان السياسي - وبين الحقائق العنيدة المخشوشة والصامدة للحياة السياسية - الحقائق التي يحاول الانسان السياسي قوليتها وتكييفها ، والتصارع بين العقل المنطقي المنظم وبين الدوافع غير العقلانية والقوى الجموح التي يحاول العقل اخضاعها لقوانينه ومقاييسه ، والتردد بين الثقة الكاملة للانسان على المسرح السياسي - عملاً دارساً كان ام عاملاً فاعلاً - بنفسه وبمن يحيط به من اناس في مجتمعه على الرغم مما يبدو له عنهم من مظاهر العداء ، وبين الشك بنفسه وبهم وبما يحيط به من عوامل الطبيعة . ولا تدعي هذه اللائحة بأنها تشتمل على جميع التناقضات ذات العلاقة بالموضوع . فلا عجب ، إذن ، ان لا تكون السياسة قد اصبحت علماً دقيقاً بعد .

٢ - المطلق والوهم :

وتزيد في تحيط المحاولات التي تبغي جعل السياسة علماً بالمعنى الدقيق المركز ، فوضى بمسئطاع الانسان ، لغاية^(١) اولا لغاية في النفس ، ان يخلقها وينشرها حوله اعتقاداً وفعلاً . يقدّر الانسان ان يجعل من الوهم ، بتبنيّه له بشكل معين ، مبدأ مطلقاً ، ومن المبدأ المطلق ، باعماله التام له ، مجرد وهم - او على الاقل مجرد مبدأ لا قيمة له ولا اهمية - وعلى الخصوص فيما يتعلق به ويسلوكه . ويصح هذا على وجه التخصيص في نطاق الاطار للقواعد والمفاهيم الذي يشدّد - كما هي الحال في اطار القواعد والمفاهيم الذي تنبئ - على الافعال الانسانية والتصرفات السياسية التي تنفتح عليها أكثر من كوة للمراقبة والدراسة .

«For , says Nietzsche, what man needs is order to do great things, what people need is order to ripen, (١) is the sheltering cloud of illusion...» (Lévi-Strauss, Sartre, and Valéry agree with Nietzsche on MYTH and History.)

Pietér Geyl, *USE AND ABUSE OF HISTORY*, Yale University Press, 2nd ed. 1957, pp. 54 and 71.

(Undealing mine)

نعتقد ان هذه الأفعال والتصرفات هي أفضل انواع البيانات التي تصح ان تساند او تعاند صحة السياسة^(١) المدروسة وبالتالي تساعد على تقرير قبولها او رفضها .

وسنرى ان مصدر الداء هذا ، داخلياً على ما هو عليه ، سيكون أيضاً مصدر الدواء ، على ما في ذلك من تناقض ظاهر .

وسنرى ان لهذا المبدأ ثلاثي الأبعاد : فوضى الإرادية الاعتبارية ، ومحاولة التعرف إلى كنهها عن طريق التصرفات المسلكية ، وإمكانية كبح جماحها عبر الأفعال المُلتزمة ، تشعبات هامة ومفاعيل اهم في تقرير مصير اهم القضايا التي ستعرض لها .

٣ - المقياس الموضوعي :

غير انه من الضروري ان نكون قادرين على التمييز ، في نطاق الاطار للقواعد والمفاهيم الذي نبتناه لاعتقادنا بأنه يفي بالفرض المطلوب^(٢) ، بين المطلقات ، والمقاييس الموضوعية ، والأوامم . نضطر إلى مجابهة الأوامم فقط عندما يختار احد الناس ، عن قصد او عن غير قصد ، ان يعبّر عنها بمخططات عملية تطبيقية .

« ليس الانسان ا ، بعد البحث والتدقيق ، محكوماً من العقل وحده . فالخرافة ، ناشئة كما هي بالفعل عن المحبة القوية او الكراهية الشديدة ، لها حيوية خاصة بها ، انها شكل من اشكال الحياة »^(٣) .

وكذلك هي الحال مع المطلقات . فبمعزل عن جهود جماعات معينة او افراد تحاول تحقيق هذه المطلقات في واقع حياتها للمموس الذي يؤثر بشكل او بآخر على واقع حياتنا ، لا تكون المطلقات بحد ذاتها ، كما لا تكون الأوامم بحد ذاتها ، مواضيع بحث مسؤول عندنا . بكلمات مغايرة : ليست الأوامم او المطلقات بحد ذاتها ، وبمعزل عن ارتباطها بحياتنا او حياة جيراننا ، « مسائل اصيلة »^(٤) او مشاكل تفرض علينا إيجاد الحلول اللازمة لها . وتختلف الحال مع المقاييس الموضوعية . من التزم بالتفتيش عن الحقيقة الموضوعية - وكل باحث لا يلتزم بذلك ليس يباحث بالمعنى الصحيح لهذه الكلمة - وجب عليه ان يستند إلى هذه المقاييس الموضوعية . تلك هي مقاييس لا يُستغنى عنها في عملية البحث المسؤول والتقييم البناء .

(١) « نعتقد ان تثبت من خاصية سياسية معينة فقط بدراساتنا للأفعال والتصرفات السياسية التي يقام بها على ضوء هذه السياسة ونقديتنا للنتائج التي نحصل عليها بصفتها حواشٍ لهذه الأفعال » . Morgenthau, H., *Ibid.*, PP. 5 and 12.

(٢) هذا الفرض هو وضع مجموعة من الظاهرات المختلفة في ترتيب منتظم واضفاء شيء من المعنى عليها . ويكون هذا الاطار للمفاهيم نطل هذه الظاهرات بدون انتظام ويكون معنى : « المرجع ذاته ، ص ٦ و ٧ . هذا هو الفرض من النظرية في رأي مورغنتو ، وبالتالي فهو المقياس الذي يبتناه ليقدر على أسسه حكمه في قبولها او رفضها . ونعتقد نحن ان هذا هو مطلب ضروري ينبغي ان يوفره الاطار العام للمفاهيم والقواعد الذي يرشح ذاته لأن يكون نظرية مقبولة . غير اننا نطلب ، فضلاً عن ذلك ، اموراً مغايرة لهذا المطلب . ذلك لأنه ، وحده ، غير كلف .

(٣) ملحم قربان ، علمانية دركهايم الأخلاقية وتشعباتها الاجتماعية .

(٤) Geyl, P., *Use And Abuse of History*, New Haven, Yale University Press, 2nd ed., 1957, P. 77.

(٥) ملحم قربان ، المنهجية والسياسة ، للتركك إلى المعنى التقني المنهجي لهذا التعبير .

وإذا كان هنالك فرق هام^(١)، ويجب ان يكون فرق هام ، بين الوهم والمطلق ، فيجب أن يعبر هذا الفرق عن ذاته في عكسة المقاييس الموضوعية هذه .

ولن تصبح السياسة علماً بالمعنى الدقيق المركز إلا بعد ان تروض العوامل والدوافع الجموح المعاندة من الظواهرات المعلومة التي تدرس . وإذا عجزت عن ذلك ، يجب ان يكون بمسئطاعها ان تفصل بين هذه العناصر والعناصر الأكثر الفة ومهادنة ، لتضمن مقداراً من التضمين والتقييم للمادة التي تخضعها للدرس . وما إمكانية تطويع هذه المادة أو السيطرة عليها - وكل ذلك دون ان تشوّه طبيعتها - سوى نتائج طبيعية لذلك الاختضاع . وما احق من المقياس الموضوعي بالقيام بعملية الترويض هذه ؟

٤ - التنبؤ^(٢) :

كما هي الحال الآن ، ليست السياسة « بالعلم » بمعناه الضيق والدقيق - كما نعرف . وبالتالى ليست هنالك « نظرية » سياسية بالمعنى التقني . ويستتبع من ذلك ان استباق معرفة الحوادث قبل وقوع هذه الحوادث هو امر ليس بوارد في اطار السياسة^(٣) .

٥ - اطار عام للمفاهيم والقواعد الأولية :

نُضْطَرُّ اذن ان نستعير عن « النظرية » بالاطر العام للقواعد والمفاهيم . كما واننا نُجْبَرُ على استبدال « استباق معرفة الحوادث » بالتخمين الموفق او « بالتوقع المحفوظ » . وعليه فليست هنالك غرابة في محاولة بعض الواقعيين المحدثين التفتيش عن جذور الاسباب التي تؤدي إلى « التخمينات

(١) «Can a cipher of transcendence carry weight by being physically felt as a cipher, yet known to be such a reality? (Yasper's crucial question) (Adolf Lichtigfeld, «Maimonides' Attributes and Yasper's Cipher»

Akten des XIV International Kongresses für Philosophie, Wien , 2- 9 September, 1968, Universität Wien, 1970, Band I, p. 490.

(٢) « للتنبؤ معنيان : الأول ديني ، وهو نشر كلمة الله ، والثاني علمي ، وهو استباق معرفة الحوادث قبل حصولها » - *Oxford University Press, Vol XII, 1961, P. 254. Toynbee, A.J., A Study of History, London, 1959* - ومن الواضح اننا نستخدم هذه الكلمة بمعناها الثاني في هذه البحوث . راجع ايضاً لقطع ي من « صفات مميزة » من هذا الفصل ، و « مبدأ المعنى » في الفصل الثالث - القسم الثاني من هذا الكتاب .

(٣) يراجع بهذا الخصوص :

Heckscher, G., *The study of Comparative Government and Politics*, Allen and Unwin, London, 1959, P. 18; also Kelman, H.C., «Societal, Attitudinal, and Structural Factors in International Relation». *The Journal of Social Issues*, Vol, VI, No. 1, 1955; Also Hoffman, S., *Contemporary Theory in International Relations*, Prentice Hall Inc., Princeton, N.J., 1960, PP. 221-222; also Thompson, K., *Ibid.*, Preface, P. 9; also Easton, D., *Ibid.*, p. 57;

وملاحظ قربان ، المنهجية والسياسة ، الفصل الخامس .

الحكيمة^(١) . تتم هذه المحاولة عن الاعتقاد بأن محاولة كهذه هي افضل وسيلة ضمن نطاق المستطاع ، لتجنب « التخمينات الطائشة » .

٦ - صفات مميزة :

نستعرض باستعمال اهم صفات هذه المحاولة :

أ - إصرار على جميع البيئات :

ومن الصفات المميزة لهذه المحاولة في اعادة بناء صرح الواقعية السياسية على اسس ثابتة ، التزاماتها بالاعتراف بجميع العوامل^(٢) ذات العلاقة المنطقية او التجريبية بالتطير العقلاني للتصرفات السياسية . بعض من هذه العوامل يزيد في حدة التخييط والغموض السالدين في تصوير الوضع القائم للسياسة . في الواقع ، نعرف تماماً ، انه بفضل وجود هذه العوامل وتأثيراتها لم تزل السياسة بعيدة بعدا شاسعاً من كونها علماً بالمعنى الدقيق المحدد ، وبالتالي لم تزل نظرياتها على صعيد بدائي جداً من التطور . ومع هذا كله لا يمكننا ان نغمض اعيننا عنها ابداً دون ان نتهم اما بسطحية التفكير واما بالتخيز . وهذه الصيغة الجديدة للواقعية السياسية ، بالتزامها بالانفتاحية العقلية وبالتجرد وبالانجائية ، لا تستطيع ، مادامت تصر على الحفاظ على ايمانها الفكرية ، ان تهمل ايّاً من هذه العوامل المزعجة غير المرحب بها . ان من واجبيها ان تتعلم ان تعيش بسلام مع هذه العناصر المشاغبة - اللهم الا اذا اصبحت قادرة ، بطريقة او بأخرى ، وبمساعدة التقدم المنهجي والعمل في جاراتها من العلوم مثل « علم النفس » و « علم الاجتماع » و « الاقتصاد » ، ان تروض هذه العناصر والعوامل ، فتخضعها لدراسة علمية دقيقة وصحيحة قانونية . وحتى الادعاء بجعل « النظرية السياسية » اكثر عقلانية من

(١) يعزو كينيث تومبسون في كتابه ، الواقعية السياسية وإزمة السياسة العملية ، نجاح هذه التخمينات الى المدرسة السياسية التي تتورط لديها الصفات التالية :

(أ) - « حس تاريخي قومي » ، ص ٨ . (ب) - « تفهم واضح للطبيعة الانسانية » ، ص ١١ . (ج) - « موقف محدد من التقدم الانساني » ، ص ١٢ . (د) - « موقف واضح من « السياسة » » ، ص ١٣ . ويتبين من معالجة تومبسون لهذه المقولات انه تقدم بعض الشيء - وبخصوصاً في اتجاه زيادة التناقض - من مورغنتو . ولكن صيغ تومبسون ذاتها لحلها المقولات ما زالت تشجعا بعض الشواوب للمتهجية والفلسفية الفكرية .

(٢) « ان المشيعين لمعالجة السياسة في اطار واسع ويشتمل مع السياسة على الاعتبارات الاجتماعية والثقافية والمؤسسية ، سيرون في ضيق حائرة للتعرب السياسي المحدد الذي يدور على محور القوة وتحتها ضعفاً كبيراً وجوهرياً . ويرى هؤلاء المشيعون صوابية اعتبار القوة محوراً سياسياً عاماً ومركزياً . ولكنهم ، مع ذلك وفوقه ، يدعون أن تشتمل الواقعية الاصلية على العناصر والعوامل الاخرى » انظر :

Linka, G., *International Equilibrium: A Theoretical Essay on The Politics and Organization of Security*, Cambridge, Harvard University Press, 1957, P. 144.

التصرفات السياسية^(١) - حتى هذا الادعاء الذي يمكن ان يقبل مسوغاً بوجه عام وضمن حدود معينة - لا يصبح ان يتخذ مبرراً قهلياً او اعتباطياً لإبعاد أي من هذه العوامل والعناصر غير الاليفية لعمليات التنظير عن صورة الواقع السياسي او لحذفه من الوجود المدروس .

ب - تمييز بين التجميل والتشويه :

عملية التجميل التي يقوم بها المصور أو الرسام هي عملية مسموح بها . بل هي بالأحرى عملية مبررة ولكن ضمن حدود معينة . تقرر هذه الحدود هوية الرسوم أو للمصور كمرسوم او كمصور ، فطالما حافظت هذه العملية التجميلية على هويته ، حافظت لذلك على مسموحيتها . ولكن ، عندما تشوه هذه العملية تلك الهوية ، عندها تصبح عملية تتناقض ومطاليب المنهجية الصحيحة . والا ، فكيف نشيت بعدها من ان عملية التجميل هذه ليست في الواقع وبالفعل سوى محاولة تشويه ؟ قد يكون للتشويه كما للتجميل مبرراته ؟ ولكن القضية الهامة هنا هي ان لا تُشكل علينا وعلى الدارسين ايضاً معرفة الحقيقة بمعناها الموضوعي . يجب ان يبقى في متناول يدينا حق التمييز بين التجميل والتشويه ، وإمكانية التثبت منها . ويظل ذلك مقصد المنهجية الصحيحة الهام .

ج - محاولة تقريبية مشروطة :

كما ان هذه العملية - عملية اعادة بناء الواقع السياسية على اساس اثبت واصمد - لا تلغي كونها محاولة نهائية تامة . انها مجرد خطوة على الطريق الطويلة المتبعة التي توصل ، مع شيء من حسن الحظ والتوفيق في المجهود المبذول ، إلى صيغ افضل تساعد على تحليل الظواهر السياسية ونقدتها وبالتالي السيطرة عليها . وما هذا سوى امتداد للتقليد القويم المتبع في الواقع السياسية^(٢) كما هو متبع في جميع المحاولات الانسانية الكبرى ذات التقليد العريق .

د - وصف صادق وامل متفائل :

وامتداداً للتقليد العريق في الواقع السياسية يحاول اسهامنا هذا ان يصور الواقع السياسي ببشاعته المتعددة وعناصر الشعب والفوضى فيه . غير انه ، وبهذا يخالف التقليد القديم في المدرسة الواقعية السياسية على ما يظهر ، يفسح المجال لموقف مثالي - أي لاتخاذ موقف المهتم الواقعي بتحسين هذا

(١) « الفرق بين السياسات الدولية في واقعها والنظرية العقلانية المستمدة من هذه العلاقات هو كالفرق بين الصورة الفوتوغرافية والرسم الفني . الصورة الفوتوغرافية تظهر جميع ما تراه العين المجردة ، أما الرسم الفني فلا يظهر جميع ما تراه العين المجردة ، ولكنه يظهر ، اوعلى الأقل يحاول ان يظهر ، شيئاً واحداً لا تقدر العين المجردة ان تراه : وذلك هو جوهر الشخص صاحب الرسم » انظر : Morgenthau, H., *Ibid.*, p. 7. صاحب الرسم هنا لا يعني الرسام ، بل الرسوم والمصور .

(٢) « ويجعل جيل بعد جيل من المراقبين والقسرين الحمل الثقل - حل تقييم وبالتالي تمثيل ، وإذا كان من الضروري تصحيح ، المعتقادات التي تبنوها من سبقهم من أجيال . وبذلك يتمكنون ، أكثر من سابقيهم ، من معرفتهم في الواقعية السياسية » . وانتظر إلى هذا الاسهام الخاص بي كما أنتظر إلى اسهامات جميع الواقعيين السياسيين في ضوء هذا المعتد » Thompson, K., *Ibid.*, p. 9.

الواقع^(١) . فلذا اتفق ان وجد السامي ذو الشخصية المثالية والنظرة المتضائلة في السياسة ، حسب هذا الاسهام المتواضع في تعديل الواقعية السياسية ، انه لا يغلط الباب امامه بطريقة اعتباطية^(٢) . بالعكس لا يكتفي هذا الترميم الذي نتبناه بافساح المجال لمثل هذا الرجل ، بل يمنحه فرصة التجربة عملاً اياه مسؤوليات المخاطرة . ولا تخلو محاولة تحسين الوضع الراهن في السياسة - على ما يتصف به هذا الوضع من التشوش والفوضى - من مخاطر كثيرة وتضحيات ضخمة . وبالتالي يستند اتخاذ مثل هذه المخاطر والقيام بمثل هذه التضحيات إلى أساس تغاؤلي يصح فيه ، ولومع بعض التخفطات ، مقتبس للفيلسوف الاميركي ولوم جيمس .

« تلك هي ، إذن ، كلماتي الاخيرة لكم : لا تخافوا من الحياة . آمنوا بأن الحياة تستحق أن نحياها ، ويساعد معتقدكم هذا بجعله واقعا يعاش . والبرهان العلمي على انكم على حق قد لا يتبين قبل وصولكم الى يوم الدينونة (والى مرحلة من مراحل الكينونة التي قد يرمز اليها ذلك التعبير) . ولكن المحاربين المؤمنين في هذه الساعة بالذات ، قد يلتفتون ، عندها ، الى ضعفاء القلوب الذين يتخلفون الآن عن متابعة المسيرة ، وفي افواههم كلمات تشبه تلك التي حنى بها هنري الرابع الملكىء كريلون (Grillon) بعد انتصاره بمعركة كبرى : اشنق نفسك يا كريون الشجاع . لقد حاربنا في اركيس (Arques) ، ولم تكن انت هناك ! »^(٣) .

« These, Then, are my last words to you: Be not afraid of life. Believe that life is worth living, and your belief will help create the fact. The «scientific proof» that you are right may not be clear before the day of judgment (or some stage of being which that expression may serve to symbolize) is reached. But the faithful fighters of this hour, may then turn to the faint-hearted, who here decline to go on, with words like those which Henry IV greeted the tardy Guillon after great Victory had been gained: «Hang yourself, brave Crillon! We fought at Arques, and you were not there!»^(٤)

(١) « ... ليسمح لي بالقول .. بأن هناك بين الناس ، ولا شك ، مقدار كبير من المثالية وحتى من النبيل ، ولكن لا ننظر من الدبلوماسية أي اعتراف حله للمثالية ، او أي ايمان بكالية الانسان ، او أية فلسفة متضائلة بالملاقات العامة . فالدبلوماسي المحترف هو والطبيب ، بعد البحث والتدقيق ، من قصيلة واحدة . مرضاه ... مشوشون ، مزعجون ، عنيفون ، جنود ، تافهون ، وغير متعلمين . »

Kennan, G., «History and Diplomacy as Viewed by a Diplomatist». In Kertsz and Fitzsimons, (eds), *Diplomacy In A Changing World*, Notre Dame, 1959, pp. 101. Quoted in Thompson, K., *Ibid.*, p. 58.

(٢) أي كما تعمل الواقعية التقليدية .

(٣) ولوم جيمس ، « هل الحياة تستحق أن تمأش ؟ » في *ارادة الحياة وبعوأت اخرى* . ص ٦٧ .

W. James, «Is life Worth Living?» in *The Will to Believe and Other Essays in Popular Philosophy*, Longmans Green and. C. N. Y. 1905. P 62

وربّ قائل : « هب ان اسطورة سيزيف صلقت » :

« تعرفون اسطورة سيزيف ، ذلك الذي ، بحكم من الآلهة ، كان مصيره في الجحيم أن يحمل الصخرة على كتفيه الى قمة الجبل علّه يضعها هناك ويرتاح ، فما ان يبلغ القمة ونهاية الجهد حتى تعود الصخرة وتسقط ، فينزل سيزيف الى أسفل الجحيم ليستأنف حل الصخرة الى الابد ودون جدوى .
وقيل لنا ، وقيل لجميع الناس في كل العالم : مأساة سيزيف هي مأساة الانسان ، لا تضيّعوا وقتكم ، كل اهل خائب ، كل حلم باطل ، كل بحث عن الخلاص محكوم سلفاً بالفزيمة ، وكل جهاد للنهوض تنتظره على رأس الجبل قدم اله لترده الى الهاوية »^(١) .

لقائل كهذا نبين ضيقاً منهجياً بين التعبير عن موقف او لعل والوصف للواقع الحاصل في الكون .
قد تكون « مأساة سيزيف هي مأساة الانسان » . ليست لدينا بيانات علمية تؤمن لإسناد موقف من صحتها او عدم صحتها . وهكذا يكون الخلاف بالنسبة لهذه القضية مشكلة اسمية - هذا على مستوى وصف الواقع .
أما على مستوى التعبير عن موقف ، فيصبح الخلاف المدروس خلافاً مزاجياً . وعلى هذا الصعيد تنتفي قيمة الحوار المفيد - وان لا نهائياً .

حتى ولو صحّ أنّ « كل حلم باطل » ، فإذا منع الانسان ان يتمتع بهذا الحلم ؟ وحتى بالرغم من معرفته بأنه باطل - إن الافتراض بأن هذا الاحتمال بعيد عنه هو افتراض مبني على صورة خاطئة للانسان العاقل المدرب على ترويض غرائزه بعقله والتحكم بجميع تصرفاته . ولو كان هذا صحيحاً لما كانت مثالك حاجة لكتابة المقال المكتسب بالذات : « هم لتهريب السلاح ونحن للامل » .
وهل نحن محكومون بالقهر الى الابد ؟ من يدري ؟ قد نكون وقد لا نكون واقعياً . ومن هنا تصبح الصرخة :

« كلا ، لسنا محكومين بالقهر الى الابد .
لا مبدئياً ولا روحياً »^(٢) .

صرخة وفضية في حالة ، حالة عدم انطباقها على الواقع الكوني ، وعترية مسرفة في حالة مقابلة ، حالة انطباقها وذلك الواقع . اذ ، حتى في هذه الحالة الاخيرة ، تقريرها لا يستند الى بيانات ذات علاقة بالموضوع - علاقة علمية . هذا يعني ان القول :
« سيزيف غلبته الصخرة ، ولكن المسيح غلب الموت »

(١) « هم لتهريب السلاح ونحن للامل » للمعلق - الاتحاد البلجي ، الأحد ٣٠ ايلول سنة ١٩٧٣ .
(٢) المرجع ذاته .

ليس بذى علاقة موضوعية علمية بالموضوع - حتى وإن صح . الصخرة لم تغلب سيزيف بل العكس . لقد حملها الى القمة . وإن عادت فسقطت فذلك لأنه « تنتظره على رأس الجبل قدم اله لترده الى الهاوية »^(١) فالاله هو الذي غلب سيزيف .

وعلى افتراض أننا محكومين بأن تغلب على أمرنا مادياً وروحياً ، وهذا كوصف صحيح للواقع الكوني ، يبقى من حقنا ، أو بالأحرى بإمكاننا ، أن نتمرد ، نفسانياً ، اي « نرفض » هذا الواقع . سيزيف نفسه ، وبالرغم من علمه ، اذ كان قد علم ، بأن الصخرة ستغلبه ، إما بالاستقلال وإما بمساعدة اله معقد يدفع بها يقلعه الى الهاوية ، حتى سيزيف هذا ، قد يثابر ، ولاسباب نفسانية ، على محاولته إعادة الصخرة على كتفيه الى القمة .

وقد يرى في هذا العمل تحدياً للذك الاله الواقف له بالمرصاد على قمة الجبل . وقد يرى في القيام بهذا التمرين العبي ، على مستوى الواقع الكوني ، وذى المغزى الكبير على المستوى النفساني ، تعبيراً عن بعد من ابعاد حريته : البعد النفساني^(٢) . وقد تضيق به الحياة الى حد يرى في هذا البعد ذاته ، على فقره وضيق حدوده ، الوسيلة الوحيدة المتروكة أمامه لاثبات وجوده .

وفي هذا التحدي بالذات قد يقرأ معاً حقيقته ومعنى حياته . وإذا صح فضلاً عن ذلك إيمان الاديان ، وصح معه « ان المسيح قد غلب الموت » ، كان لتحدي سيزيف نفسه معان ومغاز تتعدى حتى حدود معرفته فتزيد في مغزى الحياة ويريقها ، ويكون سيزيف جاهد في إطار قناعته ، بأن الفهر شيء ، والغلبة شيء آخر ، وبالرغم من انه مغلوب ، يرفض ان يكون مغهوراً ، جاهد في هذا الاطار الضيق ليخرج منه الى مكاسب ابهى وابقى . وانتصاره على القليل ، المدعوم بالفنعة ، حقق له الانتصار الكبير . ولم يكن له غير مستحق ، لأنه لم يرتكب خطيئة نفيه مسبقاً .

هذه حال الملزم بالواقعية المرمعة مع مثل هذه الحالة .

هـ - التزام جوهرى :

يرز هذا الاساس بالقرار المبرر عنه بالصيغة التالية : التزم بمحاولة جَمَل العالم الذى اعيش

(١) المرجع ذاته .

(٢) راجع لتفصيل ذلك وتوضيحه كتابنا الحقوق الاساسية ، طبعه ثالثة ، بيروت ١٩٦٩ ، بحث : « الحرية وأبعادها » .

فيه عالماً افضل^(١) بقدر المستطاع .

غير ان واقعيتنا في الوقت ذاته لا تسكرها اوها^(٢) قوتها . فهي لا تتوقع ان تأتي بالمعجزات .

و- إيجابية موزونة :

بل أنها لا تنتظر تحقيق ما تحاول ان تقوم به من الاعمال الكبيرة البطولية الجبارة في محيط قاس صعب وجود . ولكن هذا لا يمنع المحاولة عمن ارادوها او عقدوا عزمهم عليها .

هذا واكثر . ان الواقعيين تلامذة هذه المدرسة ، سوفظن بجهلهم ، وعن غير استعداد منهم فيؤخذون على حين غرة ، بالمفاجأة ، تحطم آمالهم شظايا على صخور الواقع المرير في هذا العالم - خصوصاً وهم على علم ميين بالحدود المتعددة والقاسية التي تعرقل مساعيهم البناءة^(٣) .

« كم من مرة انقلبتم مساعي السياسيين المدفوعين برغبة تحسين العالم حولهم الى نتائج جعلته عالماً أسوأ عما كان عليه قبل محاولتهم ؟ »^(٤) .

(١) تطابق الصيغة الأدبية لهذا المعتقد المبدأ القائل - على توضيحات وتفسيرات ارنولد ولفرز (Arnold Wolfers) - بتكثير القيمة وتكثيفها (Maximizing of Value) : انظر :

Wolfers, Arnold, «Statesmanship and Moral Choice», *World Politics*, Vol. I, No. 2, (Jan. 1949). Also in S. Hoffman's C. T. I. R., pp. 273 and 275.

ومثلك بعض الياس بين هذا الاعتقاد واقتراح مورغنتو « باختيار التنبير الذي يتج عنه أخف الشرور » . انظر : Morgenthau, H., *Scientific Man VS Power Politics*, Chicago, 1965, p. 203

وينهي ان لا نفوتنا الإشارة إلى أن هذا المعتقد يحدد بشكل قاس قوله المأثور : « الاخلاق السياسية هي في الواقع أدبيات الأمال الشريفة » المرجع ذاته ص ٢٠٢ . ونرحب في هذا الاطار بمبدأ ثالث لهانس مورغنتو في الاخلاق السياسية . هذا المبدأ يقوم على ان المصلحة القومية ينبغي أن تعرف بتعابير منسجمة مع المصالح القومية للدول المخلفة » ، انظر :

Morgenthau, H. «Another Great Debate: The National Interest of the United States», *American Political Science Review*, XLVI, No. 1, (December 1952). Also in Hoffman, S. *Ibid.*, pp. 73. ff. P. 78.

(٢) آ-« وحسن الحظ ، المتعلق ليس بالهبة ، والانسان ليس بقوله لحسب . ويبدأ نعرف ان اولئك الرجال الذين تشوحت كفاءاتهم التقليدية العقلية هم اولئك الرجال الذين لا يطيعون جماع عواطفهم ولا تحد غيلاهم ، فاننا ايضاً نعرف ان في حيلة المجموعات يلعب الذكاء والعقل دوراً صغيراً جداً . ويمكننا القول بقليل قليل من التضخيم للأمور ، بأن الامور الاجتماعية تسير سيرها المعتاد بالاستقلال عن تصرفاتنا » انظر :

Crook, Bebedetto, *Historical Materialism and the Economics of Karl Marx*, Tra., by C.M. Meredith and intrdr. by A.D. Lindsay, N.Y. Macmillan, 1914, p. 100.

ب- « ان تتبع المتعلق وحده ، انما هو أن تقوم الى المحاولة للاعتراف لما »

« To follow the syllogism alone is a short cut to the bottomless pit. »

انظر :

Lord Baldwin, *On England*, p. 153. Quoted in E.H. Carr. *The Twenty Years Crisis 1919-1939*, p. 26.

(٣) طبعهم في بيان « المواقف الحاسمة » ، المدة (٤ عدد ممتاز) كلية الحقوق والعلوم السياسية بالجامعة اللبنانية ، ١٩٧٠ .

Morgenthau, H., *Politics Among Nations*, O.P. Cit., p. 6, (٤)

كما انهم لا يدعون قيمة كبرى متبادية لأهمية جهودهم حتى على الصعيد الاعتيادي الطبيعي ، ولنتائج تلك الجهود . واذا ما قيسَت هذه الجهود ونتائجها التاريخية « بالمقاييس الحقيقية » للأمور كما هي بطبيعتها او بالبادئ المطلق للأهمية . . - مهما كانت معاني هذه التعابير - فقد يتبين ان قيمتها صغيرة جداً جداً . فما هو مدى تأثير هذه الجهود على مصير الكون ومستقبله ؟ وما هي أهمية ذلك التأثير ؟ - هذه اسئلة ينبغي ان تعالج ، اذا ما كان يد من معالجتها ، من زاوية البينات ذات العلاقة بها . فيصبح هاماً جداً ، من زاوية هذا الترميم للواقعية السياسية ، ان نكون قادرين على تحديد المسؤولية ، بموضوعة ونجهد في حل هذه الظروف ، ونختصر مسؤوليتنا في املنا للتحالف وفي عملنا الباني على ضربه هذا الأمل والمعرفة التي نستحصل عليها بعد تجاربنا الجدية والرصينة والامينة . وما يقع لنا بعد ذلك ، ينبغي ان نتقبله . ونقدر ، فوق ذلك ، ان نروض نفوسنا على تحمّل الأسوأ ، وبالمقدار ذاته الذي نبتغيه من تعويدها على القيام بالمآثر . فالواقعيون ، واقعيونا ، مستعدون دائماً وأبداً على تحمّل ما تأتي به الايام .

فمهما كانت نوعية هذه المؤثرات ، ومع العلم ان هذا يؤثر ولا بد في شخصية الانسان ذاتها وفي نوعية المواقف التي يتخذها تجاه مشاكل الحياة ، يظل بإمكان انساننا أن يأمل بتوجيه نتائجها توجيهها ينسجم مع عقائديته وفعالياته . ومهما كانت هذه النتائج ومهما كانت قيمتها ، يظل بإمكان الواقعي - من تلاميذ المدرسة التي نوضح مبادئها هنا - حراً باتخاذ موقف متعادل منها ومن الحياة اجمالاً ، الموقف الذي تُغرس في ترابه جذور جميع تصرفاته واعماله .

وهكذا ، وحتى حينما نمج عن القيام باعمال ذات فعالية في تغيير مجرى الامور التاريخية ، يظل لموقفنا الانساني والعقلي هذا محاصيل ذات قيمة ذاتية للبعض منا على الأقل . واغلب الظن ، وهذا اعتراف وفعل ايمان اكثر مما هو وصف يقيني لواقع معروف ، ان فعل الايمان هذا ستؤتي ثماره .

دع كلاً منا يقيم بحماسة وشجاعة بالاعمال التي تتطلبها منه الظروف التي وضعته الحياة في شبكها ، وستكون الحياة العامة ولا شك - حياة المجتمع - وبذلك المقدار ، اقوى فعالية واوفر محاصيل واكثر سعادة . حتى وان لم تتحقق هذه الاحلام الجميلة^(١) ، يكون الواقعي الملتزم قد قام ، عبر صفاته

(١) Elliot, W.Y., *The Pragmatic Revolt in Politics*, Macmillan New York, 1928. ويضع الشاعر الفرنسي "رد

دي فيني (Alfred De Vigny) في قصيدته الشهيرة « موت لوب » (Le Mort d'un Loup) الفكرة ذاتها ، ولكن في اطار

مختلف ، عندما يقول ، متأثراً ببيرون وكلاهما بالرواية :

«A voir ce que l'on fut sur terre et ce qu'on laisse,

Seul le Silence est grand, tout le rest est faiblesse

Gémir, prier, pleurer sont également lâche,

Pais énergiquement ta longue et lourde tâche,

Dans la voie ou le sort «voulut» t'appeler,

Puis après, comme moi, souffrir et mourir sans parler».

راجع كذلك : *Le Resme des Deux mondes*, per fevrier, 1843

Childe Harold, 4e chant. Str. 21. - آ

ب- W. James, *The Will to Believe and other Essays in Popular philosophy*, 1905.

والالتزامات ، بقسطه من المسؤولية .

فإنما هي مسائل متضاعل هو الموقف الأولي الذي نأخذه .

وفي اتخاذ هذا الموقف تلعب حرية الإرادة دوراً كبيراً وجوهرياً . هنا يعني أن غيرنا له ملء الحق بأن يتخذ موقفاً مغايراً لموقفنا هذا . ولكن إقرارنا بحقه هذا لا يمنعنا من محاسبته على أعماله وتصرفاته . وقد تصل هذه المحاسبة إلى حد المحاكمة إذا اقتضى الأمر . بقي علينا أن نبين المباني والظروف التي تقتضي ذلك^(١)

٣- رجل الدولة والالتزام :

في الواقع هذا الموقف ذاته هو أصلاً مسألة التزام . وضمن هذا الإطار يصح أن نظري الإنسان الذي يتخله كما يصح أن نلومه عليه - حسب قيمة هذا الموقف وانسجامه مع القيم التي يتبناها العارفون . ومع أنه ليس بحكم الضرورة كلياً ، قضية طوعية وعقلانية ، يظل للعقل وللإرادة الإنسانيين تأثير قوي في تكييفه . أما إذا اعتبرناه كـ"العقلانية" ، فإننا بذلك لمخاطبون . وكذلك نخاطبه إذا اعتبرناه عملاً طوعاً أو اعتباطياً مثلاً بالمثل . فبقدر ما هو عملية اختيارية أو التزامية ، بملك المقدر يعتبر عملاً مسؤولاً يؤخذ في ضوء الواقع الصامد والضرورات المبررة والحقائق العينية - وبالتالي فلا يمكنه إلا أن يعبرها الاعتبار الكافي . هذا يفسر أهمية العلاقة - العلاقة التي ينبغي أن تنفصلها الواقعية السياسية - بين « الواقعية » ، صورة تصف العالم الموضوعي بتجرد وموضوعية ، وبين « الواقعية » ، تعبيراً عن المزاج الفكري والموقف الشخصي للمتمسك المتعلم عليها وللسياسي المناهض لمبادئها . وربما يجد التمييز بين التمسك والسياسي جلوه الأكثر عمقاً في فعل الالتزام هذا . وذلك لكونه ينبوع المتغير من أعمق أعماق الطبيعة الإنسانية ، والمصدر الذي تنطلق منه بعزم وقوة ، هذا إذا كان هو ذا عزم وقوة ، جميع تيارات التصرفات الإنسانية اللاحقة .

ح - مصدر القوة :

وهكذا لا يضطر السياسي القوي ، من زاوية هذا الترميم المصحح للواقعية السياسية ، إلى التفتيش بعيداً في المجهول والمتاهات عن مصادر للقوة - قوته ؛ ولا في مسيرة التاريخ ولا في « سنن الطبيعة »^(٢) . ذلك أن مصدر هذه القوة كثيراً ما يكون ثقة داخلية وإيماناً شخصياً والتزاماً أصيلاً . وقد

(١) راجع المقطع ك من هذا الفصل : « المساواة للهوية والقانون الطبيعي » للتصرف إلى أحد هذه المباني ؛ وأيضاً ملحم قربان ، المنهجية والسياسة ، بحث : « الثورة » .

(٢) « لا شك أن النظرة بعد كل ما تقدم من ملاحظات وحقائق تبدو قاطعة ، وإن الوضع يظهر على شيء من القلق وعدم تسكك » الأطلستان . ولكن مقابل ذلك يجب أن نذكر الحقائق التالية :

- إن حماية الصهيونية المالية أمر عظيم . لأن إنشاء دولة عصرية دينية توسعية أمر غلاف لمجرى التاريخ ولسنن الطبيعة . وإذا شئت فلنمشية الله . ولا بد من أن يأتي هذا الإيمان بمشيئة الله قبل الثقة بآراء البشر وتطلعاتهم لرد العدوان لأن الإيمان بمشيئة الله هو الذي يفرض علينا بالتبعية أن نتغلب على علاقاتنا .

إن زوال هذه الصهيونية حقيقة لا ريب فيها ، حتى أن كثيرين من المراقبين والمؤرخين اليهود أنفسهم يعتبرون أن

يغنيهم - امثال هؤلاء السياسين العظماء - عن الاهتمام بالملفات : - خصوصاً بصفتها مصادر قوة واسانيد^(١) . استثار . فقرار التزاي مسؤول مقصده التفتيش عن الحقيقة والتحرير وامثالها ، كالجبال والعدل من المثل الانسانية العليا ، او تصميم رصين صامد يعني تحقيق هذه المثل في واقعنا الاجتماعي ، هو رافعة الاعمال ، اعماله . كما يمكننا التعرف اليه واليه عن طريق دراستنا لخاصياتها المميزة ومقوماته المتشعبة - تلك هي بوصلة الاتجاه وعصا الطريق اللتين يستعملهما السياسي الواقعي المتمسك الى هذه المدرسة للخروج من خضم الامواج السياسية العاتية وللتخلص من متاعبها المعصوفة . وابعد من ذلك فليس عليه ان يلعب مفتشاً عن مساعدات . وقد لا يكون هذا التفتيش عبثاً بعبث . غير اننا لا ننصح به . وفوق ذلك ، من يريد ان يخلص لمبادئ الواقعية المنهجية لا يخطر بباله مغامرات في اصقاع المعتقدات القاصية البعيدة عن امكانية المعالجة الموضوعية .

ومن جهة ثانية لا يُنكر هذا الترميم للواقعية حق السياسي باللجوء إلى مطلقات اذا هو اختار ذلك لسبب او لآخر . قد تزداد ، لذلك ، الصعوبات التي يواجهها والعراقل المنهجية التي يتجسم عليها تخطينها . ولكن ما دام مستعداً لتقبل النتائج المترتبة على هذه المغامرات الفكرية - القرار الذي تعتبره المنهجية نوعاً من التهور ، فهو لا يدان عليها قليلاً من زاوية هذه المنهجية . كما انها لا تسمح باتهامه

= المظفرة الصهيونية نتيجتها القتل . ومتى علمنا ما في داخل اسرائيل نفسها من خلافات ليس اقلها التمييز العنصري بين افرادها المختلفي الجنسية ، وما يتعرضها من معضلات ايجابية ، زاد في اقتناعنا ان زوال مثل هذه الدولة امر لا بد منه . ان الحرب وحدها هي التي يمكن ان توحد بين فئاتها . فلذا لم تكن على اية المواجهة تعرضت للضحك ، ومن هنا انها في خطر اكيد ، سواء اكانت في حالة حرب ام في السلم .

شارل حلو : مع اطلاق العلم الجديد ، وانا في مصر ... من حتي ان اقتل ، الاهرام ، بتاريخ ١٩٧١/١/١ ص ٩ . وكذلك النهار ، بتاريخ ١٩٧١/١/٩ ، ص ٩ .

(١) - أ - ولا يقدر الانسان ، بعد ذاته ، ان يشغل الانسان . كانت وصية نيتشه : « يا انسان تغلب على نفسك » والشيوخيون ، من حيث لا يعرفون ، يطهرون هذه الوصية . وجواب الانسان المؤلم ، وسبب عرقه الشيوعيون واعتبروا به ام لا ، هو انا لا أقدر على ذلك . ان تغلب الانسان على نفسه لم عمل يشغل ، لا الخير والشر حسب ، بل كذلك الانسان ذاته وكلها . انه بحاجة إلى مساعدة خارجية - من مصدر الكون الكلي » انظر : Charles Malik, *Man in The Struggle for Peace*, Harper and Row, 1963, p. 182. *Ibid.*, p. 183. حيث يقول ايضاً في صفحة ١٨٢ : « لا يقدر أن ينجي الانسان سوى فاعلية أصيلة ، حقيقية ، موجودة ، ومستقلة عنه » .

- ب -

« If we understand our duty we must lead the way in solidarity with protest and criticism, as they indicate real shortcomings, even if their expression is not at ways convincing. However solidarity does not always mean identification. For we don't derive our strength from protest and criticism, but from the notion of creative self destination and human fellowability. They can form a basis for human life that can satisfy human needs. »

Prof. Dr. J.P. Van Praag

« Changing World », *International Humanism* Vol III, two, 1968, p. 19.

مناصراً ، اما لفاهيم غير ذات معنى على الاطلاق - التهمة التي يوجهها لامثاله اتباع المدرسة الوضعية المنطقية - واما لباديء غير ذات علاقة علمية بقضايا الحياة وبالتالي بقضايا السياسة . ويستند هذا الموقف للواقعية المنهجية التي تفصل هنا من هؤلاء المطلقين إلى معتقد اسبق واولى بالاهمية . ذلك هو الاعتقاد بان نفي المعنى او الوجود عن المطلقات هو خطأ لا تبرره مسوغات قيمة . قد يكون للمجواهر المطلقة وجود . كما انها قد تمتع بالقيمة والاهمية . جل ما تصبو اليه واقعتنا ، في هذا الاطار ، هو عدم التزامها ، سلباً او إيجاباً ، بمطلقات ، وذلك لاسباب منهجية بحث . كما انها لا ترفض دائماً وابدأ وفي نطاق مطلق ظروف ، محمل هذه المطلقات على التصرفات السياسية . فعلى الصعيد المنهجي المحض لا تختلف المطلقات عن الاوهام^(١) ، او عن مخلوقات الخيالات الخصبية ، او عن الحقائق ، - انها تصبح حقيقية ومهمة عبر التصرفات المسؤولة والسلوكية الموضوعية للناس ذوي النوايا الجدية . اذا اختار بعض الممثلين على المسرح السياسي ان يؤمن بأي من هذه المقولات او ان يستنجد بها استيحاء او استغاثة بغية التخلص من صعوبات الحياة الملموسة - فإن هذا البعض حرّ في ان يفعل ذلك وله به كل الحق^(٢) . غير انهم عندئذ يجب ان يستعدوا لتبيان العلاقة الفاعلة والوثيقة بين هذه المطلقات والأعمال التي يقومون بها على ضوءها . وينبغي ايضاً ان يكونوا قادرين على الاجابة عن جميع الاسئلة التي تثار حول هذه العلاقة^(٣) .

وان في ذلك ، عندنا ، لاثبت وسيلة لتثبيت الاعتقاد بالمطلقات : الفعل المسؤول والمخلص لها . قد يكون الايمان بمطلق ما ، يمزول عن العمل الجدي بضموه ووحيه ، ضرب من التجديل .

ط - الواقعية يديل :

ونقترح الواقعية هنا بديلاً تفسيرياً يساعد على تحليل الظواهرات السياسية وتفهمها وتقييمها وبالتالي ، وحيث يمكن ذلك ، السيطرة عليها . انها اطار للمفاهيم العامة والقواعد التي تضمن سلامة

(١) أ - ان التصرفات الادبية للدولة هي افتراضية قد تصبح بعد التثبت من صحتها شرعية علمية كما انها قد تبخر بصفتها مجرد وهم . غير اننا لسنا مضطرين أن نعتبر غير حقيقية (أي وهمية) الافتراضية لنثق ان قبلها بعضهم في اطار معين دليلاً لتصرفاته واثرت في الواقع تأثيراً ملموساً في هذا التصرف »
Cart., E.H., *Ibid.*, Also quoted in Hoffman, S. *Ibid.*, p. 259.

ب - هناك مجتمع عالمي بحجة ان الناس تتكلم وتتصرف ايضاً ، ضمن حدود ، كان هذا المجتمع العالمي موجود - ولا لسبب آخر غير هذا السبب » للرجلان السابقان ذاتهما ، ص ٣٧ .
ج - راجع ايضاً المقطع الثاني من هذا الفصل .

(٢) « غابتنا هي الحق ، والحق مجردنا وبخلفنا » . انظر Charles Malik, *Op. cit.*, p. 184 . وايضاً « وحتى اورويبا ليست الشيء الاخر لنا . نصبح اوروبيين على شرط أن نصبح رجالاً حقاً - بكلمة - رجالاً من أعماق المصدر والمفلف اللذين يكمنان بالله » . انظر :

K. Yaspers, *The European Spirit*, p. 64; also Charles Malik, *op. cit.*, p. 187.

(٣) شرط آخر يجب ان يوضح لدعم هذه المطالب . ان السياسي مسؤول عن كل هذا اذا اراد أن يقنع الآخرين بصحتها ، والا فلا .

هذه العمليات وموضوعيتها . انها ليست ، ولا تدعى كونها ، « نظرية صحيحة » في السياسة .
وكمعضلة مبدئية يمكننا - بالاستناد الى دراسة مبادئها - اما قبولها واما رفضها .

ما ندعيه لها هو انها تقدم - في حالة قبولها - سلاحاً ماضياً وقوياً وفعالاً يساعد على مجابهة المشاكل الفعلية والمعضلات الاصلية في السياسة مجابهة تفضل ، بفضل نتائجها ، على اية مجابهة مغايرة في ضوء اية مدرسة سياسية متناوئة لها . وبمعزل عن هذه النتائج ، لا تبرر ادعاءاتها الافضلية على المدارس المختلفة اية فضائل^(١) . وحتى بما يخص هذه النتائج ذاتها تظل ادعاءاتها الافضلية ، بمعنى وقتي ومشروط ، محدودة بافتراضات معينة وغايات معينة ومسلمات واضحة ومقصودة : - وذلك على صعيدي السياسة العملية والمنهجية التطبيقية . واذا ما تداعى اي من هذه الازكان الاولى - اما تحت ضغط التجربة والاختيار ، واما نتيجة لالتزامات مسؤولة - فلا بد من ان تتأثر بهذا التداعي مدرسة الواقعية السياسية بكامل بنائها وبكافة اجزائها . وقد تقود هذه الاهتزازات الى حالة يصبح معها رفض الواقعية السياسية ذاتها أمراً مبرراً^(٢) .

ي - المسائل : اصيلة وموهمة^(٣) :

ولكن ، ينبغي لهذا التداعي اولاً ان يكون اصيلاً . بمعنى آخر ، ينبغي ان يتصل اتصالاً وثيقاً بمشاكل اصيلة . منهجياً ، اذن ، ينبغي ان يفرق هذا الترميم في بتيان الواقعية السياسية بين المسائل الاصلية والمسائل غير الاصلية : - الاسمية او الوهمية . لا يستأهل اي سؤال يمن على البال جواباً مقنعاً

(١) آ - لن يجد القارئ هنا دعوة الى تبني النظرية غاية بحد ذاتها . فليست النظرية « سوى مجموعة من الادوات التي نمتحن منفعتها عن طريق مقدرتها حل للمشاكل الواقعية الملموسة » .

Barrington More Jr., *Social Theory and Contemporary Politics*, Quoted in S. Hoffman, (ed.).

ب - قد يتبين في النهاية ان قضية العلم السياسي - بمفهومه علمياً صلياً يعالج التصرفات الانسانية او عبادة للتصديقات غير ذات العلاقة العلمية ظاهرياً بالمشاكل الحياتية او للموضوعية الخسامة في الامور الاجتماعية - تستند الى مفهوم خاطيء لطبيعة العلم ذاته . انظر : Thompson, K. *Ibid.*, pp. 7-8 .

ج - وهذا الواجب (اي احلال السلام العلي) سيحقق على أفضل وجه لا من طريق التوطيد للمقاييس المجردة القانونية بل من طريق الحل التقليدية للمناسبة السياسية (Polotocal Expediency) . وقلة هم الناس الذين سيخلصون للمبادئ القانونية الدوليقيبحاس يصل بهم الى درجة يقدرون معه ان يزاحوا فورة المفاهيم النائرة التي طاملا أدت الى اشغال تار الحرب » انظر :

Kennan, G., *Realities of American Foreign Policy*, Princeton, 1954, p. 36.

(٢) ذلك لأن أهم الغايات المنهجية لهذا الترميم للواقعية السياسية هو تحسين وسائلها الاستقصائية وبالتالي تصحيح أخطائها .
لذا عجز عن ذلك اخفق .

(٣) راجع لبحث مفصل لهذه القضية ، ملحم قريان ، *للمنهجية والنقمية* ، الفصل الثالث : « لنتنا ومشاكلنا » ، المشكلات الوهمية .

مبرراً^(١) . ان جواباً من هذه الزنة هو مكافئة للسؤال الاصيل وحده - السؤال الذي يمكننا - بناء على قواعد منهجية موضوعية مدروسة وبجربة - ان نقرر بقناعة ، كيفية حل المعضلة التي تنشأ عنه . ولا شك بان هذه الاسئلة او المعضلات وبالتالي اجوبتها او حلول معضلاتها ستحدد حقل محاوراتنا وبحوثنا ، وبالتالي ستحدد ايضاً حقل تصرفاتنا المسؤولة . اما الاجوبة والحلول الاخرى فتعتبر ، وقتياً على الاقل ، وحتى تتبين قيمتها الموضوعية الملزمة - تعبيرات عن آراء شخصية . ومثل هذه الآراء لا تتمتع بحق الالتزام . اذا كانت لها فائدة ، او اذا اتفق ان اعتم بها بعضهم ، عندها يصبح ان نحدد فتصبح مواضع استقصاء .

ك - المساواة المنهجية^(٢) والقانون الطبيعي :

وعندما نتطرق الى فرض النزاعات الاصلية - مسائل كانت هذه ام اختلافات بالرأي ام مشاجرات - ننتقل في ذلك من مبدأ المساواة المنهجية . ما يحل الانسان لنفسه ، يجب ان يحل ، من زاوية هذا المبدأ ، للآخرين - مناوئيه . بصيغته السلبية يدعو هذا المبدأ كلاً من المتنازعين الى التحريم على نفسه ما يحرم على سواه استخدامه . بمقتضى هذا المبدأ تنتفي الامتيازات في اطار الحل العلمي الواقعي للمشاجرات .

قد يقرأ بعض المطلعين على تاريخ الفكر السياسي ، والمتعمقين في دراسة قضاياها الجوهرية ، والمتحليين بعمق النظر المستكشف للمعضلات الدولية في صيغ مختلفة - قد يقرأ بعض هؤلاء في هذا المبدأ ترديداً لجوهر المطلب الانساني الذي تبلو تاريخياً في نظرية القانون الطبيعي . ذلك الجوهر هو الاقتناع الاساسي بان نوعاً من المساواة او العدالة ينبغي ان يسود العلاقات الانسانية والا تفككت وتصدعت وانهارت .

اننا مع هؤلاء لعل اتفاق .

اما تفسير هذا الاتفاق فيمكن ان نختلف عليه . فاذا اردوه مطلقاً يرغم المهتمين بفرض النزاعات ، بحكم طبيعته ، على القبول به ، تعددت لدينا البيانات التي توضح خطأ تفسيرهم .

اننا نذهب الى ان هذا « القانون الطبيعي » لا يلزم فعلاً وعمالاً الا الذين سبق لهم والتزموا ، عن اقتناع واخلاص وامانة وجدية ، بتطبيقه .

واذا كان رد اصحابنا المناوئين بالرأي : وماذا يبقى اذن من « القانون الطبيعي » ؟ نقول :

« جوهره » .

وعلى كل حال ، بقي شيء هام من القانون الطبيعي ، ام لم يبق على دين هذا التفسير ، يظل

(١) ويتضح ايضاً للقائم على هذا التزمهم للمدرسة الواقعية في السياسة ان عملية القناع الاخرين بصوابية رأي ما ، هي عملية معقدة لها تشعباتها الذاتية كما لها تشعباتها الموضوعية . فالحجة للقنعة - لكن تكون مقنعة - لا يكفها ان تتم لما الشروط الموضوعية للبحث : الانساق المنطقي والاسناد التجريبي الاختباري - بل عليها فوق ذلك ، وهنا يكمن خطر القناع - ان تؤثر في مواقف السامعين العقلية ومزاجاتهم النفسية ويوهمهم بالشعورية واللاشعورية . وعليها كذلك ان تتجنب - مع ما تتجنب - العقد النفسية التي يتكلمون من امرافها وهم بها غير حذرين .

(٢) راجع ايضاً ملحم قربان ، المنهجية والسياسة ، ص ١٢٨ .

موقفنا منه هو هو . وربما لهذا السبب ، امكانية اثاره سوء التفاهم ، لم نبحث اصلاً بالقانون الطبيعي .
لقد عولج في مناسبة اخرى^(١) .

ان مبدأ المساواة المنهجية هو التزام من جهتنا تجاه المتأولين وأياً فِعْلاً وحالياً ومستقبلاً . نلتزم نحن به
ونعترف باننا لا يحق لنا ، اصلاً ، ان نلزم به الآخرين .

وهو في الوقت ذاته ربط ، لدى من يتبناه ، بين الاجتماعيات والادبيات لا تفصم له عرى ،
ولذلك يصح ان يكون مبرراً لاساليب الضغط^(٢) على من تنكر له فعلاً .

ل - المنهجية المختارة لا تورط في المآزق اللامهرب منه :

وفوق ذلك فلا تفرض منهجية احترامها علينا - وبالتالي لا تستحق جهودنا - ما لم تكن قادرة ، مع
احترامها لبدا المساواة المنهجية ، على التخلص من موقف ، على المستوى العقائدي او الفكري ، لا تميل
فيه كفة ميزانها ، ويحق ، مع احد المتخصصين ضد الآخر . بكلمات ايجابية ، تُفَضِّلُ المنهجية التي لا
تزج ، عندما تحترم مبدأ المساواة المنهجية ، نفسها او القاضي بمقتضى مبادئها وشروطها بين متخاصمين ،
في موقف مخرج لا يمكن الخروج منه مع مبررات بيّنة موضوعية مشروعة . المآزق اللامهرب منه وصمة
عار في جبين مطلق منهجية . إنه يشير إلى أكثر من وهن بها : أن مبادئها تعجز عن الحكم العادل بمصلحة
من يستحقونه ، وأن أصحابها والقيمين عليها لا يتجرأون على إعادة النظر بأسسها حتى تتحرر من هذا
العجز ، وأن جبنهم تجاه هذه المعضلة المنهجية نذير بجبن لهم ادعى : خيلهم تجاه معضلات الحياة
الكبرى .

م - تلخيص واستقطاب :

لنراجع باقتضاب ما سبق وقرورناه . نستعيد الى الذاكرة اعتقادنا ان الواقعية بصفتها التزاماً
طبيعياً^(٣) متفائلاً واجتماعياً^(٤) هي امر في متناول يدنا كلياً .

(١) ملحم قربان، الحقوق الاجتماعية، الجزء الثالث، الفصل السادس : « القانون الطبيعي الجديد » وكذلك في دراسة مستقلة .

(٢) راجع آخر المقطع ومن هذا الفصل « ايجابية موزونة » لتوضيح الاطار الذي يصح فيه وضع هذا المبدأ .

(٣) قد يلجأ البعض إلى ان هذه الارادية التقريرية تفرضها علينا ، لدى يكبر ويصغر حسب الظروف ، ظروف الحياة
ذاتها .

و ومع هذا ، اذا كان العقل مسلحاً بالمطلق وحده ، قد جرح نفسه ، فان الريب الذي تماريه الشكلية المتناسقة المتطرفة
هو أشد فتكاً واثقاً مثلاً . تتطلب الحياة اصراراً تقريرياً من أولئك الذين يعامدون أنفسهم والناس بأنهم يحافظون
عليها . والانسان ارادي بمجرد كونه حيا يعيش ويعمل . وان تعامل عالم الواقع الفعلي والعنيد معاملة الظاهرات المجردة
التي لا تتسجم مع تصوره ولا تمكنه - هذه المعاملة ذاتها هي الوهم الاكبر . وهذه الواقعية هي المقدمة الاولى والكبرى
للمنهجية المنهجية للمبادئ العقلانية والحركة التي - بأسسها متصلة ومختلطة - تخرب في وحدة صف ضد التجرديات الماورائية
للمثالية المطلقة . . . Elliott, W.T. Ibid., p. 9.

ولكننا نعتقد ان هذا دفع لا يبرره مبرر لحجة مسوقة . وماذا يمنع الانسان من أن ينكفيء على ذاته مستمتصاً بما تقدمه
ظروف الحياة؟

(٤) ويعبر جورج كيتان في مقاله « التلويح كما يراه ديولوجيا » عن موقف مشابه لهذه الايجابية المتفائلة حيث يقول :

اما بصفتها منهجية مقبولة مجربة فهي في متناول يدنا جزئياً فحسب . هذه هي الشروط الضرورية للنجاح في صيغة النظرية السياسية . ولكن هذه الشروط ، ضرورية كما هي في الواقع ، ليست كافية لتحقيق ذلك النجاح . فزيادة البحث والاستقصاء هي قضية ملحة جداً علينا اذا كنا نتوق ، بواسطة منهجيتنا ، الى تركيز واقعتنا فنكون بذلك عمليين ، والى الابداع والاختراع ، فنكون بذلك خلاقين ، والى ممارسة الحكمة والشجاعة ومثانة الشخصية وانصهارها ، فنكون بذلك موجّهين ، والى حراسة انفسنا من هجمات الجهل والخطأ العقلي او التخطيط الفكري ، فنكون بذلك متفهمين ذوي عمق في النظر إلى الحياة ، والى تجنب التطرفات المخطّرة ، فنكون بذلك قضاة عدلين متجردين ، وإلى التأليف المنسق والمنسجم بين انطباعاتنا الحسية والتشابهات التاريخية^(١) واحكام السليقة والفهم على السجية ، فنلعب من بللك من بناء القصور في الهواء .

وحتى تتمكن من تحقيق هذا الهدف النبيل والجريء ، وحتى تعلمنا فعل ذلك ، ستبقى منجزات الواقعيين السياسيين محدودة بمدى مهارتهم ولباقتهم وحكمتهم . والحلول الناجحة لمشاكل الحياة - بما فيها المشاكل السياسية - ليست عمل العلم وحده ، بل ايضاً من مهمة الفن ، الفن الذي تفرمه مسحة من العبقرية .

وهكذا يرجع الانسان ليكون ، لا ابرز مشكلات^(٢) الانسان وحسب ، بل المصدر الأوّل لمعالجتها المعالجة المسؤولة الخلاقة .

« بالرغم من تحقق الدبلوماسي المحترف من ان الصوت المتكلم من مصلحة بلده ما - بعد العملية السياسية التي يفرض فيها صاحب هذا الصوت في بلده - هو غالباً صوت مشوه (ص ١٠٤) ، « وبالرغم من ان الدبلوماسي المحترف يعرف ان العلاقات بين الحكومات المتصلة هي على الأغلب نتيجة المصلح ، والجنونيات (Follies) والأعمال القاسية الوحشية (Brutalities) للقلبيات في كل هذه الحكومات » (ص ١٠٧) ، - بالرغم من ذلك كله يؤمن بضرورة وبأهمية مهنته الوضعية (Menial) (ص ١٠٨) . وذلك لأنه لو لم يكن هناك ، لكانت الأمور اسوأ بكثير مما هي عليه . انظر : Kennan, G., «History and Diplomacy as Viewed by a Diplomatist». Quoted in Kertesz, S.T. and Fitzsimon, M. A. (eds), *Diplomacy In A Changing World*, Notre Dame, 1959, p. 107.

(١) علينا ان نذكر هذه المناسبة وصية ب . هـ . نيتز (Nitz, P.H.) « للمتشابهات والقياسات التاريخية فائدة كبرى . فهي تضيئ أيضاً من النور على اوضاع معقدة ، وتساعدنا على الفهولة بين ما هو مهم في الواقع وما هو مجرد برق غلب » ، (The significant from the merely striking) « غير ان العمل الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتشابهات او القياسات التاريخية يميل إلى العقم . كما وأنه يكون وليد قلة الخصب في المخيلة » . انظر :

«The Role of The Learned Man in Government» Nitze, P.H., *The Review of Politics*, Vol., 20, No. 3, p. 280.

(٢) « كان الانسان دائماً ، ولم يزل ، مشكلته الأكثر ازعاجاً ؟ كيف ينبغي أن يفكر بنفسه ؟

How he ought to think of himself?

Niebuhr, Reinhold, *The Nature and Destiny of Man: A Christian Interpretation*, Vol. I, N.Y., Charles Scribner's Sons, 1945, p. 1.

القسم الثاني الواقعية

الفصل الثالث

العنى الوصفى للواقعية

« لا تتورع عن محاكمة السياسي ، ولكن تأكد قبل ذلك من سلامة مقاييسك » .^(١)
نقولا دومان

١ - الواقعية التقليدية :

« نصل إلى مرحلة ، في العلمين معاً : السياسي والطبيعي ، حيث ينبغي ان يتبع الطور الاول والبدائي الموصوف بالتمني ، طور التحليل القاسي وغير الشفوق . هناك فرق : العلوم السياسية لا يمكنها أبداً ان تتحرر تحرراً كاملاً من الطوباوية . . . وهذا طبيعي تماماً . ويصل إلى طور يرى فيه ان الهدف وحده عقيم ، وان تحليل الواقع قد فرض نفسه عنصراً جوهرياً في الدراسة .

« ان تأثير التفكير على التمني في تاريخ تطور العلم - التأثير الذي يتبع انبياءاً لمخططات الاول الخيالية ، ويتبين نهاية العهد الطوباوي ، ان هذا التأثير هو ما يسمى عامة بالواقعية . وتميل الواقعية ، بصفتها ردة فعل ضد الاحلام المتتمة للطور الاول ، إلى الانسجام بطابع النقد وحتى اللامبالاة (Cynicism) . وفي حقل الفكر ، تضع النبرة على قبول الواقع ، وعلى التحليل لاسبابه ونتائجه . وهكذا فهي تميل إلى التقليل من قيمة الدور الذي تلعبه الغاية وإلى الاعتقاد، ميئاً أم موضعاً ، بأن مهمة التفكير هي دراسة النتائج للتابع للاحداث التي لا يمكنه ، لعجزه ، ان يؤثر بها او ان يغيرها . وفي حقل الفعل تميل الواقعية إلى التركيز على القوة التي لا تقاوم القوى القائمة ، والخاصية التي لا مهرب منها للانتماءات الموجودة . وهكذا فهي تصر على ان الحكمة الكبرى تكمن في قبول تلك القوى والانتماءات وفي التكيف على ما ينسجم معها . وهكذا موقف ، وبالرغم من انه يدافع عنه باسم الفكر « الموضوعي » ، يمكن ان يجعل بلا شك إلى حيث يعقم التفكير ويرفض التنبيه . . . هنالك مرحلة في تاريخ تطور مطلق علم ، حيث تكون الواقعية تصليحاً ضرورياً لهدايات الطوباوية .

« Judge the politician by all means, but be sure that the criteria applied are appropriate ». Nichols (1)
Doman.

والللمنطق ذاته ينبغي ان نعرض الطوباوية في اطوار مختلفة لتحارب جذب الواقعية . الفكر الذي لم ينضج بعد هو على الغالب غاشي وطوباوي . والفكر الذي يرفض الغاية رفضاً تاماً هو فكر الشيخوخة . الفكر الناضج يجمع بين الغاية والمراقبة والتحليل . وهكذا تكون الحقيقة الواقعية والطوباوية ، وجهي العملة المتداولة : حيث تتبوأ كلتاها مركزها اللاتقي بها^(١) .

« التضارب بين الطوباوية والحقيقة الواقعية - توازن يتلرجح دائماً بين قربه من استقرار ممكن وبعده عنه ولكنه لا يتوصل اليه نهائياً - هو بالفعل تصليح اساسي يعبر عن ذاته بأكثر من شكل فكري . والطريقتان التي تقترب بواسطتها من الفكر اجمالاً - الميل إلى ايهال ما كان وما يكون نتيجة للتركيز على التأمل بما ينبغي ان يكون ، والميل إلى الاستدلال لما ينبغي ان يكون بطريقة منطقية عما كان ويكون - تتحددان موقفين متضاربين نحو مطلق مسألة سياسية^(٢) .

وكما يقول البرت سوريل (Albert Sorel) :

« إنه الشجار الأبدي بين اولئك الذين يتصورون العالم ليتسق وسياستهم ، واولئك الذين يفصلون سياستهم لتتسجم ووقائع العالم^(٣) .

هذا تعريف للواقعية التقليدية وهذا هو تأثيرها المحتمل والمعروف تاريخياً . اننا نعد لها ونتحاشى ، بفضل ذلك التعديل ، سيئاتها المعلومة . ويكون هذا التعديل ، اذا توفق ، من اهم انجازات هذه الدراسة . ولكننا نهم بها الآن لاصرارها على القوة^(٤) .

وليس من ضمان لتلك الانجازات اثبت من الابتداء ، حيث يصح الابتداء ، نعني بالمناهجيات^(٥)

٢ - معنيان للواقعية :

« الواقعية » ، كالموز للتداوله جميعها ، تستخدم بغية التواصل بين الناس ، بمعنيين^(٦) مختلفين على الأقل : المعنى التعبيري والمعنى الوصفي .

(١) E. H. Carr, *Op. cit.*, pp. 13-15.

(٢) E.H. Carr, *Ibid.*, p. 16.

(٣) Albert Sorel, *L'Europe et la Révolution Française*, p. 474.

(٤) ملحم قربان ، محاضرات في تاريخ الفكر السياسي الحديث ، سنة ثالثة ، علوم سياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية ، استساح وتوزيع رابطة طلاب الكلية ، سنة ١٩٦٩-١٩٧٠ ، ص ٢٧٤-٢٧٥ .

(٥) ملحم قربان ، محاضرات ، محاضرات ، دار الريانتي ، بيروت ، ١٩٦٧ ، « المنهجية » ، والمنهجية والسياسية ، الفصل الأول : « ضرورة المنهجية » وص ٨ وما يليها .

(٦) والتمييز بين هذين المعنيين سيبرهن عن أهميته ومغضته شرطاً أساسياً للوضوح في التعمق في التفكير .

أ- « وبعد شر القدره المتصلة لا في طبيعة الإنسان الحاطة بل بالاطارات التي يضطر فيها حتى الرجال الطيور الانحياز على التصرف الاناتي واللائعالي . ويصح هذا حل العلاقات الدولية كما يصح على السياسة القومية في أوضاع لا تحصى ولا تعد . لذلك يصعب التمييز بين الدوافع الضرورية الداخلية او الغريزية نحو التسلط السياسي من جهة ، والدوافع العرضية التي يخلقها المصير والوضع القائم أو السياق السياسي من جهة ثانية ، مهمة شاقة ومهمة في آن معاً » .

يمكننا ان نستعمل « الواقعية » في السياسة لنصف بها واقعا سياسياً أو علاقة أو حادثة أو مجموعة من هذه جميعها في العالم الذي نعيش ونتصرف ضمن اطاره ونحت تأثيرات شرائعه وقوانينه . وقد تكون هذه الظواهر السياسية المختلفة والمتعلدة اما بسيطة سهلة المعالجة واما معقدة متشابكة تنفرع من مشاكلها الاصلية مشاكل متشعبة كثيرة .

وفي اطار هذا المعنى العام لمفهوم « الواقعية » يثار السؤال :

هل الفكرة المدروسة أو النظرية موضوع البحث صحيحة ام غير صحيحة ؟

والاهم من ذلك ليس تهئية السياق المناسب لاثارة السؤال بدقة وموضوعية، بل امكانية الاجابة على السؤال ، ضمن شروط محددة ومجرية ، بطريقة مسؤولة ومقبولة . وهكذا يفتح الباب فسيحاً امام المسؤولين لحل مشاكلهم ومشاكل الناس ولغرض نزاعاتهم الخاصة ونزاعات من اتفق ان كلفوهم بذلك . والاهم من هذا كله هو امكانية التمييز ، في هذا الاطار ، بين الاختلافات الاصلية والاختلافات الاسمية او الوهمية على صعيدي الرأي والفعل .

٣- مبدأ المعنى^(١) :

وهذا التمييز بين الاصيل وغير الاصيل من المسائل ، وبالتالي المشاكل ، يضطرنا الى الذهاب أبعد من المقاييس الموضوعية التي تساعدنا على التثبت من صحة او عدم صحة ادعاء ما او الادعاء المعاكس له . اننا نُجبر ، بهذا المنطق ، إلى التفتيش عن مبدأ للمعنى .

وقد اقترح المنطقيون الموضوعيون مبدأ التحقيق مقياساً يؤمن هنا . ويعني هذا المبدأ اجمالاً ان القضية ذات المعنى التجريبي يعني ان يلازمها تصور الشروط التي ، لو وجدت ، لصحت ان تتخذ بينات إما داعمة واما هادمة لصحة تلك القضية . ان قضية لا يمكن ان تُصور الشروط التي ، لو وجدت ، يمكن ان تساعد اما كونها صحيحة واما كونها خطأ ، هي قضية غير ذات معنى تجريبي .

وقد مر هذا المبدأ بصيغ متعددة . كما وان الانتقادات ضده قد تعددت . وغني عن البيان اننا لا نقبله مقياساً يصح ان تنبأه للفصل بين المخزوي واللامخزوي من الافكار والنظريات^(٢) . ولكننا

Hoffman, S. *Ibid.*, p. 31. =

ب- وينسجم هذا التمييز انسجماً تاماً مع تعبير ريمون ارون (Raymond Aron) الذي يقابل فيه بين الوضع السياسي المدروس والقرار المتخذ بخصوصه من قبل السياسي ، (Situation-decision antithesis) ، التعبير الذي يساعد كثيراً على صيغة المفاهيم المجردة للصورة للواقع السياسي . وبدون هذه المقاييس لا يمكن ان نتجس عملية التنظيم السياسي .

(١) ويختلف معنى هذا « المعنى » عنه في جملة « معنى الحياة الانسانية » مثلاً او عنه في المكتسب التالي :

«For it is true as psychologists point out that men need a meaningful existence for sane living. This (٢) is in my opinion the real challenge to humanism : to answer the quest for meaning within the present situation».

(Prof . Dr.J.P. Van Praag , «Humanism as Meaning to Life», Humanist Youth, Australia, International Humanism, Vol. III, Two, 1968, P. 12.)

نعتقد انه مبدأ يصح أن يعتمد للتفريق بين المسائل الاصلية ، أي القابلة للحل بناء على مقاييس موضوعية والتزامات معتملة ، والمسائل غير الاصلية ، أي المسائل التي لا تخضع لهذه الشروط .

ويستبدل « ولدن » هذا المبدأ ، كما هو طبيعي ، بمبدأ آخر . ذلك هو مبدأ الاستعمال اللغوي . معنى اللفظة عنده هو استعمالها ؛ وطريقة استعمال الرموز تدل على معانيها .

ونعتقد ، كما سيتبين ، ان الاقتراحين السالفين ، كجميع الاقتراحات المتعلقة بالقضية المدروسة ، يستندان الى مبدأ اسبق واولى بالاهمية المنطقية والوجودية . قضية المعنى ، عندنا ، في الاصل والجوهر ، هي قضية طوعية اتفاقية . ومع الزمن تتبلور تلك الاتفاقيات ، كالعادات والتقاليد الاجتماعية والطقوس ، مقاييس واضحة ام غامضة ، دقيقة ام تقريبية ، محددة المعالم يبيتها ام ضبابية السيات مفشاتها . كل ذلك حسب الحاجة والظروف . ويقدرنا يتناسى المعالجون لهذه القضايا هذا المبدأ الاساسي ، تزعزع بنايات نظرياتهم . متى تصدع الأساس فمن الطبيعي ان تتصدع اجنحة البنيان .

والاساس هو أن المعرفة بجوهرها تبدأ بشخصية فردية :

« It is of the essence of knowledge that it is of the first person »⁽¹⁾

« Actually given experience is given in the first person, and reality as it is known in any case of actual knowledge can be nothing, finally, but a first-person construction from data given in the first person »⁽²⁾

« ...the *intention* to refer to what transcends immediate experience is of the essence of knowledge and meaning both »⁽³⁾

« If that intantion of transcendence is invalid, then the further characters of knowledge and of meaning are hardly worth discussing »⁽⁴⁾

والحقيقة المعروفة ، في نهاية المطاف ، ليست سوى مبنية تجمع ، من قبل هذا الانسان بالذات ، بين المعطيات الاختبارية التي تتوفر لديه بالتجربة ، وقصده بتخطي معطيات هذه التجربة ، وربط هذه

(1) C. I. Lewis, «Experience and Meaning», *The philosophical Review*, Vol. 43 (1934), P. 127.

(2) *Ibid*, P. 128

(3) *Ibid*, P. 131

(4) *Ibid*, P. 132.

(1)

(2)

(3)

(4)

المعطيات وذاك القصد ، بالعالم الخارجي الذي يسفر عن صفاته ، لذلك الانسان بالذات ، عبر المعطيات التجريبية تلك .

من هنا ، من هذا المطلق المثلث الابعاد ، يتطلق البحث بالمعنى .
ويكتسب هذا المعنى اهمية التواصل عندما يتبادل اثنان أو أكثر هذا المخطط العام او ما يشبهه .
وتبدأ عندها مغامرة التعرف على صحة او عدم صحة المعرفة - او بالاحرى ، كانت قد ابتدأت فعلاً في مرحلة اسبق - وهنا ، وعلى هذا الصعيد ، تكتسب اهميتها الاجتماعية .

اما اهمية هذه الآراء ، وعاملها على القضايا التي نعالج فستبين ، في اوقاتها واطاراتها . ما نهمنا الاشارة اليه الآن هو أن مبدأ التحقيق ، اذا كان ممكناً وإذا اصالته على الاطلاق ، فيجب ان يكون عملياً ومفيداً في هذا السياق العام . بالاحرى ، هذا ما نقصده .

٤ - الحقيقة الموضوعية :

والحقيقة^(١) بمعناها الموضوعي^(٢) او التجريبي تمجد في هذا الاطار العام أقوى أسانيدها . ذلك لأنه يسلط الضوء على العلاقة بين الفكرة او الرمز عن هذه الفكرة من جهة ، والظواهر الموضوعية - كالحادثة التاريخية والواقع التجريبي - والعلاقة بين الواحدة منها والثاني ، التي تصورها تلك الافكار او الرموز من جهة ثانية . وفي تلك العلاقة ذاتها يكمن جوهر الحقيقة التجريبية الموضوعية . وإذا فصلت لغة « الخطأ » تقول ان جوهر الخطأ الموضوعي - كالصواب الموضوعي - يجمع ملحقاً بتلك العلاقة ذاتها . ومهمة الباحثين تختزل بكشفهم للغطاء ، وبإيقاظهم للهاجع النائم ، وبالتعرف عليه - اخطأ هو ام صواب ؟ وربما ، وسعياً وراء التعمق الفكري وزيادة في الحذر والايضاح ، بالتحقق منه !

٥ - ارادة العامل في الحقل السياسي :

صحيح ان ارادة العامل في الحقل السياسي ، وعن طريقة ارادة الدارس أيضاً ، ذات تأثير فعال بهذه الظواهر الموضوعية المدروسة . فإذا كانت السياسة بطبيعتها معيارية ، يصحب من واجب

(١) تكون الظواهر الموضوعية بجميع فصائلها - وإقماً كانت الظاهرة ام حادثة ام علاقة بينها - نوعاً واحداً من المقاييس الموضوعية التي يستعملها الباحثون للتحقق من هوية الفكرة (او الرمز) للظاهرة - اصواب هي ام خطأ ، أما النوع الثاني من المقاييس للموضوعية المتداولة فهو مجموعة مبادئه للنطق وقواعد اللغة الاولى . انظر : ملحم قربان . المنهجية والسياسة ، الفصل الثاني : « مقومات المنهجية » ، للمقومات الموضوعية .

(٢) الحقيقة الموضوعية هي علاقة اتساجم او تطابق بين الرمز للمبر عن فكرهما والشيء الذي تعبر عنه تلك الفكرة او يمثله ذلك الرمز - الشيء الذي لا يتكلم بوجوده او بصفاته المدروسة على اراءة بطرس طيلة وقت الدراسة او على ثباته او رغيته ، بل بالعكس ، يؤثر هذا الوجود وتلك الصفات تأثيراً يفرض نفسه على حواس الدارس ، ويقتلي بصمه ، شاء الدارس ام أبى ، تمجد مسؤوليات الدراسة المتجردة الصحيحة .

السياسيين التورط بأعمال يقصد منها تغيير^(١) بعض الامور او الظواهر السياسية - او على الاقل تغيير بعض مظاهرها وصفاتها . ولا نرى داعياً لاثبات المقنعة المنطقية للجملة الشرطية السابقة . حتى نظرة عابرة سطحية على تطور الامور وطبيعتها تكفي لتدعيم صحة هذه المقنعة . وكلما تعمق الدارس بحثاً وتفتيحاً وكشف حجب عن مبادئ جوهرية تجسد الاسس الصامدة للتصرفات السياسية النموذجية ، تبينت له ، في ضوء اقوى ، صحة هذا المعتقد . هذا من جهة : جهة الاستناد الى الواقع الموضوعي والحوادث التاريخية او التصرفات الاجتماعية بغية تبرير قبول مبدأ معين على انه مبدأ صحيح . ومن جهة ثانية : جهة الاستناد الى هذا المبدأ بالذات ، بعدما تبينت قوة ركائزه واسانيله الموضوعية ، في عملية بناء نظام فكري وربط المفاهيم العامة في اطار تفسيري عام ، من هذه الجهة ، نرى انه لولا امكانية التغيير تلك لكانت التزاماتنا الاجتماعية التضالزية عمليات وهمية فحسب . واذا انهار العنصر المعاري عن طبيعة السياسة ، انهارت معه اهمية وفاعلية التزاماتنا بتحسين العالم الذي قُسم لنا أن نسهم بتبشير بعض اموره . ويشرفنا ان نلتزم بالقيام ببعض المسؤوليات الصعبة بغية تكييف الخبر فيه . ويتضمن هذا ولا شك محاربة شره . ان عالماً اضمحلت حرية ابنائه الى حد اصبحت معه مجرد وهم فحسب بات لا ينطوي التزام رجل الدولة فيه على مقاييل موضوعية قيمة على الاطلاق : وتضمحل بالتالي فيه قيمة الزمات ابنائه بالسعي وراء تحسينه ، كما ان سياستهم تنحدر الى مستوى اللعبة التافهة . قد يبقى لهذه السياسة قيمة وهمية نفسية سلبية . ولكنها ، رافعة تؤثر في مجرى التاريخ وفي تكييف احداثه ، يُحكّم على جهودها سلفاً بالاخفاق ، بالاحرى ، باللامغزوية .

ولكن هذه الارادة ذاتها - أم التأثير الفعلي والتاريخي - تستجلب معها الى الحقل السياسي معضلات توازي مفاتها . وطالما زادت شرو هذه المعضلات عن الخيرات التي تدرها تلك المفاهيم .

فأرادة العامل في الحقل السياسي هي المسؤولية ، جزئياً على الاقل ، عن الفوضى التي تلازم الاجتياحات ملازمة الشيء لظله .

فهذا ما يبرر ، من جهة ، طلب التنظيم الاجتماعي مخلصاً من هذه الفوضى . ومن جهة ثانية ، من هنا تنشأ اهمية جعل السياسة علماً .

على هذا المستوى ايضاً تبرز تأثيرات الارادة الانسانية قوية قاتلة .

يضطروننا اذن بحث « الواقعية الوصفية » ، اي بحث المعنى الوصفي « للواقعية » ، الى التورط في بحث المسألة : هل السياسة علم ؟^(٢) ولا شك بأن بحث هذه المسألة سيوضح المعنى التعبيري

(١) « لا نفترض الواقعية السياسية ان الظروف الحاضرة التي تتعامل في نطاقها العلاقات الدولية الخارجية تتفاعل تلقائياً عليه صفة علم الاستقرار فيهدد للملك دائماً بحرب ذات نتائج هدامة ضخمة - نقول لا نفترض الواقعية السياسية ان هذه الظروف لا يمكن تنهئها ، (Iorgenson, Fl., Ibid., p. 8.) . ان ترميمنا الحاضر للواقعية السياسية لا يكفي بحدده الوقت السلمي من الفكرة موضوع البحث - انه يلتزم بدراسة الوضع بغية تغيير هذه الظروف بقدر ما يكون بإمكانه ترويضها لجعلها افضل .

(٢) تراجيع ايضاً لمتهجية والسياسة للمؤلف ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٩٩ ، الفصل السادس .

« للواقعية » . وسيكون لهذا البحث أيضاً محامل متعددة هل موقفنا من النظرية السياسية - ونعتقد انها بعيدة بعداً شاسعاً عن كونها نظرية بالمعنى التخصصي الدقيق « للنظرية » ؟

٦ - غاية السياسة :

ومن الواضح انه صعب جداً ان نجيب عن المسألة المثارة دون التعرض أولاً الى مسألة غاية السياسة . والجواب على المسألة الاولى يرتبط ارتباطاً علمياً بالجواب على المسألة الثانية ، وعلى الخصوص بصيغتها التالية : هل غاية السياسة هي البحث عن الحقيقة والتثبت منها ام هي امر آخر ؟

يعتقد البعض ان هدف السياسة هو التهيئة للمواطنة الصالحة^(١) . ويعتقد آخرون ان الغاية السياسية القصوى والاوى بالأهمية هي تنظيم القوة الجماعية^(٢) واستخدامها لفض النزاعات بين الفرقاء المتنازعين من ابناء المجتمع . وهناك مذاهب متعددة متنوعة في هذا الجواب . ولا يمتنا استعراضها جميعاً . اذ ان المبدأ الذي سنستنتج منها يتضح من معالجتها المختصرة على هذين الملمحين .

فمن زاوية هاتين المدرستين في غاية السياسة نستنتج ان مهمة السياسة الاولى ليست كما هي في العلم الدقيق التخصصي ، وبحكم الضرورة ، البحث عن الحقيقة الموضوعية وبالتالي التثبت منها . هذا مع العلم ان هذه الحقيقة التجريبية قد تلعب دوراً^(٣) ، يصغر ويكبر حسب الظروف والأشخاص ، في تقرير الغايتين المشار اليهما . ولكن النقطة الهامة التي ينبغي ان نتذكرها هنا هي ان فضاء النزاعات قد يتم ، والتهيئة للمواطنة الصالحة قد تتوفر جميع شروطها ، وفي عرف البعض من ذوي السلطان السياسي على الاقل - بمزول عن معرفة الحقيقة الموضوعية . وحتى لو عرفت ، قد ينجم بعضهم بتحقيق اية من الغايتين - ولو الى حين - بأساليب تتناقض مع الحقيقة التجريبية كل التناقض . في الواقع لقد كثرت الدلائل التاريخية التي تساند الادعاء ، بأن جهل تلك الحقيقة يجعل تطبيق الغايتين المذكورتين امراً اهين وأيسر على الفرقاء المعنيين مما يجعله العلم بها .

وما صحح عن علاقة الغاية السياسية بالحقيقة يصح بالقوة العلمية ذاتها على علاقة هذه الغاية بالقيم الادبية الاخلاقية الاخرى كالمعادلة مثلاً . .

وافترض ، فوق هذا ، ان الحقيقة الموضوعية قد أصرَّ على التقيدها من قبل ذوي السلطان السياسي - مع العلم ان هذا الافتراض ، لو صح ، لكان الشواذ أكثر عما هو القاعدة - أساساً ضرورياً لتحقيق اية من الغايتين المقصودتين ، فماذا يستتبع ذلك الاصرار فيما يتعلق بعلاقة السياسة بالعلم ؟

الاجابة عن هذه المسألة تتعلق بدورها بتفسير مسألة اخرى : - غاية ثالثة للسياسة . على الاقل

(١) ملحم قربان ، المصدر السابق ، ص 18 ، و Heckcher, G., op. Cit., p. 18.

(٢) كثرهم المفكرون السياسيون الذين يبتنون هذه النظرية . منهم ، وأهمهم ، في الفكر التحرري جميع المفكرين الذين يبتنون نظرية التعاقد الاجتماعي في أصل الاجتماع والسياسة . واذا صح هذا على الفكر التحرري فهو يصح بقوة أكثر على كتاب الفكر الديكتاتوري التوتلياري .

(٣) هذا موضع من عدة مواضع حيث تظهر ذاتها بوضوح قيمة الالتزام سبياً من أسباب الاستضعاف . فلا يقدر الالتزام ان يفصل عن الاستضعاف . Hoffman, S. (ed), Ibid., p. 187.

الصعوبات التي ستجابهها الاجابة عن مسألة فيها ، هي ذاتها الصعوبات التي ينبغي ان تجابهها الاجابة عن المسألة الثانية . فها هي الصعوبات التي يجابهها من يعتقد عن حق ، كما يعتقد اجمالاً جميع السياسيين رجال الدولة المسؤولين ، بأن غاية السياسة هي في الاصل تفهم الواقع السياسي وبالتالي ، وبناء على هذا التفهم ، محاولة تغيير هذا الواقع بحيث ينسجم اكثر واكثر مع مخططات رجالات المجتمع الفاهمين المسؤولين ؟ واذا تبين ان هذه الغاية السياسية هي ، كما هي في الواقع ، غاية غامضة بعض الشيء يظل تفهم الواقع السياسي عملية هامة على الاقل لهؤلاء اللذين ، بالرغم من اخفاقهم في السيطرة على هذا الواقع من قريب او بعيد كلياً او جزئياً ، يوجهون تصرفاتهم الشخصية وسلوكهم بقدر ما هو داخل ضمن نطاق مقدرتهم الخاصة ، بوحى من هذا التفهم^(١) . وهذا اضعف الايمان .

ستتاح لنا فرصة افضل لمعالجة المفهوم المعياري « افضل » السابق ذكره . عندئذ ، وبعد تهيشة السياق المناسب ، ستعالج بطريقة اوضح او اسهل الصعوبات التي تجابه دارس السياسة من زاوية المبادئ المعيارية والتوصيات الاخلاقية والمتطلبات الادبية . غير اننا يجب ان نتذكر دائماً ، أننا الى الآن تهربنا من ، او بالاحرى اجلنا ، متجنبين الصعوبات ، معالجة اقصى واطغر صلة للسياسة بالعلوم او المحاولات الانسانية المرتبطة بها ارتباطاً وثيقاً جداً . وهذه الصلة بالذات هي اكثر الصلات مزلق فكرية وعملية . وبالرغم من ذلك ، فلا يمكن تجاهلها التام . السياسة بطبيعتها معيارية . فالاختيار بين سياستين مختلفتين او حزينين او مرشحين لمقعد برلماني هي ابسط الاختيارات السياسية^(٢) . ومع ذلك فهذا الاختيار هو عمل سياسي نموذجي . وينطوي هذا العمل ، لا على الصعيد العقلاني فحسب ، بل على الصعيد الاكثر بدائية - صعيد الفهم المشترك ، او التصرف على السليقة - درجة محدودة ولكن بينة من التنبه الى المقاييس الاخلاقية والمعار الادبي . بالطبع قد يكون هذا الاختيار ، بعض الاحيان وعند بعضهم ، عملية ليس للعقل فيها من يد على الاطلاق^(٣) .

(١) Morgenthau, H., *On Civ.*, p.4. ويدخل هذا مختصراً حيزاً في مفهومنا « للالتزام » .

(٢) « هل تخضع معاهدة بين دولتين دولة ثالثة على اعلان الحرب ؟ وهل يشجع عدم الالتزام من جهة دولة قوية للدفاع عن دولة اخرى دولة ثالثة على القيام بعمل عدواني ؟ » انظر :

Wolfer, Arnold, « Statesmanship and Moral Choice », *World Politics*, Vol. 1, No. 2, (Jan. 1949). Also in S. Hoffman's *C.T.I.R.*, p. 213 ff.

(٣) أ - ان مفهوم الحرب وسيلة لتحقيق سياسة معينة يدواته يستند الى الافتراض أبعد ، اي الافتراض الزاعم بأن الاختيارات التي تقررها النخبة هي في جوهرها « عقلانية » . ولكن كاتريل (Castrell) يشير الى ان هذه القرارات قد تتخذها الأوامر والاساطير والأحكام المسبقة والتخيلات والتخمينات الخاطئة .

Kelman, H.C., *ibid.*, Quoted in Hoffman, S., *ibid.*, p. 21. انظر :

ب - « ويرهن هوبس (Hobbes) بانكيتهم من قوة البيان ان ظروف الحرب لا يمكن ان تمتد الى أبعد من الانتصار - الأمر الذي يبين عن تخيل ذكي ونبوي - بعملية استدلال لا يصح أن يقال ان مقاومتها تستند بقوة صممة استنتاجها » . انظر :

Wolfer, Arnold, « The Anglo-American Tradition In Foreign Affairs », In S. Hoffman's *C.T.I.R.*, pp. 240 ff. (Reprinted from Arnold Wolfer and Laurence W. Martin (ed), *The Anglo American Tradition in Foreign Affairs*, Yale University Press, 1956, p. 243.

وهذا عملٌ ينبغي ان يتنبه له المتفكرون السياسيون . واهمية العبرة المستوحاة منه هي انها تجعل التنبؤ السياسي عملية ميؤوس من امكانيتها او نجاحها^(١)، ومع هذا يظل خطأ فادحاً ان نُذكر ، بناء على تنبؤنا لمثل هذه الحالة ، العناصر المعيارية التي تشابك مع العناصر الجوهرية الاخرى للسلوك السياسي المسؤول .

دعنا ، اذن ، نحصر بحثنا الحاضر في الانواع الاخرى من الصعوبات التي يتحتم على السياسة ، مدحية كونها علمياً ، ان تجاهها .

فكيفما اتفق ان حددنا حقل التصرفات السياسية ، يبقى مشروعاً وصل السلوك السياسي بالتنظيم للقوة الجماعية والسيطرة على هذه القوة وممارستها بطرق يبررها النظام القائم والتقاليد والاعراف . يدور التصرف السياسي حول نقطة ارتكاز موحدة : مصدر القرارات العليا او الدولة^(٢) ، او ما يشبهها - مطلق شيء يقوم بمهام عائلية بين الحكام والمحكومين .

٧- الواقع السياسي :

تنقسم الواقع الدالة على هذا التصرف إلى قسمين رئيسيين : الواقع العامة والوقائع الخاصة .

أ- الواقع العام :

يمثل على هذا النوع من الوقائع الظواهر العامة * الدعايات الانتخابية ، عملية التصويت ، المعاهدات الدفاعية او الهجومية ، ميزان القوى ، التدخل السياسي - سلمياً كان هذا التدخل ام عملية هجوم معادية - التنظيم العقائدي ، التطورات الامتاعية - اقتصادية كانت ام تكنولوجياية ام عسكرية - الثورات الصناعية او اللدوية ، التحركات عبر الحدود القومية^(٣) ، الصراع ضد الاستعمار ، الثورات الثقافية ، او التنافر بين الانحاط الثقافية ، والضغط الاجتماعي الناتج عن تزايد عدد السكان .

(١) ونظراً لأننا نؤمن مع هذا ، ولأسباب منهجية وفكرية وعملية ، بأن مثل هذا النجاح ليس بمستحيل !

(٢) ا - وما هي الدولة ؟ لقد جمع مؤلف هذه وخمسة وأربعين تعريفاً مختلفاً لهذه الكلمة . قلباً اختلف الناس على شيء مثل اختلافهم الذين على تعريف « الدولة » أنظر : Easton, D. Ibid. p. 18 .

ب - ان مفهوم الدولة ذاته لموضوع نقاش وحوار غامض . وهذا المفهوم هو من طبيعة معينة لكونه يطبق على عهد معين من تنظيم المجتمعات الانسانية . وأخيراً ، والأمر الأهم ، كثيراً ما يتج عن التوكيد على تحليل الظواهر المؤسساتية (وبالخاصة ، الشكلية او الرسمية) وبالتالي ليل الانحياز من دراسات السلوكيات . . أنظر :

Jean Meynaud, «Methodological Uncertainties in Political Science», *Inquiry*, No. 2, Summer 1959, Vol. 2, p. 91.

(٣) اننا نعرف القليل عن التحركات ، ونصورها غير المنظمة منها ، التي أصبحت قوى فعالة في السياسة العالمية .

Aron, Raymond, «Conflict and War From The Viewpoint of Historical Sociology», In S. Hoffman's C.T.I.R., pp. 191 ff. (Reprinted from International Sociological Association, *The Nature of Conflict: Studies on Sociological Aspects of International Tensions*, pp. 177-203). (p. 197).

فلما ابي مدى تخضع هذه الظواهر العلمية من السلوك السياسي لعملية القياس الكمي الدقيقة ؟ كثيرة هي الاسباب التي تتجمع وتساعد لتجعل اخضاع هذه الظواهر للدراسة محددة دقيقة ، عملية على الغالب غير ممكنة ، وفي بعض الحالات وعند امكانية تحقيقها ، عملية صعبة جداً . وهذا بدوره يجعل تفهمها وبالتالي عملية السيطرة عليها امرأ قريباً من المستحيل . من هذه الاسباب ان هذه الظواهر تتغير بسرعة كما تتغير ايضاً انماط تغيرها ، وان هذا التغير يتأثر بمثيرات لا عد لها ولا حصر - بعضها معروف ، وبعضها تخلفنا حوله شكوك كثيرة ومزعجة ، وبعضها غير معروف ، وبعضها عقلاني واع وبعضها ، اخيراً ، لا يمت إلى العقلانية بصلة لا من قريب ولا من بعيد ، وان المعرفة والارادة والتفضيل ، تتأرجح بين مجرد طفرة لشهوة أو ملهى من جهة ، وبين الاختيار المبني على دراسة عميقة وتبصر واع من جهة اخرى - ان هذه جميعها عناصر لا يمكن الفصل بينها وبين تلك الظواهر . فلا غرو ان لا تكون هذه الظواهر مواد تتسجم بطبيعتها ، وحتى بعد ترويض مضن طويل ، لعملية القياس العلمية . وانه لمن التناؤل بمكان ان نظل نعتقد ، كما نعتقد في الواقع ، بامكانية تطبيق المقاييس العلمية يوماً ما ، وبعد كثير من الجهد الاستقصائي والعقبرية النافذة إلى أعماق الامور وجواهرها ، على هذه الظواهر السياسية . على كل ، يظل هذا الاعتقاد ، او بالأحرى العمل على تحقيقه ، من ابرز التحديات التي تواجه المهتمين .

ب - الواقع القاص :

وتخضع ايضاً للأسباب المرتبطة للعملية العلمية ذاتها الأفكار ، والاحكام المسبقة ، والاساطير ، والادهام ، والتصورات الغامضة ، والمعتقدات ، والعواطف^(١) التي يتصف بها العامل في الحقل السياسي . وبذلك تصبح عملية تفهم هذه الامور عملية بعيدة المثال على الدارسين العلميين .

وطالما كانت هذه الامور ظواهر فريدة من نوعها وظروفها - اسباباً ومسببات . ولا نود ، بناء على ذلك ، ان ننكر وجود قواعد^(٢) موضوعية تسيطر على تصرفات الناس بما فيها هذه الظواهر الفريدة . ما نعرفه عن هذه الامور يضعنا وجهاً لوجه تجاه مسؤولياتنا العلمية الصعبة التي تتطلبها عمليات التنقيش عن هذه القواعد ، وصيغتها نظريات تساعدنا على تفهمها وربطها بتغيرها من الامور ذات العلاقة وتفسيرها ، وبالتالي ، واذا امكن ، السيطرة عليها .

(١) آ - وكيف تؤثر النظم السياسية للرحلة السياسية على تكوين السياسة الخارجية ؟ واشير هنا معاً إلى الاحكام والمعتقدات والعواطف التي ننازها تلك الفئات التي تحاول ان تؤثر بالسياسة الخارجية لوحدة سياسية معينة تجاه الوحدات الخارجية ، وإلى أصل اولئك الذين يقومون باتخاذ القرارات ، وإلى تربيتهم وانكراهم - ما هي أولاهم فيما يخص بطلبات سياستهم والوسائل التي يستعملون لتحقيق تلك الغايات ؟

Hoffman, S. (ed), *Ibid.*, pp. 181 and 184.

ب - ولا تقدر البطالة ، كما لا تقدر الزيادة في عدد السكان ، إلى سياسة القيام بأعمال عدائية . الحلقة الضرورية التي تربط بين هذين العنصرين هي طريقة خاصة في التفكير أو في العمل عند الطبقة الحاكمة .

ج - ليست هناك اية بيئة ، بالنسبة ، على ان توقع الحرب ، بصفتها سبباً ثانوياً للحرب ، لم يكن سوى سبب قليل الأهمية في بعض الظروف (مثلاً قبل ١٩٣٩) على انه كان سبباً ذا أهمية كبرى ما بين ١٩١٠ و ١٩١٤ - المرجع ذاته ، ص ١٩٨ .

Morgenthau, H., *Ibid.*, p. 4. (٢)

وإذا عظمت مسؤولياتنا العلمية أمام المهيات التي ذكرنا ، فإنها تزداد جسامته أمام المسؤولية الكبرى : المسؤولية التي تجهبنا من زاوية الجوهر في المحاولات العلمية . نعمتي بتلك المسؤولية استباقاً معرفة الحوادث السياسية على أسس تؤمن . فافضل ما نؤمل به في ظروفنا المعرفية الحاضرة هو ان نلجأ إلى تقديرات قد تكون سعيدة الحظ وتوقعات (١) قد تنتهي بنا إلى عجبات نمتنى الوصول إليها . ولكن يجدر بنا دائماً ان نميز بين هذه التقديرات والتوقعات السعيدة الحظ وبين الاستباق العلمي لما نتمنى تحقيقه . وان الاخفاقي في هذا التمييز هو من اخطر الاشكالات المنهجية . ويقع في خطأ منهجي مائل من يتعدى ، في السياسة كما نعرفها اليوم ، حدود تلك التقديرات والتوقعات . أنه بذلك يتعدى الحدود التي ترسمها الواقعية السياسية . من فعل ذلك ، وقد اخفق هانس موشو في السيطرة على اعصابه امام هذا الاغراء ، اتهم عن حق بتأثره ببقايا اليوتورية في الواقعية السياسية .

٨ - التشابك بين الموضوعيات والذاتيات :

والتشابك بين العناصر الموضوعية والعوامل الذاتية في التصرف الانساني يزداد في تعقيد العملية ، وبالتالي في صعوبة رسم الصورة الصحيحة للموضوع . ولنا في العلاقة بين العلة والمعلول في الاجتماعات ومنها السياسة ، أبرز دليل على هذا التشابك المعقد الذي لا يملك العملية العلمية من ان تحلحل عقده .

وقد حيز من هذا التشابك المحير في هذه العلاقة بين العلة والمعلول في الاجتماعات المكتسب التالي من كتاب نحو فلسفة التاريخ للمفكر الاسباني اورتيجا اي غاسيت (Ortega Y Gasset, J.) .

Thompson, K.W., *Ibid.*, p. 78.. ١ (١)

ب - ليس هانس موشو واضحاً تماماً فيما يتعلق بالاعتقاد بما اذا كانت أم لا إمكانية استباق معرفة الحوادث قبل حدوثها مطلباً ضرورياً للصيغة العلمية للنظرية . فيحت في الدوافع (ص ٦ و ص ١١ - ١٢ من كتابه السياسة بين الدول) يتطلب ذلك حل ما يظهر . انه يندد الدوافع مستنداً إلى اخفاقاتها في توفيرها لنا المفتاح الوحيد (٢) الذي يمكننا من هذا الاستباق .

ومن جهة ثانية فهو يعتقد ، على ما يظهر ، بأنه ، مستنداً إلى ما قد فعل السياسيون في الواقع وإلى ما يمكن « تولعه قبل أن يحصل من نتائج أفعاله » أنه قد يتخيل أو يستنتج ما كان يمكن أن تكون غاياتهم « (ص ٥ من المرجع ذاته) . بالطبع هناك فرق هام بين « التحليل » والاستباق العلمي . ايما يتبنى اذا الترسؤال يضمه تجاه مسؤوليته ؟ هذا سؤال تصعب علينا الاجابة عليه من زاوية ما كتب لحسب .

(٢) « استمع الى هذه الكلمات : انه من المحتمل ... ان يشغل استئناف سير روسيا الى غاياتها التقليدية القديمة تجاه معرفة حل الاطلسي ، في بحر البaltic وفي البلقان ، ونحو خرج حل البحر المتوسط في الشرق الأدنى والاصحى - انه من المحتمل ان تشغل هذه المسألة المخطط لها ، صفحات مهمة لا سيحدث في تاريخ القرن العشرين » .

Rowe, A.L., *The Use of History*, London, Hodder and Stoughton Ltd., 1946, pp. 26-27.

قال هذا المؤرخ البريطاني ذلك في ١٩٤٤ .

ويمكن جورج كينان بعشر سنوات حل وجهه التحديد من أن يستبق معرفة الحركات الثورية في الامبراطورية الروسية ، وذلك قبل حصول الثورتين البولونية والمغربية في ١٩٥٦ . اما الاسس التي اطلق منها إلى هذا الاستنتاج للسنتق فهي ، أولاً ، معرفته للتاريخ الروسي ، وثانياً عبرته في تشريح الحكومات التوتاليتيرية . انظر :

Thompson, K., *Ibid.*, p. 11.

« لنقل اذن ... ان الحياة تحتاج ، اكثر ما تحتاج ، إلى الفيض السمح . من يقنع بمجرد مجابهته للضروريات عندما تنشأ يُفشل من الوجود . لقد انتصرت الحياة على هذا الكوكب لأنها ، بدلا من ان تكفي بمجابهة الضروريات ، قد أمطرتها بوابل من الامكانيات التي ، وان اخفق بعضها ، فقد سهّل بالرغم من هذا الاخفاق وعن طريقه ، القيام بعمل ايجابي . لقد بنى جسراً على ضحايا هذه الاخفاقات يقود إلى انتصار بعض الامكانيات الباقية .

« وان التعبير الذي تقوض منه رائحة الحياة ، وأحد التعبيرات الاجمل ، في رأيي ، في معجم التعبيرات الاجتماعية الاصلية هو الاثارة (Incitement) الاستغزاز او التحريض . ليس لهذا التعبير من معنى الا في مجال الحياة . فالقزيزاء لا تعرفه .

« لا يستثير شيء في الفيزياء شيئاً آخر . والعلة تنتج معلولاً نسبياً لها . ان طابة البليارد تدفع الطابة التي تصطدم بها بقوة تساوي مبدئياً قوتها . فالعلة تساوي المعلول . اما عندما يلامس طرف المهراز خاصرة المهر الاصيل ، يندفع هذا عادياً بقوة سخية ليس بينها وبين قوة لمس المهراز من نسبة .

« فاستجابة الحصان لهذا المنبه هي تدفق لطاقات غريزة نامية داخلية اكثر منها ردة فعل تساوي ، ولو نسبياً ، الخوذة الخارجية . وبالفعل ان مرأى الحصان النور الجفول ذي الرأس العصبي والعينين التاريخيتين ، هو الصورة الرائعة للحياة الفائرة المتأججة »^(١٩) .

وفضلاً عن فكرة التشابك بين الموضوعيات والذاتيات التي يمثلها هذا المقتبس نُقرأ فيه ، وربما لهذا التشابك، صفة تعقد عملية اخضاع العلة والمعلول في الاجتماعيات للدراسة موضوعية كمية دقيقة . تلك هي صفة عدم التطابق والتوافق بين المحرّض او العلة من جهة ، وبين الاستجابة او المعلول من جهة ثانية .

ونقرأ عبرة مغايرة لاثنتين عبريتين في المقتبس التالي من المفكر الانكليزي الشهير ادمون بيرك (Edmond Burke) :

« ان العلم الذي يدرس بناء الجمهوريات (Commonwealths) او ترميمها او اصلاحها ، لا يصح ، ككل علم اختياري آخر ، ان يدرس بطريقة قبلية (A priori) . ولا يكتفي الاختبار القصير معلماً في هذا العلم التطبيقي العملي : ذلك لأن الاسباب او النتائج الحقيقية للمسيبات الاخلاقية ليست دائماً مباشرة . فرب عمل بدا متحازاً غير صالح ياديء ذي بدء ، ثم تطور فأصبح بعدئذ عملاً متحازاً حقاً - وفوق هذا قد يكتسب صفته الممتازة من سوء تأثيراته الاولى .

« وقد يحصل أيضاً عكس هذا : كثيراً ما تتحول خططات مقبولة ، ومعتقدات وذات نتائج مرضية ، إلى نهايات هرجلة يؤسف لها .

(١٩) (التوكيد لنا) : Reginald H. Gassett, José, Toward A Philosophy of History, N.Y., Norton, 1941.

« وفي الدولة كثيراً ما توجد علل مغمورة أو مدفونة تغلب الأشياء التي تبدو في بدايتها غير ذات أهمية وتافهة ، أَمْراً قد تتعلق بها رفاهية الدولة بأكملها » . . . (١) .
وجاء في أثر مغاير :

« كل ما هنالك يحمل على الاعتقاد انه « اي روسو) كان ، مثل فولتير ، أميل الى انكار الثورة التي هزت له . لكن الاعمال العظيمة دائماً تفوق صاحبها شهرة . ذلك ان الروح التي تحررها هذه الاعمال تطلق عواصف لا يسكن تبينها قبل وقوعها . والاضطرابات الاجتماعية التي تقوم بالطريقة عينها هي أيضاً وليدة تلك الاعمال .

« على ان روسو الناسك وحده سيظل بالرغم من احتجاجاته على الدور الذي قسمه له القدر ، في التاريخ ، رائد العاصفة العظيم ، ومبدع حقبة جديدة » (٢) .

تمثل هذه العبارة للمعتبر ، فضلاً عما سبق ذكره ، بعداً ثالثاً للتشابه موضوع البحث . وهذا مما يزيد ، بالتالي ، في صعوبة قضية هي في الأساس صعبة ومعقدة فوق اللزوم .

٩ - « علم ، السياسة و » النظرية ، السياسية :

أما الاستنتاج الطبيعي لهذا البحث المتشعب فهو استنتاج مزدوج اصبح الآن معروفاً لدينا : نفي كون السياسة « علماً » ، والنظرية السياسية « نظرية » بالمعنى الدقيق التقني المحددين للتعبيرين . اذا كانت المظاهر السياسية لا تعبر نفسها احتيادياً بعد اكتشافها (٣) ، لعملية القياس الكمية الدقيقة ، واذا كانت هذه العملية ضرورة لا يمكن لعملية التتظير ان تتحقق بدونها ، تصبح صيغة نظرية سياسية كافية وبالتالي صيرورة السياسة علماً ، غاية غلط يتنظر تحقيقه من قبل ذوي الكفاءات اكثر منها حقيقتين واقعتين ، جل ما يطلب منا هو وصفها وصفاً صحيحاً وواقعياً . ولا شك بان جهوداً جارية متناصفة ومتواصلة ينبغي ان تتجند بغية تحقيق هذا الهدف البعيد المنال . ولا شك ايضاً بان بذل هذه الجهود لتحقيق مثل هذا الهدف هو امر ملحاح . وفي مجابهة هذا التحدي بنجاح تتجلى مسؤوليات العبقرية

(١) آ - Burck, E., *Reflections on The French Revolution and Other Essays*, Dent., London, 1916.

ب - Toynbee, A., *Ibid.*, pp. 257 ff.

(٢) برومان وولان ، أفكار روسو لمية . ترجمة محمود زايد ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٩٩ ، ص ١٠ .

(٣) « وعلمنا ، فوق ذلك ، أن نحسب حساباً للواقع الواضح ان معرفة الشخصية الانسانية لم تزل في عهد الطفولة . ان الدراسة المفضلة للجنس البشري هي دراسة الانسان . ولكن بالكاد ابتدأت الدراسة الحميمية للشخصية الانسانية بمساعدة الوسائل العلمية الحديثة وفي ضوءها . ونرى ان الذين تعمقوا في دراسة الشخصية الانسانية ، عبر التحليل النفسي ، وعلم النفس ، وعلم البيولوجيا النفسية ، وعلم التركيب الفيزيائي النفسي ، وعلم النفس الاجتماعي ، وعلم العقل النفسية وعالم ما وراء الوعي - وجميع هذه الحقول لم تزل حذراء لم تطل سوى هوائها اقدام المكتشفين ، على الرغم من انها مكان عميقة ومظلمة لأسرار الحياة ، نرى ان الذين تعمقوا في هذه الدراسات هم اكثر الناس تحفظاً في اطلاق الاحكام على الشخصية الانسانية . » . ننظر :

Merriam, Charles, *Political Power, Its Composition and Incidence*, N.Y., 1934. Quoted in Snyder, R.C. and Wilhoit, H.H., *Roots of Political Behaviour*, American Book Co., New York, 1949, p. 141 .

السياسية لهذا العصر وكفاءاتها - هذا اذا توفرت لنا مثل هذه الكفاءات .

١٠ - المبدأ والضرورة :

✶ ويظهر اننا مضطرون في هذا السياق على التمييز بين النظرية والتطبيق^(١) وبين المبدأ والضرورة^(٢) .

اعتيادياً يجد المراقب الفطن هوة بين ما نبشّر به من مبادئ وقيم وعقائدات ، وبين ما نقوم به من اعمال حياتية وافعال تطبيقية . ولا غرو في ذلك لان افعالنا تخضع لشروط اقصى واصعب من الشروط التي نحدد تفكيرنا . والعراقل التي تقف في وجه تحقيق الاعمال اشدّ عناداً واشرس مراساً من العراقل التي تواجه الافكار .

وظاهرة من ظواهر الحكمة الواقعية ان تفصل خططاتك تفصيلاً يمكنك معه ان تحققها ، وان بشيء من الصعوبة . وما الكسل من هذه الزاوية سوى عدم التخطيط او التخطيط بشكل يمكن صاحبه من تحقيقه بأزهد الجهود . خطر ان ينبغي ان يتجنبها الانسان الذي يتعهد بالحفاظ على جدة الحياة واهميتها والنشوة الخارقة التي تنشأ عن التجلح في ركوب مخاطراتها من جهة ، وعلى عدم التألم من خيبة العمل فيها ومن الاضغاط المريع في مشاريعها ومن الشعور بالذنب تجاه شروها من جهة ثانية .

أ - اليوتوبية الوهمية :

اليوتوبية الوهمية هي احد هذين التطرفين . وبالاختصار ينحصر هذا التطرف بالتعلق بمبادئ سامية وقيم عالية مترفعة بمعزل عن اي اعتبار للحقائق وللحوادث ذات العلاقة العلمية بتلك المبادئ والقيم . ومالت في السياسة المدارس العقلانية والاخلاقية والقانونية والحرورية المتطرفة نحو ارتكاب هذه الخلطة .

واما التطرف الثاني فهو الميكانيكية او الواقعية المهووسة . وبالاختصار ايضاً تقتصر هذه الواقعية المتطرفة على الاتباع التقليدي للمساالك المطروقة . ويتطلب هذا الامر القليل القليل من التفكير النقاد او الابتكار كما يتطلب بالتالي النذر اليسير من الجهد الجدي او شبه الجدي . فعلى هذه المنحرجات السياسية التقليدية لا تنجابه العمل في الحقل السياسي سوى ابسط المصاعب واقلها عدداً . ومن المدارس السياسية التقليدية التي مالت إلى ارتكاب مثل هذه الاخطاء في حياتها السياسية هي المحافظة المتطرفة .

(١) « اذا كان الانسان في الحالة الطبيعية حراً كما يزعم البعض . . . فلماذا يضطر الى التنازل عن امبراطوريته ؟ وبالرغم من انه يتمتع بهذا الحق في تلك الحالة ، فان مجتمعه يشار الطبيعة في الواقع هو امر غير مضمون ومعرض دائماً وابدأ الى تحدي الآخرين وبالتالي تمديهم عليه » . انظر : جون لوك ، في الحكم المدني ، المقالة الثانية . ترجمة ماجد فخري ، اللجنة الدولية لترجمة الروائع ، بيروت ، ١٩٥٩ .

(٢) Thompson, K. *Ibid.*, pp. 7-8, 22, 95 and 135 ff. (٧)

ب - الحكمة العملية المثالية^(١) :

فالحكمة المثالية هنا - المثالية العملية - تكمن على ما يظهر في حل وسط يتحاشى شوائب المتطرفين السابقين . وليس في هذا الاستنتاج من جديد . بالعكس ، أنه ربط لمجموعة من العضلات السياسية الحديثة والمعاصرة بمبدأ سبق التعرف اليه حكماء الاغريق منذ الوف السنين . ولكن هذا المبدأ وبشكله العام لا يجل معضلاتنا حلا يفي بالشرط المطلوب . ما هي حدود ذلك الحل الوسط ؟ اين نجده بالضبط ؟ واذا تغير مع الظروف والأشخاص - الامر الذي لا يستبعد احتمال وقوعه - كيف نتوصل الى التعرف اليه ؟ وهل نقدر ان وجدناه مرة من المرات ، ان نجده مرات متعاقبة ؟ ما هي القواعد والامس التي نستند اليها في عملية تفتيشنا عنه والتثبت من موضع تركيزه ؟ اذا كانت القرون التي تفصلنا عن ارسطو - المفكر الذي رُبط اسمه بشهرة مبدأ الحل الوسط ربطاً وثيقاً ، وكان بذلك معبراً عن فكرة سيطرت على اشهر مفكري عصره - قد علمت الجنس البشري أي جديد بالنسبة لهذا المبدأ ، ولا شك انها قد فعلت ، فيجب علينا ان نكون قادرين وبوحي من تلك الاستفادة المستجدة ، على معالجة هذه الاسئلة معالجة توحى بشيء من الاطمئنان والثقة والاعتزاز .

(١) راجع القسم الاول من هذه الدراسة ، الفصل الثاني ، صفات مميزة ، « انجليزية موزونة » .

الفصل الرابع

المعنى التعبيري للواقعية

نرانا مقسودين ، وبمنطق التحليل المبدئي ، إلى وضع نقف فيه وجهاً لوجه والمعنى التعبيري « للواقعية » . بهذا المعنى ، تعبر « الواقعية » عن موقف ذاتي : التزام تقريري ، ميل عاطفي ، تحمس لخطة عقيدة معينة ، وما شاكل . وصاحب هذه المواقف قد يكون المتكلم ذاته عنها وقد يكون المنخرط في العمل السياسي الذي تخضع تصرفاته لتحليل المتكلم الدارس المخطط للدراسة وللتجارب التي تتطلبها .

١ - الوصول المباشر والوصول غير المباشر للذاتيات :

وغني عن الإشارة إلى أن الصواب - وللمتعلق ذاته ، الخطأ - في هذا الإطار هو امر ذاتي . فبينما هو في إطار المعنى الوصفي « للواقعية » نوع من العلاقة^(١) بين الرمز أو الفكرة المبرر عنها بالرمز من جهة ، وبين الظاهرات الموضوعية المنفتحة لمراقبة الكثيرين ودراساتهم من ذوي العلم والرغبة من جهة ثانية ، إنما هو في إطار المعنى التعبيري « للواقعية » نوع من العلاقة بين الرمز و امر شخصي : - فكرة شخصية خاصة - ، انطباع خاص ، دافع نفسياتي او عاطفي ، حالة عقلية او نفسية معينة ، او موقف تقريري . وجميع هذه الأمور - على ما هو ظاهر الحال - ذاتية تتعلق بشخصية المتكلم او القائم بأعمال السياسة . لذلك فهي امور لا يمكن الوصول إليها على علاقاتها - هذا اذا امكن هذا الوصول إطلاقاً - إلا للشخص صاحبها وحده . هذا اذا أصرتنا على الوصول المباشر . اما الوصول بوسائل غير مباشرة فهو امر يمكن للآخرين أيضاً أن يقوموا به . فيتحققون عندها من وجود او عدم وجود هذه المزايا الذاتية . ومن أمكنه ذلك أمكنه بالتالي التحري عن صفاتها وقواها وامتداد تأثيراتها . وإذا ميزنا - ويجب ان نميز - بين الوصول المباشر والوصول غير المباشر إلى هذه المزايا الشخصية فلاسياب منهجية في الاصل . ولكن هذه

(١) وينبغي ان نحدد شروط سلامة هذه العلاقة ومبادئ تحديد طبيعتها ، وبالتالي تقرير صحة الأفكار والمفاهيم في إطارها - ينبغي ان نحدد هذه الشروط جميعها بمزج من السؤال السياسي والقضية التي ينطوي عليها السؤال . هذا من أهم الضوابط لموضوعية البحث . انظر : ملحق قريبان ، المنهجية والسياسة ، الفصل الثالث : « لفتنا ومشاكلنا » ، مقطع ٦ : « ثلاثة معان لكلمة حقيقة » .

الاسباب المنهجية اصلاً تتصل فعلاً بقضايا فكرية جوهرية . انه لو اوضح ان وسائل الوصول غير المباشر تورط الباحث المهتم بالتفتيش عن الحقائق ويصيغة النظريات التي تختزل هذه الحقائق في مصاعب تكثر مزاتها - للمصاعب التي قد لا تنشأ ، وبعضها حتى لا ينشأ في عملية الوصول المباشر . وعليه تختلف مبادئ عملية التحقق في نطاق الوصول غير المباشر للمزايا الشخصية عنها في نطاق الوصول المباشر . وهذه العملية حتى في اطار الوصول المباشر هي عملية صعبة معقدة توفر لها النتائج - اذا توفقت او افلحت - بصيغ بعيدة جداً عن العلم اليقيني^(١) . وتفترق افتقاراً مريعاً إلى الدقة العلمية حتى في احكامها غير اليقينية . وعليه فهانس مورغنتو مصيب جزئياً في قوله .

« ان البحث عن مفتاح السياسة الخارجية اذا ما اقتصر على دراسة الدوافع الذاتية لرجال الدولة كان في آن معاً عاقراً وغشاشاً . يكون عاقراً لأن الدوافع الذاتية هي اكثر الامور النفسانية تقلباً وغوياً لكونها مشوهة ، كما هي بالفعل ، الى حد لا يمكن معه التعرف الى حقيقتها . والمسؤول عن عملية التشويه هذه هو العواطف الذاتية والمصالح الخاصة للعامل في الحقل السياسي وللمراقب الدارس للظواهر السياسية على حد سواء . هل يمكننا ان نتعرف حقيقة الى حقيقة دوافعنا الخاصة ؟ وماذا نعرف عن دوافع الآخرين ؟ »^(٢) .

غير اننا يجب ان نتنبه هنا إلى ان لكلا السؤالين الآخرين منطقاً يختلف عن منطق الآخر . انه لصحيح ولا شك اننا لا نعرف احياناً ما هي حقيقة دوافعنا الشخصية . ولكنه صحيح ايضاً اننا ، احياناً ، أفضل الحاكمين على صوابية او عدم صوابية النظريات او الجمل المقلدة التي تفسرها او تصفها - هذا على افتراض اننا ندرس هذه الدوافع في اطار افضل الظروف وانسبها : - مثل كوننا ابناء فكرياً ، وجريئين ، ومصادقين ، وكون العناصر التي ندرس مستقلة براحة واطمئنان على الصعيد الواسي . طبعاً جميع هذه المطالبات هي افتراضات يصح التساؤل حول صحتها . وفيما ندر تتوفر جميعها في حالة واحدة معينة لاي انسان . ما ينتج عن هذه الاعتبارات هو ان السياسة في اطار الشروط المتوفرة لدينا والوسائل الاستقصائية في متناول يدنا لا يصبح ان تكون علماً بالمعنى الحصري الدقيق « للعلم » . ويقابل هذا الاستنتاج استنتاج ثوالم له : يمكننا ان نشك بوجود النظرية السياسية الحاضرة وبالتالي بصحتها وبعدي قوتها التفسيرية والترييبية للظواهر السياسية . ويمكننا ايضاً ان نشكل اذا شئنا ، بفاعلية هذه النظرية في توجيه التصرفات الانسانية ، وبالتالي في التأثير على مجرى التاريخ السياسي . ولكننا - وهذه نقطة هامة جداً - لا نقدر ان نستنتج مما سبق وبيننا ان الآخرين ، حتى ولو توفرت لديهم الشروط التي تتوفر لنا

(١) ويصل الاستاذ ريمون ارون الى النتيجة ذاتها بالاستناد الى بيانات مختلفة عن بيناتنا ومقارنها : « ولكن الواقع هو ان علماء الاجتماع لم يتمكنوا بعد من الوصول الى قائمة تامة كاملة للعوامل هذه . وهو واقع ايضا ان علم الاجتماع لم يتوصل بعد الى نظرية مقبولة في اللبنيات التي يمكن ان تنمو وتزدهر بمعزل عن الحروب . - وهذا يعني ، من جملة ما يعني ، ان مطلق نصيحة تعطي يجب ان تستند على الاقل الى تقديرات عملة فحسب لا يقينية ، وان هذه النصيحة يجب ان تكون يحكم طبيعة الحال غامضة المعنى مشكوكاً بصحتها » . انظر : Aron, R., *Ibid.*, p. 207 .

(٢) Morgenthau, H., *Ibid.*, p. 6 .

والكفءات التي لزاوول ، يمكن ان يكونوا افضل منا حكماً^(١) - الا في الحالات غير الاعتيادية والمرضية - فيما يتعلق بدوافعنا الشخصية الذاتية .

أ - الطريقة التجمعية :

لذلك ترتكب الطريقة التجمعية (the projective method) التي يستخدمها مورغنتو اكثر من غلطة .

فهي أولاً ، تمنح المراقب حقاً بأن يكون حكماً افضل من العامل نفسه في الحقل السياسي فيما يتعلق بدوافع هذا الاخير . وهكذا تعكس الآية الصحيحة . وهي ثانياً ، تفترض ان احكامها في ذلك هي احكام يقينية . في الواقع ليس الوصول الى احكام يقينية في متناول يدنا ههنا الآن . وهي ثالثاً تفازل الافتراض المخطيء ان جميع التصرفات السياسية هي تصرفات عقلانية . ألا يميل التاريخ بزنه الى تمثيل كفة الافتراض المعاكس ؟ لا ينكر احد مطلقاً ان بعض السياسيين يتصرفون بعض الاحيان تصرفاً عقلانياً بقدر ما يؤتون من مقدرة . ولكن هل هم دائماً فاعلون ذلك ؟ ألا يطفح كيل تجاربنا بالاختبارات التي لا تمت ابداً ، هذا اذا كانت تمت مطلقاً ، من قريب او بعيد الى العقل بصفة ؟ واذا صبح هذا اعتياداً على الناس الاعتياديين ، فلماذا لا يصح ايضاً على السياسيين ؟ واننا لا نخال مورغنتو غير دار بهذا^(٢) .

وهي رابعاً تتبنى خطأ مبدأ حق التشريع للآخرين على كلا الصعيدين العقائدي والعمل ، وستتاح لنا فرصة توضيح هذا الخطأ . ولكنها مع ذلك ، ليست بخالية تماماً من الحسنات .

ب - محاكمة النوايا :

ونجد الطريقة التجمعية و تجميعاً ، لبعض اخطائها في ما توفرت لنا تسميته بـ « محاكمة النوايا »^(٣) . فيما هي بالضبط عناصر الخطأ في هذه المحاكمة .

اولا ينبغي ان نعترف ان محاكمة النوايا ليس بالمطلب المحظور في السياسة . انه امر مشروع . وهذه المحاكمة ، واذا اتبعت الطرق المنهجية المؤتمنة ، تقود الى احكام صحيحة ، وبالتالي غير معترض عليها .

(١) وما هي هذه الشروط ؟

يضع السياسي الواقعي نفسه في « مكان السياسي للجانب لمشاكل معينة » ، في ظروف معينة ، ويسأل نفسه : « ما هي الامكانيات المتصلة التي يجب ان يختار من بينها السياسي الذي يجب ان يعالج للمشاكل في هذه الظروف (مفترضاً طبعاً انه يتصرف دائماً بطريقة معقولة) واي من هذه الامكانيات المتعلقة هو اقرب الى اختياره وتنفيذه ؟ » انظر . Morgenthau, H., *Ibid.*, p. 5. وهذه الطريقة ، في رأي مورغنتو ، تمكن غير المتحيز من تفهم أفكار السياسي المدروسة وتصرفاته وبالتالي تمكنه من تفسير هذه التصرفات تفسيراً يكون افضل من تفسير السياسي القائم بهذه الاعمال نفسه . انظر : Morgenthau, H., *Ibid.*, p. 7.

(٢) *Ibid.*, pp. 5 and 7.

(٣) الدكتور ملحم قربان ، تاريخ لبنان السياسي والحديث - الجزء الثالث ، القروى ، المؤسسة الجامعية للدراسات ، بيروت ،

ومن هنا يتضح اننا لسنا ضد محاكمة النيكات . بل ضد التفسيرات الايديولوجية لها .
كما واننا لم نرجع عن رأينا القائل بأن للنيكات دور تلعبه في العمليات السياسية . وقد عبرنا عن هذا
الرأي ضد موقف لبعض سياسيينا^(١) ، زعموا فيه ان السياسة لا يحكم فيها على النيكات .

ومن هذه الزاوية يصبح المنصب التالي بحاجة الى إعادة نظر حتى يستقيم ومتطلبات العلم :
« ولا يحكم في العلاقات الدولية على حسن او سوء النية . الحكم على الممارسة »^(٢) . في الواقع
يطال الحكم المسؤول جميع الامور ذات العلاقة بالموضوع : ومنها النوايا ، ومنها ايضا وبالتالي « حسن »
او « سوء » تلك النوايا .

ذلك لان منطق التقييم السليم واحد في السياسات كما في غيرها . وقد دافعنا في مناسبة مغايرة من
هذا المؤلف عن الموقف القائل بأن منطق الاختيار السياسي ومنطق الاختيار الشخصي واحد^(٣) . ونقدر ان
نعلم فنقول : منطق الاختيار واحد .

وكما ان للنيكات دورها في السياسة كذلك للتصريحات ادوارها . وتختلف هذه الادوار باختلاف
المعطيات التاريخية والمنعرجات في الظروف وخصوصا في ما يتعلق بالسياسيين المصرحين . ويبقى تقرير
هذه الادوار المختلفة وبالتالي اطلاق الاحكام المسؤولة والتقييمات الصحيحة كلها من المشاكل الشائكة معا
في السياسة كما في العلم والمنهجية .

غير انه من الخطأ ان يتقل المقيم - علماً محلاً كان ام سياسياً - من التصريح الى النيكات المصرح عنها
على سلم « مفترض » . السؤال المنهجي السليم ، السؤال الذي يصعب ان يتوصل اليه راغب في جواب
سليم وصحيح عن طريق غيره ، هو في الواقع هذا السلم ؟ ولما اختلفت انواع هذا السلم : اذ من هذه
الانواع ما يعكس عكساً دقيقاً ، ومنها ما يقرب الصورة رأساً على عقب ، اصبح التعرف الى نوع السلم
مسألة منهجية تتطلب الجهد والصبر حتى تتوصل في نهايتها الى موقف مأمون . ولذلك ربما كثرت في
الساسة عمليات الاستقراب .

وتبقى عمليات الاستقراب تلك ، وعلى ما لها من مبررات (؟) عملية ، مزالقي تورد العالمين بها
موارد التيه .

ج - ايجابيات الطريقة التقييمية :

وينبغي ان نقر ، من جهة ثانية ، ان لهذه الطريقة التقييمية بعض المحاسن . انها تحاول على
الاقل ، ان تحتبب التنظير من زاوية ما وراء المكتب - التنظير الذي يفسح مجالات واسعة جداً للمخيلات
الخصية وللتفكير التجريدي غير المرتبط بأشد الروابط واثقها بالواقع الحياتي الصامد وبالضرورات
الاجتماعية المريرة . وبذلك فهي تشجع التخطيط المرتبط بهذه العوامل الموضوعية .

(١) ومن هؤلاء الاستاذ حسان تويني ، راجع كذلك ، لنا ، تاريخ لبنان السياسي الحديث ، الجزء الثاني ، بناء دولة
الاستقلال .

(٢) « لذا لا تتبنى المند حماد باستان ؟ » المواقف ، العدد ١٢١٧ ، الجمعة ٢٩ شباط ، ١٩٨٠ ، ص ١٣

(٣) راجع كذلك الفصل التاسع من هذه الدراسات .

انها فوق ذلك لا تضيق ذرعاً بالمعتقد الذي تبرره التجارب الاختبارية والذي يقود الى امكانية الوصول ، عن طريق قائمتين متعلدين بالاعمال السياسية او دارسين لها (اي متقنين) ، إلى نتائج مختلفة وربما متعارضة حتى ولو كانت الظروف التي تحيط بهم جيمعاً متشابهة تماماً .

وهكذا نرانا قد تورطنا من جديد في بحث منطقي السؤال الثاني الوارد في نهاية المقتبس السابق . ان عملية التثبت من صحة الجواب على هذا السؤال هي عملية غير مباشرة بأكثر من معنى . بمعنى من هذه المعاني المتعددة ، يعبر الجواب لمثل هذا السؤال على جسر من الافتراضات إلى حيث يجد موطئ قدم . ونتيجة لهذا العبور على جسر من الافتراضات ، هذا اذا توفقت وتم ، تكون النتيجة الحاصلة لدينا مجرد احتمال ضعيف او تقدير يتوقع بدرجة قليلة من الثقة ، تنقصه الدقة العلمية ، وبالتالي ، وبمقدار هذا النقص ، تقل قيمته التوجيهية لتصرفات الانسان العارف به .

وترتفع درجة الصعوبة في عملية هذا التأكد من نتائجها عندما نفترض - الامر الذي لا مهرب لنا منه - عدم الأمانة : فكرياً كان هذا الافتقار الى الامانة ام شخصياً ادبياً . وبذلك تتكاثر مزالق هذه العملية فتبتعد عن التأكدية .

٢ - الايديولوجيات :

لا شك بأن الإشارة الى الايديولوجيات بتردد^(١) في السياسة المرة تلو المرة . ولا شك أيضاً بأن هذا اللجوء الى الايديولوجيات ، في بعض الحالات على الأقل ، هو مجرد تغطية للرب ودوافع قد لا تشرف صاحبها . ولكننا لا نقدر ان نمعم هنا . لا نقدر ان نقول بأن هذا اللجوء الايديولوجي هو دائماً وأبداً ويدل على استثناء عملية تغطية . فعلياً اذن لا ان نميز فحسب بين معينين هامسين مختلفين^(٢) و للأيديولوجية « بل ان نحاكم اعمال السياسيين وتصرفاتهم وسياساتهم كلاً على ضوء البيانات ذات العلاقة العلمية بها - اللهم إلا اذا كنا لا نتورع عن محاكمة الناس محاكمة قبلية . واذا فعلنا - الامر الذي لن نفعل - نكون بذلك قد تنكرنا لمبادئ منهجيتنا ذاتها . فالواقعية المنهجية ينبغي ان تكون قادرة ، في معرض الادعاء والمفاخرة ، لا على التمييز بين مفهومين او اكثر « للأيديولوجية » فحسب ، وبالتالي على محاكمة سياسات السياسيين كلاً بالنسبة للبيانات التي هي ذات علاقة علمية بها ، وللنتائج التي تنشأ عنها ، بل وعلى الاحتراس أيضاً من التثقل الخفيف المتسرع من احد هذين المعنيين الى الآخر ، وبالتالي

(١) « ان الايديولوجيات هي عامل يجب ان يعالج في معرض البحث في العلاقات الدولية . وذلك بسبب تأثيراتها الضخامية على الحكام ، وعلى الشعوب ، وبسبب التصارع الذي لا بد منه بين نوعي حكم يتبنى كل منهما ايديولوجية متنافسة لايديولوجية الآخر » . انظر : Aron, R., *Ibid.*, p. 196.

(٢) « قد تعني « الايديولوجية » عملية تنكزية وقد تعني مجموعة من المثل او القيم يلتزم السياسي والعمل في الحقل السياسي تحقيقها في مجتمعه بإخلاص وجلية » .

Manheim, K., *Ideology and Utopia*, Harcourt and Co., N.Y., 1946, p. 49. Also quoted in Morgenthau, E., *Politics Among Nations*, Op. cit., p. 80.

ب - ملحم قريان ، المنهجية السياسية ، الفصل الخامس : « اساليب الاستقصاء » ، ص ٩٥٠ - ٩٥٤ .

على عدم التسرع بإتهام السياسيين الذين يعملون بفعل إيمان بأحداها بأنهم يعملون بفعل إيمان بالآخرى ، وأخيراً ، على التكرار للتقليل غير المبرر لصعوبات التحقق من صحة أو عدم صحة شكوكنا بهم^(١) .

٣ - الشك والادانة :

إن لنا كل الحق بأن نشكك بمطلق انسان - وذلك بناء على معلومات تاريخية عامة وعلى بدائيات تتعلق بالاجتماع والطبيعة الانسانية . ولكن ان ندين مطلق انسان مستنديين الى هذا الشك وحده هو ان نرتكب خطأ منهجياً كبيراً . ونرتكب جرعة هذا التخطيط المنهجي أيضاً اذا ادنا مطلق انسان بالاستناد الى بيانات غير ذات علاقة بتصرفاته^(٢) - موضوع شكنا .

٤ - الدوافع والسياسة^(٣) :

ولا تنتهي مشاكلنا^(٤) المنهجية حتى عندما نتيقن من دوافعنا او من دوافع الآخرين وايدولوجياتهم .

(١) « وهكذا فقد يعتقد السياسيون خالصين بأن اتجاهاً معيناً من التصرفات تفرضه مصالح حيوية ، غير انهم قد يكونون باعتمادهم هذا ، يؤكدون أكثر من اللازم قيمة بعض الامور المتعلقة بمصالح شعوبهم ، او يقللون أكثر من اللازم أيضاً قيمة الامور التي لا تتصل بمصالح شعوبهم والتي تضحي بها سياساتهم عند تنفيذها . وبينما يجعل هذا الانتقاد بعبء العام والداتي أمراً ضرورياً جداً ، فالصعوبات التي تقف حواجز مائعة لاستعماله المفضل في العلاقات الدولية ينبغي ان تؤكد . اذا كان من الصعب على السياسيين اتخاذ القرارات المناسبة في حقل السياسة الخارجية ، فانه من الصعب أيضاً ، وربما كان أكثر صعوبة ، ان يحاكمهم آخرون ، ويكونوا عادلين في هذه المحاكمة ، على كيفية ممارستهم صلاحياتهم في اتخاذ هذه القرارات وتنفيذها » .

Wolfer, A., «Statesmanship and Moral Choices». op. cit. Quoted in Hoffman, S. (ed). I bid., pp. 283-284.

ولا تنحصر هذه الصعوبات بالاحكام الاخلاقية الادبية وحدها .

(٢) آ - « نفترض ان السياسيين يفكرون ويعملون بمقتضى المصلحة تصرفها القوة . وبينما التاريخ تدعم هذا الافتراض . ويسمح لنا هذا الافتراض ان نتبع او ان نتوقع ، كما هي الحال ، الخطى التي مشاها او سيمشها الرجل السياسي على المسرح السياسي ماضياً وحاضراً ومستقبلاً . Morgenthau, H., Ibid., p. 6.e .

ب - « الا تشبه حجة مورغنتو هذه حجة المرأة التي ترفض عرض رجل شريف ومخلص وتبيل لانه اتفق انها لم تعرف عبر تجرباتها السابقة ، سوى الانتحال غير الشرفاء ؟

ج - « وقد بين كينيث تومسون في كتابه الواقعية السياسية وإزمة السياسة العالمية (ص ٣٠٦ و ٣١٠) ان السنين ، مثل مورغنتو ، يتبنون الافتراض موضوع البحث ، قد يرتكبون هم أنفسهم اختلافاً فادحة في تفسيراتهم وتقييماتهم السياسية .

(٣) « راجع أيضاً الفصل الثالث من هذا القسم (الثاني) « ارادة العمل في الحقل السياسي » .

(٤) « ومع هذا حتى ولو توصلنا الى معرفة الدوافع الحقيقية ، تظل معرفتنا هذه قليلة الفائدة في عملية تفهمنا للسياسات الخارجية . بل ربما ضللتنا تلك في تفهمنا هذه . وأنه لصحيح ان معرفة دوافع السياسي قد تمنحنا احياناً فكرة أساسية ، وربما مفتاحاً ثانياً ، فيما يتعلق باتجاه العام الذي قد تتخذه سياساته الخارجية . . . ولا يبين التاريخ اية علاقة وثيقة بين نوعية الدوافع ونوعية السياسات الخارجية . ويصح هذا فيما يتعلق بالهفوات الادبية للسياسة الخارجية كما يصح فيما يتعلق بصفتها السياسية . Morgenthau, H., Ibid., p. 6.e .

تلك هي الحال لأن العلاقة بين ما يشار اليه بالمعنى التيميري « للواقعية » وما يصفه المعنى الوصفي ما تخضع لعوامل متغيرة كثيرة : مثل الخط الثقافي الذي يسير في تياره السياسي موضوع الدراسة ، ما يستتبع وما يستتبعه ، التزاماته من جهة وتقديراته لواقع الحال من جهة ثانية ، توكيداته على امكاناته او امكانيات امته ، وتسليمه بالاستجابة لتحديات الساعة من جهة او جهة حزبه او جهة الاحزاب المناوئة او من جهة الامة الصليبية او العدو .

الاعتبارات هذه جميعها تزيد في قوة الاسانيد للدعانا ان السياسة لم تزل بعيدة بعداً بيناً عن كونها علماً دقيقاً مركزاً . وتسمى « نظريتها » نظرية ، بالتالي ، بعد عملية متطرفة نوعاً في مطهله الكلمة .

ولكنه يظل من الخطأ ان نرفض^(١) الاشارة الى الدوافع لذلك السبب .

ويزدوج خطأ الذين يلومون معرفتنا^(٢) للدوافع - ناقصة وغير مركزة كما هي بالفعل - لمعجزها عن مدنا « بالفتح » الوحيد الذي يسهل علينا استباق معرفة الحوادث في العلاقات الخارجية » .

٥ - الدوافع والتنبؤ^(٣) :

ان نفترض اننا يمكننا استباق معرفة الحوادث قبل حدوثها في السياسة لحو ان نفترض خطأ - كما اصبح على ما نأمل ، واضحاً بما سبق وكما سيصبح اوضح في بحوثنا اللاحقة . وتزدوج غلطتنا اذا اعتقدنا اننا بامكاننا استباق معرفة الحوادث منطلقين من مفتاح وحيد للتفسير . ان منطق الاستباق^(٤) هو عملية اكثر تعقيداً وتفصيلاً مما يفترض هذا التبسيط المتبادي في تبسيطه حتى درجة التشويه . ما ينبغي ان نلاحظه في هذه المرحلة من تطور البحث ، هو ان تلك علاقة تجريبية بين الحالات العقلية للناس وبين تصرفاتهم البنية العامة . في الحالات التالية للمتنازة ، وفي اطار الظروف الاكثر مناسبة وانسجاماً ، يتألف الصعيدين اثلاً كاملاً وقاماً . ونعم الائتلاف . عندها فقط تترجم تصرفاتنا نوايانا ومثلنا ترجمة كاملة

(١) ولا بد للنظرية الواقعية في العلاقات الدولية من ان تحصن ضد اخلوطين شعبيتين في السياسة : الابهام الغلق بالدوافع والابهام الغلق بالتفضيلات الايديولوجية . Morgenthau, H., *Ibid.*, pp. 5-6 .

(٢) « غير اننا لا نقدر ان تعطينا المفتاح الوحيد الذي يمكننا من استباق معرفة الحوادث في السياسات الخارجية » . المصدر السابق .

(٣) راجع الفصل الثاني من القسم الاول من هذا الكتاب « التنبؤ » .

(٤) يجب أن تتوفر هذه الامور ليصبح استباق معرفة الحوادث قبل حدوثها عملية جدية مقبولة :

أ - مجموعة من الوقائع الاجتماعية او الحوادث التاريخية والعلاقات بينها : ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٢ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٨٤ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠١ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧ ، ١١٠٨ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ ، ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١١٢٢ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٣١ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ، ١١٤١ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠ ، ١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٤ ، ١١٨٥ ، ١١٨٦ ، ١١٨٧ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٧٨ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٣ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ، ١٢٨٩ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ ، ١٢٩٤ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٧ ، ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠١ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٤ ، ١٣٠٥ ، ١٣٠٦ ، ١٣٠٧ ، ١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، ١٣١٠ ، ١٣١١ ، ١٣١٢ ، ١٣١٣ ، ١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣١٦ ، ١٣١٧ ، ١٣١٨ ، ١٣١٩ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٣ ، ١٣٢٤ ، ١٣٢٥ ، ١٣٢٦ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٢٩ ، ١٣٣٠ ، ١٣٣١ ، ١٣٣٢ ، ١٣٣٣ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ ، ١٣٣٦ ، ١٣٣٧ ، ١٣٣٨ ، ١٣٣٩ ، ١٣٤٠ ، ١٣٤١ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٣ ، ١٣٤٤ ، ١٣٤٥ ، ١٣٤٦ ، ١٣٤٧ ، ١٣٤٨ ، ١٣٤٩ ، ١٣٥٠ ، ١٣٥١ ، ١٣٥٢ ،

تامة . كما وإن مثلنا ونوابنا تتقمص افعالنا في العالم المأهول . ولكن ، ينذر كثيراً جداً وجود مثل هذه الحالة المثالية التامة في حياتنا اليومية العادية . ولذلك فهو من اهم الامور ان تميز بين المعنى الوصفي والمعنى التعبيري « للواقعية » - حتى لو كان ذلك لا لسبب الا من اجل ايضاح التحليل وتنسيق التفكير . وسنرى عن كثب ان لهذا التمييز ابعاداً متعددة ذات اهمية فكرية وسياسية لا تتسنى .

الفصل الخامس

الواقعية الملتزمة

ينقسم بحثنا في هذا الفصل إلى قسمين رئيسيين : الاول ، توضيح الصفات الرئيسية للواقعية بمعناها التعبيري وتفسير تلك الصفات ، والثاني تبيان اهمية الواقعية الملتزمة ، الواقعية التي تمتد جلورها عميقة في تربة تلك الصفات الرئيسية .

١ - صفات الواقعية التعبيرية :

لقد سبق وميزنا بين الواقعية الوصفية والواقعية التعبيرية . ولن نكتفي بهذا التمييز . زيادة في التدقيق واستئناساً بعملية وضع التقاطع على الحروف ، نبغي التوكيد على مزايا الموقف العقلاني للواقعي^(١) السياسي كما نفهمه . اربع هي المزايا التي تفرض بحثنا بشيء من التفصيل . وما لم يلزم الواقعي نفسه بالاخلاص لما فهو غير جدير ، في لغة قاموسنا ، لا بأن يحلم بصيرورته سياسياً او رجل دولة ، ولا بأن يتعرض للدراسة مسؤولة يهدف من ورائها الى محاكمة الساسة صانعي التاريخ ، وإلى اصدار احكام تقييمية لأفعالهم ومنجزاتهم . ما لم يلتزم الانسان ، بهذه الصفات الأربع يبقى ضائعاً في تصرفاته ، تختلط من زاوية رؤياه المفايس ، وتبته ارشاداته كما تبته انتقاداته في خضم تصلوع فيه امواج العقائدليات المتضاربة والقيم المتحاربة .

أ - الانجائية او الغائية :

وأولى هذه المزايا ، يهزل عن اهميتها النسبية وخصوصاً بالمقابلة مع المزايا والصفات الاخرى وتأثيراتها في توجيه التصرف الانساني الملتزم بها ، هي الانجائية .

(١) ويصبح أن يتحلى بهذا الموقف غير الواقعيين السياسيين . غير اننا نرى انه اكثر انسجاماً مع تلازمة الواقعية . ولذلك نبحثه في هذا السياق .

تلتزم الواقعية ، كما نفهمها بصفتها موقفاً مسؤولاً تجاه مشاكل الحياة السياسية ، بمحاولة جدية جداً . انها تواجه هذه المشاكل بقصد حلها والتخلص منها . انها تبحث بهذه المشاكل لتفهمها . وعدا تفهمها لها ، لغاية ابعاد من هذا التفهم - غايتها الوصول الى اتفاقيات ، او الى التأليف بين وجهات النظر التي تنشأ عن اختلافاتها تلك المشاكل . في الحالات المثالية تستند هذه الاتفاقيات الى معرفة الحقائق المتعلقة بالظواهر والحوادث ذات العلاقة العلمية بتلك المشاكل . غير ان هذه الحقائق ليس من الضروري ان تكون الحقائق المطلقة . انه ليكتفى ان تكون هذه الحقائق موضوعية مقنعة كما تظهر للحكم المتجرد .

قد تنفض بعض الاختلافات^(١) كما هو معلوم ومعمول به في السياسة ، بمعزل عن التطلع الى الحقيقة - او ، بهذه المناسبة ، إلى اية قيمة أدبية أخرى . اذا اتفق ان تم ذلك ، وإذا اتفق ان قبل به جميع الفرقاء المعنيين - عندئذ ينتهي امر الاختلاف على الصعيد العملي السياسي . وهكذا يتحقق نوع من الحياة المسالمة بين الناس .

ولكن هذا النوع من الحياة المسالمة ليس بالنوع الذي يقبل به دائماً وإبداً بعض الفرقاء - على الأقل الفرقاء الملتزمين . وهكذا تبرز مشكلة التفتيش عن تحقيق نوع آخر من الحياة المسالمة بين المتطرفين اللذين سبقت الإشارة إليهما - فض النزاعات بالاستناد الى الحقائق الموضوعية بقدر ما يتمكن القضاة المتجردون من التعرف إليها ، والتحقق منها ، وبالتالي بالاستناد الى جميع القيم الأدبية والانسانية ذات العلاقة بالموضوع ، هذا من جهة ، وفض النزاعات دون التطلع إلى أية من هذه القيم والمزومات الأدبية ، من جهة ثانية .

أننا نعتبر هذه المشكلة الأكثر إلحاحاً^(٢) والاكثر أهمية من جميع المشاكل التي يواجهها عصرنا الحديث . وعليه ، يجب ان نعتبر الحد الأدنى من متطلبات الهدف البعيد للتظير الكافي المقبول معاً في السياسة الخارجية والسياسة الداخلية . وتكون هكذا ، في رأينا ، لا مقياساً للتمييز بين انواع النظريات التي يتفق ان نتعرف عليها في السياسة فحسب بل ومقياساً أيضاً ، نميز على اساسه بين المشاكل

(١) نعلم الإشارة الى نوعين من الاختلافات : الأول هو النوع من الاختلافات التي تنشأ بين الناس لتضارب مصالحهم او التزاماتهم . وهذا هو النوع المشار اليه في الفقرة السابقة . اما النوع الثاني فهو نوع المشكلات التي تنشأ عن طبيعة الاستغناء والتعرف الى الحقائق وتقييم البيانات . . .

(٢) آ - و بالتأكيد مضللات الحرب والسلام هي مضللات الساعة الأكثر أهمية - المضللات التي تستحوذ على تفكير جميع الناس في أي مكان من العالم » . انظر :

'Mills, C.W., *The Causes of World War Three*, New York, 1958, p. 21.

ب - « ولا يسعنا الا ان نؤكد على الأهمية النظرية للتمييز بين الوضع المتأزم والوضع غير المتوتر في السياسة . يميز الأول كونه اصطلاحاً قومياً للمحافظة على الوجود اللذي اوالبقاء السياسي مقصداً مباشراً للسياسة التابعة . اما الثاني فيتصف بالمزاحة والتنازع بين المصالح ولكن بشكل ثانوي . صفته الأولى هي التفتيش عن امكانيات التعاون تحقيقاً لأهداف ابعاد وغايات افضل : كالحريات الشخصية ، والتنمية العامة ، والمندالة الاجتماعية ، مقاصد بعيدة المدى للسياسات النجدة . وتسبب اخفاق القوميين السياسيين في جعل هذا التمييز واضحاً وفعالاً يخلق كثير من : نشاطات الفكرية في المناقشات النظرية » انظر : Liska, G. *Ibid.*, Hoffman, S. (ed), *Ibid.*, p. 144 .

التي يتفق ان تجاهلها في حياتنا السياسية . بقدر ما للمشكلة المجابية محمل على هذه المشكلة ، او بقدر ما هي ذات علاقة بها ، بذلك القدر تكبر اهميتها العملية وتعمم .

اما المقصد الابعد للنظرية السياسية والسلوك السياسي فسيستلزم توفر شروط كثيرة مغايرة وتحقيق قيم اعم واشمل - الامر الذي يزيد في صعوبات هذه النظرية بمقدار ازدياد عدد^(١١) المشكلات التي يتحتم عليها معالجتها معالجة ناجحة . ولما كانت اكثرية هذه الامور تتغير مع تطور الانسان الروحي والمادي ، تصبح صيغة هذا المقصد الابعد للنظرية السياسية صيغة محددة معينة في الوقت الحاضر - او في اي وقت آخر - عملية مستبعدة . ويقدر ما نصر على الدقة في هذه الصيغة مع عمق النظر طبعاً والسلامة المنطقية ، بقدر ما يستبعد انعام هذه الصيغة انعاماً مرضياً . ولكن ، اذا اكتفينا ، وقد اكتفى البعض معرضين محاولاتهم لنهمة سطحية التفكير والتفاوض عن عمليات تدقيقية هامة جداً ، بصيغة عامة^(١٢) شاملة - صيغة قد تكون ، بالرغم من تأثيرها السحري الكبير على صعيد النفسانيات ، جد مفترقة ، منطقياً ، لتشحيلات كثيرة ، وتجريبياً ، لتركيزات صامدة متعددة - نقول اذا اكتفينا ، ولن نكتفي نحن ، بهذه الصيغة العامة المجلجلة لنم لنا ذلك في اي وقت . ولكن بأي ثمن ؟ بالتضحية بقيمة تلك النظرية مفتاحاً عملياً لسلوكنا السياسي المسؤول . لن تفتح نظرية عامة كهذه غامضة المفاهيم ، أي باب معين امامنا - ذلك لانها تبقى جميع الابواب مفتوحة . النظرية التي لا تتمكن من اخلاق بعض الابواب في وجودها ، لعدم صلاحية تلك الابواب او بعجة كثرة المزالق التي يعرضنا لها ولوجنا ايها ، لا يحق لها شرف الادعاء بانها ساعدتنا على تفضيل ولوج بعض الابواب على بعضها الآخر . النظرية التي لا تحمد ، لاسباب مشروعة ، من حريتنا ، لا يحق لها ان تشاركنا ، لاسباب مشروعة ايضاً ، شرف الاختيار ، والاعتزاز بالنجاح الناتج عنه .

ويقطع النظر عما اذا كان من الممكن صيغة الغايات القصوى للنظرية السياسية صيغة دقيقة ذات تأثير فعال في توجيه سلوكنا السياسي المباشر ، يظل صحيحاً ان التفاهم المتبادل ، والتعايش السلمي بين الآراء المتضاربة والنظريات المتناقضة ، وأشاعة جو من الثقة - هي شروط توفرها ضروري جداً لتحقيق تلك الغايات القصوى تدريجياً - اي بتحقيق أهداف وغايات أقرب منها مع مر الزمن وعلى التوالي وبقدر المستطاع .

وسيظل صحيحاً ايضاً ان الموقف الايجابي ، وسميانه الايجابية فيما مر ، هو العامل الاولي الذي يولد الجهود على جميع الصعيل لمجابهة المشاكل التي تتحتم على الانسان معالجتها معالجة ناجحة في محاولاته

(١) وليس عدد هذه المشكلات بالمقدد الوحيد لهذه العملية . هنالك معقدات اخرى منها تنوع هذه المشكلات وتشابك متغيراتها .

(٢) « هنالك ولا شك اهداف كثيرة قريبة للذى وغايات متعددة متوسطة المدى . كما ان هذه الاهداف والغايات تلبس رموزاً مختلفة وأسما متناقضة . وهنالك ايضاً مقترحات متعددة وخطفة واساليب متباينة للوصول الى هذه الاهداف وتلك الغايات . اما المقصد الابعد والنهائي فيستلزم تحقيق الحيلة الفاضلة لجميع الافراد من الناس في مجتمعات حرة كبيرة كانت او صغيرة » . انظر : 149 p. 1984 .

المتعددة تحقيقاً لغاياته واهدافه .. القرية منها ، والمتوسطة المدى ، والبعيدة . وسيظل هذا صحيحاً ما دامت السياسة عملية مسؤولة ، اي ما دامت لم تنحدر الى مستوى اللعبة المسلية فحسب . ولكن عندما تنحدر السياسة الى هذا الصعيد فهل تبقى مادة جليلة بالدراسة الايجابية الجلية ؟

ب - الافتتاحية (او اللايقينية) :

ما لم يعتقد احدنا انه يعرف بالفعل الحقائق النهائية والمطلقة^(١) ، ما لم يدع ، بكلمة ثانية ، انه كلي المعرفة - الادعاء الذي يناقض التزاماتنا المنهجية - فعليه ، اما ان يتصف بالانفتاحية العقلية ، واما ان يعرض نفسه لاتهمم خبز - اتهام تعليمي عن قصد ، في حين او في آخر ، للبيئات ذات العلاقة العلمية بموضوع اتفق ان كون عنه فكرة معينة . وهذا التعامي يشمل اجمال واقع جديد ذي علاقة بالموضوع ، كما يشمل تفسيراً جليداً لظواهرات قديمة . وهذه الصفة الالتزامية ، ونعني الانفتاحية ، من قبل الباحث او العامل في اي حقل على الاطلاق - ومن هذه الحقوق السياسية ، تعني انه على استعداد دائم وابدأ لتغيير رأيه او موقفه على ضوء ما تطلبه منه الامانة الفكرية . وفي بعض الحالات - اي عندما تكون للمعضلات موضوع البحث والتغيير معضلات ثانوية الاهمية - يكون هذا التغيير على الغالب سهلاً غير ذي تشعبات محيرة . اما حيناً تكون هذه المعضلات مركزة حول قضايا هامة هي تقليدياً مواضيع اعتزاز ، فعندها يكون هذا التغيير في الموقف او الرأي تغييراً صعباً جداً .

I - مقياس لقوة الشخصية :

لذلك نقرأ في هذه النقطة بالذات اشارة صادقة وقوية تصح ان تكون جزءاً من المقياس الذي نرجع اليه في عملية روزنا لقوة الشخصية عند رجل الدولة - او عند مطلق رجل . تقوى مبادؤه الى الأخذ بهذا التغيير - هذا بعلمنا يقتنع ، بالطبع ، بصحة مبرراته وسلامتها ، وبالاسباب الداعية اليه .

II - مفتاح الامانة الفكرية :

وفي هذه النقطة ذاتها ، نجد مفتاحاً لباب الامانة الفكرية عند الانسان - او على وجه التخصيص ، السياسي . ما هي متطلبات اقتناعه ؟ ما هي الشروط التي ، لو توفرت ، لاقتنعه ؟ هل يتجاهل البيئات المزعجة لرايه او فكرته بقضية ما ؟ هل يحاول ، بعد ان يتنبه لهذه البيئات ، ان يقلل من قيمتها التحقيقية ؟ بقدر ما يميل الى الأخذ بهذه الامور المشوهة للحقيقة الواقعية بقدر ما تقل امانته الفكرية .

III - مقياس التزام :

ونكتشف في هذه النقطة بالذات ، ثالثاً ، قيساً من النور الهادي في اتجاه تقرير عمق النظر والحكمة عند الانسان ، وبالتالي مقدار الخير الكامن فيه . هل هو من الاشخاص الذين لا يترددون في التضحية بكل غال ورخيص تحقيقاً لبدأ عظيم او وفاة بوعد كريم ؟ هل يقيم وزناً ، وزنة مناسبة ، للدوافع الانسانية ، عقلية كانت ام غير عقلية ؟ هل يحترم مصالح الآخرين وغاياتهم كما يحترم مصالحه الخاصة

(١) ويظل بحث المطلقات ، وجودها وامكان معرفتها ، بحثاً يستل اهميته ، من هذه القضية . انه ، ههنا ، مفترض وحسب .

وغاياته ؟ هل يقيما جميعاً بالتساوي ويدون أي استثناء أو امتيازات ، بالجوء الى مقاييس واحدة ؟ هل يتحسس بالعلاقات ، ظاهرة بينة كانت هذه العلاقات ام خفية عميقة ، بين وقائع الحياة ذات الشبه ؟ هل يرى اهمية الفوارق بين انواع هذه العلاقات ؟ هل بإمكانه ان يقدّر نتائج اعماله وعواقبها عليه وعلى الآخرين ، فيقدر ان يتوقع بعض الاستجابات المحتملة لها ؟ وهل بإمكانه اقتناص العبرة من تجارب الماضي ؟ - بقدر ما ينتجح بهذه الأمور ، بذلك القدر بالذات تتم تصرفاته عن نضج وبلوغ .

بمعزل: عن هذا الاستعداد لتغيير المواقف ، يصبح البحث عن الحقائق مهزلة . ومثابهاً لهذا المصير يكون مصير البحث المسؤول في الأمور الهامة .

وإذا اقتصرنا في تطبيق هذه الفكرة على السياسة نرى ان ملاحظات السفير السابق للولايات المتحدة في موسكو ، جورج كينان ، فيما يتعلق بمنظمات معاهدة شمال الاطلسي تحسّر قيمتها واهميتها في إطار لا يتصف بالانفتاحية . إنف هذه الصفة عن الأطار المعالجة ضمنه هذه القضايا ، يتصف بذلك معنى الملاحظات المتعلقة بهذه القضايا^(١) . وما يصح على هذه الملاحظات يصح على غيرها من الارشادات والتحذيرات^(٢) السياسية ، وعدلها لا يجي .

٢٧- الانفتاحية والمقائدية^(٣) :

لقد سبق وشرنا إلى ان هذه الانفتاحية عملية شاقة ومؤلة في سياق عقائدية اما موروثية واما مختارة يعتبرها المتمرس بالانفتاحية مصدر اعتزاز . وتجدر الإشارة هنا - الإشارة التي ينبغي ان لا تغرب عن البال - إلى ان الفجوة بين هذا الاستعداد للتغيير في الرأي او الموقف والتغيير الفعلي لها هي فجوة عريضة ، تشبه الهوة السحيقة الاعياق الكثيرة المزالق . التغيير الفعلي يجب ان لا يحدث ما لم يتحقق

(١) « ينبغي ان نجاهد تهديدات الشيوعية الروسية على جبهة الوقائع البوليسية لا على جبهة الحرب الاعتيادية . ولتعريب هذه القوى البوليسية ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار ، لا تمنعهم فحسب على للجاجة الواضحة للأعمال التخريبية البينة التي يقوم بها الغازي الغربي بل تكونهم أيضاً قلياً لحركة مقاومة مدنية على أية قطعة من الأرض يمكن ان تتعرض لغزو العابر . ويجب أن تمارس فضيلة بعد النظر وتتوقع جميع الاحتمالات التي تساعد هذه الحركة على تحمل مسؤولياتها وتغلبها تفهلاً ناجحاً عند الضرورة . ولهذا السبب لا نحتاج إلى ان ننقل اكتافهم بالمعدات الثقيلة واحمل للوثة الكبيرة ، ولا ينبغي ان نفعل ذلك ... »

« ولا اود ان اقترح تغييرات رديئة شاملة . تختلف ظروف كل اثنين من البلدان للتمتية لى ناتو (NATO) . ولذلك فيعض هذه البلدان سيضع على متعلقاته ، لأسباب متعددة ، أنواعاً مغايرة لأنواع من القوى المسلحة التي اقترحها . ما أعنيه هو اننا يجب أن نفتش عن مفهوم أكثر واقعية للمشكلة وعن استراتيجية تتطور بطريقة مباشرة في مجابهتها للتهديدات السوفياتية كما هي في حقيقة واقعتها لا كما تتخيلها » . انظر :

Kennan, G., *Russia, The Atom, And The West*, London, 1957, pp. 65-66.

(٢) « ولكن الحقيقة ، كما سأحاول ان ابرهن ، هي ان افتقار الأشخاص اللعين يفتقون من وسائل صنع التاريخ موقف الفاعل المؤثر - ان افتقار هؤلاء الى المرونة هو ما خلق ، ولم يزل يخلق ، جو الحمية - حمية احتراق البشرية بالحرب العالمية الثالثة » . انظر : Mills, C.W., *Ibid.*, p. 21.

(٣) ١- راجع القسم الثاني ، الفصل الرابع « الأيديولوجيات » من هذا الكتاب .
ب- ملحق قرين ، المكتلات ، طبعة ثانية مزيدة ومصححة ، المؤسسة الجامعية للدراسات ، بيروت ، ١٩٨٠ ، القسم الثالث « الرأي العام العالمي - أروهم هو أم واقع ؟ » ، الملحق الرابع .

القائم به من شريعته وامكانيته - القضيتين اللتين ينبغي ان تعالجها الواقعية المنهجية كلا على حدة ، وبناء على المؤهلات والبيئات والاسانيد ذات العلاقة . عندها ، وعندها فقط ، يترجم هذا الموقف ذاته ، بفضل جهود عامل مسؤول ، افعالاً ملموسة وتصرفات ذات جلور اجتماعية وعواقب . نوصي بالتغيير ، بكلمات مغايرة ، ونصر على القيام به عندما يكون هذا التغيير للأفضل .

وإذا كان التغيير الفعلي لا يتم الا احياناً وضمن شروط وظروف مؤاتية مناسبة وفي اطار اعتبارات ملزمة ، فان الاستعداد لهذا التغيير وللقيام به ، عندما يحدث ، على افضل وجه ، هو امر يجب ان يكون متوافراً دائماً وأبداً وبلا انقطاع او استثناء .

الافتقار إلى هذا الاستعداد قد يؤدي الى مصائب كبيرة وجم . ويظل هذا الافتقار صفة ضعف ومدة قلق او رثاء او شفقة حتى ولو كانت عواقبه الفعلية الاجتماعية ، كما هي على الغالب ، اقل تهديداً وشرأ .

غير اننا نوصي بحضور هذا الاستعداد الدائم ، لدى الدارس ولدى الفاعل على السواء ، حباً باسهاماته الايجابية ومنجزاته البناءة - الاسهامات والمنجزات التي لولاها ، لوقت المدنية المتقدمة دائماً وأبداً وقفة الركود الأسن او التجمد صقيماً يهدد بخاطر الشلل المميت .

ج - التجرد او الامانة الفكرية :

لقد سبقت الاشارة الى التجرد او الامانة الفكرية . فهي تتضمن ، مع ما تتضمن ، لا ان يتنبه المتصف بها الى البيئات المعادية لفكرته فحسب ، بل ان يعطي هذه البيئات ايضاً حقها من الوزن والقيمة والاعتبار .

اما على الصعيد السياسي فقد كان جورج كينان يشير إلى هذه الحالة العقلية المعقدة عندما قال :

« ليس الروس دائماً وأبداً غشطين ، كما واننا لسنا نحن دائماً وأبداً على صواب . واجبنا على كل حال هو ان نقرر مبتغياتنا بالاستقلال عما يفكرون به »^(١) .

صفة ثانية تلازم الاستقلال الفكري او اذا شئت الامانة الفكرية . ان صاحبها يتجنب ، ملتزماً كما هو في الواقع بالتفسير المنتظم والواعي والحلر للأحداث والظواهر ، اتخاذ الاحكام المسبقة^(٢) .

ويستتج من تلازم الامانة الفكرية والاستقلال التكريري وتجنب الاحكام المسبقة بعض النقاط الهامة :

Kozmin, G. *Ibid.*, p. 12. (١)

(٢) آ - وهنا نرى أن التأويل الخافي الذي يبطهزيمة الاستقصاء الباحث ويشوه الواقع لينسجم مع غشيق معين ، نرى أن هذا التأويل يمل على التفسير المنتظم الحريص الواعي . هو ، بكلمة ثانية ، مجموعة من الاحكام المسبقة . انظر : Montague, Aubly M.F., (ed), *Tombees And History*, Boston, 1956, pp. 94-95. Also quoted in Hoffman, S., *Ibid.*, p. 38.

ب - راجع الفصل الثالث من هذه الدراسة : « ادوار كلر والواقعية التقليدية » .

١ - الموقف التعبيري للواقعية والموقف العلمي :

يصبح ، أولاً ، المعنى التعبيري للواقعية ، كما تفصلها هذه المحاولة في التقييم والترميم ، وثيق الصلات بالموقف العلمي من الأمور المدروسة . تشد بين الاثنين وشائج قديمة متعلدة . ولا يسعنا إلا أن نعتبر هذا الرأي ابتكاراً جديداً . لقد سبق حقاً ووردت هذه الأفكار على لسان أكثر^(١) من مفكر معروف . ولكن الربط بينها وبين العلمية السياسية لم يكن مبنًى هؤلاء المفكرين الواضح - هذا مع العلم ان نتائج هذا الربط كانت موضوع رغبة غاوية لديهم .

واللهنية الجديدة هي الأهم حتى من العلم الجديد ومن التقنية الجديدة . لقد غيرت المفترضات الميتافيزيقية والمحتويات التصورية لعقولنا . فاصبحت هكذا ، التحديات القديمة تُثير استجابات جديدة . وربما كان التشبيه الذي اوردته بخصوص اللون الجديد اقوى من اللازم . ما اقصده هو بالضبط ذلك التغير الأبسط بالنظم الذي ، ومع ذلك ، يخلق الفارق الأكبر هذا الظل من لون الذي يميز العقول المعاصرة هو رغبة صاخبة وعنفة بالنسبة لعلامة المبادئ العامة بالوقائع العينية التي لا تختزل^(٢)

« انها تلك الوحدة ما بين الرغبة القوية والعنفة بالوقائع المفصلة والتفصيلية وما بين ذلك التنبؤ للتميمات الجريدية - ان فعل تلك الوحدة انما هو ما استجد في مجتمعنا القائم .

« Its this union of passionate interest in the detailed facts with equal devotion to abstract generalisation which forms the novelty in our present society. »^(٣)

(١) آ - ولذا الطوفان من الاحداث معان أخرى - ميل ما حصل طيلة ثمانية عشر شهراً منذ صدور الكتاب حتى الآن الى اثبات التحليل المعطى هنا ، وإلى جعل نغمته الملحة أكثر تناسباً مع الواقع وإلى جعل مقترحاته ومشاوره أكثر واقعية وأوثق علاقة بالوضع القائم . انظر : Mills, C.W., *Ibid.*, p. 14.

ب - وفي إطار الظروف التي تسيطر احتياجها على النظام المتعدد الدول توضع شروط البهمة على سياسات التكر للذات والكرم للمجدي ، وضبط الاعصاب . وربما كان يتوهم ان تتوقع تغيرات جريئة بهذا الاتجاه . ومع هذا يظل القول بأن حقل السياسات الدولية تستأثر به دوافع الانانية والوحشية والادعاء الادبي الفارغ والطموح غير المجرم في الفترة قولا غير واقعي يتم أكثر من الزوم عن قلة الثقة وعدم الاطمئنان . انظر

Wolfers, A., *Ibid.*, Quoted in Hoffman, S. (ed), *Ibid.*, pp. 285-286.

ج - Kennan, G., *Ibid.*, pp. 65-66.

(٢) آ - ملحم قربان ، الحكالات ، الطبعة الثانية ، مزينة ومترجمة ، بيروت ١٩٨٠ ، « التهيد » .

ب - ألفريد نورث هوبنهايد ، العلم والعالم للعاصر ، ١٩٣٧ ، ص ٧ .

Alfred North Whitehead, *Science and The Modern World*, Lowell Lectures 1925, Cambridge, University, Press, 1927, p. 2.

(٣) ولنا مثل دافع على ذلك ، مثل يقدره هوبنهايد نفسه ويستشهد به ، في قول « ولهم جيمس » التالي :
« كان لي ان اسك مطلق جملة في برائن الوقائع العينية وغير القابلة للاختزال »

I have to forge every sentence in the teeth of irreducible and stubborn facts».

II - الموقف الملترزم والتاريخ :

ونعتقد ، ثانياً ، ان الموقف المتخذ تجاه الاحداث التاريخية ومشاكل الحياة يساوي بالاهمية ، بل تزيد اهميته^(١) أهمية الاحداث^(٢) ذاتها . بكلمات مغايرة ، نعتقد أن التزام الانسان بأن يخضع للحق ويأن يحاول جهده الجدي أن يطبق هذا الحق في مجرى تصرفاته الحياتية - ان هذا الالتزام يساوي على الاقل اهمية الحق ذاته - وفي كثير من الحالات تزيد اهمية هذا الالتزام أهمية معرفة الحقيقة . ذلك لان معرفة الحقيقة بحزل عن ذلك الالتزام قد لا تكون ذات فعالية على الاطلاق .

ومع رجل الدولة تسع دائرة التطبيق لهذا المبدأ حتى تعم تصرفات الدولة التي يتحمل مسؤولية تقرير مصيرها لزمان ما . وقد تعدى هذه الدائرة حتى حدود تلك الدولة . ويتوقف ذلك على سعة رقعة نفوذها في العالم .

وما لم تنظم التاريخ تطوراً يحقق مخططاً سبق ووضعت جميع تفاصيله بحيث لا تقدم جهود الانسان ولا تؤخر فيه قيد شعرة ، وما لم نعتقد ان جميع الجهود الانسانية تخضع لخدمة قوى - مادية كانت هذه القوى ام مثالية عقلية - خارجة عن متناول يده وأبعد من أن تتأثر بقراراته وتصرفاته - ما لم نعتقد ذلك - ولا نقدر على مثل هذا الاعتقاد في اطار المبادئ العامة لمنهجيتنا^(٣) - فنحن مضطرون ، ومنظّل

Letters of William James, Vol. 1. p. 225. a letter from W. James to his brother H. James When «he was = finishing his great treatise on The Principles of Psychology».

(١) « مهمة الجامعات الهم هي أن تنقل هذا التقليد » الفرد نورت هويتها ، العلم والعالم للعاصر ، ص ٣ .

(٢) آ - د ربما وجد شيء في القيم الأساسية والأنماط الشخصية في أمة معينة وفي نخبها أو في مواقفهم الشخصية . العقلية - التقليدية تجاه الأمم الأخرى - فهي يضعهم في حالة سبق وتقررت لهم ، تساعد على فهم بعض الأوضاع متطلبة حراً وتساعد على مقاومة الأساليب الأخرى غير الحرب لحل مشاكلهم مع الدول الأخرى ذات العلاقة بهذه المشاكل . انظر :

Kelman, H.C., «Societal, Attitudinal, and Structural Factors in International Relations», *The Journal of Social Issues*, Vol. VI, No. 1, 1955. Also in S. Hoffman's C.T.J.R. pp. 209 ff. (pp. 210-211).

ب - « النمط الظاهري أقوى على البقاء والاستمرار من سياسة خارجية ، كانت هذه هجومية أم دفاعية ، استعمارية أم سلمية » . انظر : Aron, R., *Ibid.* p. 197 .

ج - « وأكثر أهمية من البينان هو التزام الدول المشتركة في منظمة عالمية دولية - وفي حالتها ، الالتزام بالمساعدة المتبادلة للوقوف في وجه التهديدات المختلفة للسلامة العامة . ما هم هو ان يتجاوب الاستعداد العقلي للأعضاء للقائم بواجباتهم مع التزاماتهم الرسمية » انظر :

Liaka, G., *Ibid.*, Quoted in Hoffman, S. (ed), *Ibid.*, p. 140.

(٣) اننا لا نقول بطلان هذه النظريات في التاريخ ، وبالتالي فنحن لا نتكلمها بمعنى اننا نرفضها . كل ما نلزم به أنفسنا ، بموقفنا هذا منها ، هو اننا لا نقدر - وهذا اعتراف صريح وصحيح من جهتنا - بما لدينا من معلومات وبيانات ومبادئ ان ثبت صحتها أو خطئها . فموقفنا منها يتقرر ، إذن ، بوضوح مبادئ أخرى في نظامنا الفلسفي العام - المبادئ ذات العلاقة بها .

مضطرين ، لوضع نيرة قوية وتوكيد صريح على قرارات الانسان واختياراته وعلى جهوده الموجهة هذه القرارات . الحق ، اذا كان له ان ينتصر في النهاية ، يجب ان يتجند في خدمته بعض الرجال الحيويين المخلصين القداميين . واذا كانت هناك علاقة بين تطور التاريخ البشري والحسن ، ونؤمن بوجود هذه العلاقة^(١) ، اصبح من الضروري ان تكون الحركات الفاعلة في التاريخ قائمة على اكتاف الرجال الذين لقراراتهم تأثير في تحويل مجاري هذه الحركات وبالتالي في سير التاريخ .

III - تعميم :

وما صح ، ثالثاً ، مما سبق وبيننا ، على الحق يصح للأسباب ذاتها على القيم الكبرى الاخرى : كالخير والجمال . ان التزامات الانسان وجهوده لذات اهمية ، تضخم وتضلل حسب الظروف والاشخاص لا شك ، توازي على الاقل ، اهمية الحوادث الموضوعية والظواهر الاجتماعية ذات العلاقة بهذه القيم .

IV - عودة الى التاريخ :

ولكي لا يساء فهم موقفنا هذا فيفسر اتخذاً لموقف معين بالنسبة للتاريخ ، نسارع الى توضيح مبدئ . بمعنى دقيق وشامل ذي فائدة علمية لا نعرف ما هي طبيعة التاريخ والمجاهد المسير ، وخطه ، وابعاد حركاته ، او معناه^(٢) . ولا نعتقد ان مفكراً مسؤولاً يمكنه ان يأخذ موقفاً معيناً من هذه الامور دون ان يعرض اعتقاده لانتقادات مسوغة قاسية . غير اننا نلتزم ، بهذه المناسبة ، بعنصر واحد ، من العناصر المكونة لموقف عام . فمهما كانت طبيعة التاريخ وغاياته ومساراته ، تظل المعتقدات التالية على الصعيدين الفكري النظري والعمل التطبيقي معتقدات ذات اهمية وفاعلية :

أولاً : الاعتقاد بحرية الانسان .

ثانياً : الايمان بأن مقررات الانسان في اطار حريته تقدم وتؤخر على الاقل في كيفية نمط حياته .

ثالثاً : الايمان بأن سلوك الانسان وتصرفاته توجهها تلك المقررات المتخلطة بمسؤولية وحرص في نطاق الواقع المدرس والحرية المحسوسة يبقى واقعاً حياً .

رابعاً ، الاعتقاد بأن هذه الحرية ، وعبر تلك التصرفات ، يمكن ان تكيف ، ضمن حدود بالطبع ، مسيرة الاحداث التاريخية .

خامساً : الايمان بأن هذه التكييفات الموضوعية تؤثر فتعدل طبيعة الموقف النفساني العقلي وبالتالي طبيعة صاحبه فتجعل منه احياناً ، وفي نطاق ظروف مناسبة ، انساناً أكثر ثقة بنفسه وأكثر تقاؤلية تجاه مشاكل الحياة وصعابها .

سادساً : الايمان بأن هذا التضائل بين الموضوعي والذاتي قد يقوى الالتزامات فيجعلها أكثر حرصاً وفاء بعهودها ووعودها يجعل العالم مرتعاً افضل مما كان عليه بدونها للعيش الحر الشريف الوفور الكرامة .

(١) - وهي في الواقع نتيجة لالتزام المخلصين بخدمة الحقيقة او غيرها من القيم واليادى .

ب - ملحم قرين ، الحقوق الاساسية ، الجزء الثالث ، « القرن الطيعي الجديد » .

(٢) 4 Thompson, K., *Ibid.*, pp. 8-11, 58; also Morgenthau, *Ibid.*, p. 4

يشير الواقعيون أحياناً إلى التاريخ بغية اسناد آرائهم ونظرياتهم وتدعيمها . ولكنهم بهذا المعنى العام للتاريخ - مهد جميع الاحداث وحلدها - لا ينجون من هذه الاشارة اية فائدة على الاطلاق . ينمّر التاريخ - مثل كشكول المستعطي او أكثر - جميع انواع الاحداث . فهو لذلك غني إلى حد أن مطلق نظرية^(١) تجد بلا شك في زاوية مظلمة من زواياه او في اخرى ، بعض البيانات المساندة لصحتها . وهكذا فهو دون جدوى فعلية خاصة لنظرية خاصة . الأهرام الذي يتسع لجميع انواع الغلة لا يمكنه ان يساعدك على تبرير تفضيلك لغلة معينة على بقية الغلال المغايرة .

وفوق ذلك تتغير^(٢) قيم التاريخ . هذا لا يبرر نكران مطلق قيمة للتاريخ . التاريخ ، بدون شك ، مفيد جداً . ولكنه ما زال سؤالاً قائماً ووارداً السؤال : كيف يستفاد من التاريخ ؟ بالمعنى المحصور والمحدد للجواب . ربما كان قول بيكن^(٣) (Bacon) مصيباً : « ان التاريخ يجعل الناس حكماء » .

« ولكننا لم نزل نهمل ما اذا كان الرجال الحكماء هم الذين يستفيدون من التاريخ ام ان التاريخ ذاته يجعل من اي قارى له دارس عليه تلميذاً متعلّماً حكماً . وضد النظرية الثانية لدينا الكثير من البيانات المزججة المعادية . ولا نعتبر النظرية الاولى اطراء كبيراً للتاريخ .

ونرى تمثيلاً واقعياً على فكرة التعلم من التاريخ في المقتبس التالي :

(١) « History can be made to serve every conceivable theory of temperamental peculiarity. »

وترجمته : « بإمكاننا ان نجعل التاريخ يساند اية نظرية تفكر بها على الاطلاق ، وأي مزاج في الطبع مهما كان غريباً » .
انظر : Geyl, P. *Ibid.*, pp. 17, 63, 75 .

(٢) أ - « التاريخ الوسيطى » يقول المؤرخ الشهير ستبس (Stubbs) « هو تاريخ صواب وخطأ ، تاريخ حقوق وأغاليط . اما التاريخ الحديث ، بالمقابلة مع التاريخ الوسيطى ، فهو تاريخ قوى ، تاريخ سلاطين وعائلات مالكة ، وتاريخ أفكار ... » انظر :

Wright, M. «Power Politics», The Royal Institute of International Affairs, Looking Forward Series, 1946. Also in Synder and Wilson R. P. B., pp. 135 ff. (136).

ب - « ما أقوله هو مجرد معرفة عامة مستحصلة من تيار الفكر الحالي . ولكن الحقيقة العميقة الكامنة وراءه . وقد سبق لي ان قلت انني استجد باختباراتي وتجرباتي الخاصة - تكتشف لي عندما تفحصت ، ابان الاحتلال الألماني لهولندا ، التاريخات الفرنسية المتضلة بنابليون . لم يميزني شيء بمثل ما ميزني اكتشافي لمدى تأثير تقسيم هذا الرجل العظيم من قبل كل من المؤرخين بنظرة الخاصة المشروطة بطروقه السياسية وباهتماماته . ويصدق هذا على الكتاب الاختصاصيين كما يصدق على الكتاب الاديبين اللامعين ، وكما يصدق أيضاً على الكتاب القانونيين . لقد رتب نابليون تارة ابناً لبراً للثورة وطوراً مروضاً لها ، مرة حاملاً لتأثير التحرر لدول اوروبا ومرة خضماً لها متحكماً بها ، حيناً عمارياً عظيماً مدافعاً عن فرنسا ضد تحالفات يستبد بإوربايا الحسد والبغض والحقد وحلها مغاراً متعلّساً للمجد الشخصي ساحلاً بالتالي فرنسا على طريق انتصارات فارغة تنتهي حتماً بكارثة عظيمة ! » Geyl in *Ibid.*, pp. 63-64 .

ج - « ملهم قريان ، الحكيم ، بحث « مفهوم التاريخ » .

(٣) يصبح الأقصوصة ذاتها على قول لايرولا (Lairola) : « التاريخ هو عشقة كل منا أبناء الجنس البشري . ونحن في الواقع نزيد التاريخ في عملية تقويتها ونحت الحموية فيها » . يقتبسها الفيلسوف الايطالي ب . كروشي (Croce) (Beneditto) واليوت (Elliot, W.Y.) في كتابه المشار اليه آنفاً ، ص ٢٥ .

و إذا كانت اختباراتنا في هذا القرن قد علمتنا شيئاً ما فهذا الشيء هو ان المفاعيل البعيدة المدى للحرب الحديثة لا تنحصر ابداً بالنهاية الرسمية للنزاع : - الانتصار ام الهزيمة فحسب . الحرب الحديثة ليست مجرد وسيلة سياسية . هي تجربة قائمة بذاتها . تؤثر تأثيرات هامة وباقية بمن يفرض غايرها يقطع النظر عن كونه رايحاً او خاسراً . هل بإمكاننا ان نفترض عن حق بأن اوروبا القديمة والفقيرة والتي اضعفتها واوهنت قواها مفاعيل الحربين الكبيرتين في بداية هذا القرن ، تقدر ان تجابه تجربة قاسية ، او اكثر وحشية من سابقتها ؟ دعنا نفكر مرة على الاقل تفكيراً يتعدى مجرد الحسابيات التهديدية ، ومجرد معادلات الضحايا العسكرية المحتملة الى التفكير بالناس على ما هم عليه ، بحدود قواهم ، بأمالهم ، بمقدرتهم على تحمل الآلام ، وبمكائنت ايمانهم بالمستقبل . ودعنا نسأل انفسنا بكل جدية عن مقدار ما يمكن انفاذه عما هو جدير بالانفاذ اذا اضرت نار الحرب للمرة الثالثة في مدى نصف قرن فوق سطح القارة الاوروبية ، مع العلم ان الاساليب الهدامة التي ستستعمل هذه المرة ستفوق بمقدرتها التهديدية ومدى الدمار الذي تخلق ، جميع الاساليب التي عرفتها البشرية حتى الآن^(١) .

غير اننا ما زلنا لا نعرف بالضبط الى التاريخ ينبغي ان نمزو هذه الحكمة ام الى عمق نظر جورج كينان ؟ ونثير السؤال ذاته فيما يختص بالحكم التاريخية^(٢) والعبر التي يشير اليها هانس مورغنثو من ناحية وكنيت تومسون من ناحية ثانية .

ربما كان المخرج الاسهل والافيد من هذه المسألة هو القول بأن الاستفادة من التاريخ هي عملية يسهم فيها التاريخ من جهة ودارس التاريخ من جهة ثانية . وتختلف نسبة الاستفادة باختلاف الأشخاص وكفاءاتهم وظروفهم . تمنح قراءة التاريخ قارئه الاكتفاء « حساسية ومدى تحليلاً »^(٣) . « ... لا نفتش بين طيات التاريخ وفي تلافيف عصوره عن امشولات عملية نطبقها بحذافيرها . يشك بذلك للجدّة غير المستفدة للظروف ، ولتعددية الامكائات التي يمكن ان تتخذها الاسباب . انما عقل القارئ يستمد من التاريخ حساسية ومدى تحليلاً » .

٧ - الطبيعة الانسانية :

ونجاهنا المضلة ذاتها ، التي واجهناها ونحن نبحث في التاريخ ، عندما نميل عن بحث التاريخ ودوره في تشكيل الحكمة الانسانية السياسية الى تدارس الطبيعة الانسانية^(٤) . ان « الانسان ، بطبيعته ، طموح جشع انتقامي مفترس ... »^(٥) .

(١) Kennan, G., *Ibid.*, pp. 59-60.

(٢) Morgenthau, H., *Ibid.*, p. 4, also Thompson, K., *Ibid.*, pp 11-12.

(٣) Geyl, P., *Ibid* P. 84

(٤) Kennan G., *Ibid.*, pp. 65-66

(٥) راجع الفصل الثاني من هذا الكتاب ، مقطع : « وصف صادق وأمل مغال » ، حاشية .

Hamilton, A., Madison, J., and Jay, J. *The Federalist*, Beloff, M. (ed), Oxford, Basil Blackwell, 1948, p. (٥)

« وهناك حقيقة يحسن ان نواجهها وان كانت معيبة للطبع البشري ، وهي ان الشعوب تلجأ للحروب كلما حسبت ان في ذلك منفعة لها ، لا بل ان الملوك والحكام المطلقين يزجون بشعوبهم في الحرب ، وان كانوا يعرفون جيداً الا فائدة تعود عليهم منها . يلقون بهم للموت والهلاك لاسباب تتصل بهم شخصياً ، كحب الظفر الحربي ، او الظلم الى المجد العسكري ، او الانتقام لاذى وقع عليهم هم الملوك لا الشعوب ، او للطموح الشخصي ، او لاتفاق بينهم وبين اشباههم من المستبدين ، او لمنصرة اسرة ، لهم بها صلة ، او حزب»^(١) .

ويستحق هذا المفهوم اعادة نظر في نظرنا . وقد قمنا بها في القانون الطبيعي .

٢ - اهمية الواقعية الملزمة :

أ - التعبيرية أولى بالاهمية :

يصح معنا الاستنتاج ، اذن ، ان الواقعية بمعناها التعبيري هي أولى بالاهمية^(٢) من الواقعية الوصفية^(٣) . على ما هنالك من وشائج قريى بين المعنيين وبالتالي من علاقات متبادلة بينها . وما قيمة معرفة الحق اذا لم يلتزم العارف بتطبيقه ؟

ب - الدافع والضامن :

وما الدافع الاكبر للتثبت من هذه المعرفة ، بعد الجهود المتضانية في التفتيش عنها والحصول عليها ، ولغرس هذه المعرفة في ارض الواقع ، سوى التزام ينشأ عند انسان او جماعة ويكون جزءاً جوهرياً من موقف ذلك الانسان او تلك الجماعة تجاه مشاكل الحياة المجابهة . وهذا هو بالضبط أهم ما نعنيه بالواقعية التعبيرية . بالمختصر المقيد لان بإمكان الانسان ان يتعرف إلى الحقيقة وإن يتجاهلها^(٤) علماً وعملاً فيفض الطرف عن جدية تطبيقها - ولعلنا وفر التاريخ فرصاً وبيئات من هذا النوع للدوي العقول المعتبرة - لذلك السبب وحده ، حتى ولو لم تتوفر لنا اسباب آخر ، يصبح من الاهمية بمكان ان نصر على اهمية الموقف النفسي والعقلي والميول المعتادة للعاملين في الحقل السياسي ، وعلى الخصوص ، على التزاماتهم ببعض القيم . ويصح ايضا ان نفضله على المعطيات للموضوعية .

(١) هاملتون وماغسون وجاي ، الدولة الاتحادية : أسسها ودستورها ، ترجمه وقدم له جمال محمد احمد ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٩٥٩ ، ص ٦٩ .

(٢) ملحم قربان ، المنهجية والسياسة ، طبعة ثالثة مزينة ومنقحة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٨ .

(٣) آ - وحتى البقاء القومي ذاته ، . . . ليس بالضرورة الادبية الملزمة الاعتناء بعلق عليه الشعب المختص اهمية عظم ، (٣) Wolfers, A., *Ibid.*, quoted in Hoffman, S. (ed), *Ibid.*, p. 283. ب - ملحم قربان ، المنهجية والسياسة ، ص ٨٧-٨٢ .

(٤) « وكانت هنالك مناسبات كثيرة توفرت البيئات اثناعها للترقب المتجرد على أن الحرب ليست عملية مرغوباً بها . ومع ذلك رفضت النخبة هذه البيئات . » انظر :

Kelman, H.C., «Societal, Attitudinal, and Structural Factors in International Relations», *The Journal of Social Issues*, Vol. VI No. 1: 1955. Also in S. Hoffman's C.T.I.R., pp. 209 ff (210).

وتعظم هذه الأهمية في نظر العارفين عندما يتبين لهم ، بالاستناد الى الاختبار الشخصي المباشر او بالرجوع الى وثائق التاريخ وشهاداته ، أنه بإمكان الانسان ، وبالرغم من معرفته للحقيقة ، ان يتصرف تصرفاً مناقضاً لمتطلباتها متتافراً معها .

وعرفت البشرية عبر تاريخها - المتمكن منه وغير المتمكن - حيلًا كثيرة وترتيبات متعددة متنوعة للمحيلة دون ذلك التصرف عن طرق القصاص والتشهير والعقاب الصارم او بواسطة المكافأة والشكر والاحترام . وتبين للدارسين المتعمقين ان جميع المحاولات ليست ، بالرغم من تعدد فوائدها الوقتية ، بالوسائل التي لا تحظى ابدأ اهدافها والغايات التي اتبعت من اجل تحقيقها . واتفق أننا نصر على ان الضمانة الافضل ضد هذه التصرفات المعادية للحقيقة ومتطلباتها تكمن في اللجم الداخلي للنفس - الالتزام بتطبيق الحقيقة وموجباتها في السلوك الخاص والتصرفات العامة . من زاوية هذا الاعتبار بالذات تنجلي صفة هامة من صفات الالتزام^(١) وتظهر اهمية مهمته التاريخية والانسانية .

مثل جميع النظريات العملية التجريبية ، اذن ، تكون الواقعية المفضلة ، واقعيتها الواقية ، موقفاً سسانياً عقلياً وعملياً معيناً . فتلتزم تجاه ضرورات الحياة المرة ، وواقع التاريخ العاصف والطبيعة الانسانية المتضاربة الاهواء وحوادثها القاسية المعقدة والمحيرة ، بموقف يتصف بالانفتاح والابحائية والتجرد . وتلتزم بهذا الموقف لأنه يحقق افضل من غيره بعض الغايات المقررة . وأبرز هذه الغايات وأهمها وأكثرها إلحاحاً علينا فاض النزاعات . هذا أدنى مطلب لها . أما أقصى مطلب ، فهو فاض النزاعات لا بدون اية قيود او مطلق شروط ، بل بالأحرى ضمن أطار من الشروط القاسية والقيم المبينة . وبصفتها مطلقة من هذه الشروط وتلك القيم ، تستمد التحليلات للحوادث والنتائج للواقع ، والتنبؤات لهذا الواقع وتلك الحوادث ، والتأثيرات بالظواهرات الاجتماعية على مختلف أنواعها ، وربما السيطرة على هذه الظواهرات حسب المستطاع - تستمد جميع هذه المحاولات عبر الواقعية الملتزمة - قيمتها الواقعية وأهميتها التطبيقية . وبذلك يتميز هذا المقترح عن غيره من المقترحات الدراسية ، وبالتالي العملية ، في حقل السياسة .

ومن خلال ذلك تتبين الهوية العميقة التي تفصل بين الواقعية تعبيراً عن موقف عقلي نفساني مسؤول تجاه مشاكل الحياة ، وبالرغم من كون هذا الموقف في جوهره عملية طوعية ، وبين القرارات الاختيارية الاعباطية وبجرد فورات العاطفة والميول التي لا يلجمها لجام معين وتحليلات التصورات المهيوسة للمخيلات الخصبية . وبذلك ايضاً ، وهذا المهم ، تتمكن من عبور هذه الهوية على جسر ، تدارس مخططة مهندسون ذوو خبرة وعلم وكفاءة وربطت بين جنباته قضبان قوية صامدة من المبادئ والقيم القوية التي توحى بالنسبة لمن يمرؤون على المرور عليه ، بالثقة والأطمئنان الى نجاح محاولتهم . ولتفهم طبيعة هذا الجسر وقوته ، ينبغي ان نلجأ - كما نلجأ عند تفهم طبيعة الهوية الفاصلة بين الموقف المسؤول الالتزامي والرغبة الجاهزة التي لا تحملها حدود - الى الواقعية الوصفية . ولا تصعب علينا عملية هذا الرجوع من « الواقعية التعبيرية » الى « الواقعية الوصفية » . ذلك لأن التفاعل والتأثير المتبادل بينهما

(١) ملحم قريان ، الحقوق الانسانية ، « الالتزام والأنا » ، ص ١٧٠ وما يليها .

والعناصر التي تشترك بين الاليتين هي عوامل جوهرية لا يحق لنا تناسيها . كما انها تسهل علينا الانتقال من جهة الى جهة على ضفاف نهر الاختيار التاريخي والتجربة الانسانية . وقد نجد في تحليل عملية هذا الانتقال الشيء الكثير من جوهر الانسان القائم به . وقد يكون في هذه المخاض كثير من الجواهر !
للمراقبة الملتزمة ، اذن ، جناحان : التعبيري والوصفي . ولا يمكنها ان تخلق التحليق المصمم
الفعال الا بفضل تعاونها .

القسم الثالث
السِّيَاسَة

الفصل السادس

القوة وتعريف السياسة

١ - تعريف السياسة :

تشير السياسة بمعناها الوصفي الى ما يقوم به السياسيون^(١) من اعمال - وتحتاج هذه الصيغة ، كما هو واضح ، لكثير من التحفظات والتحديدات . غير ان عملية تطبيق الرقعة الواسعة لمجالات الاستقصاء السياسي هي عملية صعبة ومرهقة . قد يفي بغرضنا ، وبطريقة تنسجم مع متطلبات واقع الحال ، ان نبدأ من نقطة الدائرة ونوسع ، بعد ذلك ، دائرة استقصائنا السياسي كلما دعت الحاجة المنطقية والعملية لذلك . وربما حققنا عن هذه الطريقة مكاسب اكثر وابقى من المكاسب التي يمكن ان نحققها عن طريق الاسلوب الاول - على ما نعرف عما لهذا الاسلوب الاخير من مزالق وشوائب . وفرضنا هذا هو تحديد الحقل السياسي وبالتالي تعريف « السياسة » تعريفاً مقبولاً اذا لم نقل كافياً وشافياً .

(١) أ - يختلف الدور الذي يلعبه رئيس الولايات المتحدة باختلاف الشخصيات التي تتولى مسؤوليات هذا المركز . انظر : Aaron, R., *Ibid.*, p. 200.

ب - ملحم قربان ، المنهجية والسياسة ، طبعة ثالثة مزيدة ومنقحة ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص ٦٦ .
ج - « يكفينا أن نشير إلى سياسيين تشعبت معتقداتها عقائهم القانون الطبيعي ، ولونكزت سياساتها إلى تقاليده : - غلامستون في ائكلترا القرن التاسع عشر وفرائكلين روزفلت في اميركا القرن العشرين . ولم يكن عرضاً مطلقاً سطوع نجم كليها الاخلاقي في عهد وسلطان كليها غير المتنازع على الرأي العلم العلني - السلطان الذي تمدى حدود امكانات أي شخصية معاصرة ، والذي خلق نوعاً من الثقة والاخلاص في أبعاد من الأرض تتعامل معها وتصغر حدود بلد كل منها . . . ولا نقصد بذلك ان غلامستون وروزفلت لم يكن كلاهما مصرراً وداعية بعيد النظر في السياسة القوية . غير ان سياساتها ترجع اصداء غريبة كل الغريبة عن سياسات تيودور روزفلت ، وسيسيل رودس ، ولويد جورج ، وكليمنصو ، ويسارك ، وكافور . فعندما تتلارس سياسات هؤلاء الخارجية ، تتحسن معهم الوطنية والعظمة والشهرة اللامعة ، والتبجح بالفضيلة ، وفوق هذا كله تفكر بالنجاح وبالاخلاق » . انظر : Wright, M., *Ibid.*, p. 139.

أ - الانطلاق من المحور :

قد يتبين لنا ، فيما بعد ، انه ليس هنالك من مركز لدائرة منتظمة تحدد الحقل السياسي . في تلك الحالة يصبح من واجبنا ان يشتمل حقل دراستنا ، ويقطع النظر عن شكل حدوده وطبيعته ، على جميع النقاط التي تصح ان تعتبر مراكز ثقل تلور حولها تصرفات سياسية . ان نقطع مطلق مركز للثقل من هذا النوع هو ان نرتكب خطأ لا يفتر : خطأ البتر . ان ذلك تمهيدية في وجه مبدأ أولي^(١) هام نصاً وروحاً من مبادئ المنهجية الواقعية التي نعتد .

افترض اننا مستمكن من تحديد حقل السياسة ومن جعله يشتمل على جميع مراكز الثقل التي تلور حولها التصرفات السياسية - وهذه المغامرات الفكرية ستكون كما نعرف تمام المعرفة ، وقتية ، نسبية ، تخضع ، لذلك ، لتعديلات متجددة وغريبات متتابعة وتربيئات متعاقبة^(٢) - افترض ، نقول للمرة الثانية ، اننا تمكنا من القيام بهذه الواجبات الضخمة جميعها بنجاح ، فهل تنتهي بذلك مشاكلنا ؟ بالطبع لا . تبقى علينا بعد ذلك معالجة الاهمية النسبية لهذه المراكز المحورية للسلوك السياسي . وذلك لكي لا تقع في ورطة وضع النبرة حيث لا يصح ان تكون النبرة . وتجنباً لهذا الخطر ينبغي ان لا ينسنا البحث ان مسألة الاهمية النسبية للمفاهيم المركزية في السياسة هي مسألة تجريبية تتغير بتغير الظروف والاشخاص . وهكذا ، واذا اردنا التحفظ ضد ارتكاب التخطيطات المنهجية ، يجب علينا ان لا نقرر هذه القيمة النسبية قبلاً وان لا نتحمل مسؤولية التشريع للآخرين بالنسبة لها .

ب - الظاهرة السياسية النموذجية :

ما هي الظاهرة السياسية المميزة ؟ ما هي الظاهرة السياسية الاولية للتصرفات السياسية - الظاهرة الجمهورية والمشاركة التي ، متى وجدناها ، نعرفنا عبرها على التصرف السياسي ، والظاهرة التي لا يمكننا ان نجد تصرفاً سياسياً لا يشتمل عليها ؟ قد يتبين لنا فيما بعد ، اي بعد التفتيش والبحث والاستقصاء ، ان هذا السؤال خاطيء . فبعد التدقيق والتحليل قد لا تتوقف بالتعرف الى مثل هذه الظاهرة « الجمهورية المشتركة المميزة » . اذا اتفق ان كانت هذه هي النتيجة التي ستوصل اليها ببحوثنا ومحاولاتنا

(١) راجع الفصل الثاني ، مقطع « صفات مميزة » ، أ - د اصرار على جميع البيانات « من هذه الدراسة .

(٢) ويتضمن مقترنا هذا رفض الادعاء بان استقلال السياسة عن الحقوق الانسانية الاخرى هو شرط ضروري لامكانها دراسة التصرف السياسي ، ولقد تبين هذا الادعاء هائس مورغنتو في كتابه السياسة بين الدول ، ص ١٤ كما تبناه من . هوفمان في كتابه النظرية المعاصرة والعلاقات الدولية (ص ٩ - ٤) - حل ما يظهر . اننا نتعد من جوتتا بان تحديد رقعة السياسة هو نتيجة لعدة اعتبارات ، منها وأهمها ، اعطاء منهجية مسؤولية ومؤمنة : وليس كما هو متعارف عليه اليوم ، شرطاً ضرورياً لدراسة السياسات وتحليلها . نقدر ان تبدأ هذه الدراسة قبل ان تتم عملية التحديد للحقل السياسي .

ومع اتنا نقرأ . ه . كار (E.F. Carr) على رأيه القائل بان الدولة تشتمل على حقل أوسع من ذي قبل للتصرفات الانسانية وتطلب من الإنسان الفرد اخلاصاً أقوى وتضحيات اصخم (وقد ورد له هذا الرأي في كتابه ازمة العشرين سنة واورده هوفمان في كتابه المشار اليه آنفاً ، ص ٣٩٥) ، فلنا لا نرانا مضطرين على القبول باستنتاجه ، أي ان الدولة تمتنع بأخلاعية تختلف اختلافاً نوعياً هماً بذكر عن اخلاقية الانسان الفرد (المصدر السابق ص ٢٥٥) . جل ما يسمنا أن نقره عليه - في سياق بحوثنا هذه - هو ان الاختلاف بين الاخلاقيتين : اخلاقية الدولة واخلاقية الانسان الفرد هو اختلاف كمي تعديدي فحسب . ومن السهل تفسير هذا الاختلاف

الاستقصائية ، عندها ، ينبغي ان نعمل السؤال . ولكن ، وحتى لو اعملنا هذا السؤال فيما بعد . الامر الذي هو في اعتقادنا محتمل جداً . من المفيد جداً ان نبدأ به . قد نضع الفكرة ذاتها وبصيغة مغايرة . ينبغي ان لا نلزمنا نقطة انطلاقنا بحكم طبيعتها ، بشكل قبلي باتخاذ اي موقف معين ، لا على المستوى الواعي والواضح ، ولا على مستوى اللاوعي او المستوى المضاميني تجاه طبيعة السياسة .

٢ - القوة وحدودها :

تجيب الواقعية السياسية التقليدية التي يعبر عنها بصيغة جريئة معاصرة كتاب هانس مورغنتو السياسة بين الدول - تجيب هذه الواقعية السياسية على سؤالنا بما يلي « السياسة هي بحكم الضرورة سياسة القوة »^(١) .

« اللافته الكبرى التي تساعد الواقعية السياسية على التعرف إلى طريق الخلاص عبر الصعاب المثورة على منحدرات السياسة الدولية هي مفهوم المصلحة تعبر عنها القوة بلون هذا التعبير تبقى النظرية السياسية ، دولية كانت ام قومية ، عملية غير ممكنة . ذلك لاننا بدونها لا يمكننا التمييز بين السياسي وغير السياسي من وقائع الحياة وحوادث التاريخ والظواهرات الاجتماعية . كما واننا بدونها لا يمكننا ان نستجلب الى الرقعة السياسية كمية ، ولو قليلة ، من التنسيق المتظم »^(٢) .

من الانصاف ان نسأل ، حتى قبل ان نقترح اي تعليق على هذين المقتبسين^(٣) ماذا تعني القوة بالضغط في سياق السياسة بين الأمم . وعلى وجه التخصيص ماذا تعني القوة بالاشارة الى المفهوم التوأم لها ، أي المصلحة ؟

أ - القوة والمصلحة :

يوحى المقتبس الذي سبقت الاشارة اليه نقطتين : الاولى ، هي ان المصلحة شيء والقوة شيء آخر . وبالتالي ينبغي الا يشكل علينا تمييز احدهما عن الاخرى . ذلك لاننا نعرف « المصلحة » باللجوء الى « القوة » . وهذا لا يعني نكران وجود العلاقة الوثيقة ، التي قد توجد فعلاً أحياناً ، بينهما . والنقطة الثانية ، واستطراداً ، هي ان القوة اولى واسبق من « المصلحة » على الاقل منطقياً اذا لم يكن ايضاً واقعياً وعملياً .

غير ان مورغنتو نفسه تكلم أحياناً لغة « المصلحة مرادفة للقوة » - أي المصلحة معرفة وكأنها

(١) Morgenthau, H., *Ibid.*, p. 29.

ب... Weldon, T.D., *Ibid.*, pp. 173-174.

(٢) Morgenthau, H., *Ibid.*, p. 5.

(٣) وإذا انتهى القرن التاسع عشر الى التقليل من قيمة السياسة القوية فان ذلك بسبب ان فلسفة تلك العصور كانت تعتبر كل مناهضة للسياسة الارستقراطية مناهضة لطلق نوع من السياسة وعليه فكانت السياسة الارستقراطية ، بانكشافها وسفورها ، تعتبر مرادفة بالهوية للسياسة عامة . عندها ظهر الاصطلاح من اجل القوة والسيطرة . . . يظهر العرض التاريخي ليس الا انظر : Morgenthau, H., *Ibid.*, p. 32.

قوة^(١) . وهذه اللغة ، عند التدقيق ، تُدخِل حَيْثُ الشك إلى عقول القارئِ المنتبهين حول النقطتين اللتين يوحى بهما للمقتبس السابق .

يمكن مورغنتاون يدعي ، للخروج من هذا المأزق ، ان المصلحة والقوة هما وجهان مختلفان لقطعة واحدة من النقود . احدهما ، اي المصلحة ، هي الوجه الذاتي او الاتزامي لتلك القطعة المعدنية النقدية . وثانيها ، اي القوة ، هي الوجه الموضوعي او الواقعي للقطعة ذاتها^(٢) .

ولما كنا منستعير هذين المفهومين معاً أوليّين في حقل السلوك السياسي ، وذلك لأن اعتبارهما متميزين ينسجم مع الفهم المشترك أكثر مما ينسجم اعتبارهما اسمين لحقيقة واحدة ، يتضح اننا نعتقد ، كما يبين واقع الحال ، أن كليهما يؤثر بالافعال السياسية بطريقة او باخرى تأثيراً مرموقاً . ويتضح ايضاً ان تأثيرات كل منهما في السلوك السياسي تختلف اختلافاً يتغير بتغير الظروف والاشخاص . ومن الامور الواضحة ذات العلاقة بهذه المسألة ان الحكم في مدى هذه التأثيرات وكيفية تغيرها وقوانين هذا التغير هو حكم ، لكي يصح ويثبت ، يجب ان يؤخذ بعد دراسة موضوعية متجردة للامور ذات العلاقة .

هل يصح أن يقوم أي من هذين المفهومين أو كلاهما معاً بعملية تحديد رقعة الحقل السياسي فيفصله بعمله الواضحة عن بقية الحقول ؟ ان الادعاء بصحة جواب إيجابي لهذا السؤال يظل مجرد ادعاء حتى تبهر من صحته وتصمد أسانيده . ولنا مبررات عدة على الشك بصحة مثل هذا الادعاء . أولاً ، سنرى ان مفاهيم مغايرة لها ، وتوازيها بالأهمية ، اذا لم تكن أولى منها بها ، تتمتع بحق مساو لحقها بالترشيح للمركز ذاته . ثانياً ، ان مهمة التحديد المقبول والمقبول لرقعة الحقل السياسي لا يصح أن تحدد بمزول عن مهمة التقرير النهائي للمسائل الاصلية ولطرق معالجتها معالجة مسؤولة . ولا يكفي لذلك الاهتمام الفريد بمهمة مفهوم أو مجموعة من المفاهيم . اتنا لا نقدر أن نحدد أو نعرف الا ما يقع في متناول مستطاعتنا . وهذا ، بحكم طبيعة الحال وينطق الظروف ، يجب أن يكون ضمن حدود معرفتنا ، وعلى مدى تصلة مبادئ معالجة المسؤولة للامور . وتختلف ، ثالثاً ، السياسات باختلاف الأشخاص الذين يمارسونها . ومن الطبيعي أن يحمل هؤلاء معهم مقاييسهم العملية ومدارج قيمهم ، ومقاصدهم ، وخاوفهم - الامور التي ، عندما تدخل المسرح السياسي ، تؤثر ولا شك بالسياسة المتبعة .

ب - المهيات الرئيسية للقوة .

يعطينا مورغنتاون الانطباع بأنه يعتقد ، بالقوة ثلاث مهيات في الافعال السياسية . ولكنه لا يوضح

(١) بيتا يتكلم مورغنتاون في الحالة الأولى لغة الاولوية (interest defined in terms of power) يتكلم في الحالة الثانية لغة المرادفة (interest defined as power) . انظر : Morgenthau, H., *Ibid.*, pp. 5, 11, 32 .

(٢) مع العلم ان تحليل مورغنتاون لمفهوم « للمصلحة القومية » - التحليل الذي ينتهي به الى عصرين « الأول مطلب منطقي وبهذا المعنى ضروري ، والثاني ، متغير ، ولذلك تحدد الظروف » ، يثير بعض الشكوك حول هذا التفسير لنظرته القائلة بأن « ... السياسات الخارجية لجميع الامم يجب ان تستند الى مبدأ بقاء هذه الامم ك مطلب واحد او احد اثنى لها . وذلك بحكم الضرورة . وهكذا فجميع « الامم تعمل ما لا تقدر الا ان تفعله » اي أن تحمي هويتها الطبيعية والسياسية والثقافية ، ضد تهديدات الدول الاخرى . » انظر :

Hoffman, S. (ed), *Ibid.*, pp. 73-74.

توضيحا تاما ما اذا كان يميز تمييزا بين هذه الميقات الثلاث ، تمييزا بنحوه ونحونا أن نتعرف الى كل من هذه الميقات على حدة ، وأن نتلمس تشعبات مفاعيلها منفردة في سياق المسيرة التاريخية للحوادث . ومضى تم لنا ذلك أصبح بإمكاننا أن نتلمس مفاعيل الميقات الثلاث مجتمعة أو متشابكة كما هي بالفعل . ولكن ليس لهذا الأمر مفاعيل كبيرة الأهمية على صيغة نظريته السياسية من جهة ، وعلى صحة وصفه للواقع السياسي من جهة ثانية . نتعرض لهذه الأمور مقدمة لبحث مفهوم « القوة » أو تعريفها الذي له تلك التأثيرات المزعجة .

I - القوة علة مسببة :

قد تكون القوة ، أولا ، مسييا بالفعل السياسي . فالدافع نحو السيطرة أو الأمل^(١) بالسيطرة القوية على الآخرين ، متغيرين كما هو بالفعل بنسبة المقدرة التي يتمتع بها الأمل ، يكمنان في منشأ السلوك السياسي . « والسياسة هي نظام من التدافعات والتوازنات بين المصالح المتضاربة . » وبالرغم من أن الدافع نحو القوة أو الأمل بالقوة هو شيء مغاير تماماً للقوة ، يظل صحيحا المبدأ القائل بأن القوة قد تكون أحيانا مسببة بعمل سياسي أو يمدى ذلك الأمل الذي يصبح بدوره علة مباشرة لعمل سياسي معين . ولنا الكثير من الينبات على صحة هذا المبدأ في حياتنا السياسية اليومية .

إن القوة أو الأمل بالسيطرة قد يكونان من مسببات الأعمال السياسية أحيانا ، هو مبدأ لا ينكره رجل عاقل متنبه لما يحيط به من أمور، مهتم بتفسيرها من زاوية قواعد ومبادئ عقلانية تسلسلها التجربة الانسانية . ولكن الادعاء بأن هذه القوة أو ذلك الأمل بالسيطرة هو (اوهي) المسبب الوحيد للكامن وراء مطلق عمل سياسي هو ادعاء متطرف تسهل تخطئه .

مورغنتاو نفسه يشير الى حادثتين تاريخيتين^(٢) كان المسبب الكامن وراء كل منهما عاملا مغايرا للقوة أو للأمل بالسيطرة . في احدهما كان المسبب اعتبارا قانونيا وفي ثانيتهما مطلبا ادبيا اخلاقيا .

« هاجم الاتحاد السوفياتي في العام ١٩٣٩ فنلندا . وجابهت هذه العملية فرنسا وبريطانيا العظمى بمعضلتين : احدها قانونية وثانيتهما سياسية توفقت فرنسا وبريطانيا الى طرد الاتحاد السوفياتي من عصبة الأمم . غير انهما لم تتمكنا من الاشتراك مع فنلندا بالحرب الفعلية ضد الاتحاد السوفياتي . الحاجز الوحيد الذي منعهما من هذا الاشتراك المباشر بالحرب كان رفض حكومة السويد السماح لجيشها بالانتقال عبر اراضيها السويدية للوصول الى فنلندا . . . »

« وكانت سياسة فرنسا وبريطانيا العظمى مثالا تقليديا لتطبيق مبدأ المدرسة القانونية في السياسة . انهما سمحتا لجواب السؤال القانوني بأن يقرر ، وبالتالي يحدد ، اعمالهما السياسية . فبدلا من أن تسألا سؤالين مختلفين : سؤال القانون وسؤال القوة ، سألتا سؤالا واحدا ، اي سؤال القانون . وعليه كان الجواب الذي تلقيناه غير ذي عمل هام على المضلة التي كان من الممكن أن يتوقف عليها حتى بقاؤهما الوجودي دولتين مستقلتين في عائلة الدول العالمية . »

(١) كان ينبغي أن نميز بين « القوة » و « فكرة القوة » أو الأمل بتحقيقها - الأمر الذي يزيد في توضيح القضية .

Morgenthau, *Ibid.*, pp. 11-12. (٢)

« والحادثة الثانية تمثل المدرسة الادبية في السياسة تمثيلاً فصيحا . انها تتعلق بالصفة الدولية لحكومة الصين الشيوعية . قيام هذه الحكومة جابه العالم الغربي بمعضلتين مختلفتين : احدهما ادبية اخلاقية وثانيتهما سياسية . . . والاجابة على السؤال السياسي بمقتضى متطلبات المعضلة الادبية الاخلاقية هو بالفعل مثال تقليدي للطريقة التي تعالج بواسطتها المدرسة الاخلاقية قضايا الساعة السياسية . »

ولهايتين الحادتين محامل ذات زنة على موضوع ترميم الواقعية السياسية . ولا يصح ان يتجاهل مثل هاتين الحادتين واقعي سياسي التزم بان يعبر عبر التاريخ اذناً صاغية . كما وانه لا يصح ايضاً ان يخطئه الواقعي المعبر القائلين بها لمخطئة قبلية . كما ان هذه المخطئة لا تصمد الا بقدر ما يصمد النظام للمبادئ والقيم الذي يدعمها .

فئة اخرى من المسببات المؤثرة بالتصرفات السياسية تنبع من اعتبارات تتعلق بالطبيعة الانسانية . انه لصحيح اننا نعرف كثيراً مما يتعلق بالطبيعة الانسانية ^(١) ، ولكنه صحيح ايضاً اننا ما زلنا نجهل الى حد الدوخة تجاه الكثير من مظاهرها ومخبراتها . وبعض الاشياء التي نعرف هي اشياء غير معقولة اي غير عقلانية ^(٢) . العواطف ، والاحكام المسبقة ، والعقد النفسية ، والمعتقدات بجميع انواعها تؤثر بطرق متعددة على السلوك الانساني - وسلوكه السياسي غير مستثني . وعليه فمطلق معتقد في السياسة او اطار عام للمفاهيم المفسرة للسلوك السياسي يستثني ، اعتبارياً او قبلياً ، الاشارات المتعددة لمثل هذه الامور ، مع كونها غير عقلانية ، بصفته مسببات للسلوك السياسي ، سيخفق لا محالة سابقاً ام لاحقاً .

وتجعل هذه الحجة اقوى من ذي قبل بالتنبيه الى واجب الاعتبار المشروع للمجاهيل في الطبيعة الانسانية - المجاهيل التي قد تؤثر في السلوك السياسي بطرق تحير الى حد النرفزة أي مفكر سياسي اهل

(١) ويشير مورغنتو في بحثه بعنوان « حوار آخر مهم » الى مخلوقات المخيلة الانسانية بقوله : « ما يتحدى المصلحة القومية هنا هو مجرد مخلوق ومعنى للمخيلة الانسانية ، مجرد انتاج للتفكير البشري لما هو غير موجود وواقع ، منصباً مقياساً أصيلاً للتصرف الدولي بالرغم من انه غير اصلي لا في هذا الحقل ولا في غيره . وعند هذه النقطة بالذات نتلمس جوهر الشجار الحالي بين البيوتوتية والواقعية في الشؤون الداخلية » . انظر : Hoffman, S., (ed). *Ibid.*, p. 78. ولا يلزم مجرد كونها مخلوقات وهمية تأثيراتها الفعالة على التصرف السياسي . انظر : ملحم قريان ، اشكالات ، بحث : « الرأي العام - أوهام هوام واقع ؟ » . (٢) آ - ويمكننا ان نعبر عن الفكرة ذاتها بما يلي : لم تعرف مسيرة التاريخ سوى القليل من الدول العظمى التي كانت ترد ، او بالاحرى كانت قادرة على ، التوقف عند حد . لمشاعر الشعب وبواقفهم العقلية والنفسية ، وعواطف العامة للتأجيج ، والنظام السياسي ، والضغط الناتج من تكاثر عدد السكان قد اسهمت كل منها بتأثيرها على سير الشؤون الخارجية ، انظر : Aaron, R., *Ibid.*, p. 199 .

ب - « تحافظ الحكومة على سلطتها على جهد كبير من المواطنين لا بالرضى العقل والظروحي والواحي للجواهر ، بل بملك الاتفاق الغريزي ، ولحد ما غير ظروحي ، الذي ينشأ عن مشاعر متشابهة وآراء متشابهة . لا يتمكن المجتمع من البقاء الا عندما ينظر عدد كبير من الناس اعضاءه الى عدد كبير من الامور من زاوية واحدة ، والا عندما يتبنون الآراء ذاتها تقريباً فهي تتعلق بمواضيع متعددة ، وعندما توحي الحوادث ذاتها بالفكر متشابهة وتترك على عقولهم انطباعات غير متنافرة » انظر :

De Toqueville, Alexis, *Democracy In America*, Vol. II. Also Quoted in: Snyder, R. C. and Wilson, H.H., *Roots of Political Behaviour*, American Book Co., New York, 1949, p. 553.

هذه المجاهيل او تغاضى عن منافذ تأثيراتها .

وعليه فلا يمكن ان تكون القوة وحدها المسبب الوحيد للافعال السياسية . حتى الاوهام وغلوقات المخيلات العجيبة والغريبة يمكنها ان تمثل هذا الدور . الهام هو السيطرة على نتائج هذه الاعمال . هذا من الزاوية العملية . اما من الزاوية النظرية فينبغي لكل اطار عام للمفاهيم والمبادئ والقيم يدعي شرف تفسير السلوك السياسي الا يجعلها مجرد ترهات غير ذات بال . ومتى اعتبرت ، تبقى القيمة التي تستحقها موضوع بحث للمهتمين ومشروع اتفاق للنوي العلاقة .

II - القوة هدف :

وتقوم القوة ايضاً بمهمة المقصد المنشود او الغاية المقصودة . السياسة ، يزعم مورغنتسو ، هي اضطراع من اجل السيطرة . « ومهما تكن الغايات القصوى للسياسات ، تظل القوة دائماً وإبداً » الهدف المباشر لها »^(١) .

لا شك بان التمييز بين المقصد المباشر والغاية البعيدة المدى او القصوى هو تمييز مفيد ونافع نظرياً وعملياً . وفي اطار الجنس البشري - المخلوقات مثلنا بقوى محدودة مع مطامح واحلام غالباً ما تكون غير ذات حدود ، يصبح هذا التمييز ضرورة عملية . ولا يمكن لانسان ان يعيش دون ان يلجأ اليه في وقت او في آخر . ولكنه في السياق هذا للواقعية السياسية ، يظهر انه افتعل افتعالا تذرعيماً . انه يعود مرصفاً . لا يدخل حرم الواقعية دخول الزائر المسلم او دخول المدعو تعبيراً لحكمة واقعية . نخال ان مورغنتسو يستجلبه لمساعد على تحصيل مفهومه للقوة محصيناً يدفع عنها غائلة الانتقادات . ولكنه امر واضح من واقع التجربة الانسانية ان الانسان لا يصوب جهوده دائماً وإبداً نحو التمرکز في سدة السلطة . ولا يوجد سبب واحد وجهه يضطرننا على اعتبار الاختيار السياسي للانسان مجموعة من التجارب تختلف اختلافاً جوهرياً بالنسبة لهذه القضية بالذات عن تصرفاته الاجتماعية العادية . ما هي الغاية الحقيقية من مطلق عمل ، سياسي او غير سياسي ، يقوم به انسان ؟ هذا سؤال محرجي ، وبالتالي لا تصح الاجابة عنه ، هذا اذا كانت الحقيقة الموضوعية هي مقصد السائل ، الا بعد التدقيق في الامور ذات العلاقة العلمية به . تعلمنا تجاربنا الماضية ان هذه المقاصد قد تارجحت تاريخياً بين اقصى متطرفين : التعقل التام الحكيم والهووس التمدع الاعمى . ولنا تعلم مقدماً ، ما يمكن ان تكون مقاصد القائلين بالاعمال السياسية في العالم السياسي . وهكذا علمنا نقول انها تكون دائماً وإبداً من هذا النوع او ذاك تكون بملك منزلتين على جليد الاغلوطة المعروفة باغلوطة التبسيط المتطرف .

وقد انتشر هذا الميل الى التبسيط متلبساً صورة الغاية العلمية القصوى - اي السعي الى الوصول الى مبدأ واحد يفسر كل ما في الكون - انتشاراً كبيراً في العصر الحديث . وكذلك القلق منه كما يبدو من التعليق التالي :

(١) Morgenthau, H., *Ibid.*, p. 25.

أما البعد الثاني الذي نود الإشارة إليه من أبعاد الاغلوطة موضوع البحث ، فهو انها تتصور الهدف عنصراً بسيطاً غير معقد التركيب بينما نعلم انه على الغالب ، وخصوصاً في السياسيات ، كثير التعقيد لتعديده عناصره وتشابكها وكثرة المفاعيل المتبادلة بينه وبين الاعتبارات الهامة ذات الفعالية الملموسة في تسيير الامور السياسية .

يتوفق كينيث تومبسون في كتابه الواقعية السياسية وازمة السياسة العالمية في التمثيل الرائع على تعقد العناصر التي تشترك في تكوين الغايات السياسية وتشابكها . فرى مثلاً ، ان السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، حسب رأيه ، تضطر على مجابهة للمشكلة المتعددة الاطراف والابعاد لكونها ينبغي ان تعبر انتباهاً للتنسيق بين المبدأ والضرورة ، ولاختيار سياسة خارجية حكيمة في وقت تقدر فيه ان تقنع الشعب بمساندتها ، ولتخفيف حدة التوترات الناشئة بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بفضل المؤسسات والنظم السياسية المعتمدة في البلدين ويفضل الفلسفات السياسية الملتزمة فيها ، ولتجنب التبحر بالاخلاقية من جهة ولتحاشي الشك في من جهة اخرى وخصوصاً على صعيد العمل التطبيقي .

وما يصحح على الولايات المتحدة بالنسبة لهذا الموضوع يصحح ايضاً على الدول الاخرى^(١) ، وعلى الصعيدين : صعيد العلاقات الخارجية وصعيد السياسة القومية الداخلية .

الاستنتاج ، اذن ، هو ان ارتكاب اغلوطة الاختزال الموحد هو خطأ مزدوج : منهجي وفكري . ولا فرق إن ارتكبت هذه الاغلوطة بالنسبة للاهداف ام بالنسبة للأسباب ام بالنسبة لاعتبارات اخرى . فكما انه من الخطأ^(٢) اختزال جميع الاهداف السياسية المحتمل تطبيقها في العمل السياسي في هدف وحيد ، كذلك من الخطأ اختزال جميع الاسباب السياسية للتصرف السياسي في سبب فريد . هذا هو الاستنتاج من جهته السلبية . اما اذا تطلعتنا اليه من زاويته الايجابية فيكون استنتاجنا اعترافاً صادقاً بأن تعددية الاسباب والدوافع مثل تعددية الاهداف والمقاصد تنسجم أكثر من فرديتها مع واقع

(١) « ان الخطر السوفييتي للهدد ... هو خطر مركب ... فهو عسكري كما هو سياسي » .

انظر : Kennan , G., *Ibid.*, p. 64.

(٢) « ولهذا الخطأ عواقب وخيمة . منها أن القائلين به يعملون بحث الاسباب بحثاً يلقن بها ويالبحث الرصين . وهذه الظاهرة هي إحدى « الصفات الغريبة » التي يراها س . هوفمان في نظريات الواقعية السياسية : « فعندما نعلم أهمية التركيز على الاهداف ، كما هي الحالة في عصرنا الحاضر ، تصبح هذه الصفة نقصاً فاحشاً » . انظر : Hoffman S. *Ibid.*, pp. 32, 34.

ب - « يشهد منتصف هذا القرن العشرين الانتقال الحاسم من المذهب التاريخي المتعلق بالاسس الأولية للسياسات الدولية . ونجاهلنا لينت هذا الانتقال من التوازن القوي القومي الى المقاتليات ، بشكل خطراً هاماً طناً » . انظر : Carleton, W.G., « Ideology and Foreign Policy », From « Ideology » Balance of Power », *The Yale Review*, Summer, 1947. Also in Snyder and Wilson, R.P.B. pp. 545 ff. (552).

الحياة واحداث التاريخ^(١) .

IV - القوة وسيلة :

لهذه الاعتبارات محامل متساوية الزنة مبدئياً على مفهوم القوة وسيلة تعبر عن مسبب دفن او علة معلومة . وقد تكون القوة كذلك وسيلة فعالة . في الواقع انها على الغالب أكثر الوسائل فعالية في عملية تحقيق غاية معينة او هدف محدد . فالقائمون بالأعمال السياسية ، في رأي مورغنتو ، لا بد من استخدام القوة^(٢) لتحقيق غاياتهم . في الواقع ، ومن زاوية صيغته المفضلة للواقعية السياسية ، تلك هي صفتهم المميزة . غير انه من الواضح ، مما سبق بحثه حتى الآن في هذه المحاولة الدراسية ، ان القائمين بالأعمال السياسية على مسرح السياسة العالمية والداخلية يتابعون القيام بأدوارهم ، بالطبع معقدة بشكل او بآخر ، حتى ولو استخدموا وسائل مغايرة للقوة .

لكنه من الضروري الاعتراف بأن القوة هي مفهوم وسيلتي أكثر منها مفهوم غائي^(٣) ، أكانت هذه

(١) آ - و يحترف كاتلين بعدم اعطائه النظري بالأهداف ، ومع هذا نرى ان هدف العمل السياسي المضمون في تحليلاته هو الحرية الفردية في مجتمع موحد عبر توفيقه بين السلطة والحرية « ج . ليسكا ، *Isaks G.* في مقاله « التوازن الدولي » يتبناها أيضاً هوفمان ، ص ١٣٤ .

ب - « هناك معتبرات متعلقة وأهداف كثيرة متوسطة المدى ، ونصف هذه وتلك أساليب كثيرة ورموز مختلفة . غير ان المقصد الأبعد يبقى الحياة الفضيلة للإنسان الفرد في مجتمعات حرة ، سيان كانت هذه للمجتمعات كبيرة ام صغيرة » المرجع ذاته ، ص ١٤٨ .

ج - « تبني الدولة المعظمى دائماً شيئاً أكثر من القوة والأمن ومغايراً لها . انها تريد فكرة بالمعنى الأرحب للكلمة » . انظر :

Aron, Raymond «The Quest for a Philosophy of Foreign Affairs», *Revue Française De Science Politique*, Vol. III, 1953, p. 87.

د - « ولكن ، في القرن العشرين ، تضعف الدولة المعظمى ذاتها اذا رفضت الالتزام بخطة فكرة » . انظر : المصدر السابق ص ٩٩ .

هـ - « الدول القوية للسيطرة ظلوا حلت عقائدية دولية سلاحاً ناعلاً . ففكرى الماهيسيرج قلادت عقائدية الحركة المصاحبة للإصلاح الانجيلي ، وفرنسا نابوليون حلت مبادئ الثورة الفرنسية عبر اوروبا الاقطامية . كذلك تزعمت انكلترا القرن التاسع عشر حركة الدعوة للتحورية . وبالطريقة ذاتها تمثل روسيا القرن العشرين مثل الاشتراكية » انظر : Wright, M., *Ibid.*, p. 138 .

(٢) « المصليون ... وودرو ويلسون ... والاشتراكيون القوميون جميعهم ، لأنهم استخدموا القوة بنية تحقيق الأهداف ، كانوا يقومون بأعمال سياسية على مسرح السياسة العالمية » . انظر : Morgenthau, H., *Ibid.*, p. 26 .

(٣) آ - « وان تضع في مركز محوري مفهوماً وسيلياً فحسب هو عمل عقوف بالمخاطر . القوة وسيلة تستخدم لتحقيق الكثير من الأهداف - الأهداف التي قد تشتمل على القوة ذاتها » . انظر : Hoffman, S., *Ibid.*, p. 31 .

ب - « القوة على الغالب هي أقل هدفاً منها وسيلة . للمعظمة او المعقولة (الفكرة) تبرر القوة التي ، بدون هذا التبرير ، قد تكون إما أداة أمن واستقرار وإما أداة طغيان واستتار » . انظر :

الغائية نهائية قصوى ام قريبة مباشرة . ان اعتبارها دائماً وابدأً وسيلية ، كاعتبارها دائماً وابدأً غائية ، هو عمل ، من زاوية منهجية ، غير حلو . من المحتمل جداً ان يدفع بن ببناء في مزالق الفكر وربما العمل . فاذا اردنا الاخلاص لمبادئ منهجيتنا المعتمدة ينبغي ان نلاحظ أن القوة تتغير ، وطالما تغيرت تاريخياً ، بتغير الأشخاص ذوي العلاقة - اصحاب القرارات الحاسمة .

ونعبر الإشارة الى ان دور القوة في التاريخ تعرض ، في حقبة من الحقبات التاريخية ، إلى عملية تقصد التقليل من قيمته وقيمتها .

ويحصر التعبير « وسائل مغايرة للقوة » كثيراً من أهميته في الاطار العام للمفاهيم الواقعية التي يعتمد مورغنتو وضعها في صيغة معينة . ذلك لان مفهومه للقوة هو من السعة بحيث يشمل جميع العناصر التي نود ، على الغالب ، ان نميز بينها وبين القوة . لذلك سنرانا مضطرين على تبيان قضية هامة لتقييم الواقعية السياسية التقليدية ولترميمها . تلك هي قضية القوة . ومن الضروري ان نبدأ بالتعرف الى مدى اتساع مفهوم القوة وهلهلته عند مورغنتو . اما غايتنا من ذلك فمزوجة : اولاً ، نود ان نفصل ثوب القوة النظري بطريقة ينسجم معها واقع القوة الفعلي . وثانياً ، نضطر الى تشحيل مفهوم مورغنتو لها تشحلاً قاسياً . واما أهمية هذا التعليم البعيدة المدى فتكمن في تفتيشنا عن ركيزة صامدة وقوية تساعد على حل المهام الصارمة - فكرياً وعملياً - التي يفترض ان تجاهبه الواقعية السياسية .

ج - تعريف القوة :

فما هو مفهوم مورغنتو للقوة ؟ تساعدنا المقبسات التالية على التعرف إلى الجواب :

« بالنظر لشمول العلاقات الاجتماعية جميعها ، وعلى جميع الصعد للتنظيم الاجتماعي ، على ظاهرة الاصطراع من اجل التسلط (Struggle for Power) هل من المستغرب ان تكون السياسة بحكم الضرورة سياسة قوة ؟ »^(١) .

ولا نحتاج إلى قراءة أكثر من مقطوعة ثانية من كتاب السياسة بين الدول لهانس مورغنتو لكي نتعرف معاً إلى مفهومه للقوة ومدى اتساع رقعتها ، في رأيه ، وإلى تشعبات معتقده في السياسة الواقعية ، وإلى النتائج التي يقود منطقياً إليها :

« ان مفهوم القوة قد يحتوي على أي شيء على الاطلاق يساعد الانسان على توطيد سلطته على الناس »^(٢) .

Aron, Raymond, «The Quest for a Philosophy of Foreign Affairs», *Revue Française de Science Politique*, Vol. III, 1953. Also quoted in Hoffman, S., (ed), *Ibid.*, p. 87.

ج - « لا تعدو القوة كونها مجرد وسيلة لتحقيق التكاليف للنسجم ما بين قيم محورية كالكسامة ، والعيش الرغيد ، والاحترام » . مقتبسة في 137 Linka, G., *Ibid.*

Morgenthau, H., *Ibid.*, pp. 28-31. (١)

Ibid., p. 8. (٢)

وإذا كان اتخاذ موقف محدد تجاه هذه المعضلة أمراً لا يزال صعباً على المدارس والقاريء ، فقد ساعدهما بعض الشيء قراءة المقتبسات المباشرة التالية ذات العلاقة المنطقية بالمسألة موضوع البحث :

« اننا لا نعني ، عندما نتكلم عن القوة في سياق هذا الكتاب ، سلطة الانسان على الطبيعة ، او على الاوساط والوسائل الفنية كاللغة والكلام او الصوت واللون ، او على وسائل الانتاج او الاستهلاك ، او على نفسه بمعنى السيطرة على النفس . عندما نتكلم عن القوة نعني سيطرة الانسان على عقول الناس الآخرين وافعالهم . ونشير « بالقوة السياسية » الى العلاقات المتبادلة في السيطرة ما بين ذوي السلطة العامة وما بين هؤلاء والشعب عامة »^(١) .

ويقول :

« غير ان القوة السياسية يجب ان تمتاز عن القوة بمعناها عارسة فعلية للعنف المادي »^(٢) .

« القوة السياسية هي علاقة نفسانية بين اولئك الذين يمارسونها واولئك الذين يمارسون عليهم »^(٣) .

تلك هي محتويات تلك المفاهيم للقوة في رأي مورغنتو . وواضح انها تشمل على كل ما يمكن ان يقوم به انسان اجتهامياً .

I = قضيتان :

نبدأ بتقييم محاولة مورغنتو تعريف « القوة »^(٤) وبالتالي تعريف « السياسة » بالتعرض الى قضيتين . ونضع كل قضية على حدة بسؤال . هل يحاول مورغنتو بالجهد الى تلك المفاهيم ، ان يبين حدود الحقل السياسي ؟ ام انه يتجاهل ، وقد بين تلك الحدود للحقل السياسي ، في توضيح معالمها ؟

فإذا كان مورغنتو يحاول بواسطتها لا ان يبين حدود الحقل السياسي بل ان يزيد في تعريفها امعاناً بالدقة - اذا كانت تلك غايته بالفعل عرض نفسه مباشرة لانتقاد خطير . انه يثير مصاعب ضخمة ينطلق محاولته المزدوجة : - اي المحاولة التي توسع كثيراً من رقعة مفهوم القوة والتي ، فوق ذلك ، تجعل من القوة جوهر السياسة . ان تعريفاً يتسع لكل ما يعقل ان ينطوي عليه سلوك الانسان تجاه الناس يخسر ، لهذا السبب بالذات ، قيمته واهميته . تكمن اهمية التعريف السليم بكونه وسيلة تساعد العامل في الحقل السياسي او المدارس لمعالج هذا الحقل على التمييز بين ما يقع تحت طائلته وما لا يقع من

Ibid., p. 26. (١)

Ibid., p. 27. (٢)

Ibid. (٣)

(٤) تراجع ، لتعريف أكثر حساسة « للقوة » الأسفل التالية :

Russell, Bertrand, Power, London, 1938... آ

ب- Parsonas, T., «On The Concepts of Political Power». Proceedings of The American Philosophical Society. Vol. 107, No. 3, June, 1963, p. 232.

ج- ملحم قريان ، محاضرات في تفريغ الفكر السياسي الحديث ، سنة ثالثة علوم سياسية ، كلية الحقوق بالجامعة اللبنانية ، ١٩٧٠ . الفصل الأول : « العلاقة السياسية : نشوؤها وتطورها » .

معالم حدود تطبيقية . ولكن تعريف مورغنتو للقوة لا يمكنه ان يقوم بمثل هذه المهمة . وبالتالي فإنه لا يساعد من يستخلمه على التمييز بين هذين النوعين من الظاهرات . انه ينجف في المهمة الاله التي يتطلب تحقيقها من مطلب تعريف مرشح لرتبة شرف القبول به .

II - رفض التنظير الانعزالي للسياسة :

فهل يقودنا هذا التحليل الى الاستنتاج الذي يجاهر به بعض المفكرين^(١) المرموقين بأن الفارق بين السياسة ، او اذا شئت فقل طرق الدولة من جهة ، والقواعد الاجتماعية ، او اذا فضلت فقل طرق الشعب العامة من جهة اخرى هو في الواقع فارق اعتباطي عرضي وبالتالي يتغير بتغير ظروف الحال ؟ تلتقي هكذا صيغة الاستنتاج المقصود بصيغة سبق لنا ان بيناها في معرض انتقاداتنا للمدرسة الانعزالية في التنظير السياسي . وقد يكون في اعادة هذه الانتقادات بعض الافادة . ان بعض التصرفات المحورية الاساسية في السياسة ، كالاختيار بين بديلين او اكثر واتخاذ القرارات الحاسمة تجاه المشاكل الجمهورية بما فيها قرارات رجل الدولة واختياراته ، لا تختلف اختلافاً نوعياً هاماً - بمعنى انه يخلق مشاكل خاصة على صعيد الفكر او على صعيد الفعل - عن مماثلاتها من التصرفات الاولى المسؤولة التي يقوم بها عامة الناس . هذا فيما يتعلق بالقضية الاولى .

اما القضية الثانية ، وقد اثرت بصيغة السؤال : هل يحاول مورغنتو ان يبين ، عن طريق تعريفه للقوة ، حدود حقن السياسة ؟ فتفرق محاولة مورغنتو في خضم غضوب . على الخصوص عليه ان يواجه عندئذ عنف تيارين حقودين : الاول على صعيد النظرية والفكر ، والثاني على صعيد العقل التطبيقي والفعل . لا يبق لاحد ، مورغنتو غير مستثنى ، ان يعرف « السياسة » بالولوج الى مفهوم السياسة . اذا فعل ذلك ، فتح على نفسه كوة يدخلها لمهب الانتقاد بأنه يقدم تعريفاً يدور على نفسه . وهو بملك كالدائر في دائرة مغلقة خبيثة . يصبح به عندئذ قول الشاعر المازي : « عرف الماه بعد الجهد بالماه » . هذا على المستوى النظري .

وعلى المستوى التطبيقي نقول : « حاول ان تبين حدود الحقن السياسي متكلأ على المقاييس والارشادات التي تقدمها لك المكتسبات المباشرة موضوع البحث » فماذا يتبين لك ؟ اذا اتفق وانضلت نفسك من خطر الانزلاق او الضلال فانك تقع ، ولا شك ، فريسة لتخبطات تورث الدوخة والصداع .

III - تعريف عقيم :

وجهداً مقصوداً ، مستنداً على القوة ، « تطوير نظرية في السياسة »^(٢) ، لا يعقل ان لا يكون مهتماً اهتماماً خاصاً بمثل الملاحظات التقيدية المشار اليها هنا . وكذلك المحاولة التي « تبني جمل الحقن السياسي

(١) آ ٤٩-٥٠، Ibid., pp. 49-50. (Weldon, T.D., Ibid., pp. 49-50.)

ب ٤٠٤-٤٠٥، Ibid., pp. 404-405. (Merriam, T., The History of Political Theory, pp. 404-405.)

ج ١٣٨-١٣٩، Ibid., pp. 138-139. (Butterfield, H., quoted in Thompson, K., Ibid., pp. 138-139.)

(٢) ١٢، Ibid., p. 12. (Morgenthau, H., Ibid., p. 12.)

حقلاً مستقلاً، تفهماً وعملاً، عن بقية الحقول كالإقتصاد والأخلاق، والدين، وعلم الحيال»^(١). وإذا كانت «دوافع الحياة والتنازل والتسلط دوافع مشتركة بين الناس جميعاً»^(٢)، وإذا كان الميل إلى التسلط في وجه الخصوص هو عنصر يداخل جميع المجتمعات الانسانية من العائلة، عبر الجمعيات الأخوية والاتحادات المهنية والحرفية والتنظيمات السياسية الإقليمية، إلى الدولة»^(٣)، فكيف يمكن لأحد أن يدعي بأنه قادر، بالاستناد إلى «الميل للتسلط»، على التمييز بين حق، قل السياسة، وحق، آخر، قل الأخلاق أو الإقتصاد، من حقول التصرفات الانسانية والمجهودات الاجتماعية؟ إن قليلاً من الفهم العام المشترك يحصننا تجاه تحبط فاضح كهذا التحبط.

فالقوة إذن، كما يفهمها ويعرفها»^(٤) مورغنتو، لا تصحح أن تعتبر الخاصية المميزة للتصرف السياسي. وهي لذلك، ولو جزئياً، تخفف في مهمة اشغالها المركز المحوري الوحيد لصيغة كافية في النظرية السياسية. هذا إذا كانت صيغة مثل هذه النظرية أمراً ممكناً - القضية التي تثير حول امكانيتها الحاضرة شكوكاً كثيرة قوية. وإن نحاول أن نضع حدود الحقل السياسي، باللجوء إلى فكرة أو مجموعة من الأفكار، هو، في اعتقادنا، أن تسلك طريقاً من المستبعد أن تصل بك في النهاية إلى مقصدك. إن دور المنهجية المعتمدة تجاه هذه المهمة الشاقة هو أهم من دور الفكر والمفاهيم، وبالتالي اقرب ايذاناً بالفلاح. هذا لا يعني، من جهة ثانية، أن القوة، وحتى العنف، لا دخل لها بالسياسة. اننا لأبعد ما نكون من رفض الاعتراف بذلك. نقر جورج كينان في ملاحظته: «القوة كانت، وستبقى، عنصراً لا يستغنى عنه في الشؤون الانسانية»^(٥)، وإذا كان واقعياً أن نلاحظ كونها عاملاً لا يستغنى عنه في الاعتبارات السياسية، فانه واقعي ايضاً، وبذات المقدار، أن نترف بحدودها - الحدود التي تقسرها مهمتها المناسبة. وهذه الحدود، علينا أن نلصق، ينبغي أن تختلف عما يجاهر به مورغنتو بخصوصها اختلافاً بيناً وعاماً.

١٧ - تهزم القوة ذاتها :

وتزداد اصالة هذا الاستنتاج عندما نُنْبِئ إلى علّة عميقة تعانيتها القوة. تهزم القوة ذاتها. مثل القوة في هذا السياق هو مثل الكذب تماماً. فكما يعيش الكذب على حساب الصدق، كذلك تعيش القوة على حساب اعتبارات مغايرة لها تماماً بل مناقضة لها. وكما أن الكذب تنهار اعصابه بانهار الصدق، كذلك تصاب اعصاب القوة بالشلل عندما تموت الاعتبارات الأخرى التي تزدهر القوة على حسابها. والغريب أن مورغنتو يعترف بهذه العلة الميتة التي تعاني منها القوة كثيراً. فإذا كان مورغنتو يقدر لتبته لهله

Ibid., p. 5. (١)

Ibid., p. 30. (٢)

Ibid., p. 31. (٣)

(٤) «وينبغي أن نلاحظ هنا أن التعبير «السياسة القوية» يعني استعمال العامة الشائع لا العلاقات بين القوى أو الدول المستقلة فحسب بل شيئاً أكثر تعمية. ولهذا الفارق أهمية تذكر. «السياسة القوية» هو في الواقع ترجمة للتعبير الألماني (Macht Politik) - الذي يعني سياسة العنف - أي تصرف الأمور في العلاقات الدولية بالقوة أو بواسطة التهديد باستعمال القوة دون أي اعتبار للحق والعدالة». انظر: Wright, M., *Ibid.*, p. 137.

Kennan, G., *Ibid.*, p. 58. (٥)

العله ، فانه يلام لانه لم يتنبه الى محاملها - وكلها ذات زنة ضخمة - على نظريته في السياسة وعلى صيغته المفضلة للواقعية السياسية - اما تنبئه للعله فيظهر بما يلي :

« ... القوة هي طريقة خشنة ولا يصح الاعتماد عليها في عملية تحديد الآمال والمطامح بالسلطة على المسرح الدولي ... » .

« في الواقع ... ، التهديد ذاته لعالم كهذا تسيطر فيه القوة سيطرة غير منازعة ، يولد الثورة ضد القوة التي هي شاملة عامة كما هي الآمال بالسلطة شاملة عامة »^(١) .

وهكذا فالمطامح الصريحة في التسلط تورط اصحابها في مجابهة صعاب تقود عاجلاً ام آجلاً إلى خسارات فادحة . ولا تنتهي الحالة بلوي تلك المطامح عند هذا الحد . ان القوة ، كالنار بالاحرى ، تلتهم القوة واصحاب القوة . وقد قيل : « كالنار تأكل ذاتها ان لم تجد ما تأكله » .

« ولكن في نهاية المطاف برهنت الفلسفات والانظمة السياسية التي تجعل من الشغف بالثورة وبالاصطراع من اجل التسلط والسيطرة ركائزها المساندة - لقد برهنت هذه الفلسفات على انها عاجزة ، او على انها تحفر قبرها بيديها »^(٢) .

تنتهي الدوافع نحو التسلط باصحابها ، إما إلى « تمزيق المجتمع فرقاً وشيعاً متنازعة »^(٣) ، وإما إلى « وضع حياة الضعفاء وسعادتهم تحت رحمة المتفلسفين الاعتبارية »^(٤) . ولولا بعض الاعتبارات التي تحدد من حدة القوة - كالفوانين والشرائع والمبادئ الاخلاقية ، والملازمات العريقة في القدم والاجتماعية - لزقت القوة المجتمعات واستعبدت الافراد .

وربما ساعدنا تمييز برتراند رسل بين القوة المعركة والقوة المروضة^(٥) على تلمس مخرج من هذه الصعوبة . غير ان مساعدته لنا هي مساعدة البرق الخلب للمستमित من اجل الحصول على المظهر المظالم - اللهم الا اذا اقرنا بفعالية العناصر المروضة والعوامل المبررة لممارسة القوة . وان نقر لهله العناصر والعوامل بدور يشبه دور الايديولوجيات بالمعنى السلبي لهذا التعبير - كما يفعل مورغنتو - هوان نقدّم لها احتراماً اسماً فحسب . وذلك يضطرننا - كما يضطر مورغنتو - على البقاء متخبطين باو حال الصعوبة المشار اليها .

٣ - مروضات القوة :

ما هو العمل المناسب للقوة في صيغة كافية للنظرية السياسية ؟ ما هي مهمة القوة - المهمة المفصلة تفصيلاً يتناسب وواقع الحال - في اطار عام للمفاهيم السياسية التي تساعد الدارس المنقب او العامل في

(١) Morgenthau, H., *Ibid.*, pp. 82, 205.

(٢) *Ibid.*, p. 206.

(٣) *Ibid.*

(٤) *Ibid.*

(٥) Russell, B., *Ibid.*, p. 92.

الحقل السياسي على تفهم معالم هذا الحقل وتفسير ظواهره ؟ ماذا يحدد مدى مشروعية ممارسة القوة ؟ هذه اسئلة يجب على المسؤولين اعتبارها بتأن زائد . وإذا كان مورغنتو قد اخفق ، في رأينا ، بالاجابات الصحيحة على هذه الاسئلة فانه ، بالرغم من ذلك ، يعطي التقدير اللازم باعتباره احد المفكرين اللين دفعوا بمثل هذه الاسئلة الى مقدمة مسرح التنظير السياسي .

أ - المصلحة :

لقد سبق وبيننا التمييز بين المصلحة والقوة . فلذا صبح هذا التمييز ، الامر الذي نعتبره صحيحاً . خصوصاً في نطاق توضيح المفاهيم وتفصيل التحليل ، يستتبع منه ان المصلحة هي احدى تلك الاعتبارات التي تمجد تصرف القوة في تكييف التصرف السياسي وتقريره . لقد صبح الاعتقاد ان القوة والمصلحة يمكن ان تنسجا في تغيير علاقاتها المتبادلة : تنمو احدهما بذات المقدار الذي تنمو به الثانية . والعكس يصبغ كذلك . ولكنه يصبغ أيضاً ان تغير علاقاتها قد لا يكون منسجياً تماماً ودائماً . ففي بعض الحالات تنمو احدهما بقدر ما تضعف الاخرى . وفي حالات عدم الانسجام بالكمية والاتجاه لتغيرات الاثنين : المصلحة والقوة ، ليس من المستبعد ابدأ ان تلعب احدهما دور المحلدة والمقيدة لتصرفات الثانية . ويتغير دور كليهما تبعاً للاطار العام الذي يحصل ضمنه هذا التحديد . فبقدر ما يكون معقولاً ومتوازناً بقدر ما يكون الدور كذلك .

I - غامضة :

ولا يصعب على المصلحة ان تخلق مصائب ومصاعب للمعالجة المنهجية للسياسيات . فهي ، اولاً ، مفهوم غامض^(١) . وقد اتفق على هذا الرأي أكثر المفكرين . ويظهر بعض مشاهير الكتاب بأن « المصلحة » ، ثانياً ، اذا كانت واضحة بيئة ، تلازم الايديولوجية ملازمة يصعب فهم عراها . فعلى رأي ريمون أرون :

« لا يمكننا بعد الآن ان نعرف المصلحة القومية بمعزل عن التفضيلات الايديولوجية . ويصبح ذلك على أغلب القوميات في العالم الحديث »^(٢) .

II - لا عقلانية :

ويتضمن هذا القول بعض التلميح إلى ان « المصلحة » مفهوم غير عقلائي .

III - مفهوم ادبي :

وعندما تنقد المصلحة نفسها من ظلال اللاعقلانية وظلمتها تلتصق بها صفات الادبيات . فهي عندئذ ، وثالثاً ، تشارك الادبيات جميع مصاعبها المنهجية .

ففي بعض الاحيان تكون « المصلحة متعنتة ادبياً حتى أكثر من الروح الصليبية »^(٣) .

Aron, R., *Ibid.*, p. 85. (١)

Ibid., p. 88. (٢)

Ibid. (٣)

ب- اللاعقلانيات :

وينبغي ان نقر بنوع آخر من العناصر اللاعقلانية المؤثرة بالسلوك السياسي وبالتالي المقيدة للقوة والمصلحة معا . وقد لا يكون عبثاً تقسيمنا لعناصر هذا النوع الى فئتين : المجاهيل ، والعناصر المعروفة كلياً او جزئياً .

I - المجاهيل :

فمن المجاهيل قليل هو الشيء ذو المعنى الذي نقدر ان نقوله . انها توجد ، هو امر اصبح مقبولاً نوعاً . وكذلك القول بأنها تؤثر بتصرفاتنا .

اما مدى هذا التأثير وكيفية فعله فهي من الامور التي ما زلنا نجهل كنهها . وهي لذلك تكون فرصاً لتحدي امكانات البحث والاستقصاء لدينا .

واهمية اشارتنا الى هذه المجاهيل لا تنحصر بتلك النتيجة السلبية . انها الآن ذات تأثير ايجابي بالنسبة لموقفنا منها فحسب بل ايضاً من نظريتنا السياسية وخططتنا الاجتماعية . ينبغي ، ومن هذه الزاوية ، ان نندesh اذا ما اتفق ، وكثيراً ما يتفق ، ان تلر احدى المجاهيل قرننا لتقوض مشاريعنا العملية وتبعثر خططتنا البناءة وبالتالي لتهدم نظريتنا المبسطة والموضحة - اذا كان ابدأً بإمكانها ان تكون مبسطة موضحة . ولا يمكننا ، لهذا الاعتبار اولاى اعتبار آخر ، ان نتجاهل تلك المجاهيل . تلك عملية لا تسمح بها منهجيتنا . مورغنتو يند هذه المجاهيل باسم العقلانية . ولكن ذلك غير واقعي ، ولا شك ، خصوصاً اذا اتفق وآثرت ، وليست لدينا اية بينات تنفي هذه الامكانية ، في التصرفات السياسية . وهكذا فنضع اصبعنا على اصطدام مزعج في فكر مورغنتو . ويحصل هذا التصادم ، من زاوية بحثنا هذا ، بين ادعائه بتبني العقلانية في التنظير السياسي وادعائه بالاستناد الى الاختبارية التجريبية . وكلا الادعائين ركيزة اساسية لبنين الواقعية السياسية حسب هندسته . اننا لا نقول الآن ان العقلانية والتجريبية هما مدرستان متناقضتان وبالتالي لا يمكن الربط للتجرد الفعّال بينهما . بل نقول ان الطريقة التي ربط بها مورغنتو بينهما تدفعه دفعاً الى مجازة تصادم بينهما .

ويجدر بنا ، وعلى هامش بحثنا في عقلانية مورغنتو ، ان نشير الى خطأ مبدي يجاهر به .

« رجل الدولة يتصرف دائماً بطريقة عقلانية »^(١) هذا مبدأ تسهل تحطته ، وبالتالي تحطمة مورغنتو المجاهر به ، بالرجوع العادي الى التجربة الانسانية اليومية^(٢) ، وبالتنبه الى العبر التي تقدمها لنا دراستنا لتاريخ التصرفات الانسانية ذات العلاقة الوثيقة بالسياسة .

وإذا فتشنا عن قيمة اشارتنا لهذه المفاهيم في مهمتها الاكثر ايجابية وجدناها في ان هذه المجاهيل تكون الحدود التي تقف تجاهها معارفنا - الحدود التي لن تسع دائرة علمنا ما لم ندفع بها دفعاً واعياً ومسؤولاً الى الوراء . تلك هي منافذ استقصاءتنا الموجهة - هذا اذا كانت لدينا الرغبة والجرأة بالتخاذ خطوات ايجابية على تلك الطريق الموعر لتطورنا الفكري .

Morgenthau, H., *Ibid.*, p. 5.(1)

« To follow the syllogism alone is a short cut to the bottomless pit ». Lord Baldwin, *On England*, p. 153. (2)

II - المعاريف :

اما فيما يتعلق بالفئة الثانية ، فئة المعاريف ، من اللاعقلانيات المؤثرة بتصرفاتنا الاجتماعية السياسية ، فحظنا اوفر قليلاً معها منه مع مجاهيل الفئة الاولى . العبد النفسى التي نعاني منها ، احكامنا المسبقة المنبثقة من معتقداتنا الدينية ، احتياجاتنا الاجتماعية ، الرغبات المادية والاقتصادية ، والبول الفنية التي - مجتمعة او منفصلة - تتدافعا وتجتنبنا بالمجاهات بينة او خفية : - هذه المعاريف جميعها قيد ، ولا شك ، ممارسة القوة والمصلحة والاعتبارات الاخرى سلطتها على تعيين تصرفاتنا السياسية وتكييفها .

إلى اى حد يتفاعل التزامنا الارادي او تفكيرنا المتمني لامور نفتقر اليها مع المتغيرات اللاعقلانية فينا ؟ نحن لا نعرف الجواب الصحيح لهذا السؤال . اننا نميل إلى الاعتقاد أن سؤالاً مثل هذا في اطار معرفتنا الحالية هو سؤال لا يصح تبني جواب مسؤول تجاهه . كما واننا لا نعرف إلى اى مدى يتمكن تفكيرنا العقلاني وتربيتنا القانونية ، وارشادات الادبيين الاخلاقيين بيننا من ترويض اللاعقلانيات موضوع بحثنا . ويصح على هذا السؤال ، الجواب الذي اتفق ان اقترحنا بخصوص السؤال السابق .

تلك هي بعض الاسباب الاساسية التي تشد « الآراء السياسية » نحو التخمينات والتكهنات والتقديرات الاعباطية والحدسيات فتبعد ، بذلك ، بينها وبين الاستباقيات لمعرفة الحوادث - الاستباقيات المستندة إلى الحسابات الكمية الدقيقة والتجارب الماضية والمفترضات التي بينت تلك التجارب صحتها .

هذه هي احدى تأثيرات اللاعقلانيات على الفكر السياسي على الصعيد الفكري . ومع ذلك ، او مع كون هذه اللاعقلانيات جفولة او غشوشة ، تظل وقائع ، وربما وقائع قاسية يتمرمر للمجاهة لها ، دون ان يكون له علم منهجي مقبول لتجاهلها . فعليه مجابهتها - اللهم الا اذا اراد ان يمرض ادعاءاته وبالتالي مخططاته إلى خطر الاختناق . ولا شك بأن الواقعية لا يجب لها ايهام هذه الاعتبارات حتى على مستوى الفهم العادي المشترك . ويقدر ما ترتفع في مراقبي التنظير العقلاني ، بلملك القدر بالذات ، تزداد مسؤولية مواجهتها لها .

III - خليط :

ونعني به الخليط من المجاهيل والمعاريف والتخبطات التقييمية . نحصر هذا بمثل : **الأعمال** : « وهكذا ، وبالرغم من ان اعمال الخير كانت تعتبر غير ذات قوة بالنسبة لتأثيرها على تغيير المخطط الكبير للأمر ، فإن الحياة الموقوفة بمنهجية والمخططة بانتظام للقيام باعمال الله (god's work) كانت تؤمن ، حسب الكلفنيين ، الشرط الضروري للحياة الخالدة - شرط الاخلاص » . وهكذا كان الكلفيني دائماً طريدة الخوف مما اذا كان هومن المتخمين - الخوف الذي دفعه بحمى الحاجة اللاعقلانية إلى عمل ما ، إلى الحركة ، إلى العمل الناجز .

وتظهر لاعقلانية هذا الجهد المقروض بأنه يُقام به لا تحقيقاً لغاية مرغوب بها ، بل امتحاناً لما اذا كان سيحصل أمر كان قد سبق وتقرر بمحزل عن هذا الجهد . . . هذا على رأي Fromm .

« وبالفعل أصبح مع الزمن النجاح في العمل التجاري مقياس النعمة الالهية . . . »^(١) .

وكتب كرين برنتون (Crane Brinton) يقول : أصبح هؤلاء المؤمنون بأن المجهودات الانسانية^(٢) غير قادرة على تغيير شيء من عداد العاملين الاكثر حماسة بغية جعل الناس يغيرون تصرفاتهم .

ج - الشروط الاقتصادية :

ولا مفر من الاشارة الى أن الشروط الاقتصادية للعمل السياسي مقيدة للقوة ومدى ممارستها في تقدير اختيارات السياسات وتسيير امورها . ولقد أصبحت معرفة عامة في هذا العصر ان الاعتبارات الاقتصادية تلعب دوراً هاماً في تحقيق الوحدة والانسجام بين ابناء المجتمع الواحد^(٣) او العكس . فلا بد اذاً من ان تلعب الاقتصاديات دورها في تكييف التصرف^(٤) السياسي للفرد والدولة . اما تقرير هذا الدور ومدى اهميته فهو من اختصاص الاقتصاديين .

د - العقل :

وهل يغني دور العقل في عملية تقييد القوة والمصلحة^(٥) واللاعقلانيات في تأثيرها على اعمال الناس

(١) Harvey C. Bunk, *The Liblral Dilemma, Practice* - Hall Inc, Englwood Cliffs, New Jersey, 1964, p.p.(1) 15-16.

(٢) « وهذا التركيز في الانتباه على الانجازات الجسدية ينبغي ان يفر من جملة القوى الكبرى الآيلة الى المجتمع المنفتح والى الليبرالية التي يستند اليها » .

(٣) « أ . هاملتون ورجال حكمون كثيرون غيره اعتقدوا ان القوة الاقتصادية وحدها أساسية في السياسة « السيطرة على دفتر حسابات الانسان » ، كتب هاملتون في الفيدرالي او الاتحادى ، « تميز السيطرة على ارادته » . ومايوسون ايضاً ، مع كونه تعارض بالنسبة لنقاط كثيرة وهامة مع هاملتون ، وافقه على « ان عدم التساوي في توزيع الملكية الخاصة كان ولا يزال المصدر الأكثر شوبهاً واستمراراً للاقتضاضات الاجتماعية » . وبعض الأسماء العظمى في أدب السياسة مثل ارسطو وماكيافلي ، وهارنجتون ، وبرك ، وماركس تشهد على عمق الآثار التي يطبعها الاقتصاد على السياسة » . انظر : Masnn , A.T., «Politics: Art Or Science?»: Snyder and Wilson, R.P.B., pp. 114, ff. (p. 116).

(٤) « من مرتقب مغاير ، يجب ان تصرف بعض الجهود لاكتشاف المدى الذي يلعب اليه النظام الاقتصادي او بالاحرى وعلى وجه التخصص ، أولئك الذين يتحملون مسؤوليات القرارات الاقتصادية ، في عملية التأثير على التصرف الدبلوماسي .

انظر : Aron, R., «Conflict and War from The Viewpoint of Historical Sociology». Op. Cit., p. 203.

(٥) « أن المفكرين أصحاب النظرات الدائرة حول المصلحة القومية لمحقون في تحليلنا ضد الميل الى الانجراف بتيار الغضب الايديولوجي الاعمى » . انظر :

Aron, R., «The Quest for A Philosophy of International Affairs». Op. Cit., p. 88.

ب - بالرغم من القوة المستدبة للشعور القومي في جميع أنحاء العالم ، ليس هناك سبب واحد وجهه يوجب الافتراض ان الناس يتحدون المغاليم القومية وحدها » .

انظر : Wolfars, A., Quoted in Hoffman, S. (ed), *Ibid* p. 285.

في الحقل السياسي ؟ وتتضمن اشارة مورغنتو إلى الاستثناء^(١) والاجماع على رأي ما ، اعترافاً منه بأهمية العقل.. مع كون هذا الاعتراف لا يفي العقل حقه . وكذلك اشاراته إلى الايديولوجيات^(٢) .

ويميز عن الاعتبارات الواقعية ، قد يفيدنا ، ان نستعرض بعض الرؤى حول العقل ، الرؤى التي قد تلجأ إلى الاشارة إليها ولو بالدائرة .
حسب هيجل

« العقل ينبغي ان يحكم الواقع الحقيقي^(٣) » . . .

وفلسفات الثورة الفرنسية وعصر التنوير اعتقدت « ان قوة العقل ، لا قوة الاسلحة ، مستشر مبادئ ثورتنا المجيدة^(٤) » .

« وتختفي جميع الاوهام والخرافات امام الحق ، وتسقط جميع الرعونات امام العقل^(٥) » .

« يفترض العقل الحرية ، كقوة على الفعل بمقتضى المعرفة . معرفة الحقيقة ، والقوة على تكوين الواقع حسب امكاناته^(٦) » .

« يكون شيء ما صحيحاً حينما يُصبح ما يقدر ان يكون متممياً جميع امكاناته الموضوعية . وبلغه هيجل ، انما هو عندئذ مترادف وفكرته (its notion)^(٧) .

« ان تحقيق العقل ليس واقعاً بل مهمة وواجب . ان الشكل الذي تظهر به الاشياء مباشرة ليس بعد شكلها الحقيقي . ما هو مجرد معطى هو في البداية سلبية ، غير ما يمكن ان يكونه فعلاً . لا يصبح صحيحاً إلا في عملية تخلي هذه السلبية . وهكذا يتطلب مولد الحقيقة موت الحالة المعطاة .

« تستند تماثلية هيجل الى مفهوم سلبى بالمعنى (Given) .

« فلسفة هيجل هي بالفعل ما سمّتها ردة الفعل اللاحقة : فلسفة سلبية^(٨) » .

« ليس للوقائع بحد ذاتها ، بالنسبة لهيجل ، اية سلطة^(٩) » .

« ينبغي ان يبرر كل مُعطى امام العقل ، الذي ما هو سوى مجموعة الإمكانات للطبيعة وللانسان^(١٠) » .

Morgenthau, H., *Ibid.*, p. 200. (١)

Ibid., pp. 13, 82. (٢)

Herbert Marcuse, *op. Cit.* 5- 6 (٣)

(a) *Ibid* P. 7 (٤)

(b) Robes Pierre, quoted by George Michon, *Robespierre et la guerre révolutionnaire*, Paris, 1937, P. 134

(a) *Ibid* (٥)

(b) Robespierre, quoted by Albert Mathiez, *Autour de Robespierre*, Paris, 1936, P. 112

Ibid. P. 9 (٦)

Ibid. P. 25 (٧)

Ibid. P. 26 (٨)

Ibid. P. 27 *Ibid* (٩)

Ibid (١٠)

ومن هذه المنشورات في العقل تنتقل الى « الايدولوجية » .

لقد سبق وميزنا بين مفهومين مختلفين للايدولوجيات : للمعنى الايجابي ، المعنى الذي تعبّر بواسطته عن معتقدات عميقة الجذور وجذلية تلتزم بتحقيق مثل وقيم ومبادئ سياسية ، والمعنى السلبي ، المعنى الذي تتلبس عبره المصلحة الفردية او الجماعة بلباس المبادئ الادبية العالية فيضمن للكل غشا ومخادعة^(٧) .

بالرغم من ان التمييز بين هذين المفهومين للايدولوجية هو مسألة منهجية ذات مفاعيل هامة وعواقب خطيرة ، بالنسبة للنقطة موضوع البحث هنا ليس هذا التمييز بلغي فائدة او اهمية . فالايديولوجيات يهلين المفهومين تقيد ، ولا شك ، دور القوة والمصلحة واقعين اساسيين للتصرف السياسي بطريقة او باخرى . وعبرهما - ولو إلى حد - يتدخل العقل بالتصرفات السياسية للانسان . السؤال الكبير هنا هو : إلى أي حد ؟ انه تقرير هذا الحد بلغة علمية .

غير ان التوكيد المتزايد لتأثير العقل هادياً في السياسة هو غلطة اصبحت اعتيادية - الغلطة التي يمكن ان تعتبر الواقعية السياسية مصححة لها .

ونكتفي بالاشارة الى مثل واحد تدعي واقعيته تصحيحه بمعنى انه يتجاذى أكثر مما تسائله البنية الحياتية والتاريخية في اضماء الأهمية على العقل . اتنا في الواقع لسنا « بعقلانيين » الى هذا الحد ، وربما ليس من الافضل لجميعنا ان نكون .

يقول المفكر الاميركي المعاصر س . أ . لويس (C.I.Lewis) ما يلي :

« لا يمكن للانسان الواعي لذاته ان يَنعَ جانباً مُطلب ان يقوم بتحيات تطل سلامة وقيمة ما يتعدى حدود ما هو ذاتي وحسب ونسبي له . ان يملص من هكذا مطلب هو ان يشوّء مطلق غاية يتبناها عن وحي وتصميم . المقصود يجب ان يكون أفضل مما وُجد ومما سيوجد اذا لم يتحقق هذا القصد المبتنى - وإلا فهذا الهدف يكون أبهّ سخيفاً ويجتزّل بالتالي مطلق عمل يتروّجه اليه - حسب زعم شوبنهاور - بعجز مُعرف يثير الاشمئزاز ويقهر الارادة الفائرة . لا . الحيوان البريء الذي يتصرف بفعل الغريزة ولا يعرف الخير والشر سوى شعورين ذاتيين وحسب يمكنه ان يتجاهل كل تساؤل . إلا ان المخلوق الذي يجب ان يقرر أحياناً وجهة فعله لا يقدر ان يتجاهل مسألة الخير والشر بصفتها يتخطيان ميوله الذاتية : انه لا يقدر الا ان يحكم في معيارية البدائل التي ينبغي له ان يختار بينها . انه قد يحمن في ذلك . وانه قد يسيء . ويمكن ان يفعل الأسوأ بالرغم من انه يعرف الأفضل . ولكنه يجب ان يختار^(٨) . وإذا خطر له في بال ، انه من وجهة نظر معينة ، حتى ولو كانت تبعد عن ايمانيته بعد السياء عن الارض ، ليس هنالك ما هو افضل وما هو اسوأ وانما هما من تخاليف التفكير وحسب ، حتى عندها ، لا بدّ له من

Manheim, K., *Ibid.*, p. 49. Also quoted in Morgenthau, H., *Ibid.*, p. 8.(1)

(٧) هذا لويس ، عملياً ، بالفرض للمحتم عليه . وإلا ، فهو ليس بحر .
ويعود الاستاذ لويس نفسه في نهاية هذا المتنسب بالذات لفسح المجال لا تلعب اليه .

أن يجابه أقصى حالات الخيبة إذا هو قرر أنه من الأفضل ألا يختار^(١) .

«The requirement to make assessment of worth and of validity beyond the bounds of what is merely subjective and relative to himself is one which the self-conscious being can not set aside. To repudiate it would vitiate his very purpose, consciously and deliberately adopted. That which is aimed at must be better than what is, and better than what will be without the satisfaction of this aim; otherwise the aim is fatuous and any activity directed to it reduces-as Schopenhauer would have it-to a nauseous inability to quell the striving will, No; the innocent animal that acts on impulse and knows of good and evil only as feelings visited upon him, may eschew all questions but the creature that sometimes must decide his act can not repudiate the question of a good and bad which is not relative to his inclination merely: he can not fail to judge of worth among the alternatives from which he has to make his choice. He may do better or he may do worse, and knowing the better he may do the worse: but chose he must. And if it occur to him that from some point of view, infinitely removed from his illusionment, there is no better and no worse but thinking makes it so, still he will but commit the completest of all self-frustrations if he decide that it is better not to chose.» (٢)

ويقول مفكر فرنسي :

« ما الانسان الا يراع ، اوهى ما في الطبيعة ، ولكنه يراع مفكر ، لا حاجة ان يتجدد الكون برمته ليسحقه : فلفحة بخار ، او قطرة ماء ، كافية لان تقتله . لكن الانسان ، وان سحقه الكون ، لا يبرح اعظم قدرا مما يقتله ، لانه يعرف انه يموت ، وفضلية الكون عليه لا يعرف الكون منها شيئا .

قدرنا كله في الفكر . فالى هنا ينبغي ان نتسبب لا الى مدى ولا الى مدة نعجز عن ان نلها . فلنعمل اذن على حسن التفكير ، فان فيه مبدأ الادبيات » (٣) .

(١) س . أ . لويس ، تراثنا الاجتماعي ، مطبعة جامعة انديانا ، بلوميتون ، ١٩٥٧ ، ص ٤٩ - ٥٠ . (التوكيدات لنا)

(٢)

C. I. Lewis, *OUR SOCIAL INHERITANCE*, Indiana University Press, Bloomington, 1957, pp. 49-50 (Underlining)

(٣) بلز بسكال (من كتابه «خواطر» ، ترجمه عن الفرنسية لادوار البستاني) لقطع ٣٤٧ تقتبها النهار ، الاحد بتاريخ

١٩٧٧/١١/٦ ، ص ٧ .

هذا هو المفكر الفرنسي الشهير بليز باسكال يقرر ، على خطى الاغريق ، هوية الانسان .
« قدرنا كله في الفكر ، فإلى هنا ينبغي ان ننسب » .

تلك الهوية يمتازها الفكر ، لدى باسكال ، كما كانت لدى الاغريق وما ساد الفكر الحضاري بين
عصرهما .

ولكن هل هذا وصف لواقع ام هو بالاحرى مطلب « ينبغي » تحقيقه لانه افضل من الواقع ؟
و « ينبغي » في المقتبس المدروس ، لذلك ، ينبغي ان تعطي حقها من الاهتمام . فلذا كان موقف باسكال
يميز عنه هذا المطلب ، فإنه بذلك يختلف ، بعض الشيء ، عن الموقف الاغريقي . ويمقتضى هذا
المطلب تصحيح الاسئلة التي توجه اليه غير الاسئلة التي يجاوبها وصفاً لواقع .

وعلى الحالين : حال المطلب المبني تحقيقه ، وحال كونه وصفاً لواقع من الافضل ان يُرفض .

ولا ندرى ، في الواقع ، ما اذا كان باسكال يمي هذا التمييز المنهجي بين الحالين وخصوصاً في مجال
هذه القضية . ذلك لانه في هذا المقطع المدروس يتكلم لغة المطلب ، والدليل على ذلك هو تعبير
« ينبغي » المشار اليه . ولكنه في مقطع مغاير^(١) يتكلم لغة وصف الواقع حيث يقول « ... لا استطيع
ان اتصور الرجل ولا فكر له »^(٢) . ولكن هذه قضية اخرى .

المقابلة التي تستدعي الانتباه والتي يعبرُ عبرها المفكر الفرنسي الى تقرير غايته : هوية الانسان ،
هي المقابلة بين القوة والفكر ، هذا من جهة ثم وضعها على سلم من القيم ، من جهة ثانية .

فالانسان ، على ضعفه ، اذ هو « اوهى ما في الطبيعة » ، ولا يبرح اعظم قدراً مما يقتله لانه يعرف
انه يموت ، اذ هو « يراع » ، ولكنه « يراع مفكر » .

والكون الذي يسحق الانسان لا يعرف « افضليته » على الانسان . فهل جهله لهذه الافضلية
ينفيها ؟

اذا كانت المعرفة هي مقياس « العظمة » و « الافضلية » كما يتضمن القسم الاول من المقتبس .
السابق المدروس ، كان الجواب عن هذا التساؤل بالإيجاب .

(١) للرجع المذكور ذاته المقطع ٣٣٩ .

(٢) للرجع ذاته .

«غير ان قوله : « وافضل الكون عليه لا يعرف الكون منها شيئاً » يضي على الكون «افضل» بالرغم من عدم معرفته لهذه « الافضل » . ام انه يقول : « الافضل » ، ويعني « اقوية » ؟ امّا هذا ؟ واما يناقض القسم الاول من المقتبس المدروس القسم الثاني منه .

ونرجع للمقابلة بين القوة والفكر . فقد سبق ان تبين لنا ان المعرفة تجعل الانسان « اعظم قدراً » من الكون الذي يسحقه . والمقتبس الثاني قسان : قسم يزكي هذا التفسير والقسم الثاني يضي على هذا التفسير ذاته ظلالاً من الشك .

« قَدَرْنَا كله في الفكر ، فإلى هنا ينبغي ان نتسبب لا الى مدى ولا الى مدّة تعجز عن ان نملأها » .

التساؤل المشكك بالتفسير السابق هو : ماذا لو كنا لا نعجز عن أن نملأها ؟ جعل يصبح انتسابنا الى تلك المدّة ، وبفضل مقدورتنا على ان نملأها ، مشروعاً ؟ اذا كان الأمر كذلك ، وهذا ما يوجب به هذا المقتبس ، اصبحت المقدرة (القوة) لا الفكر ، هي مقياس الانتساب . وعندها تبطل صحة المبدأ : « قَدَرْنَا كله في الفكر » . بالاحرى يصبح قدرنا ، ولو جزئياً ، متعلق بقدرتنا .

وهذا ، وان كان من الظاهر ان بأسكال يتكرر له ، هو الأقرب الى وصف الواقع الانساني (١) مما يلحظ اليه المفكر الفرنسي الشهير .

يبقى تعليقان سريعان ، بالنسبة للمقتبس المدروس ههنا ، يتعلقان بالقيم وبالتالي بالأدبيات .

الأول ، يتناول سلم الأولويات . ومع الاعتراف بأن الرجوع الى المجتمع والمقاييس الحضارية المتعارف عليها ، والشرائع المساوية والى ما اليها من اقتراحات ومطلقات او اوهام او ايدولوجيات - نقول ان الرجوع الى جميع هذه الاعتبارات او الى بعضها امر يفيد في وضع قيم معينة على مراتب مختلفة ومعينة على سلم الأولويات . غير انه ليس بالحاسم . الامر الحاسم في هذه القضية هو التفضيل الذي يتبناه صاحب العلاقة القائم بالاختيار - والذي تلعب فيه حرته الاصلية دوراً ملموساً وهاماً .

والثاني يتناول خاتمة هذا المقتبس التي تقول :

(١) راجع لتفصيل هذه القضية الدكتور ملحم قريان :

أ - الحقوق الإنسانية ، طبعة ثانية ، بيروت ، ١٩٦٩ ، مقطع : الالتزام «د الانا» .

ب - الاسكالات ، طبعة ثانية مزيّنة ومنقحة ، بيروت ، ١٩٨٠ ، بحث : « الناس متساوون بله معنى ؟ » .

ج - « الاخلاق والمجتمع » ، طبعة رابعة ، بيروت ، ١٩٧٤ .

د الواقعية السياسية ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص ٢٥٤ .

« فلنعمل اذن على حسن التفكير ، فإن فيه مبدأ الأدبيات » .

فمن جهة ، انه تحصيل حاصل ان « نعمل على حسن التفكير » - خصوصاً اذا عني هذا ، مع ما يعني ، الاعتناء المنهجي بتفكيرنا سعيًا وراء التخلص من شوائبه بقصد الاستقصاء عن صوابيته وصحته . وهذه مقننة حضارية تفتش الاساس لجميع تصرفاتنا الحضارية .

أما قوله ، من جهة ثانية ، « فإن فيه مبدأ الأدبيات » فهو قول فيه نظر : ان حسن التفكير ، او صحته وسلامته ، مبدأ يطال جميع ما يقوم به الانسان العاقل من امور . وبالتالي ، ومن هنا ، ارتباطه بالادبيات .

أما ان يكون « فيه مبدأ الأدبيات » فهو مبدأ غامض بعض الشيء - وعلى وجه الخصوص ينبغي الاشارة الى ان منطق الصحة والصواب يختلف عن منطق الخير والشر . ومن هنا ينشأ اختلاف هام بين المنطق او علم السلامة في التفكير وبين الأدبيات او الاخلاق او علم التمييز بين الخير والشر وبالتالي بين ما يجب على الانسان ان يقوم به بصفته خيراً وما يتعين عليه محاربته والتسكّر له بصفته شراً .

فعلى قول ج . ل . بريري « المبادئ التجريدية في السياسة هي مرشداً غير حلرة »^(١) ، وبالتالي تعرّض من يرغب بتطبيقها لمخاطر مهلكة » . بالأمكن التوسع في مشروعية تطبيق هذه الوصية حتى تشمل حقوقاً كثيرة من مرامي الانسان الاجتماعية غير الحقل السياسي . ويتم هذا التوسع في تطبيق هذه الوصية الصالحة دون التعرض الى اضطار عرجة . ولكننا يجب ان نذكر دائماً وإبداً ان المبادئ المجردة ، وبالرغم من كونها مفصلة أحياناً ، تظلّ مرشحة لان تقوم بمهمة الهداية الموجهة للتصرفات الانسانية . ويسرى تأثير هذه المبادئ الملموس عندما تتلبس بلباس الايديولوجيات^(٢) . القوة ، وحدها ، كالنار قد تلتهم ذاتها .

« كالنار تأكل ذاتها إن لم تجد ما تأكله »

والعقل بالمقابل وحده ، قد يعجز عن الوقوف صامداً وجامداً أمام تيارات الضرورات الحياتية المتوحشة .

(١) - آ . . . 104. p. 1949, Oxford, The Law of Nations, J. L. Brierly.

ب - ينبغي ان تحكم النظرية لا بمقتضى مبادئ مسبقة او مفاهيم مسبقة وغير ذات علاقة بالحقيقة الواقعية » . انظر : Morgenthau, 1948.

(٢) لم تلعب الايديولوجية الدور الاولي في العلاقات الدولية التاريخية . ولكن هل يمكننا ان نستنتج من هذه المقدمة ان الايديولوجية لم تلعب مطلق دور في هذه العلاقات ؟ لو قلنا ذلك لارتكبنا خطأً كبيراً . لقد لعبت دورها ، دوراً هاماً . وحيثما تتوافق المصالح القومية والايديولوجيات للمنظمة في امة ما ، يصبح ممكناً جعل الحرب القومية تظهر بمظهر الحرب الايديولوجية . عندما تقوى معنويات الشعب ليشتدّ حماسهم . ويأتى أهمية نتائج الحروب الدولية عظمها القومية والقومية أكثر منها عظمها الايديولوجية . فالاتحاد الكبير ضد فرنسا نابوليون ضد فرنسا وأنتل التوازن القوي الأوروبي ولكنه لم ينجح في وقف انتشار الأفكار الثورية . انظر 547-548. pp. 1948, W. G. Carleton.

تبقى الدرجة التي ينبغي ان تبرز^(١) نسبتها عبرها بشكل يخدم الالتزامات الحضارية المعنية بالفصل وجه . والجواب الصحيح عن هذا التساؤل يتساند فيه الموقف النظري القبلي من جهة ، والمعطيات الموضوعية لواقع الحال من جهة ثانية . فالجواب المؤتمن للسؤال هذا الملح لا يمكن ان يعطى بطريقة تشفي غليل ذلك الاحاح - اللهم الا اذا استخففت بمطالب المنهجية المؤتمنة . وفي عملية ترويض ذاك الاحاح يتعاون العلم والفن - العلم لتقرير الامور الكمية بدقة متناهية ، والفن لتنسيق هذه الدقيقات وما يصعب عليه التحديد الدقيق عما هو من نوع نزوة الحصان الجموح .

٥- الاخلاق :

وماذا عن الادبيات ؟ ومرة ثانية تعتبر اشارات مورغنتو الى الضمير الحي^(٢) ، وإلى العنصر المياري^(٣) ، في الحقل السياسي المستقل وإلى الاخلاقيات السياسية^(٤) اعترافات بقيمة الادبيات وبفاعليتها عوامل مقيدة للقوة والمصلحة في تسييرها للتصرفات السياسية . ومرة ثانية تحظى اعترافات مورغنتو في ان تكون عادلة . ان هذه الاعترافات لا تفي الادبيات حقها .

وكذلك تحظى ، ولكن لدرجة اقل تصفاً ، التشريعات التي يستعرضها كينيث تومبسون بمناسبة مروره على الادبيات^(٥) .

غير اننا بومن زاوية الواقعية المرعّة ، لا نلجأ الى حد القول بأن توفر الاسس الاخلاقية ، كالعادلة مثلاً ، يضمن الحل النهائي للمنازعات بين المتخاصمين . وقد بينّا في مناسبات مغايرة^(٦) ان وجود مثل هذه الاسس ليس حتى بالشرط الضروري لتلك الحلول . قد تحصل مثل هذه الحلول حتى بمعزل عن مثل تلك الاسس . لحصول مثل هذه الحلول منقطع معقد وكثير المتغيرات ، وبالتالي يصعب التنظير العام بالنسبة اليه . ومن جملة المتغيرات ذات الاهمية وذات العلاقة بهذا الموضوع هم الناس انفسهم اصحاب القضية - فرقاء النزاع .

ولذلك يصح طلب تعديل قول كيلنغ في المقتبس التالي :

(١) يفترض هذا ان المزج والتنسيق بينهما هو عملية ممكنة . راجع لذلك كتابنا القانون الطبيعي في سلسلة قضايا الفكر السياسي . قيد النشر . وكذلك كتابنا الحقوق الاساسية ، طبعة ثانية ، بيروت ١٩٧٩ ، بحث : القانون الطبيعي الجنيد .

Morgenthau, H., *Ibid.*, pp. 82, 8, 23. (٢)

Ibid., p. 7. (٣)

Ibid., p. 9. (٤)

Thompson, K., *Ibid.*, p. 135. (٥)

(٦) الدكتور ملحم قريان :

أ - المنهجية والسياسة ، طبعة ثالثة مزيّدة ومنقحة ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٧٧ ، بحوث : « ضرورة للنهجية » ، « تعريف السياسة » و « الثورة » .

ب - اشكالات ، طبعة ثانية مزيّدة ومنقحة ، المؤسسة الجامعية للدراسات ، بيروت ، ١٩٨٠ ، بحوث : « مفهوم التاريخ في عصر والتاريخ » ، « مقطع ١٧ » ، و « نظرية التوازن الأدبي في التاريخ » و « سياسة التحرر » .

« وليست الأزمة الإيرانية الأميركية سوى تمهيد لاعادة ترتيب الاوضاع السياسية الجغرافية التي اوجدتها خدمة لمصالحها ، البلاد المنتصرة اثر الحريين العالميتين . وقد عملت هذه البلاد باسم حقوق الانسان ، التي كانت تنتهكها في الواقع ، وباسم الحرية ، التي كانت تقتلها ، وباسم مبدأ في التعاون كان يرفض عملياً الحوار مع الضعفاء . نحن على ابواب لزمته جديدة . وعلى المسؤولين السياسيين ان يعوا ذلك قبل ان يفوت الاوان . اذ « لا شيء يجل ابداً ، طالما النتيجة غير عادلة » كما يقول كيبلينغ ^(١) .

فحتى يصبح قول كيبلينغ ينبغي ، على الأقل ، أن تدعمه الالتزامية : اي ان يكون الاطراف المعنيين بالحل ملتزمين بالقبول « بالحل العادل » .

ويتبقى التهم المساقاة في القسم الاول من المقتبس المدرس تهاً تطال المدرسة الواقعية التقليدية - وان يعمض من التحفظات . ومن هنا ، وإن ضمنا ، نتفق نحن وكيبلينغ والمفكر الفرنسي الكبير بيار روسي على ضرورة تعديل مبادئ تلك المدرسة حتى تصبح الية . بنا - ابتداء حضارة القرن العشرين .

اننا نبيح سد عجزها الحضاري .

أما كيف يسند هذا العجز في فواتير الواقعية السياسية فهو امر مستلح لهذه المحاولة فرص كثيرة لمعالجته .

و- القانون :

والقانون هودون شك عنصر اولي من العناصر المقيدة للتصرف الانساني السياسي . وحتى على الصعيد الدولي ، حيث تضعف فعالية القانون ، حتى على ذلك الصعيد ، نرى ان لاعتبار الاتفاقيات والمعاهدات اثراً ما . وذلك عتبر مفهوم القانون الدولي . واما للمقابل الملازم لهذا الاعتبار فهو الثقة المتبادلة للناس بعضهم ببعض وللدول بعضها ببعض .

ولكن الشروط المحدودة لهذه الفعالية - الشروط التي تصح على العناصر المحدودة الاخرى التي سبق ذكرها - تمد جذورها عميقاً في تربة الديناميكية للظروف المتغيرة ، وتغير اذن صاغية للمزايا المعلومة في الطبيعة الانسانية ، وتتلمس بشيء من الحذر ، عوامل القوة ، والعوامل الاخرى المؤثرة في حدة التنافس ، بين المتنافسين . والا تعرضت لمخاطر الهلاك :

« اذا اصر القانون الدولي بشيء من التزمته على القوة الالزامية للمعاهدات » فلا بُدَّ وان يهزم معصده . لان ذلك يقود المتضررين من تطبيقه الى التكرار له ومخالفته .

« ينبغي على مطلق نظام قانوني ان يجلّف بقارب الخلاص بين صخرتين :

« تعطيل التزامات الثقة المتبادلة بالتدخل بشروط التعاقد بين فريقين ، هذا من جهة ، ومن

(١) بيار روسي ، « نملات حول الأزمة الأميركية - الإيرانية » ، لخواص ، العدد ١٧٠٨ ، الجمعة ٢٨ كانون الاول ١٩٧٩ ، ص ١٩ .

جهة ثانية ، اجبار تنفيذ التعاقدات المجحفة او التعاقدات التي عني عليها الزمن ^(١) .

إننا نعرف ، ولا شك ، حوادث كثيرة تبين ان الدول تنكرت لالتزاماتها فانكرتها بقطع النظر عما اذا كان أو لو لم يكن لها مبررات ادبية تخولها طلب تعديل بنود هذه الاتفاقات ، وبالرغم من ان لديها بينات قوية تدل على عدم امكانية القيام بهذه التعديلات ضمن اطار القانون . ما يشكل خطراً اكبر ، بالنسبة للنقطة موضوع البحث ، هو ان هذه « التنكرات » قد قبلت وعفي عنها .

اذا عني هذا شيئاً ، فظاهرة على الاقل من ظواهر معناه ان القانونية المتطرفة تهزم غاياتها . انها تشعل ناراً قد تنتهي بالتهامها . فمن هذه الزاوية هي والقوة توأمان . منطق مصيرهما واحد . ومن هنا تنشأ حاجة احداها للثانية .

ومن جهة اخرى ان الشيء ذاته المبحوث ، او بالاحرى المستتج ، لا يعني حقاً ، كما تصور مورغوثو ، ان القانون هو مجرد وسيلة ايدولوجية تنكرية تحمي بدخاتها المكثف بدعاية المنجي لها « قوة معبرة عن مصلحة » .

ينتهي بيرسي كوربيت دراسته الواقعية في كتابه القانون في الدبلوماسية بالمقطع الاستنتاجي التالي :

« تبين دراستنا ان الحكومات لم تتوان في ميلها نحو صيغة علاقاتها المتبادلة بمقتضى القانون . وتبين لنا ان الدول قد حققت نجاحاً تقنياً معتبراً بما يتعلق بتنظيم التفاصيل لهذه العلاقات المتبادلة بينها ، كما تبين انها خطت خطى واسعة نحو قبول الاساليب السلمية لفرض النزاعات ، ونحو تحسين هذه الطرق السلمية وتشليحها . . . بقدر ما يلعب القانون دوراً ما بين الدول ، فهو يفعل ذلك بفضل مرونته الزائلة - المرونة التي يقضي بها المسؤولون المتجردون برحمة وتؤدة في ضوء المصلحة العامة . بل المرونة التي يقصد منها ان تخدم المصلحة وقد حشدتها كل دولة من زاوية مصلحتها الخاصة والذاتية . . . »

« ولا يترك الدرس المنتظم للدبلوماسية أي شك بما يتعلق بالتفكير المتبع في التنكر للقواعد القانونية المزعومة » ^(٢)

وكل ذلك يستنتج ا . نسبوم بعد اشاراته المقصودة للحوادث في الحرب العالمية الاولى ذات العلاقة العلمية بالشرعية الدولية ، الجبر المبرر عنها بالمقتبس التالي :

« ينبغي ان نقر ، ودون ان نتعرض للسؤال المخرج : لاي مدى يمكن ان يبرر استخدام كل وسيلة من الوسائل المذكورة سابقاً باللجوء الى القانون الدولي ، بأن القانون الدولي يحمل اهماً لا تملك . وعلى العموم ظل القانون الدولي ، وللدول المحايدة على الاقل ، مرشداً مقبولاً وموجهاً بيطاع ، ومبرراً للمياسات التي تتبع - هذا عدا الاحترام للجمهوريين

(١) Brierly, J.L., *Ibid.*, p. 141.

(٢) Corbett, P. E., *Law in Diplomacy*, Princeton, 8 , 1959, pp. 24, 56, 57, 75, 95, 190- 191, 252, 271.

السياسيين وللحصانات التي يتمتع بها الدبلوماسيون . بالطبع كانت هنالك حوادث بسيطة وشاذة وبعض التعديلات على القانون تعللت أحياناً . . .

ولكن الاخطاء كانت ذاتياً من طبيعة الحوادث المعزولة . وبدون شك تمتع القانون الدولي في الحرب العالمية الأولى باعتبار أكبر واحترام ازود مما تمتع به ابان الحرب الثانية . هذا مع العلم انه ابان هذه الحرب الثانية حتى حكومة هتلر ، وحتى قبيل شهرها الاخيرين حين عانت غيبوبة المنازعة الاخيرة ، التزمت الى حد ، بواجباتها حسب مؤتمرات الصليب الاحمر في جنيف . وبالنسبة لسجناء الحرب ، بواجباتها حسب معاهدات الحاج^(١) .

ز - الوهم :

وقد لعب الوهم ، عبر التاريخ وكطريقة تربوية ، مروضاً بارعاً من مروضات القوة . «البيع» هو المثل الأبرز في هذا المجال . ان الام التي تخيف ولدها «المتشيطن» بأمثال متعددة من هذا البيع لتقدم لمقول المتعلمين المثل الأكبر سداجة والوضح وهمية في تاريخ الانسان . وعلى الرغم من سداجة المثل وبساطة من سلكت عليه الحيلة وطفولية تفكيره تبقى العبرة عبرة حية للمتعلمين .

صحيح اننا لا نريد ان نفع فريسة الوهم ، ولكن الواقع هو ان تاريخ البشرية يمج بأمثال تحكمه بمصائر الكثيرين .

وتحتاج هذه القضية لمعالجة مستقلة .

غير اننا ، وكمدخل لتلك المعالجة ، نعرض لبعض مظاهرها .

« وحقيقة مقبولة لدى ملايين الناس لا تظل تتميز ، نفسائياً واجتماعياً ، عن مفهوم ميثولوجي معتاد »^(٢) .

« A Scientific truth, accepted by millions of men, no longer differs psychologically or socially from an accustomed mythological concept »^(٣)

وماذا يمنع وهماً كهذا ان يلعب دور للمثال او الغاية المرتجلة في اطار الحالة الادبية ؟

اولم تصبح ، بفضل تطور العلم الحديث والتكنولوجيا المتقدمة لهذا العصر ، بعض الاوهام اقدر من كثير من الوقائع الموضوعية على خلق الآثار الرهيبية والتأثيرات المرحبة ؟

٤ - استقطاب :

نعود الآن إلى ههنا القلق المباشر . ومحور هذا الهم هو تبرير قبول المبادئ الادبية ، على المستوى ذاته من الاهمية الذي تشغله المصلحة القومية او القوة في معرض تأثيراتها على التصرف

Nussbaum, A., *A Concise History of The Law of Nations*, N. Y., 1947, p. 247 .

(١)

(٢) ديمون آرون .

Raymon Aron, «The Diffusion of Ideologies», p.4. *Political Thought Since World War II*, Ed. by W. J. (٣)

Stankiewicz, *The Free press of Glencoe, London, 1964 See also Confluence*, Vol.2 1953 . March , pp.3-12

السياسي ، وبالتالي في معرض تفتيشنا عن القوى او الاعتبارات المحددة للاضطراب بين المصالح والدوافع وراء السيطرة . بالطبع هذا على الصعيد الفكري المبدئي فحسب .

اما على الصعيد العملي فقد تختلف الصورة باختلاف القائمين بالاعمال السياسية . ذلك لأن امام القائم بالاعمال السياسية فرص اختيار هائلة . وبناء عليه فقد يقرر ، مستغلاً حقه هذا في الاختيار ، ان يجعل اما المبادئ الادبية ، واما اعتبار التصارع القوي ، واما الدوافع الانسانية نحو التسلسل ، واما المبادئ العقلانية ، واما القواعد القانونية ، واما اللاعقلانيات . فهذا من حقه في سياق مبادئ منهجيتنا المعتمدة . ولذلك يصبح التشريع^(١) من جهة شخص او مفكر لما هو واجب على الآخرين فعله في ظروف معينة اغلوطة لا تليق بالواعين السياسيين عملياً او فكرياً . اذن ما يميّن الآن هو ان نفسح المجال على صعيد المبدأ فحسب - لجميع الاعتبارات^(٢) المار ذكرها - بأن تكون مرشحة للاختيار من قبل العاملين في الحقل السياسي . اما السؤال : « ما هي الاعتبارات التي اتخذت ، او تتخذ ، في حالة معينة من قبل سياسي معين ؟ » ام هذا السؤال ، فهو سؤال تجريبي . ولا تصح الاجابة عليه - بالرغم من اننا نحاول ان نضع شروط هذه الاجابة وقواعدها العامة - الا بعد دراسة تجريبية للوقائع والظواهر والحوادث ذات العلاقة العلمية به .

اذن ، وعلى صعيد النظرية ، يصح ترميم الواقعية السياسية بطريقة تحقق شيئاً من التوازن المقبول بين هذه الاعتبارات جميعها بمعنى اننا نفسح المجال أمامها جميعاً - وحتى للاعتبارات التي لا نعرف حتى الآن ، ولكن يمكن أن يتبين ان لها علاقة علمية بالتصرف السياسي - لكي ترشح نفسها للقبول ، وذلك لأنها لما حق بذلك ، من قبل السياسي - نقول يصبح ترميم الواقعية السياسية بهذه الطريقة من ابرز وأوضح اهداف هذه الدراسة . وضي عن الايضاح ان الواقعية التقليدية هدمت هذا التوازن ، بل قضت عليه .

ولكن ، ومع تحقيق هذا الهدف - هدف التوازن على صعيد المبدأ - بين الاعتبارات المار ذكرها ، تكثر مصاعب عديدة قرونها - عند تلك النقطة بالذات ، تبدأ صعوبات من نوع آخر ، وبعضها طبعاً صعوبات منهجية .

وانه لتحصيل حاصل ان يكون موقفنا سلبياً بالنسبة للسؤال : « هل تعرف القوة السياسية ؟ ان القوة لتعجز عن القيام بهذه المهمة . ولا عجب في ذلك بالنسبة لنا ، هذه مسألة ، بالرغم من انها هامة وجوهرية ، بالامكان ان تنتظر معالجتها مناسبة افضل .

واذا كانت القوة لا تعرف السياسة ، فما هي علاقة القوة بالسياسة ؟ انها بها لذات علاقة وثيقة ، ووثيقة جداً ، هذا امر اصبح واضحاً . اما ما العلاقة العملية الدقيقة ، وبشكل محدد ومثبت ما بين السياسة والقوة ؟ فهذا سؤال لا يصح ان يجاب عليه قبلها في نطاق ترميمنا هذا ،

(١) راجع لتفصيل هذا المبدأ للمؤلف للمنهجية والسياسة ، طبعة ثالثة مزيّدة ومنقحة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٧ ، بحث : « بحث التشريع المنهجي » .

(٢) وزي هنا بالضبط يمكن التبرير المنطقي للمبدأ : « تحد القوة القوة » .

للمواقعية السياسية . وذلك لأن هذه العلاقة ، وخصوصاً على الصعيد العملي ، يمكنها ان تتلبس بصيغاً وظلالاً متعددة . وحسبُ هذا الاطار العام للقواعد والمفاهيم السياسية انه يوفر المبررات النظرية لهذا الامر المرن والواقع الديناميكي المتغير دائماً وابدأ لكثرة الاعاصير التي تعصف به

الفصل السابع

المسألة السياسية

رتبة القوة في السياسة تتأثر إلى حد بعيد بمواقف السياسيين منها . انها متغيرة تتبدل تحت تأثيرات أكثر من عامل ، في سياق منتظم من مقاصد التقنية لعناصر الفوضى كي تصب في خزانات تسهل السيطرة عليها . هذه نتيجة طبيعية لبحوثنا السابقة .

والتواصل بين العنف واللاعنف من اهم الاعتبارات التي يسوقها التاريخ قوائل في ادغال المصنوع التي قطعتها البشرية تفتيشاً عن احلامها .

« ان مهمة الدبلوماسيين ، على مذهب البعض ، لمي ان ينقلوا السلم ، حتى اذا ما خسروه ، يتنحون عن مسرح السياسة العالمية حتى يستعيدوا العسكريون ثانية . تصبح عند ذلك مهمة العسكريين ان يربحوا الحرب ، حتى اذا ما ربحوها تواروا عن الانظار حتى يعود الدبلوماسيون فيخسروها ثانية »^(١) .

وهكذا علق وزير الخارجية الاميركية ، كوردويل هل (Cordell Hull) على نهاية اتصالاته باليابانيين قبيل بيرل هاربور (Pearl Harbor) :

« كان علي ان اتحمل مسؤولية الاستنتاج بأن المرحلة الدبلوماسية من المحادثات قد انتهت ، والقرار بأن مهمة حماية الامة قد انتقلت الى يدي الجيش والبحرية »^(٢) .

اما النتائج الاخرى التي توصلنا اليها من غربة المبادئ والمفاهيم الاولية للواقعية السياسية كما يعبر عنها كتاب السياسة بين الأمم وكتاب الواقعية السياسية وازمة السياسة العالمية . ومن اعادة النظر في ترتيب هذه المفاهيم بمقتضى الاحمية التي تليق بكل منها ، ومن تشليب المفاهيم التي تمت على الطبيعة زوالدها ، ومن رفض الافتراضات الفضفاضة التي تستند اليها قواعدنا المتطلعة بشغف الى

Fox, W.T.R., «Diplomatists and Military People», in Kertsz, S.D. and Fitzsimons, M.A., *Ibid.*, p. 35 (١)

Hull, C., *Memoirs*, N. Y., 1948, II, P.1109. (Also PP. 1080, 1101- 1106)

(٢)

اسانيد ، ومن التكرار الى بعض النتائج المستكثرة التي يتحتم على المتزمن بمبادئ الواقعية ان يتحملوا مسؤولياتها ، فينبغي ان لا تغيب عن ذهن الدارس المتضخم .

١ - الادبيات :

لقد سبقت الاشارة الى عناقيد القضايا المتعلقة بالاعتبارات المقيدة للقوة في التصرفات السياسية على الصعيد الدولي وعلى المستوى القومي . ومن ابرز هذه القضايا اعادة النظر في الدور الذي تلعبه ، او يمكن ان تلعبه الاخلاق والادبيات في السلوك السياسي . وما صحح على الاخلاق يصحح على الاعتبارات المغايرة لها ، كالاقتصاديات ، والقانون ، والعقلانيات ، واللاعقلانيات . ولا نكرر الاشارة الى المصلحة القومية .

٢ - طبيعة السياسة :

أ - تعريف السياسة :

من عواقب بحوثنا السابقة ما يتعلق بمفهوم الطبيعة السياسية او الدبلوماسية . عندما تكون القوة الوسيطة ، والغاية المباشرة ، وربما الدافع ، للعمل السياسي - كانت هذه المكيفات واضحة ظاهرة جريئة ام كانت مضمونة تلبس الايديولوجيات متكررة - يصبح القائم بالاعمال السياسية على المسرح السياسي مضطراً للتمثيل - التمثيل الذي يخفي طبيعة افعاله السياسية الحقيقية^(١) . انه يلبس القناع في الحالة الثانية ولا شك ، بحكم طبيعة دوره . والقناع هذا هو الايديولوجية السياسية - التلبس الواعي ، بقدر يقوى ويخف مع الظروف طبعاً ، بملابس تخفي تحتها الطبيعة الحقيقية للسياسة - الطبيعة التي عرفت ، لما انسجمت مع مصلحة الممثل ، اي مصلحة القائم بالاعمال السياسية^(٢) . المقصود اذن ان يعكس القناع او اللباس الفكري لا ما ينطوي عليه اللباس من حقائق ، كما هو مفترض ، بل ما يستسيغه الجمهور ، حسب تقدير الممثل ، من الوان واضواء . بكلمة ، يقصد بهذه الحالة تجنب العواقب الوخيمة التي تنتج عن الاعتراف الجريء الصريح وبطبيعة السياسة الحقة .

الارتمى هذه النظرية ، اذا صحت ، ظلاً ثقيلاً واسود على طبيعة السياسة والسياسيين^(٣) انها تجعل من السياسة لعبة قذرة - لعبة يجتكرها ، او بالاصح يجتكر النجاح فيها ، المراؤون .

لقد عرفنا السياسة في مناسبة مغايرة^(٤) . تهمن الان مقابلة ذات علاقات بهذه الموضوعية .

ب - ت . هـ - غرين (T.H. Green) والسياسة والاخلاق :

« ان التقدم الاخلاقي للإنسانية لا يتحقق واقعياً إلا في تكوين الافراد (الناس) ذوي لشخصية

(١) . Morgenthau, H., *Ibid.*, pp 13, 80, 81, 205 .

(٢) *Ibid.*

(٣) ملحم قربان ، المنهجية والسياسة ، طبعة ثالثة مزيطة ومنقحة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٧ ، الفصل الأول مقطع ، « تعريف السياسة » . وكذلك بحث « الثورة » .

(٤) المرجع ذاته .

«The moral progress of mankind has no reality except as resulting in the formation of mor perfect individual characters»^(٢)

«... الدحوى (او الحق) من قِبَل الفرد بأن تكون له سلطات يؤمنها له المجتمع الذي يعيش فيه والدعوى المقابلة من قبل المجتمع بأن يمارس بعض السلطات على الفرد ، تستندان معا الى واقع ان هذه السلطات ضرورية لتحقيق مهمة الانسان (الفرد) ككائن ادبي (اخلاقي) : أي لكي يكرس نفسه تكريساً فعلياً للعمل على تطوير الشخصية الكاملة (التكاملة) في نفسه وفي الآخرين»^(٣) .

«... The claim or right of the individual to have certain powers secured to him by society, and the counter- claim of society to exercise certain powers over the individual, alike rest on the fact that these powers are necessary to the fulfilment of man's vocation as a moral being, to an effectual self- devotion to the work of developing the perfect character in himself and others»^(٤)

اذا سلمنا بما يقدمه الفيلسوف الانكليزي الشهير المنتمي الى المدرسة المثالية تبين لنا بعض الامور (المبادئ) الهامة . ولكي نتحاشى الوقوع في شرك التشريع المنهجي لا نسلم بما سبق بصفته الموقف السليم الوحيد الذي ينبغي ان يتبناه السياسي : مواطناً او مسؤولاً ، بل بصفته تصوراً من مجموعة تصورات يمكن ان يختاره اذا تناسق مع قيمه وسلم تلك القيم واختياراته السابقة ونظرت المستقبلي للحياة الفضلى التي يقرر الفاعلة بتحقيق مآثرها واهدافها .

وينبغي للتسليم بما سبق اكثر من فائدة . الاولى ان يجعل تحقيق المصلحة^(٥) العامة شرطاً من شروط تطبيق الحقوق الطبيعية وعمارتها . وقد لاحظ^(٦) الاستاذ غرين نفسه هذا الامر . وكنا نحن بلورنا ، ومجزل عن الاعتبارات التي يستند هو لها قد توصلنا ، ولا اعتبارات منهجية في الاصل وفكرية كذلك ، الى الاستنتاج ذاته^(٧)

والثانية ، ان يجعل التطور الاخلاقي للشخصية الانسانية غاية المجتمع السياسي ومقصد تطوره والمقياس الذي ، بالنسبة اليه ويمقتضاه ، يقاس هذا التطور .

(١) ث . هـ . غرين ، محاضرات في مبادئ الالتزام السياسي ، مرجع مذكور ، ص ٢٤ .

(٢) T.H. Green, *Lectures on the Principles of Political Obligation*, New York, 1927, P. 24

(٣) المرجع ذاته ، ص ٤٣ ، ٤٢ and ٤١ Ibid.,

(٤) المرجع ذاته Ibid., 45 and 44 .

«This morality and political subjection have a common source». And both imply the twofold conception, (a), «I must though I do not Like», (b), «I must because it is for the common good which is also my good.» (Ibid. Sect. 117 and 118, pp 124-126).

(٥) الدكتور ملحم قربان ، اشكالات ، طبعة ثانية مزيدة ومستحقة ، مرجع مذكور سابقاً ، بحث « سيادة الدستور في لبنان وشرعية قانون الاصلاح » .

ونحن لسنا ببعيدين كل البعد عن هذه الاعتبارات . غير أننا ، ولتحاشي الوقوع في شرك التشريع ، نتركها مقترحات تمنى على اصحاب العلاقة من السياسيين والمواطنين على حد سواء ان يأخذوا بها . فإن أخذوا كنا سعداء بتبنيهم لها ، وإن رفضوها ، وهذا من حقهم بفضل الحرية التي يتمتعون بحقوقهم بممارستها ، تبقى علينا مهمة المقارنة بينها وبين ما يتبنون . وربما اختاروا مبادئ أفضل منها وأنسب .

والثالثة ، أن تطوير الشخصية المتكاملة وتنمية مقوماتها الايجابية ، هو الغاية القصوى من السياسات ، وربما الأدبيات كذلك ، وهذا ما ندعو اليه في معالجتنا للمسألة الاخلاقية .
والرابعة ، ربط السياسة بالاخلاق ، بل بالاحرى جعل الاخلاق او بعض مبادئها ، من الاسس الضرورية للسياسة .

ان السياسة عمل تقييمي هو من المسلمات عندنا . غير اننا ، من جهة ثانية ، نعترف ، بأن للسياسي ، ولحيثته في الاختيار ، يمكن ان يكون سياسياً دون ان يتبنى هذا او ذاك من المبادئ الاخلاقية العامة . وقد عرف التاريخ السياسي الانساني امثلة كثيرة من هذا النوع . يكفي ان تذكر المكيافيليين بينهم لتندلل على وفرة شواهدك والبيانات .

ومن هنا تنشأ مهمة مزدوجة للالتزاميين : فكرية ، تقدم بدلاً للمكيافلية ، وعملية ، تدحض ، بالأفعال والأعمال ، المبررات او شبهها ، التي يمتص بها الاتهام مكيافلي ، وان بفضل تحفظات منهجية لا تخفى على المدققين ، لناصر النظرية المكيافلية ويكسبها أثواباً مقبولة . وليس كالأعمال المعبرة عن الالتزامية ما يعري المكيافلية ويكشف شوائبها .

ج - من تعارضات الواقعية السياسية التقليدية :

تعلقان غير مرحب بقدمهما يقتحمان ، من زاوية المفهوم الواقعي للسياسة ، صالة الشرف في حرمة :

1 - كشف الكذب يقتلفاعليته :

الاول يذكرنا بطبيعة الكذب ويدعونا الى اتخاذ العبرة منها . الكلية - يشاء كانت ام سوداء - كالتمويه اجمالاً ، تظل ذات فعالية في تأثيرها على السلوك الانساني ما دامت طبيعتها مجهولة - خصوصاً من قبل الشخص الذي يقصد بها ان تؤثر على سلوكه - ومنى افتضح امرها قلت فعاليتها - هذا اذا بقيت لها اية فعالية . متى كشفت الكاذب قلت فعالية كذبتها - على الاقل :

اما العبرة من ذلك فعبر عنها تسؤل العارف : الا يبدو من السذاجة يمكن ان يكشف طبيعة السياسة ، من يعتقد بانخلاص ان تلك هي بالفعل طبيعتها - على الخصوص للسياسيين ؟

وعلى كل حال ، لنقلب الاسطوانة من وجهها النقدي المتشائم الى وجهها الايجابي البناء ، يمكننا ان نستفيد من بحثنا السابق . انه يجعلنا نقدر موقف مورغنتو المتشائم من طبيعة السياسة ، حتى ولو لم نقره على كل ما يصوره لنا ، وعلى الشكل الذي يعرضه فيه امامنا . « تحاول السياسة جاهلة » ، في رأي

مورغنتو ، « ان تحقق الشر الاخف اكثر منها الخير المطلق »^(١) انه لمن السهل ان يرى القاريء مدى الانسجام بين مفهوم مورغنتو للطبيعة السياسية من جهة ، وبين مفهومه للخلافة التي يمكنها ان تحقق من جهة ثانية . وغني عن الايضاح ان واقعية مورغنتو هي بحكم مفهومه للطبيعة السياسية وبمنطق غايتها واقعية متشائمة .

ولما كنا من الذين يتبنون الواقعية السياسية المتفائلة ، على الاقل بما يتعلق بمعناها التعبيري ، اي بقدر ما تفصح امام القائم بالاعمال السياسية مجال اختيار التفاضلية لا التشاؤمية متوقفاً من الحياة وبالتالي من السياسة ، وذلك لا منحة بل عن ممارسة حق من حقوق العامل السياسي ، حق ينشأ عن حريته في الاختيار ، ولما كنا نتبنى هذه التفاضلية ليس فحسب لما سبق وبيناه وهو بحد ذاته كافياً لاسناد صحة ما نذهب اليه ، بل ايضاً لفتح باب واسع امام المتضائل بالمعنى الالتزامي ، لكي يُمَيَّنَ ، اذا اختار ذلك ، ويجاهد من اجله فتوق ، مغاير التفاضلية ، على صعيد الواقعية بالمعنى الوصفي - المعنى الذي يفسح المجال امام الخلائق المبصرة - وان قلوا بيننا - لتحسين وضع العالم ولعطف بعض ثمار هذا التحسين ، لذلك يتحتم علينا ان نشير الى خطأ فادح يظهر ان مورغنتو يتجاهله . هذا اذا كان قد تنبه له .

II - بين الخير المطلق والشر الاكبر كثير من الظلال والرتب :

يظهر ان مورغنتو يعتقد أن من اخفق في تحقيق الخير المطلق فلا بد له من ان ينكفيء على مجرد محاولة التخلص من الشر الاعظم بالاكتماف بتحقيق الشر الاخف وطأة من هذا الشر الاكبر . وعند هذه النقطة بالذات يعرض مورغنتو نفسه ونظريته لسهام قاتلة من الانتقاد . ان الحالات المتعددة والاحتمالات لا حد لها ، التي تكمن في ظلال الممكن تحقيقه بين « الخير المطلق » و « الخير الموضوعي » واستمراداً « الحيادي ادبياً » و « الشر » و « الشر الاخف » وأخيراً « الشر الاكبر » . فالسياسي الذي يفتق في تحقيق « الخير الاعظم او المطلق » لا ينكفيء ، بحكم الضرورة ، وقد يفعل ذلك لاسباب متعددة ، على تحقيق « الشر الاخف » لانه الاختيار الوحيد الباقي امامه . ذلك لأنه تبقى امكانيات متعددة كثيرة وشيرة مفتوحة امامه . فأي من هذه الامكانيات سيختار ؟ وما هو مدى نجاحه في تحقيق هذا الاختيار ؟ وهل يعني اخفاق جميع من حاولوا قبله انه هو ايضاً سيفتح ؟ وإلى اي حد ستحد هذه الاعتبارات من مدى فعاليته ومن جرأة تحصيله - ان جميع هذه الاسئلة سيظل لها معنى ، وستظل محاولة الاجابة عليها من اهم الاسئلة التي تشغل الدارسين والعاملين معاً في الحقل السياسي . ولكنها جميعها اسئلة اختيارية لا يمكن ان يجاب عليها الآن - ويكون الجواب سلباً معصوماً فكرياً او منهجياً .

المهم هنا انها تفتقر كثيراً من سحرها واهميتها في سياق نظرية مورغنتو . والمهم اكثر هو ان هذه الخسارة لا تبررها مبررات لا منهجية ولا اختبارية ولا فكرية . والمهم اكثر فأنكر هو ان التفاضلية التي نقول بها على الصعيد الالتزامي لن تقف مكتوفة اليدين ، وهذا مما يزيد في اهميتها ولا شك ، عندما يجابه المعتد بها مصاعب مجتمعة^(٢) ومشاكله السياسية . انها ولا شك ستضع خائفاً وشارتها عبر تصرفاته على

(١) Morgenthau, H., *Ibid.*, p. 6.

(٢) ملحم قريان « المواقف الحاسمة » ، المعدادة (عدد ممتاز) ، كلية الحقوق والعلوم السياسية بالجامعة اللبنانية ، ١٩٧٠ .

جميع المخططات الالجابية التي يحاول ان يجابه هذه المصاعب والمشاكل من زاويتها .

٣ - الدبلوماسية واليهلوانية :

ولكن ، انه للمحش حقاً ، وهذه لغة الاعتراض التعليق الثاني ، ان تسمع مورغنتو وفي سياق مفهومه لطبيعة السياسي الراهية ، وفي اطار مفهومه لغايتها المتشائمة ، يتطلب من الدبلوماسي الكفاءات العقلية والصفات الادبية الخارقة شروطاً للنجاح .

و ان النجاح المستمر للدبلوماسية في حفظها للسلام يستند . . . الى صفات ادبية خارقة وكفاءات عقلية ينبغي ان يتحل بها جميع الطلاب العاملين في حقها^(١) .

الم يكن الاخرى بمورغنتو ، لكي يظل منسجماً مع نفسه ، ولكي تظل متطلبات نظريته منسجمة مع اهم مبادئها ، ان يطلب من الدبلوماسي ، لكي ينجح ، ان يكون ساحراً او يهلواناً ؟
ام ان هذا المطلب ، على لسان التعليق الثاني على نظرية مورغنتو في طبيعة السياسة وغايتها ، يتطوي على الكثير من التزمت والقساوة والسخرية ؟

من الحسنات التي يفخر بها هذا الترميم للواقعية السياسية ، التخلص من مثل هذه التناقضات التي ، انطلت على شيء وهي دالة ولا شك على اشياء متعددة ، تدل على سطحية فكرية وتسرع في معالجة الامور . ان طبيعة السياسة كما يصورها لنا « مورغنتو »^(٢) تدعو الى الشفقة ، فعلينا ان نغير ذلك الزي التمس . وغاية السياسة كما يصورها تدفع بالتحسين الى اليأس والقنوط ، فعلينا ان نغير قناعها الاسود . واذا تم ذلك لاسباب جوهرية ويطرق مشروعة ومؤمنة كان ذلك احسن واحسن . تصبح الواقعية عندها ، اكثر انسجاماً مع نفسها وتتقوى بذلك علاقتها بالواقع الحيائي بعد ان تصبح ايضاً اكثر انسجاماً معه . ومن نتائج ذلك انها تكبر ثقته بنفسها ، وتصبح قادرة على فرض احترامها على ذوي الامانة الفكرية من الدارسين للسياسة ومن القائمين بالاحمال السياسية .

٤ - الواقعية والعلم :

ومن عواقب هذا الترميم للواقعية السياسية خلق علاقات اوثق واقرى بينها وبين العلم .
لقد سبق واتضح ان المواقف العقلية النفسية التي تتضمنها الواقعية بمعناها التمبري قد ترادف بشيء من الحق ، المواقف العقلية والنفسية التي يتطلبها العلم ويطورها وينميها . كما وان الواقعي ، وهبر جميع مراحل تطور هذه المدرسة ، كان ولم يزل ، يذكر باعتزاز التزاماته بالاستناد الى الواقع والتاريخ والطبيعة الانسانية .

أ - المرونة :

واذا كانت ابرز فضائل الاسلوب العلمي مرونته - المرونة التي تحوله حق تصحيح الاخطاء التي يمكن ان يكون قد ارتكبها في عملياته التحقيقية السابقة ، فان الواقعية النهجية التي تمتد يد المساعدة

(١) Morgenthau, H., Ibid., 534.

(٢) راجع هذا الفصل حاشية القطع ومدى فعالية الانسان التاريخية .

الدائمة للواقعية الفكرية ، تفتح صدرها لثل هذه المرونة . ومن هذه الزاوية يصبح فرضاً واجباً تعرضنا لاختطاف من سبقونا في التنظير السياسي ضمن إطار الواقعية السياسية - خصوصاً إذا كان هدفنا تجنب هذه المدرسة من الانزلاق بهذه المزالق ؟ ، أو تقوية عضلاتها لتصبح معافاة قادرة على مجابهة الصعوبات التي تواجهها عاولة إيجابية تحسنية في المجتمع والعالم .

ب - شمول مفهوم القوة ، سبب لا مفزويته :

ومن الافتراضات الضعيفة التي تخفف ولا شك من فعالية الواقعية السياسية في تأثيرها على التفسير الصحيح للظواهر السياسية هو الاعتقاد بشمولية القوة . ولكن ما هي الظروف ، واقعية كانت ام تخيلية ، التي يقبل بها من قالوا بهذه الفكرة ، امثال مورغنتو ، بينات تدحض ، اذا صح تحليلها ، هذه الفكرة ، او تساعد في عملية تحطتها ؟

إذا اخفق هؤلاء في تقديم مثل هذه الشروط التي تغطي ، اذا صح تحليلها ، افتراضياتهم الاساسية ، قللوا عبر هذا الاخفاق كثيراً من قيمة هذه الافتراضيات ، هذا لكي لا نقول : « عموماً هذه القيمة عموماً تماماً » . ومورغنتو هو احد هؤلاء حسب علمي . وعليه ، فافتراضياته الاساسية ، وخصوصاً المعبرة عن شمولية القوة ، هي جمل تحليلية^(١) : اي جمل صحيحة بفضل تعاريف رموزها الاولى . ما ينتج عن ذلك هو ان هذه الافتراضيات ستبقى صحيحة بقطع النظر عن اي اعتبار اختياري . وقد يعتقد البعض ، من غير^(٢) المنطقيين طبعاً ، بأن هذا ربح كبير . ولكن هذا الاعتقاد ، كالبرق الخلب ، لا بد ان يجيب امل صاحبه . ان تختزل به الواقعية السياسية ذاتها الى جمل تعريفية قد تنطبق وقد لا تنطبق على واقع الحال . وبذلك تتعلم قيمتها التطبيقية التوجيهية .

ج - فعل إيمان :

قد يتبنى القائلون بمسؤوليات التنظير في الواقعية السياسية اعتبارها معتقداً ايمانياً خرجاً لهم ولها من هذا المألوف . ولكن مثلهم في ذلك مثل المستجير من الرمضاء بالنار ، ان تعتبر الواقعية السياسية بنداً من بنود الايمان هو ان تنوي الدفاع عنها طريقة تتراوح بين الاعتباطية والتفريبية الملتزمة ، تنظر بمنظورها الى اختبارات الانسان الفنية في الحقل السياسي . انك تقوم هنا بانتقال من المعنى الوضعي للواقعية الى المعنى التعبيري لها . وبذلك تنحصر الواقعية شرف ادعاء انها صحيحة او انها تخضع لمبادئ التثبت - والتحقيق . ومع انك بذلك قد تقدر على جعلها ملزمة بعض الشيء على الآخرين فان هذا الالتزام لا يمن له اقتناع الآخرين باللبس الى مقولات الصحة او الخطأ . لكل الحق بأن يستخدم « الواقعية » او ان يتبناها بهذا المعنى اذا هوشاء ذلك . ولكنه ينبغي ان يتبناه عندئذ ، الى انه لا يتم بذلك تقليداً في الواقعية السياسية ، بل بالعكس ، انه يتكرر لهذا التقليد ويشور عليه ويناقضه وينبذ . وذلك لان الواقعية السياسية قد تصبح من تلك الزاوية « وسيلة تدرجية » اكثر منها « نظرية متعقبة » . والتدرج غير التعقل . واذا ما اعتبر تعقلاً على الاطلاق فهو ، إذن ، تعقل خائنه أدباً .

(١) ملحم قربان ، للمنهجية والسياسة ، بحث « لختنا ومشاكلنا » .

(٢) ملحم قربان ، المشاكل ، بحث : « الصعدي والاستجابي في فلسفة التاريخ » .

د - لهذا التفلول بعدان :

وتبنى ترميمنا هذا ، كما مر معنا ، التمييز بين المعنى التعبيري والمعنى الوصفي للواقعية . وإن كان المرور المبني لهذا التمييز منهجياً بحتاً ، فإن هذا اللبر له مفاعيله حتى على صعيدي الفكر التنظيري والعمل التطبيقي . في البدء ميزنا بين هذين المفهومين سعيًا وراء الوضوح في الأفكار ، وبالتالي في نطاق عملية التحليل العلمي فحسب . أما الآن فنرى ان لهذا التمييز نتائج صحية مشكورة على مستويات ابعد ، وفي مغاور اعظم .

اننا نرى مثلاً ، ان واقعيتنا^(١) ليست بمتشائمة لا على صعيد التعبير عن التزامات متبناة ، ولا على صعيد وصفها للواقع وقد وضعت عليه جهودنا خاتمها المميز . فبمقدار التزامها بتحقيق مثل العليا كالحق او الخير او المبادئ الاخلاقية او الاساليب القانونية وما شابهها ، وبمقدار ما هي السياسة في نظرها ، تصرف معياري ، يهدف علاجاً ام أجلاً لجعل العالم عالماً افضل للعيش فيه ، وبمقدار ما هي مصممة على ان تفعل المستطاع مؤثرة على مجرى الامور بمقتضى هذه الاعتبارات - بذلك المقدار هي ملتزمة بالتفاوضية متكررة للتساوية .

واقطع النظر عن مقدار سوء الامور التي نعاني من صعوبات مجابهتها في الحياة ، نظل التزاماتنا السابقة ذات تأثير مقصود في تكييفها وصيغتها وتسييرها . ويفعلها هذا تلغم تلك الامور التي تعالجها بشارتها المميزة . والمألوف في هذه الحالة هو ان ذلك التأثير قد ادى الى الاحسن . هذا هو الهدف المصمم . وهذا هو المألوف - ولكن الواقع الناتج قد يختلف عن الاثنين . وعندما يحصل هذا الاختلاف ينبغي ان نفهم اسبابه الى اثنين مختلفين : فثمة تقع خارج نطاق مقدرتنا ومعرفتنا ، وثمة تقع ضمن نطاقها . فإذا كان ناتج الاختلاف بين ما ينبغي ان يكون وما يحصل في الواقع مصدره علل من الفئة الاولى فإننا لا نلام عليه . ولا يحق للسياسيين بيننا ان نكثر ملاماتهم من هذه الزاوية . اذا اردنا وضع هذا المقياس بصيغة اكثر حذراً نقول : بقدر ما تخف الملامات التي نطلقها عن حق ومن هذا المرتقب على القائم بالاعمال السياسية توجيهاً وتغليباً بيننا ، بقدر ما يبين هذا عن جدارة واستحقاق صفة من صفات رجل الدولة البارزة .

هـ - مخرج لا يتسم لا باليوتوية ولا بالاستخفافية :

وهكذا يتبين لنا ان تفاؤلتنا لا توطننا في مزالق اليوتوية بحكم مبادلتها . انها تضع حواجز متعددة بين الاراضي الصامدة التي لا تعرض المتزهن القائمين باعمال مسؤولة عليها لخطر وبين المستنعات التي تكثر اخطارها .

فواقعيتنا السياسية مثلاً ملتزمة لا بالايان بأن التاريخ لا يد سائر سيراً تقديمياً . هذا هو غايتها . وهذا ما نرجوه . وهذا ما نستعمل المستطاع لتحقيقه . ولكنها لا تضمن ، ولا يمكنها ان تضمن ،

(١) ربما كان من الافضل هنا الإشارة لا الى « واقعيتنا » او إلى « تفاؤلتنا » ، بل إلى « البعض » ممن يبنون الإطار العام للمفاهيم والمقاييس - الإطار الذي تفصله هذه الدراسة .

ولاسباب منهجية فكرية وجيهة ، تحقيق تلك الغاية . فذلك الامل ، وتلك المجهودات المبذولة من جهتها سعيًا وراء تنفيذه قد تقصر باعا عنه . ولذلك فقد لا يتحقق حينذاك التقدم . ذلك لانها تعتمد بوجود هوة عميقة بين التوقع والواقع . واذا فضلت ، انها ترى حاجزا قويا ضخما متعذر الخنجات والدرجات ، يفصل بين ذلك التقدم الفعلي الواقعي وبين تلك الالتزامات والمجهودات .

انها ملتزمة بموقف ايجابي متفائل من التقدم الانساني ، وانها تلتزم بالسعي وراء تحقيق هذا الموقف وبالتالي ذلك التقدم . ولكنها لا تعرف اذا كانت ستجيب ام لا . كما انها لا تعرف اذا ما نجحت ، إلى أي مدى يطال ويطول نجاحها . هذه اسئلة اختبارية ينبغي ان تعالج من زوايا الحوادث والظواهر ذات العلاقة العلمية بها .

وتميزها عن اليوتوبية صفة ثانية - او مجموعة من الصفات . انها تتوقع ، بناء على اعتبارات سبق وتثبت سلامتها ، وبناء على العبر التي تستخلصها من التاريخ ، وبناء على عمق النظر وبعده اللذين يمكننا من تكوين فكرة شبه مصيبة عن الطبيعة الانسانية ، انها تتوقع بناء على هذه الامور وغيرها ان تصاب بخيبة امل وربما اكثر من مرة . ان الاخلاق في المساعي هو نتيجة غير مستبعدة تماما . نعم انها تعمل للنجاح . ولكنها لا تحلف من قاموسها كلمة الاخلاق . والاكثر اهمية ، انها تستعد له عقليا ونفسيا . وهكذا فإن دستورها في النجاح يتضمن بنودا متعددة في مجابهة الاخلاق^(١) .

وفوق ذلك انها تعرف كيف تميز بين الاخلاق الذي يلام عليه المسؤولون ، فكريا وعمليا ، عن التخطيط لتنفيذ مشاريعها ، وبين الاخلاق الذي لا يصح ان يلام عليه هؤلاء . اما الاخفاق من النوع الثاني فيحتم عليها ، في ضوء مبدأ الامانة الفكرية ، ان تقر به وتتقبله ولو إلى حين . واللوم في نظرها هو اولى خطوات عملية المعالجة لهذا الاخفاق . اما الخطوات التالية للوم فينبغي ان تكون ايجابية تطمر حفرة الاخفاق وتنتقل منه إلى نجاح يكون بنجاحه سببا لانجاح المخطط العام . وكذلك فما يتعلق في قبولها للاخفاق الذي لا تلام عليه .

وهكذا نراها تتجنب لا اليوتوبية فحسب بل الاستخفافية أيضا . فهي ، من جهة ، لا تضمن النجاح ، بالرغم من انها تلتزم به كغاية وتسعى اليه بقدر المستطاع . وهي ، من جهة ثانية ، لا ترضخ للاخفاق فيسبح على مواقفها صبغة الحداد اليائس .

٦ - محمل هذا المخرج : تصميم لجواب على المسألة الثقافية الكبرى :

وهي بالطريقة نفسها وعلى ضوء المبادئ ذاتها تحاول ان تواجه المشكلة الثقافية للقرن العشرين . كيف نتجنب الخطرين التقليديين : المطلقة والاستخفاف ؟ غير ان اعتزازا في هذا النوع وبجمله الصبغة ، نعرف تماما ، هو في الوقت ذاته مدعاة لاثارة الكثير من سوء التفاهم والأسئلة المستهزمة . انه يحتاج إلى تفصيل وتركيز . ولكننا لسنا بوارده الآن .

(١) ملحم قربان ، « المواقف الحاسمة » ، المجلد (١) عدد ١٢٢ ، المرجع ذاته .

٧ - لا يتهم بالقبيلية :

ويتحاشى هذا الترميم المبدئي للواقعية السياسية خطأ منهجياً يظهر ان الواقعية السياسية التقليدية قد تبنته . وقعت الواقعية السياسية التقليدية في عادة اتهام أصحاب النظريات المنافسة لها ، لمجرد اختياريهم مقتربات مختلفة عن مقترباتها ، بأنهم إما عثوثون^(١) وإما يجارسون خدعة ايديولوجية .

٨ - يؤمن بالحرية ويميزها عن القوضى :

يقر هذا الترميم بحق كل مفكر او صاحب نظرية في اختيار مقتربه الخاص . وهذا الاقرار تابع منطقي لمبدأين أكثر أهمية سبق وتيناها : مبدأ المساواة المنهجية ومبدأ الحرية . ولكن هذا لا يعني اننا نعتبر بوجود القوضى الفكرية في حقل التنظير السياسي وبأننا ، وهذا المهم ، نحبد هذه القوضى وبالتالي نحاول ان نبررها . ان من يستنتج هذه الامور من اقرارنا بحق الاختيار لكل مفكر يسمى فهماً اساءة مفضوحة .

ذلك اننا نصر ، ونعتقد ان هذا الاصرار هو الوجه الملازم لاقرار الاعتراف بالحق ، على ان هذا الحق ينطوي على مسؤولية كبرى - المسؤولية التي ، بالرجوع اليها ، نميز بين الاختيارات المتعلقة ونفضل بالتالي احدها على الاختيارات الباقية . تلك هي مسؤولية متشعبة الابعاد والاطراف - مسؤولية التفسير الصحيح الحالي من الاحكام المستبقة والمنسجم مع ذاته ، ومع الاحداث والظواهر الموضوعية ، ومع الالتزامات الشخصية الذاتية للسلوك السياسي المعقد .

٩ - يتجنب المأزق اللامهرب منه :

والمطلب الاهم في عرفنا القيد لاختيار موضوع البحث - المطلب الذي يمتز ترميمنا هذا بأنه يفرض بشروطه - هو الا يتقود المقترب المختار وعلى ضوء مبادئه ، وبحكم الضرورة وعلى وجه التخصيص في ضوء مبدأ المساواة المنهجية ، الى مأزق التساوي ، بالقوة العلمية ، منطقية ونجريبية ، لنظرتين متناقضتين . ان مقترباً يقود بمنطق مبادئه وبحكم طبيعته الى مثل هذا المأزق اللامهرب منه لا يصح اعتباره مقترباً يحق له الترشيح لمركز الافتراضية التجريبية .

١٠ - السؤال السياسي اللجوج :

وذلك لانه لا يفيدنا ، من قريب او بعيد ، في مجابة السؤال الأكثر احراراً لنا أبناء الجنس البشري المدعنين بالسبر على سبيل المدنية ، السؤال الذي تدور حوله أكثر المشاكل السياسية وأهمها ، السؤال : كيف نفرض النزاعات ، فكرية كانت هذه النزاعات أم عملية ، بطريقة تستوحي الحقيقة وتبني تحقيق العدالة وتتوصل طرق التجرد والانفتاحية والامانة الفكرية ؟

يجب أن يوفّر ، بكلمة ثانية ، أي مقترب جدير بالاعتبار شروط الحل المتجرد لجميع المشاكل الاصلية التي تنشأ عن ظروفنا الحياتية ، وعلى الاخص المشاكل السياسية .

Morgenthau, H., *Ibid.*, pp. 7, 11, 12, 32. (١)

١١ - تأليف :

أ - على صعيد النظرية :

ونجد الإشارة إلى نتيجة هامة جداً للترميم الذي يشغلنا الآن للواقعية السياسية . انه يوفر إطاراً عاماً للمفاهيم المحورية المطلوبة لتفسير السلوك السياسي يصبح أن يؤلف^(١) في نطاقه بين الواقعية السياسية التقليدية والقانونية ، والعقلانية ، والأخلاقية . ان جميع هذه المدارس تجد ، لمبادئها الجوهرية ، مراكز محفوفة ، وعين الحق وليس كهبة ، في إطار هذا الترميم . وبالتالي فإنها تصبح المجال لجميعها بالتأثير المشروع ، متى توفرت لها شروطه ، في التصرفات السياسية ، وبالتالي في مسيرة التاريخ السياسي العام . هذا على صعيد النظرية البحث .

ب - على صعيد التطبيق العملي :

أما على صعيد التطبيق الفعلي فإننا نعتقد ، ولأسباب جوهرية بحثت في سياقاتها الخاصة ، بأن من واجبه أن ترك المجال مفتوحاً أمام الشخصيات السياسية المختلفة لتقرر اختياراتها على ضوء كفاءاتها الخاصة والظروف المحيطة بها . لذلك تترك للظروف العامة في كل حالة ، وقد تختلف هذه الظروف دائماً وقد يكون أحياناً هذا الاختلاف هاماً جداً ، تقرير أي من هذه المبادئ أو القيم يستحوذ على عقول القائمين بالمسؤوليات السياسية ويدهي ، بحق ، التطبيق العملي إما منفرداً أو متعاوناً مع المبادئ والقيم الباقية . وكثيرة هي الاحتمالات التي تتوقع شرعاً من هذه الزاوية . الكلمة البدائية الأولى في تقريرها تظل من حق الشخص العامل في الحقل السياسي . ولكن هذا الحق ، وعبر نتائجه وتبعاته الفكرية والفعلية ، يبقى بدوره دائماً موضوع تقييم مسؤول .

ج - ثلاث حالات :

نذكر من هذه الحالات المتعددة ثلاثاً فحسب : - أولاً ، لأن هذه الحالات الثلاث تساعدنا على تصور هذه الاحتمالات جميعها مع ما يميز بينها من ظلال وألوان بطريقة سهلة ، وثانياً ، لأنها تساعدنا على التعرف إلى السياسي رجل الدولة الذي نفتش عنه بجهد ودأب ومثابرة .

الحالة الأولى هي تطرف من جهة - جهة الهوس والتهور - وهي حالة التنكر التام لجميع هذه المبادئ والقيم . هذه الحالة عقيدة فكرية وربما سياسياً . إنها لا تثير أية قضايا فكرية . يمكن حتى للمجنون أن يتبنّاها . وإذا نجحت سياسياً فإن نجاحها يجب أن يكون وقتياً لأنها بطبيعتها لا تدعو إلى الاستمرار والاستمرار ولا تشجعهما .

الحالة الثانية هي تطرف أيضاً . وقد تتميز بشيء من الهوس . غير أن الهوس في هذه الحالة يختلف

(١) ويدون هذا الإطار العام للمفاهيم في الواقعية السياسية، على ما يفرق بينه وبين نظرية مورغان. بالنسبة للمباني الفكرية والمنهجية ، والطبيع والتوجيه السياسيين ، يحافظ على ادعاء مورغان المشروح بأن الفرق بين الواقعية والدراس الفكرية السياسية المغايرة لها هو فرق حقيقي وعميق ... وليس مجرد وهم من خيالي المغيلة المخبئة . انظر :

Morgenthau, H., *Ibid.*, pp. 1 and 4.

عنه في الحالة الاولى . الهوس الذي نراه هنا ، اذا وجد ، هو هوس المثالي المتفاني باقتناعه بالمطلق الوحيد لاهوس غير المتكرر . في هذه الحالة نرى التزام السياسي عبداً واحد واوحد يقرر على صوته جميع قراراته وفي جميع الظروف .

أما الحالة الثالثة وهي بأكثر من معنى الحد الوسط ، أو يمكن أن تكونه ، بين الاثنتين السابقتين ، فهي أصعبها استقصاء علمياً وتطبيقاً عملياً . تنطوي هذه الحالة على الاعتراف بقيم متفاوتة لجميع هذه المبادئ والقيم ، ويتغير امكانية انطباقها على الظروف والحوادث المختلفة ، وبالتالي بتبديل التوكيد المركز على كل منها في اطرار متباينة المقومات .

وفضلاً عن كونها صعبة مرهقة للعامل السياسي وللدارس معاً لتعددية المتغيرات التي تعترف بحقها بالتأثير على الاطار السياسي ولاعترافها بمرونة هذا الاطار وبالتالي بتنوع النماذج ونماذجه فهي ، وربما لهذه الاسباب ، تتطلب من معالجها نفساً قوياً وطويلاً ومصرراً .

II - اهمية الاشارة الى هذه الحالات . . .

ولانه من السهل أن تنحط العملية هذه إلى مجرد بهلوانيات او تقاريرات اعتبارية ، ولأنه من الضروري الحفاظ عليها ، بصفتها من المقاييس التي تساعدنا على تقييم السياسيين ، وبالتالي التثبت من هو بينهم جدير بأن يكون ، ويسمى رجل دولة ، تنشأ في نظرنا أهمية المنهجية ومبادئها المعتمدة التي تساعد السياسي نفسه القائم بالأعمال السياسية على التحفظ من هذا الانحدار وعلى المحافظة على المستوى اللائق به ، والتي تساعد أيضاً الدارسين المحللين للسلوك السياسي على وضع النبوة والأهمية حيث يجدر وضعها .

وهذا سبب من أسباب متعددة ، نفضل على أساسه اللجوء الى المنهجية لا إلى المفاهيم المحورية الاولى في عملية تحديدنا للحقل السياسي - هذا مع العلم بأننا لا نهمل تماماً اللجوء الى المفاهيم المركزية .

ج - تطعيم هراخياتي :

ويتبنى الترميم الذي نقوم به للواقعية السياسية تطعيم هذه المبادئ ، عن وعي وحيث يبدو هذا مشروعاً من زاوية المنهجية الواقعية ، يقيم ومبادئ هراخياتي - ذرائعية كانت أم عواقبية . ويتم ذلك في أكثر من حالة وعلى أكثر من صعيد . ولكن بغية التمثيل على نقطة تساعدنا على تبيان بعض النتائج الهامة التي تمج ترميمنا هذا عن الواقعية السياسية التقليدية ، نعرض المجموعة التالية من المعتقدات التي نجد نفسنا منسجمين مع جوهرها - هذا مع العلم أننا نضعها في سياق منهجية أكثر مرونة مما يتضمنها المقتبس التالي من التلميح :

« وتهدف هذه الدراسة للثروة على النظريات العقلانية وعلى السيطرة الفعلية على الدولة الدستورية إلى اقتراح مقترح يصحح ان تنادرس ، من زاويته ، المشاكل المركزية للنظرية السياسية المعاصرة وبالتالي ان نعالج ، عن كتب بعيد هذا التدارس ، القضايا العملية التطبيقية . وتوقف هذه الدراسة ذاتها على التلقيق في اهم النظريات السياسية البراغياتية وفي سياقاتها الاقتصادية والثقافية ، او على الأقل في بعض هذه السياقات . وتنطلق هذه الدراسة من الاعتقاد الراسخ بأن تجريد الافكار عن

الواقع ، كفصل الواقع عن الافكار ، هو عملية حاقرة ولا تؤتي ثماراً ولا مغنم . وطبع هذه الدراسة براغماتي الى حد انها ، بدلاً من ان تحاول صنع علم سياسي « مبني على التجريدات » ، تريد وضع جميع المشاكل السياسية في محيطاتها التاريخية والثقافية والاقتصادية . وتقبل الانسان مخلوقاً بيولوجياً عاملاً في اطار من الاحتياجات الاقتصادية وعلى مستويات متعددة ، اوضمن انواع مختلفة ، للتطورات الثقافية .

« ولكنها تصر ، معاكسة بذلك المتطرفين في الثورة على العقل ، على ان هنالك واقعاً مهماً بعض الشيء ، وربما اكثره ، بالرغم من ان سلامة هذا الواقع وصحته تساويان سلامة المعطى من محيط الانسان الجغرافي والبيولوجي والثقافي . والواقع ان الانسان حيوان غائي حتى في السياسة ، موهوب بقصد تحييره اكثر فأكثر ، حاجات اخلاقية وعقلاً « تصورياً » . وتصر هذه الدراسة وفوق ذلك ، على ان الوقائع تكيف وتستعمل كما تؤول وتفسر »^(١) .

لقد سبقت اشارتنا الى ان السياسة هي عمل السياسيين^(٢) . اما الآن فنحن في مركز بخيرنا ، اكثر من ذي قبل ، توضيح هذه الفكرة وتبيان اهميتها . يجاهر هذا الترميم بأن القائم بالاحمال السياسية في الحقل السياسي (ولا نقول « للمثل على المسرح السياسي ») لاننا نعتبر هذا التعبير حكماً مسبقاً وبالتالي عطلاً ، من الزاوية المنهجية على الاقل) ، له دور خاص يلعبه في معاملاته السياسية . فإذا قرر القيام به ، اثر ، بمنطق هذا القرار ، في توجيه العملية السياسية . فإذا قرر ونفذ كان تأثيره اكبر . ويقدر ما يكون قراءه موفقاً في نطاق مبادئ معتمدة ، ويقدر ما يكون تنفيذه ناجحاً في ضوء تلك المبادئ والقيم ، بذلك القدر بالذات يلام او يطرى ، يلم أو يحترم .

د - مدى فعالية الانسان التاريخية :

وهكذا فإذا نرى ان تأثير الانسان في مجريات الامور يتراوح بين السلبي والحيادي والايجابي . على الاقل يقدر ، وبمقدار من النجاح يتوقف على شخصيته ، ان يقرر موقفه تجاه الاحداث والوقائع التي توجهه في أية مرحلة من مراحل حياته . بإمكانه ، مثلاً ، أن يتخذ موقفاً ايجابياً مسؤولاً منها ، كما انه يقدر ان يتجاهل مسؤولياته تجاهها . من اختار البديل الثاني ، ومن حقه أن يفعل ذلك ، فهو استخفاف لا يحق له الدخول في حركة اصديقاء المدرسة الواقعية في السياسة . وبهذا المعنى ، وربما السلبي ، نقول ان الانفعال إلى الواقعية السياسية ، كلياً او جزئياً ، أو التقرب منها ، هو عمل طوعي اختياري^(٣) في جوهره .

(١) Elliot, W.Y., *Ibid.*, p.5-١٠

ب - Marx, K., *Theses on Feuerbach*, Thesis XI, in Hook, S., *From Hegel to Marx : Studies in The Intellectual Development of Karl Marx*. N.Y., The Humanities Press, 1950, p. 303.

ج - هذه الدراسة ، الفصل الثاني ، مقطع : « صفات مميزة » .

(٢) ملحم قربان (٢) المنهجية والسياسة ؛ (ب) لحقوق الانسان ، ص ١٧٩ .

(٣) واننا ان اتخذنا تشاؤميته مورخته - كما سبق وعلنا - ليس لأنه يقرر أن يكون تشاؤمياً ملتزماً ، وله الحق كل الحق في ذلك ، بل لأنه يضع تشاؤميته وصفاً للواقع السياسي وللحياة السياسية ، وهو بذلك خطيء كما نجهد ان نبين .

وفي هذا نرى أيضاً نقطة من النقاط المساندة للرأي المعتمد في هذا الترميم ان الواقعية هذه ، واقعيتنا ، تسعى عن وعي وسابق تصور وتصميم أن تتجنب لا المطلقة فحسب بل الاستغرافية ايضا .

ومن اختار البديل الاول ، أي تمتى عجاية الحياة ومشاكلها بجرأة وحزم ومسؤولية ، ورط نفسه في سلسلة من المشاكل والعراقيل التي ، ان لم ينجح بمعالجتها بشكل او بأخر ، تتغلب عليه وقد لا ترجمه . ولكن هذه ليست ، لحسن الحظ ، لتقرر الا مصير القليلين من أبناء جنسنا . على الغالب يعاني الانسان من نتائج اخفاق أقل خطراً - وقد يريد ، وهذه حال أكثرنا ، أن يقوم بأعمال هامة جداً . ومع ذلك ينفق ذلك لأن مجرد التقرير بالقيام بالمهمات الخطيرة لا يتضمن نجاح تحقيقها . ومع ذلك يظل هنالك فارق هام وواقع بين التقرير الايجابي واللامبالاة تجاه مصاعب الحياة . ولولم يكن هذا الفارق واقعاً ، ولولم يكن ايضاً معلماً ، لما كانت لنا أسباب مبررة للتمييز بين الواقعية التعبيرية والواقعية الوصفية . وتزداد أهمية هذا التمييز المزدوج على صعيد الالتزامات وعلى صعيد التنظير ، عندما تنتبه إلى الفارق الذي ينبثق عن الفارق الاول ويزيده حدة وأهمية - الفارق الذي تنبئ صحته وسلامته بين الاخفاق بعد المحاولة الجدية الواعية ، وبين مجرد الاخفاق أو عدم الالتزام أو عدم المبالاة . وقد يقوم الاول بهمة ايجابية^(١) أو أكثر - اما الثاني فصاحبه ، على أحسن تقدير ، ريشة في مهب الريح .

هـ - تعريف رجل الدولة :

وهكذا ، وبهذا المعنى ، يكون القائلون بالأعمال السياسية مسؤولين عن اختياراتهم - او بالاحرى عما يكمن وراءها من مواقف عقلية نفسية او التزامات . فالإيجابية ، وعلى أعمق وأبسط المستويات ، وقد يكون بالاعادة افادة ، هي تلك الحالة التي يضع الانسان نفسه فيها على استعداد دائم لمواجهة الحوادث مواجهة المقرر على توجيهها بفضل جهوده ، والجهود التي يمكنه أن يجندها من حوله لتلك الغاية ، توجيهاً ينتهي عن طريقه إلى تحقيق مبادئ قيمة وقيم عليها سبق والتزم بها . والإيجابية السياسية هي تطبيق هذه الحالة في الحقل السياسي . وتصلح أن تكون الإيجابية السياسية مقياساً يساعدنا على التعرف إلى رجل الدولة . النجاح المستحق هو نجاح تكمن جلوره في تربة هذه الإيجابية العميقة . فتستمد منها الغذاء والقوة والحياة . وإذا صح ان السياسيين كغيرهم من الناس ، قد ينجحون نتيجة لنجدة الحظ العرضية لهم ، فإن هذا القول وإن صح مراراً فلا يجتمل أن يصبح تكراراً إلى حد يستحق رجل معه ، وبناء عليه فحسب ، أن يلقب بالسياسي أو برجل دولة . ومعنى هذا ان الإيجابية السياسية ، مقياساً يعتمد للتعرف إلى رجل الدولة ، ينبغي أن تبلور لديه ميلاً يكتسب صفة العادة الطبيعية ، ولا يكفي أن تكون خاصية وقتية تصف موقفه تجاه مشكلة فريدة - هذا مع العلم ان هذه الأخيرة قيمة لا تنكسر ..

ويطلب من السياسي ، بحكم طبيعة الامور ، أكثر من أن يكون إيجابياً فحسب . الإيجابية ذاتها

(١) Ortega y Gasset, J., *Ibid.*, p. 21, راجع مقتبه الوارد في الفصل الثالث من هذه الدراسة ، مقطع و التشابك بين الموضوعات والذاتيات .

تخسر قيمتها اذا انتهت عند هذا الحد . أهميتها تكمن في كونها خطوة اولى صحيحة مفعة بالمفاجآت ، على طريق طويلة وحيل بالتائج الفنية والحاصلات السمحة الوفيرة . ومن الطبيعي أن تعد مثل هذه الطريق ، او بالأحرى أن تتوعد السائرین عليها ، بكثير من الصعاب والمزائق والمهاوير . لو كان الالتزام بالإيجابية ينتهي عند اتخاذ موقف عقلي ونفسي من حوادث الحياة ، لما كان بإمكاننا التمييز القوي والمعقول بين رجل الدولة وبين مطلق متحمس يطلق العنان لأحلامه . أكانت هذه الأحلام نبات غفوة ام نبات يقظة . لو كان الأمر كذلك نكرر ونعيد ، لوقعت المنهجية في مأزق عرج . ولكن الامر ليس كذلك . ينبغي على السياسي أن يبرهن عن كفاءته على مستويات أكثر صعوبة وقاسم تحدياً من ذلك المستوى الذاتي والشخصي الخاص . نتعرض فيما يلي إلى بعض الامور التي ، وهي ذات العلاقة بموضوع بحثنا ، تجمع بين النظرية والواقع ، والتي ينبغي أن ينجح في امتحاناتها السياسي ليستحق شرف هذا اللقب .

النجاح في تنفيذ المخططات هو دائماً وأبداً صفة مرغوب فيها . ولكنه مع ذلك ليس امتحاناً نهائياً للسياسي . قد ينجح التسييس . وقد يخفق رجل الدولة - يصبح النجاح مقياساً للسياسية (Statesmanship) عندما يحصل عن سابق تصور وتصميم وفي ضوء التزامات عقائدية ، تسترعي مثلاً علماً وقياً بنامة مثالية . قد يضطر القائم بالأعمال السياسية أن يضحي بأحد تلك المبادئ . ولكن هذه التضحية ذاتها تصح ان تكون موضوع دراسة وتقييم . فإذا ضحى القائم بالأعمال السياسية مبدأ ليحقق مبدأ أسمى فإن تضحيته هذه ليست ، وبالنسبة لهذا الأمر بالذات ، عملية يدان عليها . وإن ضحى مبدأ او عدة مبادئ سعياً وراء النجاح فحسب خفت موازينه . ويقدر ما يسعى وراء النجاح المجرد بمزعل عن جميع القيم والمبادئ المغايرة - مقدراً ما ينحدر إلى مستوى كونه متسبباً لا سياسياً . ففي لغة هذا الترميم للواقعية السياسية يصبح المبدأ التالي مبدأ يناقض ذاته بذاته ، ولذلك ، فهو يتضمن الكثير من المأزق والمهلان . ولذلك ، فهو مبدأ مرفوض - بقطع النظر عن شيوعه وشعبيته . ان تهدف إلى تحقيق النجاح السياسي على حساب القيم العليا والمبادئ الادبية وان تدعي ، في الوقت ذاته ، حق كونك سياسياً . إن ذلك هو جريمة فكرية وعملية معاً . ومن أبرز النقاط التي تحتز بها هذه الدراسة هي كشفها هذه الجريمة السياسية المزدوجة . من سعى وراء النجاح المعرّى خسر لقب رجل دولة . ومن ثمّ هذا اللقب عن جدارة واستحقاق عمل على تحقيق النجاح في اطار تلك القيم والمبادئ .

وينطبق هذا المبدأ على دراسة الوسائل وتقييمها ، كما ينطبق على دراسة الغايات وتقييمها .

والأهم من الاثنين معاً هو اصرارنا على تطبيقه في العلاقات الرابطة بين الغايات والوسائل .

و- خطأ المرادفة بين الناجح والجيد والعقلاني :

للقيام بالأعمال السياسية الحق بمبدأ في اختيار أية سياسة معينة يفضل . ولكن مطلق اختيار يلزم المخاطر بتحمل مسؤولية جميع نتائجه . ومن هذه النتائج ، وأهمها من زاوية الدارس المحلل ، هو تقييم هذا الاختيار ونتائجه . وحكم العارفين المختصين هو على الغالب أقرب الاحكام إلى الحقيقة .

والنظرية السياسية ، او بالأحرى المفاهيم السياسية التي يلقها اطار عام ، لا يحق لها أن تنتكر لهذا الحق . فإذا فعلت ، جابهتها الوقائع مباشرة لتبين خطأها . فإذا احتالت على هذه الوقائع وقعت في مأزق يضطرها الى التكرار ، ضمناً ، لجميع الوقائع . لتحافظ على ادعائها الصحة والسلامة تهمل الوقائع

وترتكز على مجرد التعاريف المتقاة . ولكنها لا يمكنها أن تقبل بهذا المصير فتعود لتبني جسوراً بينها وبين الواقع - الجسور التي لا ينجى زيفها على المتقنين المدققين .

فالاخلاقيات السياسية^(١) ، في عرف « مورغنتو » ، هي « الاخلاقيات التي تحكم الفعل السياسي بمقتضى عواقبه السياسية »^(٢) . لذلك تجعل هذه الاخلاقيات من الحظر « الفضيلة العظمى » . وهذا بدوره يجعل الادبيات ، بالمفهوم التقليدي لها ، أمة للسياسة ، ويظل هذا الاستنتاج صحيحاً ، بالرغم من الانطباع شبه المعكس الذي تخلقه قراءة بعض الفقرات^(٣) من كتاب السياسة بين الأمم .

I - لغة الواقعية التقليدية :

ربما كان من المفيد أن نبرعن هذه الفكرة ذاتها بصيغة مغايرة . ترادف لغة السياسة بين الأمم ، مفهوم العقلاني ومفهوم الناجح ومفهوم الخير^(٤) . وهذه المرافقة بحد ذاتها هي ضرب من التجني على التفكير والأخلاقيات والسياسة معاً .

قد يكون قلق مورغنتو الشديد على مفهوم « الحقل السياسي المستقل » ، واهتمامه الزائد بتحديد معالم هذا الحقل المستقل وتوضيحه هو الذي قاده إلى هذه المرافقة المثلثة الأبعاد . ولكن إذا كانت هذه المرافقة ، كما هي بالفعل خطأ فاضحاً ، فإن معرفتنا للدوافع التي قادت إليها سوف لا تغير شيئاً من كونها خطأ . وستبقى خطأ فاضحاً حتى ولو كان وراءها من الدوافع ما هو الأفضل والأكثر اخلاقية والمبرر إلى أسنى درجات التبرير .

II - مقياس بطولة :

والخطأ الأساسي المنهجي هنا يكمن في محاولة تقديم حكم قبل على مسألة هي في الأصل تجريبية . وقد يتفق أن نحصل أحياناً نتحقق من كونها ، بعد البحث والاستقصاء ، عقلانية خيرة وناجحة . ولكن هذه الأفعال ، وحين تتم ، ينبغي أن تدرس وتقيم لا قبلياً ، بل بالاستناد إلى الوقائع والظواهرات الموضوعية ذات العلاقة بها . وعندما يقوم انسان بهذه الأفعال تحتحمت علينا ، إذا كنا مخلصين لمبدأ الأمانة

(١) تبقى للاخلاقيات وحتى بصفتها ايدولوجية بالمعنى الضعيف والسليبي ، ينبغي أن نتذكر ، مهمة في تحقيق غاية - ولو سلبية . هذا معنى القول التالي لجولييان بندا (Julien Benda) الفيلسوف الفرنسي : « لقد تنكرت الانسانية دائماً وأبداً لالتزاماتها . ولكن هذا التنكر ، وإن كان طردياً للملنية ، لم يمس دوماً جميع النافذ . ما دامت الانسانية تعترف بهذه الالتزامات وتؤمن بها ، سيظل شق مفتوحاً - الشق الذي يستمكن للملنية يوماً ، وغيره ، من الزحف » . انظر : Wright, M., *Ibid.*, p. 140. وننقل مهمة الاخلاقيات ، عبر الانسان الملتزم ، إلى مهمة ايجابية خلافة . فلماذا صبح قول الاستاذ هول : « السياسة الخارجية تعبر عن ذاتها في ملكة الواقع . والاخلاقيات تعبر عن ذاتها في الحكم على الواقع - الحكم الذي تمارسه حيثما غمز بين واقع وواقع » . يبرز دور الانسان كونه الفاعل الواصل بينهما . انظر :

Halle, L.J., «Morality and Contemporary Diplomacy» in Kartess, S.D. and Witzsimons, M.A. (ed), *Ibid.*, p. 22.

Morgenthau, H., *Ibid.*, p. 9.(٧)

Ibid..(٧)

Ibid., pp, 7,9.(8)

الفكرية ، أن نحترمه ونقدّره حتى ولو كان عدونا الاجتماعي والسياسي . ذلك لأن الجمع بين تلك القيم الأولية في عمل واحد هو عمل جريء وواع وصعب وبالتالي يتطلب جهداً وتخطيطاً . ولذلك ندبأ إلى هذا المقياس للتمييز بين السياسي والمتعاطي ، وبين رجل الدولة والمتعاطي السياسية لرغبة عابرة . فالسياسي هو الذي يسعى وراء النجاح . ولكنه يصرّ دائماً على أن يكون نجاحه حقاً ضمن إطار الاخلاقية والشرعية . هذا هو المبدأ الذي نعتد في عملية ذلك التمييز . ومن الواضح ان هذا المبدأ يصح تعميمه للتمييز بين الناس في جميع الحقول . ولا يهتنا هذا التعميم الآن . ولكننا يجب ان لا ننسى ، لذلك ، ان العالم الذي نعيش فيه ، ويحكم الطبيعة الانسانية السريعة العطب ، غير المتحكمة بقوة خارقة تفتح المعجائب ، بل هي أعجز حتى من أن تعالج معالجة مسيطرة على الشؤون السياسية ! ويمقتضى التعقيدات المتعددة للضرورات السياسية - يجب أن لا ننسى في إطار هذه الاعتبارات وغيرها - ان الجمع بين العقلانية والخير والنجاح هو أمر يتطلب تحقيقه بنجاح جهود الإبطال . ربما كان هذا هو السبب المفسر لافتقار العالم شبه الدائم لسياسيين رجال دولة .

أما على صعيد التاريخ العالمي فهذا المبدأ المميز للسياسيين من المتعاطين والجامع لمقاييس العقلانية والخير والنجاح ، هو مبدأ يستبعد تطبيقه إلى حد الاستحالة^(١) إلا في العصور التي يتفق الجنس البشري أجمالاً على المشاركة بقيم عامة شاملة .

ولكن حالة العالم التاريخية كيفما يتفق لها أن تكون ، وليعان تطبيق المبدأ المذكور من حلق وصعوبات ما طاب له أو للانسانية أن يعاني . ولكن تظل تلك عقائيد من الاستلّة ، تفتتح أمامنا منافذ معالجتها ومبادئ تلك المعالجة ، لأنها تهاث لأستلّة جوهرية حول قضايها تعانيتها السياسية بمعناها الحصري . اذا كان من أهمية لهذا التنبه فإن أبرز ظاهرة لتلك الأهمية هي ان السعي وراء تحديد واضح للسياسة يفصل بينها وبين المرامي لانسانية الأخرى والمحاولات الفكرية المدنية العظمى ، هو سعي سيؤدي بالمتعاطين المتطرفين في تطبيقه الى جريمة بتر السياسة ، او على الأقل بتر وشائج قرىي جوهرية ومتعددة بينها وبين الحقول الأخرى للتصرفات الانسانية . هذا عود شبه متطرف إلى التنظير الانتمالي للسياسة .

وهكذا نرى أنه لا يكفي الاطار العام للمفاهيم أن يكرّ بحق القائمين بالأعمال السياسية باختيار مطلق بليل سياسي يستهوي غيلاهم . ينبغي أن يوفر هذا الاطار المبادئ والوسائل التي تمكنه من التمييز بين أنواع هذه الاختيارات ، هذا ليصبح قادراً على الغرلة بين الغث والسمين منها .

III - بين « الناجح » و « العقلاني » :

يستتبع ذلك مباشرة ان المرافقة بين « الناجح » و « العقلاني » هي عملية تنهار تحت ضغط التحقيق الناقد . طالما كان النجاح نتيجة لمساعدة الحظ السعيد العرضية . ولو لم يكن هنالك غير هذا الاعتبار

(١) الاحتاد بان المصلحة القومية تطوري على مبادئ أدية خاصة بها ، هو ايضاً اعتقاد لا يقبل الا في أزمنة تاريخية تصف بالاستقرار ، أي الأزمنة التي حققت فيها الانسانية نوعاً من الاجماع الدولي العام حول بعض القيم العظمى . انظر :

Hoffman, S., *Ibid.*, p. 33.

لكفى ، وحيداً ، ليثبت ان المرادفة تلك هي خطأ فكري هام . ولكن هنالك اعتبارات مغايرة له تزيد أهمية وقوة . فظالما أخفقت المساعي الحميدة المدروسة درساً وافياً وعميقاً . فإذا كانت لهذا الواقع المريع في الاجتماعيات عبرة ، وكثرت عبره ، فقد تنكر للإيجابية وللانفتاحية وللإمانة الفكرية معاً من انكفاء ، نتيجة لقراءتها ، على تفسيرها مشيرة الى ان النجاح المعرّي هو غاية السياسة . وكذلك من رادف ، مستعيناً بتلك العلة ، بين « النجاح » و « العقلانية » . الاتجاه الصحيح هو الانطلاق من الاقرار بالفارق الواضح والمميز بين « العقلاني » و « الناجح » ، والقبول بجميع ما يحتم هذا التمييز من نتائج علمية وعملية . ومن هذه النتائج ذات العلاقة بمعضلات بحثنا هذا ، اننا ما زلنا في حقول الاجتماع نجعل كيف يمكننا الجمع المنسجم بين « الناجح » و « العقلاني » . هل هذا يعني ان السياسة لم تصبح بعد علماً صحيحاً . ربما ؟ ولكن ليس هذا المهم في نظرنا الآن . الاهم من ذلك أن ننظم من هذه الزاوية ، وانطلاقاً من هذه النقطة بالذات ، المأزق الذي يجد السياسي نفسه فيه . لذلك ولأننا ، بعدئذ ، نصبح في حالة عقلية نفسية تساعدنا على تقدير موقفه وصعوبة التحدي الذي يجابه . وهذا بدوره يجعلنا أكثر تفهماً لمصير جهوده ومقدار أهميتها .

IV - بين « الناجح » و « الخير » :

ولا تصح المرادفة ، كذلك بين « الناجح » و « الخير »^(١) . تقود هذه المرادفة ، فضلاً عن كونها خطأ بالنسبة لواقع الحال ، إلى نتائج مزعجة غير سعيدة . اولسنا مضطرين على التمييز بين « الناجح » و « الخير » ؟ وطالما نجح الفسدون . وأن يخفق اطار عام للمفاهيم في التنبيه إلى هذا التمييز ، او في جعله واضحاً بالاستناد إلى مبادئ منهجية وقيم ومفترضات ميتة - أن يخفق اطار عام للمفاهيم في ذلك ، هو أن يعترف بعجزه عن مجابهة مسؤولياته . وعليه تصبح ادعاءاته المتعلقة بتفسير السلوك الانساني ، وتوضيح غاياته وغربلة أنواع الرجال القيمين على اموره ، ادعاءات دعائية أكثر منها علمية . ومتى أخذ العالم بالدعائية خسر قيمته . وكذلك العلم الذي تستحوذ الدعائية عليه : ينقطع غالباً عن كونه علماً .

V - الحرب ضد الرياء :

وتكره واقعيتنا ان نتحد ذاتها أكثر عما تكره - او بذات المعيار الذي تكره به - ان نتخذ الآخرين . فهي تكره ان تقلل من قيمة ادعاءاتهم او جهودهم ، أو ترمي سهام شكوكها السمومة في صميم نواياهم . تعتبر ان العقل الانساني ملزم في اطارها ، أن يبحث عن الحقيقة حيثما وجدت . ومن ثم ينظر في وجهها متأملاً معجباً ، مستوحياً مصيره . لا نعتقد أن من واجبها أن تبرج تلك الحقيقة - أن تلبسها عباءة التنكر ، أو أن تشوهها ، أو ان تحقرها ، أو ان تطليها بالوان براقه جلدابة .

وفضلاً عن ذلك ، فإنها تعتز بأنها قادرة احياناً - بما لديها من قواعد منهجية ووسائل فكرية - على كشف من يحاولون هذه الامور . هذا بالرغم من انها تقر بأن لهم حقاً منطقياً ووجودياً ومبدئياً باختيار

(١) آ - راجع المقطع : « خطأ المرادفة بين الخير والناجح والعقلاني » . من هذا الفصل . ثم

. Mergenthan, H., *Scientific Man V S Power Politics*, Op. Cit. p. 13.

القيام بهذه الأعمال ، اذا هم أرادوا أن تكون هذه تعبيراً عن نوعية الحياة التي يفضلون . ولكنهم ، وهنا تكمن النقطة الجوهرية ، لا يثق لهم في عرفها ، أن يوهوا على الناس . ولكن من يقومون بهذه العمليات يقومون بها غالباً بقصد التميؤ . فالكشافهم إذن ، وكشفهم للناس هو عملية جريئة تستحق عليها الثناء . خصوصاً من جانب الذين مثلنا ، التزموا بتفضيل مغاير . وهكذا فإننا وإن أقرنا بحق كل إنسان باختيار نوع الحياة الذي يريد ، فإننا لسنا ملزمين بمشاركته بأي نوع من الحياة يختار . في الواقع إننا أحياناً ملزمين بالاصطدام مع بعضهم وإعلانها حرباً شعواء على قيم ذلك البعض ، ومسلكية المنضوين تحت لوائها . وسيان عندها ، أنالت واقعيتنا ، هذا الثناء على ذلك فعلاً ، أم تلتفت ، ولهذا السبب بالذات ، كثيراً من أنواع الاضطهاد^(١) . في الحالين يظل الاعتقاد صحيحاً ، بأن عملية الكشف هذه عملية تستحق الثناء . ويظل أيضاً في نظرها ، تطبيق هذا المقياس عليها وعلى منافسيها من النظريات ، عملاً من أعمال الامانة الفكرية . اولم تصر على مبدأ المساواة المنهجية ؟

٣- القيم والسياسة :

وأخيراً من نتائج ترميمنا هذا للواقعية السياسية - النتائج التي تستحق الذكر - هو الرأي الناتج عن موقفنا من طبيعة السياسة^(٢) .

لقد سبق أن أشرنا إلى أن السياسة في جوهرها عملية معيارية . فنستنتج من ذلك أن « نظرية في

(١) - في الواقع إن ترميمنا هذا للواقعية هو واقعي إلى حد أنه يتوقع ، في تطلق ما نعرفه عن الطبيعة الانسانية وما يصح أن نستفيد به من عبر التاريخ ، أن يجازى بهذا البديل أكثر مما يجازى بالبديل الأول الأكثر عدلاً لربوة .

ب - ملحم أقران ، « المواقف الحاسمة » ، المدالة (عدد ممتاز) كلية الحقوق والعلوم السياسية بالجامعة اللبنانية ، بيروت ، ١٩٧٠ .

(٢) - أ - في خلية البحث والتدقيق ، إذن ، يظهر أن الحوار المتعلق بالتسلح يتطوي أو يجب أن يتطوي ، على اشارة إلى سلم قيم - أي نظام ادبي اخلاقي » . انظر :

Levine, Robert. A., «Facts and Morals in The Arms Debate», *World Politics*, Vol., XIV, No. 2, 1961- 1962, pp. 239 ff.

ب - « وهكذا لا يمكننا الافتراض بأن للمشكلة المتعلقة بكيف يجب أن يكون العالم ، أو بكيف ينبغي أن تتصرف الدول تصرفاً أدبياً ، هي مشكلة غير ذات علاقة او اهمية » . انظر : Hoffman, S., *Ibid.*, p. 186.

ج - ان التفضيلات الادبية والاخلاقية .. هي نقط انطلاق لا مهرب منها حتى للمحاولات التجريبية البحتة في الامور المتعلقة بالتصرف القومي . أصبح هذا واقعاً تتزايد قيمته مع الأيام .. حتى الكلمات المستعملة ذاتها - كالحفاظ على الذات ، والتعدي ، والاستعمار ، والمصلحة القومية - مفعمة بالتضحيات العاطفية والاحكام الادبية والافتراضات التوجيهية . ولولا الافتراض للمضمون الخفي بأن الوضع القائم هو افضل أدبياً من اللجوء الى العنف الدولي ، لما صدرت على الأرجح أية دراسة تحاول أن تحجب على السؤال : كيف يمكننا أن نمنع الحرب المداوية بجعلها مخالفة للقانون ؟ وبمعزل من وضع قيمة خاصة وهامة على وجود الدول المستقلة ، فلا معنى للقول او الافتراض بأن الدول ينبغي أن تبني قوى تتناسب ومتعلقات بقائها . ولا يمكن ان تصالح توقعات تتعلق بتصرفات الدول دون أن تتأثر هذه الصيغة اما بتخمين لوك المفاضل ... ولما يتكهن هويس للمشاكل . وبهذا المعنى يتجى جميع التلامذة في الحقل السياسي ، من وحي منهم أو من غير وحي ، الى مدرّس في الفكر الفلسفي والادبي والاخلاقي » . انظر :

Wolfers, A., «The Anglo-American Tradition in Foreign Affairs», *Op. Cit.*, pp. 244-245.

القيم ، أو على الأقل ، أن عسلاً عاماً يصح أن يستند إليه لتحسين القيمة والتثبت من أصلاتها ، تلقى فيه المبادئ الأولية والقواعد الأساسية ما تستحقه من الاعتبار ، هو شرط أساسي لا يستغنى عن تحقيقه بناتاً أساساً صامداً صلباً لبنيان نظرية أو شبه نظرية كافية معقولة في السياسة . وتتسائد - النظرية « في القيم و » النظرية « في السياسة في تحقيق نجاح مرموق اذا ما اتفق ووفرت لنا مخرجاً^(١) مقبولاً من خطري المطلقة والاستخفاف . ولما كان هذا المأزق مشكلة الفكر الثقافي عامة للقرن العشرين ، يكون المخرج المقبول منها حلاً تدور حول محوره فلسفة ثقافية عامة تتجابه أبرز مشاكل العصر في صميم جوهرها .

ولا ننسى ، في هذا السياق ، البعد الاجتماعي السياسي لهذه المشكلة . ولما كان منشأ هذا البعد هو نشوء الاختلافات بين فرقاء تباينت آراؤهم وربما اصطدمت مصالحهم وقواهم ، أصبح ، من الضروري أن يسهم الحل المعنى اسهاماً جدياً وملموساً في عملية فض النزاعات . وهكذا ترتبط ، كما يجب ، مشكلة هذا العصر الثقافية بمشكلة السياسة لكل عصر .

(١) « في الواقع اذا أراد أحدهم أن يبحث في فلسفة سياسية للعلاقات الدولية » ، فينبغي أن يحاول الجمع بين المخططين : لعلم الاجماع التاريخي واليوتويات ، وأن يتم هذا التكليف بينهما . وذلك لأنه اذا انطلقت تلك المحاولة من بعض القيم المفترضة صحتها قبلياً وبشكل مجرد ، لادت اما إلى خاطر الانسحاق بأشياء عديدة الفائلة مع كونها ذات نوايا حسنة ، واما إلى منغمرات الانتفال إلى « اخلاقية كماله » - وفي كلا الحالتين تضع جانباً المشكلة الصعبة المتعلقة باستخدام الوسائل الوسطة لتحقيق اليوتويات . واذا انطلقت ، من جهة ثانية ، من دراسة تجريبية صرف للعالم السياسي المعاصر ، للفتت صلبها ، إلى خطر المذعن على حشيشة « العلمية المطروقة » في صيغة سياسات - العلمية المتبعة المؤمنة بأن « ما يجب أن يكون » ينبت » بما هو « الواسطة » بأن احداً يمكنه أن يفقد السياسة التي ينبغي أن تتبع بدون أي قرار يسبق لها يتعلق بالاهداف الادبية التي يجب أن تنشأ » .

« يجب أن نحاول بناء اليوتويات . وسنحقق هدفاً مثلث الابعاد بعرضنا وتوضيحنا لأرائنا فيما يتعلق بالشايات وبالمفترضات ، وبالاكائات وبالمسائل التي يجب أن تتوفر في نظام دولي . عندها نجيب على مطلب توضيحنا لمواقفنا الشخصية بالنسبة للقيم ، وعندها نتجنب المقرب المستوحى من العلمية المتبعة والذي يتنفس سياساتنا ، كل جزء منها على حدة . وعندها أخيراً نتجنب تورم التهريية « الواقعية » التي تفرض ، عياسة يالسة ، انه لا مهرب لنا من المتعادات الرتيبة ، وه « الخالية » التي تمجهر بسلمة متوهسة ، بوجود طريق سهلة لتحقيق التقدم العالمي » Hoffman, S. Ibid., pp. 188, 189. وواضح اننا لا نوافق الكاتب على جميع آرائه وتفاصيلها . بينما من هذا المقبس على وجه الخصوص ما نؤكد عليه وهو احساسه الغامض نوعاً ، فكراً وصيغة ، بمشكلة العصر .

ب - « ان هذا المؤمر لاستجابة لطلب واسع الانتشار بحثاً عن بديل يقوم مقام الديانات التي تدعي بأنها تستند إلى الوحي من جهة ، ويحل محل الانظمة الكلية من جهة ثانية . ان البديل الذي يقدم طريقاً ثالثاً من الازمة الحاضرة للحضارة الانسانية هو « الانسانية » (Humanism) [التي تستند إلى] احترام الانسان كائناً روحياً وأدبياً » . انظر : *International Humanism*, Vol. III, Two, 1968 .

ج - « اذا نهضنا واجبتنا يجب أن نشق الطريق ، بالتلازم (أو الانصهار) مع الاحتجاج والتفند ، بقدر ما يمبران من تصامير ، حتى ولو لم يكن التعبير عنها دائماً مقنعاً . غير ان الانصهار لا يعني دائماً مرادة بالهوية . ذلك لاننا لا نستمد قوتنا من الاحتجاج والتفند ، بل من مفهوم خلاق للتوجيه الذاتي والمشاركة الانسانية اللذين يملكهما توفير الاساس لحياة انسانية يملكها ان فكلي الاحتياجات الانسانية » . انظر :

Prof. Dr. J.P. Van Praag, Chairman I.H.E.U., « Changing World », *International Humanism*, Vol. III, Two, 1968, p. 19.

القسم الرابع
قِيَمَ وَأَعْمَال

الفصل الثامن

المسألة الأخلاقية

« إنما هو امر غريب يدعو الى التفكير ان يكون بيننا ، معشر الناس ، اناس يضعون بانفسهم قوانين ، بعد تنكرهم لجميع قوانين الله والطبيعة ، بطيئونها بصرامة ودقة »^(١) .
باسكال

١ - تقديم وتصميم :

لا بد من أن تكون السياسة في جوهرها معيارية - على الأقل في نظر بعض القائمين بالأعمال على مسرح السياسة - لأنها تنطوي على اختيارات مسؤولة . وعليه يكون الاطار العام للمبادئ التقييمية جزءاً لا غنى عنه من نظام أوسع للمفاهيم التي تساعدنا على ترتيب تصرفاتنا السياسية وتبويبها وتفسيرها وتقييمها ، وإذا أمكن ، السيطرة عليها .

نعالج في هذا الفصل وبالتتابع المواضيع التالية :

أولاً - الاطار العام للمفاهيم التقييمية ، مؤكدين في سياقنا على الحد الأدنى من المتطلبات الجوهرية للوضع الادبي ، او الحالة الاخلاقية .

(١)

« It is odd when one thinks of it that there are people in the world who, having renounced all the law of God and nature, have themselves made laws which they rigorously obey... » (Blaise Pascal, as quoted by D'Entreves, A.P., *Natural Law*, Hutchinson and Co., London, 1957.)

راجع كذلك :

Affred Souvey, *Cost et Valeur de la vie Humaine, et, christian Combay, J'Informe*, Dimanche 30- Lundi 31, Octobre, 1977, pp. 149.

ثانياً - الوسائل والغايات في سياق مسألة التبرير - المسألة الاخلاقية التي تكاد تكون محور العمل السياسي .

ثالثاً - المحاولة التي يقوم بها المفكر الانكليزي ت . د . د . ولدن بغية التجليف بقارب الفكر المعاصر عبر خطرين متقابلين قد يتحطم على صخرة احدهما هذا القارب اذا ما اتفق فاصطدم بها . تلك هي محاولة التجنب للمطلقة من جهة وللشككية ، او الاستخفاف ، من جهة ثانية .

رابعاً - وأخيراً ، ملاحظات نقدية تقييمية تتعلق ببعض المواقف ذات العلاقة بمشكلتنا الاولى في هذا الفصل ، المواقف التي يتخذها بعض المفكرين أمثال باسكال ، ج . ل . بريرلي ، وكلفويل وليمز .

٢ - مفترض عام :

اذا صح الاعتقاد أن « مطلق شيء او فعل ، حتى ولو أمكن وجوده منعزلاً^(١) » عن أي شيء او فعل مغاير له ، ليس بحالة الانزعال التامة هذه ، جيداً او سيئاً ، خيراً او شراً . ان قيمته لتحدد في اطار يجمع بينه وبين أشياء اخرى ، او افعال مختلفة عنه . اذا صح ذلك الاعتقاد « لكان من الضروري منطقياً أن نلتزم بصحة القول : بأن جميع الأشياء والافعال ، مقطوعة الوشائج بينها وبين أشياء وأعمال مغايرة لها ، هي أشياء وأعمال « حيادية ادبياً » ؛ أي انها تقف من الخبر عن قيمتها والشر عن يسارها وقفة تساوي بأبعادها عن أي منها . وقد تكون هذه الوقفة وقفة المتفرج اللامبالي . كما وانها قد تكون وقفة المحقق الدارس الوزان للاحتالات التي تنشأ عن ميلها لليمين بالمقابلة مع الاحالات التي تنشأ عن ميلها لليسار . ولكنها ، وهذا المهم ، تبقى محايدة ما بقيت غير ميالة لهذه او لتلك . تبدأ قيمتها برهة تميل . وابعاد ميلها هي الاعتبارات التي تقرر قيمتها .

يصبح ضرورياً ، من هذه المطة الاستشرافية على القيم ، ان يُسأل ما هو عمل موقف كالتالي على ما يترتب عليها من مواقف ، او بالعكس ، ما يترتب عليه مما ينشأ عنها من مواقف . الموقف هو التالي ، وهو للدكتور و . د . روس (W.D.Ross) احد أبرز المتعاطين بالاخلاق في الفكر الانكليزي :

« نقدر ان نجزم ، بأننا نعي مباشرة ان الفعل التابع من الضمير ، (أي الفعل المسؤول) مثلاً ، له قيمة خاصة به - قيمة ليست بمرافقة لكوننا لنا مصلحة بذلك العمل او لكون مطلق انسان تربطه مصلحة به - قيمة ليست حتى بمشكلة على ذلك . إن عقلنا ينبثق بذلك بدرجة من التاكيد تضاهي درجة تأكدنا من مطلق شيء - وأن لا نتق بالعقل هنا هو مبدئياً ان لا نتق بمقدرة العقل

(١) تميز الاكتشافات الحديثة في علم الفيزياء هذا الشك . راجع كذلك :

John Elf Boodin, «Functional Realism», in *The Philosophical Review*, vol. 43, 1934, p.p. 148-166.

مطلقاً على معرفة الحقيقة»^(١) .

غير أن التساؤل حول المترتبات المتبادلة بين هكذا موقف وبين مقومات النظرية في القيم المتينة في هذه المعالجة لفترض البحث في أساس هذا الموقف . وعلى هذا الصعيد يطال تحفظان لنا هذا الموقف - التحفظان اللذان يميلان به نحو بعض مقومات النظرية المتينة من قبلنا .

التحفظ الأول ، هو أن العقل والعقل وحده لا « ينشأ بالتأكيد وبالنسبة للقضايا الحياتية التجريبية » شيئاً يستحق الاتكال الكامل المطلق عليه . وهب أنه فعل ذلك ، فإن هذه المعرفة تبقى بدون فائدة تستحق الذكر ما لم تدخل في شبكة متشابكة الأطراف والجلول للتعرفات الانسانية .

إن ثقتنا بالعقل ليست منعزلة عن معرفة العقل لماهيات ومفاعيل تلك المسلكيات . ومردود هذه وتلك على مواقفنا العامة من انفسنا وقيمتنا وتصرفاتنا والحياة والتاريخ .

والتحفظ الثاني ، هو أن العقل يعرف ، كما نعرف ، حقائق كثيرة ، ولكن بعض هذه الحقائق غير ذي بال بالنسبة لموضوع البحث . ويقدر ما لتلك الحقائق ذات العلاقة بموضوع البحث قيمة ، بقدر ما تصب في مجموعة من الاعتبارات التي ينطبق عليها التحفظ الأول .

ولما كان الشيء بالشيء يذكر يتبادر الى الذهن هنا « الأمر اللامشروط »^(٢) الذي ترتبط شهرته في تاريخ الفكر الاخلاقي باسم الفيلسوف الالماني الكبير عمانوئيل كانت (Immanuel Kant's «Categorical Imperative») .

ومرة أخرى^(٣) نرانا ملينين للمنهجية بفضل عميم .

اوليست صيغة هذا الأمر اللامشروط - ومطلق امر لا مشروط - تتضمن تشريعاً للانسان ؟ وبما كان هذا مقبولاً في إطار الحضارة التي يفترض الالتزام أسسها .

أما وقد تفتحت عيوننا على مغائم الالتزام ، أساساً بديلاً ومفضلاً للحضارة الجديدة فقد أصبح ضرورياً أن نقف وقفة التأمل في ، ولا نقول الرافض ، مطالب هذا الأمر اللامشروط الذي خصص له حيز مرموق في أدب الاخلاق العالمي .

وللإنسان المعاصر موقفه من التشريع الذي يفرضه هذا الأمر . وقد يقلبه بعض الناس بسرو .

(١) I.W.D. Ross, *The Right and the good*, p. 82.

يقتبسها ايضاً هيكل ، ولذا نصيره من انصار هذا الموقف :

C.A. Compell, «Moral and Non-Moral Values», *Mind*, vol. 44, 1935, p. 275.

(٢) I. Kant, *Critique of Practical Reason*.

(٣) كانت المرة الأولى عندما فتحت المنهجية عيننا على تأثير الالتزام في صيغة القانون الطبيعي . راجع للملك كتابنا المنهجية والسياسة بحث : « القانون الطبيعي » ، وكذلك عاشرتنا في ترويج الفكر السياسي لطلبة الدراسات العاليية للعلم الداربي ١٩٧٧-١٩٧٨ . كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية في الجامعة اللبنانية .

وربما قبله بعضهم على مضض . أما المتلزمون ، خصوصاً بمفهوما الحضاري للالتزام^(١) ، فأغلب الظن أنهم يقترحون تعديله .

إذا كان الإنسان بالفعل قد أعطي إمكانية التمتع بالمغامرة في هذه الحياة على أساس ان الحرية ، بأكثر من معنى وعلى أكثر من صعيد ، من خصائصه المميزة ، او بإمكانه ان يجعلها كذلك ، فإن من المواقف المدبوبة والحاسمة في تاريخه ، ويقطع النظر عن قلتها ، لا بد ان تكون في مجابهته القضايا تتمثل فيها عزته وكرامته في الثورة على مطلب هذا الأمر اللامشروط .

وإذا كان التمرد على هذا الأمر اللامشروط ، باسم الحرية والعزة والكرامة ، مبرراً مرة واحدة ، فقد يبرر كذلك مرات .

وهكذا نعود ، بعد هذا الاستدراك التاريخي الهام ، الى موضوعنا : ان تصرفاتنا ، اجمالاً ، تبقى حيادية ادبياً وأخلاقياً ما بقيت هنا بين ملكتي الخير والشر . تقرر قيمتها الادبية الاعتبارية التي تميل من اجلها ، وما يتعلق بهذه الاعتبارات ، نحو هذه او تلك .

نستنتج من ذلك ، اذا صح بالطبع ، ان قيمة الاشياء والاعمال هي نتيجة لما تقسوم به من مهمات في شبكة متشعبة العوامل والتأثيرات المتبادلة . ونسمي هذه الشبكة ، بجميع ما تشتمل عليه من علاقات ، وعناصر ، بالوضع الادبي او الحالة الادبية .

ولكن هل هذا صحيح ؟ ان برهان صحته او تبيان المبررات التي تدعو الى اتخاذه موقفاً سليماً في الانسانيات ، هو من مهمات النظرية الادبية - نظرية تبحث في مبررات القيم الادبية وفي القواعد المعتمدة في تقرير سلامة هذه القيم .

وهكذا فلإننا نرى الآن بوضوح ما عنيناه^(٢) بقولنا ان نظرية مقبولة في السياسات لا بد لها من ان تستند الى نظرية في القيم .

غير انه بإمكاننا الآن ، وبلاستناد الى مبادئ سبق لنظريتنا في القيم ان فصلتها عن غيرها من المبادئ ، ان نختصر بحثنا للادبيات ، بما هو ذو علاقة مباشرة بالسياسة .

لذلك سنؤكد فيما يلي على بحثنا في قيمة الافعال مهملين البحث في قيمة الأشياء .

٣ - القيم نتائج لمتغيرات متشبكة التفاعل :

وللذلك لن نثير ، مثلاً ، السؤال المرحج المتعلق بقيمة الأشياء الجوهرية : هل هنالك أشياء قيمة بحد ذاتها ؟ وما هي هذه الأشياء ؟

ولكي لا نظهر بمظهر المتهربين من بحث الأسس الادبية التي تستند اليها واقعيته السياسية ، بعد أن رفضنا أن نكون فرضيين ، نحاول الانطلاق من نقطة يقل حولها الجدل ، وبالتالي يسهل انتقالنا منها

(١) ملسم قربان ، « الاخلاق والمجتمع » . والمقوق الاسياسية . و « المواقف الحساسة » ، والسيكيات : بحث : « اي التزام » ؟

جمع الفصل السادس ، مقطع : « مروضات القوة » ، هـ - « الاخلاق » .

الى قضايا ذات علاقة مباشرة ببحثنا الحالي . وإذا فعلنا ذلك فرحة بالقارىء - ان عملنا هذا يوفر عليه الدخول في مناقشة بعض الصعوبات الخاصة بالحقل الأدبي الاخلاقي .

٤ - قيمة الاعمال مهماتها :^(١)

ان أكثر الأعمال التي يقوم بها الناس ، هذا اذا لم تكن جميع الاعمال ، حيادية أدبياً . اذا عرفنا ما نعني بتعبير « الحياد الأدبي » ، وقد وضعنا معناه ، وإذا تدارسنا أعمال الناس اجمالاً ، تبينت لنا صحة هذا القول .

للتمثيل على صحة هذا المبدأ يستحسن تدارس الحالات التالية :

أ - يلتقط صبي حجراً ويرميه بعيداً عنه . ولا يحصل عن عمله هذا أية نتائج تستدعي البحث والتدقيق .

ب - يعيد الصبي العمل ذاته . ولكن ، هذه المرة ، يتفق صدفة ، أن تسقط ، نتيجة لعمله ، ثلاث تفاحات عن شجرة نخسه .

ج - يعيد الصبي العمل ذاته ، ولكن ، هذه المرة ، تسقط التفاحات الثلاث نتيجة لمخطوط واع دبر مسبقاً . وهكذا فقد نجح في تحقيق بغيته .

د - يعيد الصبي العمل ذاته ، ولكن ، وصدفة هذه المرة ، يُسقط الصبي بالحجر ثلاث ثمار عن تفاحة جيرانه .

هـ - يعيد الصبي العمل ذاته . وعن قصد يسقط الثمار الثلاث عن تفاحة الجيران^(٢) .

و - يعيد الصبي العمل ذاته . ولكن ، وصدفة ، يصيب الحجر عترة جارته .

ز - العمل ذاته يقتل ، وعن قصد وتصميم ، عترة جارته .

ح - العمل ذاته يقتل ، ولكن صدفة وعن غير قصد وتصميم ، ولد الجيران .

ط - والعمل ذاته ، أخيراً ، يقتل وعن سابق قصد وتصميم ، ذلك الولد .

ان تحليل هذه الحالات تحليلاً دقيقاً مفصلاً هو من مهمات نظرية معمقة في القيم . يهمننا هنا الآن أمران واضحيان : الأول ، هو ان العمل ذاته يترد في جميعها . (ونقصد بالعمل - جميع الأمور التي تشترك في عملية الانحناء ، ولم الحجر ، ومن ثم رميه) . والثاني ، هو ان قيمة هذا العمل^(٣) بالذات لا

(١) وهكذا تخضع الاعمال للمبدأ ذاته الذي يحكم ، من هذه الزاوية ، بالانسان . راجع للملك كتابنا اشكالات ، طبعة ثانية مزينة ومنقحة ، ص ٣٧٠ - هذا بالطبع مع التعديلات التي يتطلبها المقام .

(٢) ونغني عن الاشارة اننا نفكر ان نعتقد القضية الأدبية أكثر وأكثر في هذا المثل باستبدال « الصبي » « بالرجل » ، او بوصف الجيران اما « بالعداوة » ، تقليدية كانت هذه العداوة لم عابرة ، واما « بالصدقة » ، كانت هذه الصدقة مستحكمة ام مستحلّة .

(٣) ولا تدخل في إطار هذه المعالجة ما اذا كانت القيم الاخلاقية متميزة ام لا عن القيم غير الاخلاقية . راجع للملك :
Campbell, C.A., «Moral and Non- Moral Values» in *Mind*, vol.XLIV, (44), 1035, p.p. 293 ff.

تبقى هي هي في جميع الحالات ، بل بالاحرى قد تغيرت في كل من هذه الحالات عنها في الحالات المغايرة .

فالفاعل ذاته الذي هو بالاحل عمل حيادي أدبياً ، تلبس ، في سياقات مختلفة ، قمماً مختلفة . ومن المفيد أن تنتبه الى نقطة ثالثة هامة تقدر على استنتاجها بسهولة من الأمثلة موضوع البحث . تلك هي ان القيمة لم تتغير باتجاه معين ، أي باتجاه الخير دأباً او باتجاه الشر دأباً . انها تغيرت ايضاً بمعنى انها قطعت حدود المنطقة المحايدة بين الخير والشر . فكانت حيناً خيراً وكانت حيناً شراً . ان تغيرها بكلمة ثانية لم يكن تغيراً كمياً فحسب بل نوعياً ايضاً . لقد تغيرت قيمة هذه القيمة كما تغيرت طبيعتها .

٥ - التناظر مصدر القيمة :

ونتقل من هذا المبدأ الهام إلى قضية مشتركة بين الادبيات والسياسات . تنشأ الحالة الادبية ، على الغالب ، عن وجود عنصر تنافري غير منسجم . وحينما يوجد تناظر تغدو المقارنة والمقابلة عملية طبيعية . وربما كانت حتى عملية لا مهرب^(١) منها : أولاً ، بين عناصر الحالة الادبية ذاتها ، بين المنسجم وغير المنسجم فيها ، وثانياً ، بين هذه الحالة ، غير الكاملة بمعنى من معاني هذه الكلمة ، وبين حالات أدبية مغايرة ، وخصوصاً الحالات الكاملة أدبياً . واذا كان القائم بهذه العملية المقارنة هو ذاته المعاني للحالة غير الكاملة نشأت عنده ، طبيعياً ، حالة عدم ارتباط للوضع الذي يعيشه . ويقدر ما تشد لدى شخص ما حدة الاضطراب الناشئ عن التناظر وعدم الانسجام ، بذلك القدر تتبلور عنده أوجه الاختلاف بين الأمور المقابلة ، وبذلك القدر ، وربما أكثر ، يتأزم عدم الرضى لديه .

يقوم الإنسان ، ويشكل طبيعي ، هذه المقابلات تفصيلاً للمشاركات بينها والمفارقات ؛ وعبرها تلبية لحاجات نفسانية او سدك لبعض هذه الحاجات .

« فخطه التمييز بين الماضي والحاضر والمستقبل هي عملية عقلانية لا يتمتع بامتيازاتها سوى العقول ذات المستوى الراقى »^(٢) .

« Bu the schema of past, present, and future is an ideal construction on the part of high-grade minds »^(٣)

(١) أننا لا نؤمن لا بحق التشريع للآخرين ولا بصوليته . لذلك ، ولأن الجواب على السؤال : « لماذا يحدث لشخص ما قل « نعيم » عندما يعاني من مثل هذه الحالة ؟ » هو جواب على سؤال تجريبي ، فينبغي ان يستند الى دراسة وتحقيق في الأسباب التجريبية ذات العلاقة . وأغلب الظن أن استجابة « نعيم » لهذه الإشارة المحرصة قد تختلف عن ردة فعل « اسد » او « سمير » نحوها . راجع الفصل التاسع ، مقطع (١ ، ٢ ، ١٧) « ضد التشريع للآخرين » من هذا الكتاب .

(٢) جون ألف بوردن ، « الواقعية اللفظية » ، لمجلة الفلسفية ، المجلد ٤٣ (١٩٣٤) ص ١٧٧

John Elf Boodin, Functional Realism, The philosophical Review, Vol. 43 (1934) , P. 163.

ومن هذا المنطلق ، وبخطوة سهلة جداً ، نصل الى التالي :

« تخلق ذاكرتنا وعينا للماضي وتوقعاتنا وعينا للمستقبل . تلك أبعاد يخلقها العقل وليست اشكالاً جاهزة تعطى له . وتبقى التغيرات والتطورات التي تنشأ في الطبيعة أكثر اساسية واهمية من بناءاتنا العقلية : المستقبلية والماضوية . وتلك التغيرات الطبيعية تتبلور ، من جهة ، في البناءات العضوية المتراكمة التي نحولنا العيش مرة ثانية وفي اوضاع جديدة لحالات نعي اننا سبق ومررنا بتجاربها . ومن جهة ثانية ، تنبعث تلك التغيرات مستجدات على الاطار العام لحقل تجربتنا المعاصرة »^(١) .

« Our memory Makes the consciousness of the past and our expectancy makes the consciousness of the future. These are dimensions which the mind creates, they are not forms which are given to it. More Fundamental than our ideal constructions of pastness and futurity are the transformations in nature which , on the one hand, condense into the cumulative organic structures which enable us to relive in a new situation occasions which we are conscious of having previously experienced, and, on the other hand, emerge as novelty on the Background of the present field of experience. » (2)

ويظهر هنا التفاعل المتبادل بين الطبيعة والانسان بفضل محاولات العقل الانساني المتعددة الابعاد : الزمني بين الماضي والمستقبل عبر الحاضر ، والذاتي - الموضوعي عبر النفساني ، والواقعي - التخيلي عبر التوقعات ، مدروسة كانت ام مهووسة ، والمرفوض - والمغروب فيه ، عبر المتوقع^(٣) .

والمقابلة او المقارنة ، على كونها نسبية ، تتفتح امكاناتها أمام الكائن الواعي . والانسان ، لا شك ، جدير بها . فالانسان ، لكونه واعياً ، لا يخضع اجمالاً لقوانين الطبيعة خضوعاً أعمى . ان الامكانات غير المحققة تسترعي انتباهه وتمتلك خياله . تلك هي حالة الانسان لا تجاه الطبيعيات فحسب بل تجاه الاجتماعيات . وتعتمد ايضاً محاولات هذه المقارنات او للمقابلات مع الانسان ، حدود الطبيعيات والاجتماعيات الى اجواء أفسح وأفاق أبعد . وكثيراً ما تكون هذه المقارنات مصادر صعوبات او أمراض لديه . ولكنها ، وهنا تكمن مهمتها الايجابية تجاهه ، يمكنها أن تخلق تحديات تشجّل المزاليم عند البعض بعدما تقدم شرراً عبقرياً باحتكاكها يعقوهم الاخلاق .

يستبعد ، لذلك ، أن يكتفي الانسان بالمقابلة او المقارنة . فعل الصعيد الفكري ، قلباً تنتهي هذه المقارنة بمطابقة الوضعين المقابلين مطابقة يرتاح لها العقل الناقد . عندئذ يبدأ هذا العقل مقامراته

(١) جون الف بودن ، المرجع المذكور ذاته ، ص ١٧٣ - ١٧٤ .

(٢) Jhon Elf Boodin ، OP, Cit, P.P 163- 164

(٣) بإمكانك مع شيء من التساهل ، تسمية هذا البعد « بين المرفوض » و « لقرّوض » وإن معنى هتلف نوعاً .

التفتيشية والحلاقة . ومتى انتهى الى صورة لوضع يستحوذ على خياله إلى حد يدفعه إلى الالتزام ، فقد ولّد بذلك تياراً كهربائياً تتصل اشراطه بجميع كفاءاته فتتحرك ، محرّكة معها جهوده وامكاناته ، لتحقيق تلك الصورة واقفاً حياً .

تحصل تلك الحالة على الغالب لان الانسان ليس مجرد كائن واع . انه مع ذلك كائن عامل فعال . وقد تكون فعالية الانسان وديناميكيته أكثر أهمية في نطلق الحالة الادبية ، من وعيه . ايها أهم ؟ ذلك سؤال نقدر أن نتحاشى الخوض فيه الآن - هذا مع العلم انه ، في اطار نظرية في القيم ، سؤال أولي وهام . يكفينا أن نفر الآن ، وهذا أمر واضح ، ان كلا الامرين : - وعي الانسان وفعاليته ، لا غنى للانسان السيامي عنها . ومهم ايضاً أن الانسان بإمكانه أن يربط بينهما . وقواعد هذا الربط ومبادئه الصحيحة تستحق الدراسة المفصلة . ولكننا لن ندخل في بحث هذا التفصيل هنا . غير اننا نعرف انه عندما يحصل هذا الربط ، ينشأ عنه العمل الغائي . وعندما يتم هذا الربط على قواعد صحيحة ومبادئ صامدة يتعرف الانسان إلى أفضل مخططاته الغائية .

فالعمل الغائي هو الجسر الذي تعبر عليه المثل والغايات والقيم إلى عالم الواقع ، عالم الاجتماع والسياسة . وذلك عبر الانسان . وهو هو الفعل الغائي الذي يربط المبدأ بالأعمال والتصرفات التي يورث بها ذلك المبدأ . وإذا كان التنافر وعدم الانسجام هو مصدر الحالة الادبية لدى الانسان ، فإن العمل الغائي ، من جهة الانسان ، هو العلاج لذلك التنافر - العلاج الذي يحقق ، عند نجاحه ، غاية الانسان المسؤول في وضع أدبي متكامل . انه يقضي على ذاك التنافر او يقلل من مداه وحدته . ولكن ، وعلى الأكثر ، ليخلق تنافرات مغايرة .

٦ - مقومات الحالة الادبية :

الاهتمام الفلق ، الخاصية المميزة للوعي المتمركز في حالة أدبية ، يصبح هكذا نتيجة لتعامل متبادل متجاوب بين متغيرات ثلاثة على الأقل في الحالة الادبية . تلك المتغيرات الركائز الاولى ، التي لا يمكن أن يستغنى عن أيّة منها في تكوين الحالة الادبية ، هي مثال وواقع وانسان .

أ - المثال :

وليس المثال بحكم الضرورة فكرة افلاطونية : حقيقة ابدية ازلية ثابتة لا تتغير ولا تتبدل ، وتسكن عالمًا خاصاً غير عالمنا الزمني . كما وانه ليس ، بمنطق طبيعته ، جوهرًا هارتمانياً^(١) يتصف بموضوعية خاصة ويلزم من زاويتها الناس على قبوله . وما عليه أن يتلبس بلباس ميتافيزيكي ما وراثي . حتى الحلم^(٢) ذاته يمكن أن يقوم بمهمة المثال . وقد يكون المثال مشكلة من نوع المشاكل التي جاهر بها جون ديوي وشهر . كما وانه قد يكون موضوعاً طبيعياً أو شيئاً مادياً . بالاختصار ، مطلق شيء او امر او علاقة يمكن ان يلعب

(١) نسبة الى الفيلسوف الألماني هارتمان (Hartmann, N.).

(٢) وقد يعني « الحلم » هنا مجرد الوهم . راجع كذلك ملحوم قربان ، اشكالوت ، بحث ، « الرأي العام أروم وروم واقع ؟ » ومعالجاته دركهايم الاخلاقية ومتشابهاتها الاجتماعية ، القسم الثالث ، المقطع الثامن ، « الوهم والتاريخ » .

دور المثال في الوضعية القيمية . بالطبع اننا لا نقصد بذلك ان تتساوى مقدار سلامة هذه الاشياء جميعها ، وبالتالي فلا فرق عندنا اذا تبني انسان أحدها او الثاني . لا شك ان قيم هذه الأشياء تختلف . وبمقدار ما يكون اختيار الانسان لأحدها أو الآخر موقفاً ، فبذلك المقدار يحاكم متبصراً . ولكن مقدار هذا التوفيق تقرر القيمة^(١) المختلفة لكل من هذه الأشياء . ما نقصده الآن هو ان للانسان حقاً باختيار أي منها يقطع النظر عن قيمته وطبيعته . بكلمة ثانية ، كل من هذه الأشياء والأمر مرشح أن يكون مثلاً لانسان أو لآخر . الشرط الاساسي الوحيد الذي ينبغي أن يتوفر للشيء حتى يصبح بالواقع مثلاً لانسان في حالة أدبية ، هو أن يستحوذ هذا الشيء على غيلة ذلك الانسان أو عقله . ويقدر ما تزداد حدة هذا الاستحواذ بقدر ما يندفع الانسان محققاً في حياته ذلك المثال - يقطع النظر عن قيمة ذلك الشيء وطبيعته ، وبالتالي يقطع النظر عما اذا كان ذلك الانسان محققاً في اختياره أم غير محقق . ان هذه الاعتبارات - طبيعة الشيء وقيمه وصحة (او عدم صحة) اختيار الانسان القائم بالأعمال المحققة لذلك الاختيار - هذه الاعتبارات تأتي في مرحلة تقسيم هذا الاختيار أدبياً وعبر عملية إخضاعه لمبادئ التحقيق المنهجي .

ب - التقاد متوقع :

وب شيء من الحكمة يكمن في استباق انتقاد . ومعالجة هذا الانتقاد الآن قد توفر علينا بعض المتاعب اللاحقة . كيف يمكن لحلم ، وقد يكون هذا الحلم أحياناً تشخيصاً لأوهام الانسان الحالم ورغباته غير المشروعة والاصيلة ، أن يقوم بمهمة مثال في الوضعية الأدبية .

الجواب هو ان التجربة المعظمي التي تفرق في نهاية المطاف ، بين المخططات الواقعية والأوهام الجنونية ، هي تجربة تحقيق المثال ذاك في عالم الواقع . وقبل هذا التحقيق او اخضاع محاولة هذا التحقيق ، كل حكم يصدر على هذا المثال ، بهذا المعنى ، هو حكم مسبق ، وبالتالي تشويه جميع الشواهد التي يتصف بها الحكم المسبق بحكم منطق . فمخططات الجنائن المعلقة مثلاً ، لو عُمِّمت على العامة من قبل الرجل الذي حلم بها وقبل تحقيقها في عالم الواقع ، لظهرت لعلامة ذلك الزمن من أغرب الظواهر وأبعد الأوهام . وربما كان اعتقدها بعضهم ضرباً من الجنون المطبق . وكذلك حلم الانسان بالصعود الى القمر .

وحتى لو تحقق حلم ، فهذا التحقيق لا يعني أنه أمر خير . كثيراً ما يتنصر الشر . ولذلك يظل تحقيقه ، مع انه برهان ضد وهميته ، غير كاف لبرهان قيمته الفضلى . ليبرهن هذه ، يحتاج العامل والدارس الى أكثر من فعالية وقوة تحقيق . يحتاج الى فلسفة مدنية .

ج - المصدر الافضل للالتزام هو الالتزام :

وأبعد من ذلك ، انه حكم مسبق ايضاً ان يُعتقد بأن الالتزامات تأتي دائماً وأبداً من عل او من خارج الانسان . وقد ارتكب الانسان المتمدن ، بارتكابه هذا الخطأ الفكري ، كثيراً من الجرائم ضد المدنية عبر تاريخه سعيًا وراء المدنية . حتى ولو أعطيت هذه الالتزامات ، ومنها الأوامر والوصايا ، من عل او فرضت من الخارج على الانسان ، يظل في امكان الانسان على الاقل تعطيل مفعولها عليه ، لأنه

(١) وتقاس القيمة بالنسبة لميلار متعدد الأبعاد متشابهك التشبهات - موضوعية وثباتية .

يتمتع بالحرية التي تخوله حق القبول أو الرفض لهذه الالتزامات . ففي النهاية ، الانسان نفسه هو المصدر النهائي للملزم له^(١) . هذا مع العلم أولاً ، ان الكثيرين منا لا يعرفون ذلك ، وثانياً ، ان من أولئك الذين يعرفونه يشكون به اعتبارات اخرى خارجية . لهذا كان الخطأ التقليدي مقبولاً ومعمولاً به الى حين . وربما زاد في انتشار الخطأ التقليدي ، فكرياً وعملياً ، ميل الانسان معاً الى الكسل وإلى الهرب من المسؤولية ، لأن الانسان ، عندما يعرف انه هوفي الاصل وفي النهاية مصدر كل سلطة ملزمة له ، تصبح ، نتيجة هذه المعرفة ، مسؤوليته ضخمة جداً على صعيد التفكير المفتش عن الاختيارات الانسب والاصح حتى لا نقول الافضل والامثل ، وعلى صعيد الاستنجا ، إستعارة أو خلقاً متبكراً ، بالوسائل التي تحقق هذه الاختيارات . ومهما يكن من أمر ، فإنه مبدأ لا مفر من الاعتراف به وتحمل مسؤولية تطبيقه أو عدم تطبيقه في الحياة ، أن يجاهر كل منا لنفسه وبالتالي للناس^(٢) : - لا يلزمني ملزم بقوة واصالة الا ما يتفق معي وامهره بخاتم قبولي . ان مصدر الزامي ومبرره هو التزامي .

صح بأن الانسان ، احياناً ، يجد نفسه مكرباً في وضعيات أبعد ما تكون عما تبرره ارادته المسؤولة . ولكنه صح ايضاً أنه ، جيشاً يجد نفسه في مثل هذه الورطات الاضطرارية ، يبقى امامه أكثر من احتمال يقرر مصيره في ضوءه . البديل الافضل لا يضطرنا الى قبول البديل الأسوأ . مع ان هذا البديل الاخير يظل امكانية مفتوحة امامنا مذكرة اياتنا بحقنا في التصرف الجنوني . وتلك هي الجزية أو بعضها ، التي ندفعها ضريبة على حقنا في الحرية . والبديل الأسوأ يضطرنا فقط الى اللجوء الى البديل الأقل سوءاً . وهكذا يبقى أمام الانسان أكثر من بديل . فمهما كان مصدر الامر الملزم وطبيعته وقيمت ، يظل للانسان الحق دائماً وايداً ، والقوة ايضاً واحياناً ، أما يرفضه ، متحملاً طبعاً عواقب هذا الرفض ، وأما يقبله مع نتائج هذا القبول وتبعاته .

١ - سايقات تاوغيية للالتزام :

يقول هانويل كاتو الذي لم يع مفكر كما وعى هو الفارق المميز بين القانون والاخلاق^(٣) : ان مفهوم الخير وحده يتحكم بالارادة الحرة كلياً وذلك بفضل تكوينها الذاتي ؛ وبالتالي لا يمكن ان نتصور تحديد فعل هذه الارادة بقانون .

ولهذا ، ليست هنالك أوامر تتقيد بها الارادة الالهية او على العموم ، الارادة المقدسة : « يجب علي » تعبير لا ينطبق عليها . ذلك لأن « انا اريد » بعد ذاته وبحكم الضرورة هو في الواقع انسجام مع القانون .

(١) هذا هو في الاصل الموقف الذي ، استناداً اليه ، يصح الانتقاد الموجه سابقاً ، الى الامر اللامشروط : مبدأ هانويل كانت المشهور .

(٢) ولذا كان المعترف هذا مؤمناً ، فإنه بطبيعة اعترافه لنفسه وللناس قد اعترف ايضاً له - او بالاحرى ينيهي ، ومن زاوية دينية ، أن تنعكس الآية فيأتي انه في هذه العملية أولاً والناس آخرأ .

(٣) P. J. Enthoven, *Natural Law: an introduction to Legal Philosophy*, Hutchinson, London, 4 th (1927) impression, 1927, p. 121-122.

وعلى هذا تكون الأوامر معادلات فقط للتعبير عن العلاقة بين قوانين موضوعية لفعل الإرادة وبين الإرادة غير الكاملة لهذا الكائن العاقل أو ذاك - مثل الإرادة الانسانية^(١) .

إن العالم المثالي هو العالم الذي وصف واقعه يتطابق ووصف ما ينبغي ان يكون عليه . بكلمة ثانية وصف الواقع فيه لا يختلف عن المطلب التفضيلي أو الأدبي أو الأخلاقي .
تختلف الصورة اختلافاً يذكر مع عالمنا ، بما فيه إرادات الناس . في هذا العالم الواقعي ليست هنالك « إرادات خيرة كلياً » .

إذن ، هنا ، الافتراض الأقرب الى الواقع ، هو ان إرادات الناس تتدخلها شوائب متعددة .
وتكثر لذلك الأوامر ، أو المطالب التفضيلية .
وتصبح الاستجابة لمفهوم الخير عملية تتطلب بعض الجهود .
وتتطلب جهوداً أكثر واقسى عملية الالتزام بالعمل في ضوء مفهوم الخير ، على تحقيق الخير في العالم .

وتضرب جذور هذه المسألة - مسألة العلاقة بين القانون والأديان جلورها اعمق مما يوحيه الرجوع الى عما نوثيل كانت تلميحاً الى مسابقات تاريخية لفكرة الالتزام الحديثة .

وليس هنما الآن تبيان الخط البياني لتطور تاريخ هذه الفكرة الرائعة ذات المغازي المتعددة في الاجتماع والسياسية والأخلاق والقانون . يكفيها الآن التذكير لبضعة وحسب من تلك المسابقات التاريخية - تمثيلاً لكونها مسألة ثابتة في تاريخ الحضارة الانسانية تدعم تاريخيتها تقاليد عريقة .

« إن المدى الشرعي للعدالة هو أن تساعد على توطيد نظام موضوعي بين الناس . فالعدالة هي هكذا ، جوهرياً *ad alterum* غيرية . ومع هذا يمكننا أن نتكلم ، رمزياً ، عن عدالة تتوجد داخل انسان يعيش حياة العزلة » : ذلك لأن القانون ليس سوى العقل السليم^(٢) .

وهكذا يصبح ان نعتمد ، حسب القديس توما الاكوينسي ، كما حسب افلاطون ، على وجود عدالة داخل الانسان - حتى وان انعزل عن اخوانه الناس جميعهم ، كما يمكننا ان نعتمد على وجود عدالة اجتماعية ، وإن بزمان مختلفة نوعاً .

قيمة العدالة الداخلية ، (الذاتية) بالمقابل مع العدالة الاجتماعية ، (الموضوعية) - أنها تدفع الى داخل الانسان نفسه ذلك التدخل المحير بين حقل الاخلاق ، وجوهره الحرية والمبادرة العفوية ، وبين حقل القانون حيث تتجلى ، مع مواصفات اخرى طبقة ، صفة الاكراه أو الالتزام .
وماذا ينتج عن ذلك ؟ أن الطاعة هي من مفاعيل الإكراه ؟ من يكشف بجواب إيجابي عن هذا

I. Kant, *The Moral Law* Translated by H.J. paton, p. 81

(١)

Thomas Aquinas, *Summa Theologica*, 20 2ae, 58, 2.

(٢)

السؤال يستطْقضية الطاعة تبسيطاً غير مشروع يورطه بالاستنتاج الذي قد لا يصمد امام معطيات الحالة المدروسة .

ويتساند العقل السليم والاكرام في هذه العملية - خصوصاً في إطارها الاجتماعي - اي في المدى الموضوعي للمعادلة . ذلك لأن للعقل السليم مفاعيله الترويضية . ويصح هذا الوصف لمهمة العقل السليم على نفسية الانسان الذي يعيش حتى في عزلة تامة .

وتبقى للعقل مهمته الترويضية هذه في اطار الالتزامية . وتساندها اعتبارات الصحة والسلامة المنهجية من جهة ومتطلبات العلمية من جهة ثانية .

« اين نجد التمييز بين الادبيات والقانونيات ؟ » .

« وَجَدَ المنظرون في القانون الطبيعي هذا التمييز » ، حسب المفكر الايطالي المعروف دانتريرف^(١) ، « لا في المفاهيم والقواعد ذاتها ، بل في مفاعيلها »^(٢) .

« الشرائع السليمة » ، هكذا يجب ان تطلع ويقصد ارضاء الضمير^(٣) .

« وهكذا تظهر الشرائع والقوانين للرجال الاشرار وحدهم شرائع وقوانين إكراهية وحسب »^(٤) .

« وبهذا المعنى الرجال الفاضلون والعادلون لا يخضعون^(٥) للقانون ، بل يخضع له الرجال الاشرار وحدهم . وذلك لان ما يتعلق به الضغط والتهور هو ضد الارادة . ولكن ارادة الخير تتطابق^(٦) والقانون . وبهذا المعنى ، هكذا ، لا يكون الاخيار تحت القانون بل الاشرار وحدهم »^(٧) .

وتذكر هذه النظرية كذلك بفكرة افلاطون وتصوره للحاكم « فيلسوفاً - ملكاً » .

نحن لا ننكر امكانية حصول مثل هذا الحدث : سياسياً وإنسانياً . واذا ما حدث يتحقق الالتزام . عندها يبلغ محقوه حد الكمال . ولكننا لواقعتنا ، نعرف ، أولاً ، انه بعيد الاحتمال ، وثانياً ، ان تحقيقه يتطلب جهوداً جبارة وتخطيطات مضمّنة .

ومن هذه الزاوية بالذات ، زاوية الانطلاق من معطيات واقعية بعيدة شاسع البعد عن الكمال ،

(١) A.P. D'Entrève, *Natural Law (An Introduction to Legal Philosophy)*, Hutchinson, London, 4 th, ed. 1957, p. 91.

(٢) «... In their working» .

(٣) «... for conscience sake» .

(٤) A. P. D'Entrève, *op. cit.* p. 92.

(٥) «Are not subject» .

(٦) «... is at one» .

(٧) Thomas Aquinas, *Summa Theologica* , 7 a 2ae, 96, 5.

ونجد هذه الفكرة سابقة تاريخية لها في التالي

«If ye be led of the Spirit, ye are
not under the law» (Gal , V, 18)

Quote-I in A.P.D'Entrève, *op. cit.* p. 92.

نتيجه للمهآت الضخمة التي يترتب على الالتزام ان يقوم بها دفعا للتنظيم السياسي والاجتماعي على مراقي الحضارة الانسانية . ونقصد بالكمال هنا ذلك الصعيد الذي يتناغم عليه القانون العادل والارادة الحرة . وعلى هذا الصعيد ، وحيث يُحصل وحين يحصل ، يصبح الالتزام واقعاً محققاً بعد ان كان طيلة الفترة التاريخية الفاصلة بينه وبين جميع المراحل المؤدية اليه ، غاية مرئجة .

II - الوفاء بالمعهد

« احترامك لكلمتك بعض من احترامك

لنفسك »^(١)

« احترامك لكلمتك بعض من احترامك لنفسك ، أم اتنا نشترع لك ؟ »^(٢)

« احترامك لكلمتك بعض من احترامي لك »^(٣)

« ان الايمان الحق في نظر محمد كما هو في نظر غيره من الرسل جميعاً انما يجد المحك الصادق في السجيا والاعمال وسقنا اليه ذلك التعريف الشامل للبر في تلك الآية العظيمة (٢ : ١٧٧) ليس البر ان تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ، ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم اذا عاهدوا »^(٤) والصابرون في البأساء والضراء وحين البأس أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون (فالبر اذن تاج الايمان الحق ، حين يدرك المؤمن اخيراً ان الله شاهد^(٥) ابداً ، ويستجيب لشهوده في كل افكاره واعماله »^(٦) .

الوفاء بالمعهد عنصر مشترك بين الاسلام والالتزامية . وهكذا ، فهما ، بطبيعة هذا المشترك ، يناهضان المكيافلية^(٧) .

غير ان مصدر هذا المشترك في الاسلام ، وكذلك في المسيحية ومطلق دين ، هو مصدر ميتافيزيكي

(١) المنهجية والسياسة : الطبعة الأولى ، المقدمة : توجيه .

(٢) الطبعة الثالثة المقدمة : توجيه .

(٣) الطبعة الرابعة : تتخلص من خطأ التشريع .

(٤) التوكيد لنا .

(٥) راجع دراسنا الثالثة : « اية ثقافة هي ثقافة » ، بيان قصر الثقافة في لبنان ، النهار ، ١٩ و ٢٥ حزيران ، ١٩٧٧ ، والكتالات ، طبعة ثانية مزيغة ومنقحة ، المؤسسة الجامعية للدراسات ، بيروت ، ١٩٨٠ . للمؤلف .

(٦) هملتون جيب ، للرجع المذكور سابقاً ، ص ٢٥٣ - ٢٥٤ .

(٧) راجع الاسم . لكيافلي ، وكذلك للمؤلف . القانون الطبيعي .

وبالتالي يعتمد عن تناول التحقيق العلمي . ولهذا السبب ، السبب المنهجي ، وحسب تقدم مصطلحاً بدلاً له يتناغم والتحقيق العلمي من جهة ويجنب المؤمن الاسئلة المخرجة - هذا المصدر هو تقرير التزامي من قبل الانسان الملتمزم .

« ولم يعد المثل الاعلى الاخلاقي الذي يتمثل في هذه الوصية : « تخلقوا باخلاق الله » يقنع بمحض قبول قاعدة مفروضة من خارج وانما تتطلب انسجاماً مع محتوى تجربة روحية عميقة سليمة ، واصبحت القاعدة المفروضة من خارج على المرء من لدن طبيعة ذاتية علماً وقدره ذاتية استبصارية ، تدرك العلاقة الصحيحة بالله »^(١) .

« فكان التصوف بهذا العمل يكمل التوحيد السنّي . وعندما تقبل الصوفية علم الكلام والشرعة وعدوها محدين للاورام العقلية والخلقية الاسلامية بمصطلح خارجي ووقفوا انفسهم للبحث عن محتواها الداخلي ولما رسته عملياً ، رفعوا مستوى الفكر الديني والتطبيق الديني الى فلك عال من الوعي الغائي »^(٢) .

وهكذا ، قد اسهموا ، توضيحاً في خلق الشخصية الانسانية المنصهرة .

III من مهبّات الالتزامية : التصحيح لخلق التوازن :

يقول الرئيس شارل حلو في استقباله للعام ١٩٨٠ ، وترئّس هذا القول تحت ثقل عدم التوازن : « أما مكان لبنان ، فهو مكان البلد الصغير الذي لا تهوله مرارة الحقيقة وجفاء الواقع ، فيسعى الى الانتصار عليها بما اوتيته من قوة الارادة ، لا بكثرة الاحلام »^(٣) .

على العموم من التشاؤم ان تصف « الحقيقة » بالمرارة و « الواقع » بالجفاء . ومع ذلك لهذا الوصف التشاؤمي مبرراته - كون لبنان لم يراً بعد من معاناته المرضية التي بدأها منذ العام ١٩٧٥ ؛ وجميع اسباب تلك المعاناة .

وكيف يمكن لبنان ان يتصر على « مرارة الحقيقة وجفاء الواقع » ، بما « اوتيته من قوة الارادة » - وهذه الارادة - ارادته ، اذا ما كانت له ارادة على الاطلاق ، ممزقة متشرّفة ؟

« ثم ليس هذا التوق ، هو ذاته ، ضرب من الحلم ؟ انه توقّ الحالم أكثر مما هو تقرير المصمّم على تحطّي هذا « الواقع الجاني وتلك الحقيقة المرة » . ذلك لانه ليس هو المسؤول عن هذا التقرير المصمّم .

وتأتي الالتزامية ، مصحّحة لهذا اللاتوازن ، فتعترف بالواقع وتستلهم الحقيقة وتدعم استقصاء الاثنين بالارادة الالتزامية المهادنة الى تحقيق « حلم » مدرّوس يرتبط بهذا الواقع بمعنى انه ينطلق منه . وهكذا يمكن تحقيق هذا الحلم فيتميّز عن فصيلة اخرى من الاحلام - فصيلة الاحلام الطوباوية اليوتوبية التي تزيد من تعقيدات الواقع بدلاً من ان تتخطاه عملياً .

(١) هاملتون جب ، دراسات في الحضارة الاسلامية ، ترجمة محمد نجم واحسان عيسى وعمود زايد ،

(٢) المرجع ذاته ، ص ٢٣٦ .

(٣) شارل حلو ، « النهار ، الثلاثاء ١ كانون الثاني ، ١٩٨٠ » .

IV التقوى :

« إن الاجلال يحتاج شيئين آخرين مع الرهبة هما : احساس بأن الله مصدر الخير واحساس بشخصية مع الله »^(١).

« ها هنا ايضاً تناول محمد مصطلحات التسمية القديمة واعادة تأويلها . أخذ مصطلح « التقوى » ، وكان في الاصل يعني حماية ذات الفرد من غضب المعبود عن طريق القيام بمراسمته

ولكن ورود لفظة « تقوى » في احدى السور الاولى (٩٦ : ١٧) يوحي بأنها كانت لفظة قائمة في الاستعمال الديني ، ولعلها كانت قد انتحلت معنى الرهبة الدينية قبل عهد القرآن ، وكانت اسمها لدى محمد نفسه الخوف من يوم القيامة ومن نار جهنم ، والحاحه على هذه الفكرة وانها اساسية في الحياة الدينية يتمثل في المقام البارز الذي احرزته في فكر الاجيال المتأخرة . غير ان لفظة « تقوى » ، وان لم تفقد ملاسبات الخوف من جهنم ، أصبحت تعني في السور القرآنية التي نزلت من بعد الاجلال بمعناه الاوسع ، واقتربت في آيتين (٥ : ٣ / ٥٨ : ١٠) بلفظة « البر » لتدل على تلك العلاقة بآله التي تنجم عن الطاعة الارادية وتكون حافزاً الى جميع اعمال الخير »^(٢).

V الايمان :

« الايمان هو الثقة بما يُرجى والايقان بامور لا ترى »^(٣)

« ولكن تلك الحرفات ليست - بأي حال - الموروث الوحيد من التسمية ، ولا هي اعظم تلك الموروثات خطراً . ونكاد نكون في غير حاجة الى ان نؤكد في هذا العصر ان الأساس التسمي ليس وفقاً على الشعوب التي تدين بالاسلام، ذلك ان التسمية بكل ما فيها من مخاوف ومن مظاهر لا عقلية ومن قوى خيالية ، تكمن في العقل الباطن من كل دين لانها جزء لا يخلص منه من موروث البشر ، هي تراث خمسةة الف عام سابقة على الخمسة الاف عام التي شهدت تطور الاديان . ومهمة الدين الاولى ان ينظم هذه البقايا البدائية ويسيطر عليها ، وهي بقايا تكمن تحت وجودنا الواعي . فالدين يحكم ويوجه الدوافع المستكنة في تلك البقايا لتتحلّ عن غاياتها المتمركزة حول الذات ، ولولا الدين وتوجيهه لظلت تلك الغايات ذاتية فوضوية ، فإذا حقق الدين ذلك تحولت المخاوف اللاعقلية التي تلوح واضحة في النزاعات التسمية الى اجلال ديني اخلاقي . وكلما كان الدين « اعلی » ، اي كلما كانت محمولاته الفكرية كلية ، زادت قدرته على ان ينقل الخيال من دائرة المصالح التي لا تتعدى حدود الذات ، حيث تكون البقايا التسمية في اقوى صورها ، الى موضوعات وغايات كلية .

ولا يستطيع تحقيق هذا إلا الدين ، لان الدين نفسه ينبع من الحياة الخيالية ويظل في الأساس جزءاً منها . وقد يستطيع العقل أن يقوي صور السيطرة التي يحققها الدين على هذه الدوافع ولكنه لا يستطيع

(١) هاملتون جب ، دراسات في الحضارة الاسلامية . ترجمة احسان عباس ومحمد نجم وهمود زايد ، دار العلم للملايين ، طبعة ثانية ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص ٢٥٢ .

(٢) المرجع ذاته .

(٣) يقتبسها هاملتون جب ، دراسات في الحضارة الاسلامية ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص ٢٣٦ .

أن يسيطر عليها ، بل ولا أن يحولها ، لأن حياة الخيال مستقلة عن العقل . وقد دلت التجربة حتى اليوم أن العقل حين حاول أن يلتذ السيطرة الكاملة على عاقته لم تعد الدوافع الخيالية تجري في روافد خصبة بقوة الدين واستبصاراته ، بل انفجرت بين جميع الشعوب في اشكال عنيفة شاذة متقلبة ، وتعلقت بأسباب اشد الرموز بعداً عن العقلية ، على الرغم من كل ما يشاء العقل تحقيقه .

وليس هناك أي دين حي غلبت عن عينيه هذه الحقائق أو أهمل مهمته في رفع الوعي الناقص وتصعيده . فالمسيحية تمسكت وما تزال تمسك ببدأ الخطيئة الاصلية ، والاسلام ينكر هذا المعتقد ، غير أن فكرة « النفس الأمارة بالسوء » تتخلل جميع المؤلفات الاسلامية الدينية والاخلاقية ^(١) .
« ... كان الاسلام خلال وجوده كله منهمكاً بقوة في مصارعة التسمية الساذجة ... » ^(٢) .

VI من مبادئ الالتزام : ضد التردد :

تختصر مبادئ الالتزام ، كما وردت في مناسبات مغايرة ^(٣) بأنه مكمل ، في إطار فلسفة اجتماعية معاصرة تفاخر الايديولوجيات الحديثة ، للاستنتاجات المؤتمنة التي يقدمها العلم بناء على منهجية مدروسة .

وقد كثرت الثغرات التي يتركها العلم المنهجي في دائرة المعارف التي تتطلبها التصرفات الحياتية المسؤولة لآبناء القرن العشرين . احدى هذه الثغرات يشير اليها المقتبس التالي :

« ووصلت الامور الى درجة ان هارولد براون ، وزير الدفاع ، قد اتهم في حفلة خاصة بريزنسكي ^(٤) بأنه رجل متردد يقفز من أقصى اليمين الى أقصى اليسار . وهذا داء المثقفين . وهو عدم اتخاذ القرار . فالمثقف يرى فضائل الشيء وعيوبه . فيختار ، وتقوته فرصة اتخاذ القرار » ^(٥) .
إن الإشارة الى بريزنسكي لانهما هنا إلا بقدر محدود . وقد تكون صحيحة فعلاً . وقد لا تكون . من الوجهة العلمية . بيد انها تشير الى ان الموضوعات التي تهتمنا - حيث يتدخل الالتزام ليكمل نتائج العلم - ليست قضية مدرسية وحسب . انها تحصل في الحياة : العامة منها والخاصة . وبحصل على اعلی مستويات المسؤولية حيث تترتب عليها نتائج خطيرة .

(١) المرجع ذاته ، ص ٢٤٦ - ٢٤٧ .

(٢) المرجع ذاته ، ص ٢٤٧ .

(٣) الدكتور ملحم قريان :

أ - الحقوق الاساسية ، طبعة ثالثة ، بيروت ، ١٩٦٩ ، بحث : « الالتزامية » و « الأنا » .

ب - « المواقف الخامسة » ، خطبة تخرج في الكلية اللبنانية ، العدالة ، عدد ممتاز ، ١٩٧٠ .

ج - « الواقعية السياسية » ، طبعة اولى دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧٠ ، « التمهيد » .

د - تاريخ لبنان السياسي الحديث ، الجزء الثاني ، بناء دولة الاستقلال ، المؤسسة الجامعية ، بيروت ، ١٩٨٠ ، « القومية » .

هـ - « المنهجية والسياسة » ، طبعة ثالثة ، مزينة ومنقحة ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٧٠ . « الثورة » و « السياسة » .

و - « الاخلاق والمجتمع » ، طبعة رابعة بيروت ، ١٩٧٧ .

(٤) هو مستشار الرئيس كارتر ، رئيس الولايات المتحدة الاميركية ، لشؤون الامن القومي .

(٥) المحادثات ، المجلد ١٧٠٦ ، الجمعة ١٤ كانون الأول ، ١٩٧٩ ، ص ٣٠ : ٧ .

إطارها المألوف ، وكيفية الخروج منه ، الذي وجدت اميركا نفسها متورطة فيه نتيجة لاحتجاج الطلاب الايرانيين لموظفي السفارة الاميركية في طهران ، وقده مضى على هذه العملية ثلاثة وثلاثون يوماً^(١) .

وهذه المناسبة ليست سوى صدف من صدف التاريخ . يمكن ان تنشأ الموضوعة المدروسة في مناسبة مغايرة جداً لهذه المناسبة . كما وانها قد تحصل في نوع مغاير لهذا النوع من المناسبات . فهذه المناسبة اذن ، بحد ذاتها ، ليست ذات اهمية تنظرية بالنسبة للقضية المدروسة .

وعلى افتراض ان التهمة صحت على بريزنسكي . فهل يصح تعميمها ؟ هذا « داء المثقفين » . ان هذا التعميم لخطأ منهجي ضخم . ذلك لان المثقفين انواع . وتكاثر طبعات شخصياتهم ، وبالتالي ما يصح على بعضهم قد لا يصح على الآخرين .

صح ان الثقافة توسع آفاق الانسان . والعلم ، احدى اركانها ، يروض تفكيره ، اي تفكير ذلك الانسان المثقف ، بمقتضيات الانفتاح ، فيرى حسنات البدائل المتعددة التي يمكن لصاحب العلاقة ، ان يختار من بينها طريقه . وقد يقود هذا الانفتاح على حسنات البدائل ، وخصوصاً على حسنات الحل المقترح والحل الذي يناقشه بعض المثقفين ، الى عدم القدرة على اتخاذ القرار الحاسم والحازم .

غير ان الانفتاح شيء وعدم القدرة على اتخاذ القرار الحاسم الحازم شيء مختلف . وقد يتمكن الواوون من المثقفين على الفصل بين الاثنين . وهكذا قد تصح التهمة على بعض المثقفين . وحتى هؤلاء الذين تصح فيهم التهمة ، يبقى بإمكانهم التخلص من مرض التردد .

وهنا ، عند هذه النقطة بالذات يتقدم الالتزام ليقوم بابرز مهامه . ذلك لان قرار الملتزم يستند لا الى المعلومات والحاصل العلمي والثقافي وحسب ، بل وبالنسبة لما يترتب على التردد ذاته من تبعات حياتية عملية .

وهكذا فبإمكان الملتزم ان يقتنع هذه الفرصة فيقضي على التردد . هذا مع الاعتراف بأن ملتزماً قد يكون اكثر حكمة من ملتزم آخر ، او بالاحرى اقدر على القضاء على التردد ، من ملتزم آخر . وهكذا يختلف الملتزمون فيما بينهم بالنسبة لهذه القضية . ولكن مع الالتزام يبقى القضاء على التردد ، وخصوصاً في القضايا الهامة ، اقرب خرجاً منه بدونه .

اذن نقترح الالتزام مخرجاً او بعضه من هذا التردد .

هذه هي ، بكلمات مغايرة ، ثغرة هامة يفتحها العلم الحديث في يقينيات التفكير المعاصر ، وتتطلب مسؤوليات الحياة ملأها عن طريق القرار الشجاع . وربما رأينا في هذه الثغرة بالذات ملجأاً لتحدي العصرية لتقاليد التفكير التقليدي العريق لدى الانسان . واقتراحاتنا لمواجهته ، او بعض هذه المواجهة ، لهذا التحدي تشتمل على الالتزام .

إن المنهجية العلمية بوجه خاص ، تُصرُّ على معرفة الاسباب المساندة لاستنتاج معين وللاسباب

(١) في الواقع امتدت هذه الأزمة اكثر من هذه الأيام بكثير .

المعاندة لهذا الاستنتاج . وربما كان هذا الاصرار هو المشار اليه في المكتسب المدروس بالتعبير : « فالمثقف يرى فضائل الشيء وعيوبه » . غير ان هذا المعطى العلمي ليس ، بحكم الضرورة ، ليتهي بالتردد لدى مطلق مثقف . ويضعف تأثير جرثومة هذا المرض - التردد - بفضل الالتزام والمناعة التي يشجعها في المتزمين .

ولا ننكر ان بعض المتزمين ، ومن باب اولى المثقفين ، قد يتأثرون ، بهذه المعطيات العلمية والمتطلبات المنهجية بطريقة تصبح معها تهمة براون لبريزنسكي ، فتصبح عندها فيهم حتى وان لم تصح ، عملياً وتجريبياً ، في بريزنسكي نفسه ^(١) .

ويبقى الاهم في نظرنا حمل الالتزام عليها . يمكن الالتزام ، هنا بالذات ، ومع بعض المتزمين على الأقل ، ان ينقل الموقف - فيتحلص صاحبه ، وبالطريقة المناسبة ، من التردد ، ليتخذ القرار المناسب .

VII الشهادة ضد النفس :

ومن زاوية الالتزام تصبح الفكرة :

« ان يشهد الإنسان ضد نفسه » والتي لنا مثلٌ عليها في تصرف يشوع ^(٢) ، والتي تستبعد تطبيقها العادات الشائعة بين اغلبية العامة من الناس ^(٣) ، ضرباً من المطلوب المعمول به .

(١) ويضى السؤال هل تصح في بريزنسكي هذه التهمة ام لا تصح ؟ قضية مرهونة بالاستقصاء العلمي للمعطيات ذات العلاقة بها .

(٢) « برنابج » ثلثات « Reflections, BBC, London, Sunday 4 July 1976 »

(٣) وتزكي هذا الاعتقاد جاك كان تاريخيتان :

في الأولى يسأل ديعم الياس مجاحص ، وهو حزبي ، سوري قومي ، اضطر الى التخلي مع رفقاءه تحت ضغط تفتيش السلطات اللبنانية عنهم ، كما اضطر هو ورفقاؤه الى تفصيل رجال الأمن اكثر من مرة ، سأل ديعم هذا توفيق عبد النور وزوجته ، وهما من السبطين لماذا يفعل احدهما لوالده احد رجال الأمن العام عن الآخر - وهو يعلم انه لو اقرّ بما يعرف عن مكان ربهما لكنت النتيجة انه ينتهي في السجن ؟ فاجاب كلاهما انه يقول الصدق . فاستغرب ديعم الياس هذا الجواب ، واعتبره ضرب من التظلمة غير الواقعية .

اما من زاوية الالتزام فهذا الجواب هو الجواب الاسلامي .

وفي الثانية ، سأل احد اصحاب الدهاوي الجزائرية الملقبة بشد توفيق طاتيوس توما احد اقربائه - وديك سليم صوابا - ان ينلني الى رئيس المحضر بشهادة تطال ما يعرفه بالنسبة للدهاوي وموضوعها ، خصوصاً وكان هذا معلوماً على بعض حواذئها ، فكان جواب وديك الرضخ ، بحجة ان توفيق هو ابن عمه . واذا قال الحقيقة فقد ورط هذا « الابن العم » في ما غوصه جزائية .

في هذه الحادثة الثانية تقدم الاعتبارات القبلية على قول الحقيقة .

وفي الحادثة الأولى يدل موقف للسائل من محاوره السبطين على انه يقدم اعتبارات اخرى ربما الحزبية وربما غيرها كذلك على اعتبار قول الصدق .

وفي المقابل يدل موقف يشوع ، بشهادته ضد نفسه ، وموقف السبطين بقول الحقيقة على الاخذ بالالتزام وتقدمه على ما عداه من الاعتبارات .

VIII - الالتزام يديل من أسس الحضارة :

إن نصيحة الإمام علي التالية :

« لا تكن عبد غيرك وقد جعلك الله حراً » .

تعبّر تعبيراً قوياً عن الإطار الحضاري الذي حملته البنا الاجيال التاريخية - وهو الإطار الذي يشبهه الالتزام ويشغل اهتماماته .

فالله هو مصدر السلطة او السيادة وبالتالي فهو الذي جعل الانسان حراً . فعليه اذن ، اي الانسان ، ان يكون حراً . هذا في التقليد الديني .

وللتدليل على عمق الجذور التي يضر بها الالتزام في تقاليد حضارتنا - قديمها وحديثها - نشير الى مثل او اثنين في التقليد المعاصر العلماني .

خذ مثلاً المفكر الاجتماعي الفرنسي الشهير اميل دركهيم . ان مصدر الالتزام لديه هو المجتمع وليس الله . ومع هذا يبقى الانسان حراً ، في تصوره ، بالرغم من ، وحتى بفضل ، الالتزام الذي يقيم عليه بحكم انتهائه الى مجتمع معين^(١) .

ويصل هذا الجمع بين الالتزام والحرية الى درجة تفوح منها روائح التناقض مع روسو . وذلك في المهمة التي يكلف الادارة العامة القيام بها ، بطريقة يصبح معه هذا التكليف نوعاً من الامتياز :

« الارادة العامة وحدها تقدر ان تلزم الافراد ، حتى ان يصبحوا احراراً »^(٢) .

صبح ان هذا الالتزام ، وبأكثر من معنى وعلى أكثر من صعيد ، ضروري جداً للتنظيم السياسي . ومن هنا منشأ المسألة السياسية المحورية ، ما هي مبررات الالتزام السياسي ؟

غير ان مصدر هذا الالتزام ، وطريقة ممارسته ينبغي أن يُعنى بها الاعتناء الكافي حتى لا يقضيا على الحرية او ان يضعها حدوداً غير مبررة لممارستها .

وتوفر ، في تقديرنا ، الالتزامية هذه المتطلبات .

ان التقليد الانساني الحضاري يستند بالنسبة لهذه القضية ، الى ركن اساسي يؤثر بأكثر الفروع الحضارية تأثيراً يجعل محامل ذات نتائج سلبية على الحرية .

(a) Emile Durkheim

(١)

Moral Education (A study in the Theory and Application of The Sociology of Education), Trs. Everett. K. Wilson, The Free Press, 1961.

(b) Raymon Aron, *Les étapes de la Pensée Sociologique*

c- Emile Durkheim,

-De la Division du Travail Social, 2^{ème} ed., Paris, 32, chap.

-La suicide: Etude de Sociology, Paris, BK. 2, chap. 5.

(٢) جان جاك روسو ، المقعد الاجتماعي ، الكتاب الثاني ، الفصل السابع .

راجع كذلك كتابنا ، الحقوق الاساسية ، طبعة ثانية ، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص ٤٩ .

تختلف هذه الصورة من الزاوية الالتزامية . ما هو هذا الاختلاف ؟

الحرية ، بأبعادها المتحدة^(١) ، هي معطى تجريبي اختياري للواقع الانساني . وهي ببعد آخر من ابعادها امكانية بمقدور الانسان ان يمارسها . ولهذه الممارسة ثمنها اي شروطها . الحرية حق من حقوق الانسان ، كما نعرفه عبر الاختبار والتجربة ، وعليه ان يجعلها استحقاقاً . واذا فضلت لغة ارسطو نقول : هي حق بالقوة ، معطلة ، اما بعد ممارستها ، واذا ما مورست بالفعل وبحكمة وروية ، فتصبح حقاً بالفعل !

فهل هذا ينفي كونها هبة سماوية او منحة وهبها الله الى الانسان ؟ كلا . يمكن الملتزم المؤمن ان يتبنى هذا الموقف . ولكن عن طريق الالتزام به . وهذا يعني ان الحرية التي يتمتع بها الانسان تمتد الى حد يصبح معه الانسان قادراً حتى على نكران الله او اذا فضلت على اعتياده وبالتالي الاعتماد عليه .

ويبقى هذا الموقف سليماً ، من زاوية المنهجية اي من زاوية النظرية الفلسفية في المعرفة العلمية . يعزل عن صحة النظرة الدينية او صحة النظرة الملحدة والمادية . ان الصراع بين المادية الملحدة والدينية المؤمنة - يصبح - كما ينبغي ان يكون من الزاوية العلمية صراعاً ميتافيزيكياً .

وينسجم هذا الموقف الفضل انسجام مع الحرية الدينية . « ان صحة الاسلام تستند الى حرية (الاختيار) »^(٢) .

« لا إكراه في الدين »^(٣) .

وما صبح بالنسبة لهذه القضية على الاسلام يصح على المسيحية وبالقوة ذاتها .

ومن هنا تصبح الحرية مقياس القيمة الانسانية . « قيمة الانسان في عالم عادل ما انجز »^(٤) .

« من باب اولي ، واذا لم تكن نصيحة الامام : « لا تكن عبد غيرك » واذا اراد بها لا مشروعية هذا العمل من قبل الانسان ، تصبح ضرباً من التشريع . اذ ان الانسان اذا كان حراً فعلاً ، يستتبع كونه حراً بكونه صاحب لحق وبناء على هذه الحرية وانطلاقاً منها ، حراً في ان يختار العبودية . وقد لا يكون هذا الاختيار واضحاً ومعلناً . اذ ان الانسان بتكاسله وعدم تلبية لمطالب الحرية ، يخنق وينكفئ على العبودية .

د - الانسان :

هكذا يقودنا بحثنا الى نقطة نقف فيها وجهاً لوجه مع الانسان ، العنصر الأكثر فعالية في الوضعية لادبية . لا نرى أنه من الضروري أن نحصر اختيار القيمة بالمستوى الانساني . مطلق جسم عضوي

(١) الدكتور ملحم قربان ، الحقوق الانسانية ، بيروت ، طبعة ثانية ، بحث « الحرية وابعادها » على العبودية .

(٢) عبد المتعال الصمدي ، حرية الفكر في الاسلام ، دار الثقافة العربية ، ص ١٧ .

(٣) سورة البقرة .

(٤) الدكتور ملحم قربان ، امكالات ، طبعة ثانية مزيدة ومنقحة ، المؤسسة الجمعية للدراسات ، بيروت ، ١٩٨٠ ، بحث :

« النفس متساوون : بأي معنى ؟ » .

يمكنه المقارنة او المبالغة بين بدليين أو أكثر مفضلاً أحدهما على الآخر ، ويمكنه بالتالي تحقيق البديل المفضل - مطلق جسم عضوي يقوم بهاتين المهمتين يتمتع ، من زاوية هذه النظرية ، بحق ترشيح نفسه لاشغال مركز النخل في حالة أدبية تقييمية . غير اننا ، بشيء من الاعتباطية ومن الحكمة المكتسبة ببحث الضروري من الامور ، نحصر بحثنا بالانسان مركزا للموضعية الادبية - خصوصاً وغايتنا الاولى هنا تدور حول محور السياسة .

حقاً أن التقاليد والاعتبارات الاجتماعية والمقاييس المعتمدة في مجتمع ما تحد من تصرفات الانسان . ولكنها لا تحد حتماً تلك التصرفات . بقدر ما يكون الانسان مبتكراً خلافاً ، وبقدر ما يكون قلبه مغامراً جريئاً ، بقدر ما تصبح التقاليد^(١) المسوغة والاعتبارات الاجتماعية الاصلية والمقاييس المعتمدة . الصحيحة ، اجنحة تساعد على التحليق في انجاز المآثر لا قيوداً وأغلالاً تقيد يديه ورجليه وتربطه ، لذلك ، في مستنقعات الماضي السحيق والسخيف والرتيب . وبذلك القدر تُشبه هذه الاعتبارات اهرام غنية لاختبارات أجدها المليئة بالعبر ، لا قوانين مقيّدة لا بتكراراته وقواعد خانقة لعبقرياته .

وننتقل من محيط الانسان الثقافي الى طبيعته - وان عالجتنا الاثنين باختصار وإيجاز ، لنقول : يقدر الانسان ، بفضل امكانات حريته وظروفه ان لا يختار . يقدر بكلمات مغيرة ان يتنازل عن حقه في الخيار . وكثيره هي المغريات التي تدفع بالانسان العادي في هذا الاتجاه .

ويضارب هذا القول ومبدأ جهد احد الفلاسفة الاخلاقيين الحديثين على تعميمه والدفاع عنه في منتصف القرن الحالي في كبريات الجامعات الاميركية . يقول هذا العلامة :

« الانسان ، الكائن الواعي لذاته ، قادراً على وزن او وزن تصرفه وموقفه ، يضطر على الخيار وعلى التعرف الى خير يبرّر اختياره »^(٢) .

غير ان هذا التضارب بين الموقفين المذكورين ليس ، في رأينا ، تضارباً لا يمكن للفلسفة الاجتماعية التي نوضح ملامحها ان تتخطاه وتتجاوزه . وحتى تقوم بذلك ليس عليها ان تنكبد المشقات الجسام . انها لقادرة على تفادي هذا التضارب او على تحطيه بمجرد تذكرها لمبدئين اثنين سبق لها ان لفتت اليهما الانظار النافذة والانتباه المدقق .

(١) وتبقى قضية منهجية - ضخمة ان يقدر الانسان ان يميز بين البرر والصحي من هذه التقاليد وبين غير البرر والمرضي . وما يصح على هذه يصح كذلك على مظاهر اخرى كالعقد النفسية .

« وهكذا كان التغلب مبنياً على تلك العقدة النفسية التي هي عقدة جيل لبنتي كامل ، عقدة التصاغر ازاء فلسفة الاخير » .

(كمال يوسف الحاج ، « الفلسفة اللبنانية » ، القضايا المعاصرة ، المجلد ٥ ، المجلد الثاني ديسمبر ١٩٧٠ ، ص ٨٠) .

« The self-conscious being, able to deliberate his act and attitude, is struck with the necessity of doing so: (٣) he has two alternatives but to choose, and to recognize a better which holds a mandate for his choosing » .

(C. I. Lewis *Our Social Inheritance*, Indiana University Press, Bloomington, 1957, P. 51.)

المبدأ الأول هو المبدأ الاجتماعي العام الذي سبقت الإشارة اليه في معرض البحث في تاريخ لبنان^(١) ، وهو ان يجعل المفاهيم الاجتماعية الأولية كالحرية والسعادة والديمقراطية والوحدة الوطنية والمشاركة وما إليها هي مفاهيم ، وخصوصاً اذا ارادت ان تتجاوب من التجارب الحياتية ، مرنة تقبل بالترتب والدرجات . قلنا نجد ، بكلمات مغايرة ، الحرية متمثلة مثلاً بالتمتع في تصرفاتنا الحرة . وبعض افعالنا تتوفر فيها الحرية أكثر مما تتوفر في البعض الآخر . والسعادة ، هل نتلاقى وإياها ، حيثما نتلاقى ، وهي في أقصى حدودها ؟

اذا كان الامر كذلك ، وهو كذلك ، أصبح الامكان تجاوز التضارب بين الرأيين السابقين : ان المقتبس من الفكر الأمريكي المشهور س . إي . لويس ، يصف الانسان في مرحلة معينة من تطوره الموزون بتحمل مسؤولياته ، ونحن ، مثلاً ، نوافقه عليه وصفاً للانسان الملتزم . غير اننا لا نريد ان نقول ان كل انسان ملتزم . والملتزم في عرفنا قد ارتفع في مراقب المواطنة المدنية الى حد أصبح وصف لويس ينطبق عليه - خصوصاً في بعض تصرفاته .

ولا نريد ان نقول : « في جميع تصرفاته » لاننا لا نريد ان نشترع له . ويظل هذا الملتزم وامثاله نوعاً خاصاً من الناس !

أما المبدأ الثاني فيعبر عن ذاته في مبدأ الحرية التوفيقية^(٢) وهو المبدأ الفلسفي الذي تفتحت عيننا عليه في إطار المعالجة المستحدثة للقانون الطبيعي الجليد الذي رأت الفلسفة الاجتماعية المتنبئة للالتزامية انها بمقدورها ان تدافع عنه بقوة وصمود .

ومن هذه الشرفة يصبح تحطى التضارب المدروس ضرباً من تحمل للمسؤوليات من قبل الأناض الذين ، لولا علمهم بهذا التضارب ، لارتاحوا الى اغراءات الكسل وعدم تحمل المسؤوليات الحياتية المطلوبة من الملتزمين .

ويبقى تحصل حاصل ان الانسان في إطار هذا الاطار العام للوضع التقييمية ليس متغيراً بمعنى ان سعيد يختلف عن سمير او انطوان وحسب بل ايضاً بمعنى ان سعيد نفسه ، وبفضل التحديات التي يجابه والتجارب التي يمر بها ، والأمال التي يتحقق ان تستولي على مخيلته ؛ يتغير من حين الى حين ، وعبر تاريخه . وتتغير طبيعة الانسان وتطور معبرة عن ذاتها في مواقف مسؤولية تجاه قضايا هامة ، بتغير اختياراته وتطورها .

هـ - الواقع المتغير ومسؤولية الانسان :

الواقع هو الركن الثالث للوضع الادبي كما يواجهه الانسان . ولكن قلنا يكتب الانسان بواقعه .

(١) ملحم قربان ، تاريخ لبنان السياسي الحديث ، الجزء الأول ، الاستقلال السياسي ، الأهلية للعبادة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٨ .

(٢) راجع محاضراتنا في تاريخ الفكر السياسي ، فيلوم الدراسات السياسية ، دراسات عليا ، كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية ، في الجامعة اللبنانية ، للعام الدراسي ١٩٧٧ - ١٩٧٨ .

وفعل فاعليته يتمكن الانسان الذي سبق واستحوذ على تخيلته وعقله مثال مُغر ، والذي سبق وأحس احساساً مزعجاً بعض الشيء بعدم كفاية واقعه لتحقيق سعادته او معنى حياته ، أن ير بطيبته وبين واقعه وبين مثاله في عملية دائية مستمرة تبغي تكييف الواقع - هذه العملية هي الواقع المتغير .

وانه هام جداً أن نتنبه إلى أمر جوهرى عند هذه النقطة بالذات . ان تغير الواقع على يد الانسان وروحي المثال قد يؤدي ، وخصوصاً عند بعض الناس ذوي الصفات المناسبة ، إلى تغير في الانسان ذاته ، وبالتالي مفهومه للمثال ذاته وكيفية تحمسه له ، وربما ، احياناً ، في طبيعة ذلك المثال او نوعه .

I - تغير في جميع زوايا الحالة الأدبية :

وننتهي عبر هذه الاعتبارات ، بعدما نعطي التفصيل الكامل والتحليل الذي يستحقه التنبيه الواعي للقضايا ، ننتهي الى استنتاج جوهرى وهام : الى ان الحالة الادبية بكليتها ، وبكل من اركانها الثلاثة ، هي عملية تطويرية دائمة او بالاحرى يمكنها ان تكون كذلك . وتختلف تغيرات تلك العملية ، مدى وعمقاً ورحلة ، باختلاف مقوماتها والظروف ذات العلاقة العلمية بها . فمشكلة المنهجية الادبية هنا هي ان تصيغ المبادئ النظرية ، وتضع التوصيات العملية ، التي تعمل من هذه العملية عملية مسؤولة ، وسليمة لا بالنسبة لتركيبها الداخلي فحسب بل ايضا بالنسبة لعلاقتها بما سبقها ويتبعها من حالات أدبية . ولكننا بذلك نستبج بحثاً ربما كان من الانسب تأجيلها .

II - السببية العلمية والحرية :

لنعد الى بحث الواقع . ينبغي أن نتنبه الى أن هذا المتغير ، في الحالات الطبيعية ، يمكن ان يكون حدثاً تاريخياً قد تقرر مصيره وانتهى . كما وانه قد يكون حادثاً الآن لم تنته صيرورته بعد . ومن الواضح ان الاول يقيّد جهودنا وحررتنا بطريقة أقسى وأعنف مما يفعل الثاني . وينبغي أن نتنبه ايضا الى أن تحقيق المثال في الواقع ، بقطع النظر عن مدى نجاحه ، هو دائماً وأبداً أمر مرهون ومرتبوط بقوانين الطبيعة وشرائعها - القوانين والشرائع التي يساعدنا العلم على التعرف اليها وعلى طريقة التعامل معها وبها . وهذا ايضا من الاعتبارات التي تقيد (١) جهودنا وحررتنا . هذا اذا نظرنا اليها بمنظار سلبي - واما من زاوية اسهامها الايجابي ، فهي تساعدنا على توسيع آفاق حررتنا على المستوى الوجودي (٢) وربما على الصعيد الاجتماعي كذلك . ولكن الانسان ، من جهة ثانية ، هو مخلوق يتمتع بمقدرة فائقة على ابتكار البديلات المتعددة . فهو يعرف مثلاً ان المادة ذاتها باخضاعها للقوانين ذاتها في ظروف مختلفة تعطي نتائج مختلفة . وهكذا يقدر الانسان أن يحقق ، حتى ومطعماً « لحنمية » الطبيعة الكونية (ولحنمية) طبيعته - او بالاحرى لضرورة التقيد بقوانينها السببية ومتطلباتها التي لا مهرب منها - بعضاً من حرته . ويختلف كذلك مقدار هذه الحرية المعتمدة باختلاف الظروف ، وعلى وجه الخصوص مقدار عبقريته ومدى فعالية جهوده وحيويته .

(١) التقيد هنا يعني القنينة لا وضع القيد او الأغلال .

(٢) يراجع للمؤلف كتاب الحقوق الانسانية - بحث : « ابعاد الحرية » .

III - كرامة الانسان ومعنى حياته :

هنا يكمن مصدر كرامة الانسان . ومن هنا تنطلق العملية التي تقرر في النهاية معنى حياته . ومن هنا يسهم الانسان في تنويع الابتكارات والمنتجات في العالم . ومن هنا تنطلق مسؤوليته في تكييف العالم وتغيير معالنه . وهذا هو البرهان القاطع بأن له يدا في تكوين مصيره وتهيئة المحيط الذي يؤثر - سلبا او ايجابا - حسب الأشخاص ، على هذا المصير . من قال ان الله خلق الكون بجميع تفاصيله ؟ انها ، في رأي بعضهم ، لاهانة للانسان وتجديفة في وجه مسؤوليته وتهمة لحيويته وجهوده ان يقال : « ان الكون قد خلق ، بالماضي ولم يزل ، على افضل ما يمكنه ان يكون » . لم تزل عملية الخلق قائمة على قدم وساق ، محدثا مستديما للنوي المهم والكفاءات . ونجاه هذه العملية ، لا يسع للانسان الملتزم الا أن يسهم ، مهما ضؤل هذا الاسهام ، بشيء ما . وهذا هو مقياس قيمته ^(١) - هذا اذا أراد ان تكون له قيمة في هذه الحياة . وهب ان الله خلق الكون والعالم بجميع ما فيه ، فهل يعني هذا ان على الانسان ان يتفرج وحسب ؟ السؤال الأهم من زاوية منطلقنا في هذا الترميم للواقعية ومن زاوية الغاية التي نتطلع الى تحقيقها هو السؤال : ماذا تتضمن هذه العملية ، عملية الخلق ، من مغاز ينبغي على الانسان الموهوب عقلا راجحا وإرادة قوية وقلبا كبيرا ان يسترحيها ؟ نعم لا يتمتع جميع الناس بهذه النعم . ولكن المعلمين هؤلاء لا يلامون ولا يدانون . وهل أقر العالم من تتأجج فيهم هذه المواهب لها يكهره التاريخ ؟ لو كانت الأرض قد اجديت منهم ، لكان الأخرى بنا ان نتألم صامتين ^(٢) . ولكان الأخرى بهذه الاطروحة أن تحرق . ولكن همسها الخافت ، في اذن واحد فريد منهم ، اذا ما وجد ، وظلنا أنهم هنالك كثر ، سيتقلب عواصف وأعاصير . وماذا يقرأ هؤلاء في الحدث الأعظم - حدث الخلق الالهي ذاك ؟ لكل منهم استجابته الخاصة ولا شك . ولكن ، الان نجد عنصرا قد يتفقون عليه ؟ انه التصدي لواقع عاصف مخشوش بغية تطويحه وترويضه وتحسينه !

IV - القضية المبررة لجميع المبررات :

والاعتقاد الأقرب الى الواقع يشرك الانسان بشرف تلك الامتيازات . من جهتنا ، لا يسمنا التهرب من تلك المسؤوليات مهما عظمت . واننا لندين ، وبمساواة أحيانا ، من يمين أمامها - اللهم الا اذا عظمت مبرراته ببللك المقدار أو أكثر . وهل من مبررات اصيد . للتشكر لقضية تستند اليها ، في النهاية ، اصالة جميع المبررات ؟

V - اعتقاد ثان :

وهكذا ينسر أهميته السؤال الهام التقليدي : ماذا يميز بين السؤال الادبي والسؤال غير الادبي ؟ وبالتالي ينسر التمييز بين الحقل الادبي والحقل العلمي مثلا أهميته . وهكذا ، كما في السياسة كذلك في

(١) ملحم قريان ، الحكالات ، بحث : الناس متساوون : بأي معنى ؟ ، خصوصا المقطع الأخير .

(٢) راجع للفتبس من « موت ذئب » ، الفرد دي فيني الفصل الثاني ، المقطع ٦ ، فقرة ٢ من هذا السفر . وفي هذا بعض تشريع !

الاخلاق . اننا نرفض الابتداء من فكرة التمييز المحدد المعالم بين الحقل السياسي والحقل الادبي من جهة ، والحقول المغايرة لكل منهما من جهة ثانية .

فاذا قبلنا التحليل السابق للحالة الادبية والجوهرية الثالث الذي تتلأف منه ، تصبح أكثر الحالات ، ان لم نقل كلها ، حالات أدبية بالقوة ان لم تكن بالفعل . حتى ولو كانت جميع الحالات التي يواجهها الانسان في اختياراته اليومية حالات يمكن أن تكون أدبية ، تظل أمام نظرية في القيم مشكلة هامة تتطلب حلاً قنعاً . تلك هي التمييز بين كميات القيمة التي تتصف بها تلك الحالات . وهذا أمر لا مهرب منه عملياً ، وبذلك ترتبط بالسياسة ارتباطاً لا تفصم عراه . فبعض هذه الحالات تتصف بقيمة زهيدة ، وبعضها بقيمة ضخمة . فكيف السبيل الى هذا التمييز ؟ وما هي القواعد التي يصح الاعتماد عليها بغية تدارس هذا التمييز وتبريره ؟

٧- مقياس القيمة : المعاناة الشخصية :

من العلامات المشيرة إلى هذا التمييز الحيوية . فبقدر ما يكون الاختيار حيوياً وهما بقدر ما تزداد قيمة الحالة الادبية . وبالعكس . ومن الاشارات الدالة إلى حيوية الاختيار التورط الشخصي . فقبول الشهيد مثلاً ، بالتعذيب والموت هو أكثر أهمية من اختيار تلميذ أن يلعب إلى المدرسة . وتجاه الاثنين ، يفت ، في كلا الحالتين بديلان على الأقل ليختار بينهما . فقد كان بإمكان الشهيد مثلاً ان يغير معتقده بدلاً من أن يتعذب أو يموت ، كما ان بإمكان التلميذ أن يختار الزواج أو مهنة ما بدلاً من اللعاب إلى المدرسة . على ما يظهر للمدارس ، ان لكل من القرارين بُعدين . وتصبح القاعدة التبنية هنا عليها معا . فبقدر ما تتضمن الحالة الادبية أعمالاً حيوية ومحسباً لها بقرارات مسؤولة ، وبقدر ما تستند هذه القرارات إلى التورط الشخصي ، وبقدر ما يهدد هذا التورط من قيمة ومصالح مقابل ما يعد به تنفيذه من مغام - بللك القدر تزداد قيمة الحالة الادبية .

وفي جميع هذه الحالات ، القيمة التي تؤثر في مجرى التاريخ هي القيمة المعتمدة من قبل القائم بالعمل أو المواجه للصعوبة . ولكن ، ولأن القيمة التي يعتمد عليها الشخص المتورط بالقضية قد لا تكون دائماً مصيبة ومبررة ، ينبغي اللجوء الى الدارس الواعي المثقف وبالتالي المقيم لهذه القضايا بتجرد وانصاف . ولكن أحكام هذا الدارس تظل عقيمة واقعياً وتطبيقاً ما لم يقض لها الله من يتبناها من صانعي التاريخ .

والحل الأنسب في هذا السياق هو التوفيق بين عمل الدارس وعمل الفاعل .

ولا نشك أبداً بأن مصاعب الحياة هي غالباً أكثر تعقيداً مما سبق ان عرضنا . ولكن ، تظل القاعدة او مجموعة القواعد التي ذكرنا صحيحة تنطبق على تلك الحالات بالرغم من كثرة تعقيداتها .

٨- تعريف القيمة :

ولا تنتهي ، باتخاذ القرار ، القرار المتعلق بالغاية أو المثال ، مشاكل الحالة كما يواجهها الدارس والفاعل . ان هذا القرار يضع نصب عيني الفاعل الهدف المقصود . ولكن ، لا يمكن أن يُضمن تحقيق هذا الهدف ولا حتى قيمته . حتى أحكم العمال المجريين قد يخطئ ، بالرغم من جميع الاحتياطات التي يتخذها ، في تقديراته المتعلقة بالأهداف ، أو بعلاقة تلك الأهداف بعضها ببعض ، او بالوسائل

المستعملة لتحقيقها - خصوصاً وهذه العلاقة خاضعة لعملية صيرورة مستديرة - كما ان الانسان قد يخطئ في تقدير امكاناته المجتدة لتحقيق ذلك الهدف . وحتى لو تحقق ذلك الهدف بنجاح تام ، فهذا لا يضمن أن هذا الهدف سيحقق ما يتوقع منه تحقيقه - خلة مثال أسمى وقيمة أعلى . رب هدف تحقق وأُخفق في القيام بما يرجى منه من مهمات ومسؤوليات . وكل من هذه الاخفاقات يحول دون تحقيق ذلك الانسجام المطلوب لجعل تلك الحالة حالة قيمة كاملة . فالقيمة في نظرنا ، ومن زاوية هذا التحليل ، هي نوع من الانسجام بين أركان الوضعية الادبية الثلاثة - الانسان والمثال والواقع . وذلك الاخفاق يتمثل على درجات مختلفة . ولولا ذلك ، لكانت حياة الانسان مأساة متعددة الفصول متتابعة . ما ينقل الانسان من معاناة هذه المأساة الكبرى المتكونة من سلسلة متتابعة من المآسي الصغرى هو تحقيقه ، لبعض من القيمة ، حتى ولو أُخفق في تحقيق القيمة الكاملة ، أي الانسجام التام ، في أية من الحالات الادبية . وتحقيق بعض القيمة هذا ، كالاخفاق ، يعكس تأثيراته المختلفة على شخصية الانسان العامل . والعلاقة بين هذا الشخص وتلك التأثيرات تختلف لا بالنسبة لعدد تلك التأثيرات وحسب ، بل بالنسبة لدرجة حدتها أيضاً ، وقوتها ، ولطبيعة الشخص ذاته ، ولنوعية تربيته .

أ - نحن والحياة :

ولكن ، في بعض من هذه الحالات المختلفة ، من المرجح أن يحس القائم بالأعمال ، وربما نعا من اندفاعه بالاحساس بعدم الاكتفاء بالوضع القائم ، بالاكتفاء التام . عندما يحصل ذلك ، اذا حصل ، يأخذ الانسان نزعة ادبية عملية يرتاح عبرها لمتجزاته فينام عليها . اما هذه الحالات فقليلة في حياة الناس كما نعرفها . وكذلك قليلة أيضاً هي تلك الحالات التي يكون الاخفاق فيها كاملاً . عندها تمجابه الانسان أصعب ازيمات حياته . وباستثناء هاتين الحالتين تكون حياة الانسان سلسلة متتابعة من الاختبارات التي تختلف بعضها عن بعض بالنسبة التي يمتزج فيها فرح الانسان بترحه - الفرح الجزئي الناتج عن تحقيقه شيئاً من القيمة في اختبار معين مع الترح المنبثق عن خيبة امه ، الجزئية أيضاً ، لاخفاقه بتحقيق القيمة الكاملة لتلك الحالة .

والمعدل النهائي لهذا المزيج ، هو مقياس نجاح الانسان في الحياة او اذا شئت مقياس اخفاقه .

ب - التاريخ :

ونرى في هذه القاعدة أيضاً مفتاح تفهم التقدم^(١) في فلسفة التاريخ . ونستجد بها مقياساً نزين به ، أولاً ، اذا كان هنالك أي تقدم في حقبة معينة من حقبات التاريخ أم كانت تلك الحقبة تقهقرية ، وثانياً ، ما هو مقدار هذا التقدم أو التأخر ؟

فمن هذه الزاوية ، واستنتاجاً سريعاً قد لا يثبت امام التحقيق الرصين ، نقدم فكرة عامة تتعلق بمجرى التاريخ . ان جهود الانسان وتخطياته الرامية إلى تحقيق التقدم لم تكن جميعها ناجحة دائماً . لم تنتج نجاحاً كاملاً ولا بعصر من العصور . ان أبرز نجاحاته كانت وستبقى ، على الأرجح ، نجاحات جزئية تمتاز بمزاجات مختلفة الظلال لحياة الامال . ثم ان المغنية قد اصيبت بنكسات متعددة وقاتلة .

(١) ملحم قربان ، المنهجية والسياسة ، الفصل التاسع ، المقطع في « التنظيمية » .

يتقدم الانسان مدنياً ، عندما يتقدم ، بخطى غير كلملة مترددة مجهودة . وطلما اخفقنا في تحقيق غاياتنا تحقيقاً كاملاً وسريعاً . فالتاريخ بكلمة ملخصة ومشوهة نوعاً ، هو اصطراع بين المتوقع والواقع . وصانع التاريخ^(١) هو من تصدى للواقع ساكباً آياه في بوتقة من الغائية الملتزمة . وقد افلح ذو المهارة بينما اذ عجن مادته عجنأ لا يسيء إلى مقوماتها ، وطبخها كالرفخاري الماهر ، طبخاً ينفذ الشكل المراد للخدمة الغاية المنشودة .

ج - الجدة والحالة الادبية :

وحتى حينما نحقق تلك الانسجامية الكاملة وذلك التوازن السليم في حالات ادبية تتمثل باختبارات كافية لمطاعنا - حتى حينما يحصل ذلك فعلاً ، غالباً ما نجد ان التوتر وعدم التألف يجنبىء وراء القناعة ويرصد مجهوداتنا . ونرجع إلى انفسنا لتذكر حكمة منهجية مفادها ان الناس اجناس . ففي حالة البعض منهم ، بمجرد ان تتحقق بعض آمالهم وقيمهم ، تستحوذ مخططات مغايرة لما حققوا على عقولهم ، فتستلهم ديناميكيتهم . لهؤلاء ، الحيلة تبقى صراعاً متواصلاً لمجهودات لا تنقطع ولا تكل ، تحقيقاً لحالات ادبية يظلل كلا منها لوناً خاص من الجدة والابتكار .

اما الاجناس الاخرى من الناس فلا تثير ، لا في نظرية القيم ، ولا في فلسفة التاريخ ، ولا في الفكر السياسي ، مشكلات ذات اهمية تستحق الذكر - اللهم الا مشكلة تحويلها إلى النصف الأنف الوصف .

أ - الانتقاد ثالث :

تضعنا الفكرة الجوهرية في المقطع السابق في متناول انتقاد ثالث يوجه ضد مخططنا العام لنظرية في القيم . وهذا الانتقاد اعمق واقسى من الانتقادين السابقين . الانتقاد الاول ركز على طبيعة المثال ، والثاني على عملية رفضنا للحدود التقليدية التي اضطر مفكرو نظرية في القيمة على رسمها بين ما يميز منطقة القيمة في الحياة الانسانية عن المناطق المغايرة لها . وزعم هذا التقليد ، ومعه الانتقاد الثاني ضد نظريتنا ، ان انقيار صرح القيم مرتبط بشكل وثيق بانقيار تلك الحدود . كيف يمكننا ان نبحت في القيم ما لم نعرف حدود منطقها ؟ ذلك هو الخطأ ذاته الذي يرتكبه المفكرون السياسيون حين يتعلق تفكيرهم بالنظرية المفسرة للسلوك السياسي . الخططان من فصيلة منطقية واحدة . يدور كلاهما على الفكرة الانعزالية : - الاولى تفترض عزل السياسة عن بقية الحقول ، والثانية تفترض عزل الاخلاق والادبيات عن غيرها من الانسانيات . يعني هذا الترميم « للواقعية السياسية » ان يتخلص من الاغلوطين معاً .

لقد بحثنا في القيمة بمعزل عن حدود رقعة حقل القيم . وكانت النتيجة ان ليس لهذا الحقل حدود تحلل البحث ضمنها بالقيم ، ونحرم بالتالي البحث خارجها بهذه القيم . لقد تبين لنا ان اية علاقة او حادثة او جملة^(٢) قد تكون ادبية قيمة وقد لا تكون . وبناء عليه نشأ الانتقاد التالي - اذا كان مطلق شيء

(١) ملحم قربان ، امكالات ، بحث : « مفهوم التاريخ في نحن والتاريخ » .

(٢) « my name is pauly » in « Dr. Welby » مسلسل تلفزيوني ، القناة ١١ مساء الاربعاء في ٢٤ آذار سنة ١٩٧١ . الساعة الثامنة والنصف . also, My theory of Value .

مرشحاً لأن يكون قتيلاً ، تحسر النظرية التقليدية في القيمة بعض مسائلها . جوابنا على ذلك : « في هذا شيء من الكسب » - التلخص من المسائل غير الأصلية ربح لا يقدر بشئ . ونشكر المنهجية على ذلك . فنحن مدنيون لها بتبيان عدم أهمية هذا النوع من الأسئلة . ولكن هذا لا يعني كما يفترض الانتقاد الأول ، أن الحقل الأدبي سيمحي عن الخريطة . يظل للبحث في القيم أهمية ، وتتمركز هذه الأهمية ، من زاوية الاطار العام الذي ننشئ ، حول التمييز بين الحالات ذات القيمة المزيفة والضئيلة والزهيدة والحالات ذات القيمة الأصلية او المهمة الكبرى . وقد بينا بعض القواعد المساعدة لذلك . وغني عن الذكر ان هذه القواعد أهمية سياسية تذكر .

اما السؤال الثالث الذي نواجهه الآن ، ونحديه لنظريتنا اقصى من التحدي السابق فهو التالي : اذا كانت كل حالة ادبية فريدة نوعاً ، وحيدة بأهم ما فيها من زاوية الاطار التحليلي الذي تقدم ، فما هي اذن أهمية التقاليد والعادات والاختبارات السابقة والتاريخ ؟ هل يقدر الانسان ، بكلّيات مغايرة ومتطرفة ، ان يتهيأ للمجهول ؟

جوابنا : « نعم » . بإمكان الانسان أن يستعد لمجابهة مجهول . انه لصحيح انني لا اعرف ما يياغتي به الغد من مفاجآت متحدية . ولكن ، وبقطع النظر عما سلفاًجا به انني اعرف تمام المعرفة انه من

الافضل لي ان اجابه حوادث الغد تساندي مجموعة من الاصدقاء المخلصين الحميمين ، وكمية من الدراهم ، وبعض من المهارات والكفاءات التي يصح ان اعتمد عليها بعدما اثبتت تجاربي الماضية سلامتها وصحتها . ان مجابتي للمجهول ، حتى ولو كان مجهولاً تماماً تعضدني هذه الامور ، هي افضل من مجابتي له من منزلاً مفتقراً لها . هذا على صعيد الجهل التام « للمجهول » المنتظر .

اما على صعيد الجهل الجزئي ، فتلبّري امري معه اسهل . فهو بالتالي اخف قساوة على الاطار العام للمفاهيم الذي اتبنى لتفسير القيمة وتزويد الحياة بالمعنى والاتجاه . ذلك لأن الحالة الاختبارية ، على الغالب ، تشتمل على عنصر من الجودة - العنصر الذي يجعل جديدة أيضاً علاقة هذا العنصر بالعناصر الباقية ، وغير الجديدة في الاختبار الذي تتمثل فيه الحالة الادبية المدروسة . في هذه الحالة تربط العناصر غير الجديدة ربطاً قد توثق صلاته وقد تضعف ، بين هذه الحالة التي اعانيتها في اختبائي الحاضر ، وبين الحالات التي تتمثلت في اختبارات سابقة . وعن هذا الجسر ، وبمقادير مختلفة ، تمر الافادة من التقاليد والعادات ودراسة الماضي - الشخصي والتاريخي^(١) .

(١) هذا ما يقدم الأساس الانطولوجي لجميع التفسير التي تلعب الى اننا نستفيد من التاريخ . من هذه التفسير مذهب بيتر جيل (Pieter Geyl) في كتابه استعمال التاريخ وسوء استعماله (Use and Abuse of History) : (يكسب العقل التمرس في التاريخ ورحلة في الحساسة وسعة مدى في الافق التخيلي) . (Imaginative range) Geyl, p., Ibid., pp. 63, 84 .

II - نحن والمطلقات :

رب سائل متفقد يثير التعليق التالي : هنالك مجموعة من القوانين المطلقة الشاملة والوامر الجزئية التي ، ساوية ربانية كانت ام لا ، تلحي التطبيق الشامل الذي لا يتساهل بأي تدبير شاذ معاند لها .
فما هو موقف هذه النظرية المدروسة والمقترحة الآن منها ؟ انما لا تتكرر لها باتهاماتها غير ذات معنى كما يفعل المنطقيون الوضعيون .

واذا رفضنا موقف المنطقيين الوضعيين بأنها - تلك القوانين المطلقة الشاملة والجزئية - غير ذات مغزى موضوعي ، فاننا ننقل الحضارة الالتزامية من الاستخفافية تجاه هذه المطلقات . غير أن هذا المكسب ليس هو الذي دفعنا الى ذلك الرفض - إذ لو كان الأمر كذلك لكان تفسيرنا له تفسيراً أبديولوجياً لا تفسيراً علمياً . والأول تهمة مشينة ، بينما الثاني هو التصرف المشروع والمسؤول .

ويتبقى لهذا الموقف نتائج أخرى مستحسنة . غير أن هذا المقام ليس بالمقام المناسب لتفصيلها .
كما وإن مقومات التفسير العلمي^(١) له غير مطلوب ههنا ، وقد تعرضنا لها في أكثر من مناسبة في هذه الدراسة .

الأمر الأهم في هذه المناسبة هو توضيح موقف الواقعية الالتزامية من تيار آخر ، عريق جداً في تاريخ الحضارة البشرية ، وما زال ، بالرغم من كثرة التحليلات التي تجاهه ، يسيطر على عقليات الكثيرين من ذوي الوزن الفكري والقيادي في عالمنا المعاصر .

تشابك اعتبارات كثيرة في تفكير هذا التيار . يجمعنا من هذه الاعتبارات ، واحد فقط ههنا . يساند الاصرار على القوانين المطلقة الشاملة والجزئية الاعتقاد بأن قوانين كهذه تلزم الانسان فلا يتساهل أملمها ولا يتردد في تطبيقها .

إن هذا الاعتقاد بالذات هو ما يختلف معه الواقعية الالتزامية . ولها ضده ملاحظات كثيرة ومختلفة : منهجية وفكرية وحضارية .

نكتفي هنا بذكر أهمها . ويتعلق هذا بالحرية . وبالرغم من أن حضارتنا ، وحتى في تقاليدنا القديمة العريقة قد اهتمت بالحرية وتكلمت عنها بلغات ذات بريق وشغف وحساسية ، إلى حد أنها ، أو بعضها على الأقل ، رادف بينها وبين هوية الانسان ومعنى حياته ، بالرغم من ذلك لم تعط الحرية

(١) تفصيل هذا التمييز راجع كتابنا تاريخ لبنان السياسي الحديث ، الجزء الثالث ، القرار ، التمهيد ، وبحوث القسم الثاني : « ملاحظات منهجية حول كتابة تاريخ لبنان » .

أهميتها التي تستحقها على صعيد المبادئ كما على صعيد الفعل والممارسة إلا بنشوء الإلتزامية -
التزاميتنا .

ومن البيانات الحاسمة على صحة هذه الموضوعية رفع علم الحرية هذه ، وهي على صعيد معين معطى معيوش وعلى صفة أخرى خططات وغايات يؤمل تحقيقها ، حتى في وجه تلك القوانين المطلقة والشرائع الشاملة الجزمية . ورفع هذه الراية ليس ، من زاوية هذه الإلتزامية ، فعل رفض أو عملية تمردية بل بالأحرى ، ومع احترام تلك القوانين والشرائع ، عملية إقرار بمسؤولية وعدم التهرب من القرار الذي ينتج عنه ، ترتيبات ونتائج ، تصرفات تقرر في نهاية المطاف أهم ما يكشف عن حقيقة الانسان : هويته ومعنى .

والإلتزامية النابعة من الحرية الأصلية وأبعادها تتمثل أمام هذه المطلقات بالوقوف الرصين والمتأمل والمحاكم بغية تقرير المصير الأفضل ، كما أعطي صاحب العلاقة أن يقرره ، وزرع هذا القرار أفعالاً معيوشة . ولا ينفي هذا الوقوف امكانية اتخاذ موقف لا ترضى عنه كلياً تلك الشرائع المطلقة والقوانين الجزمية .

إن حرية الاختيار ، في أقصى حدودها ، تتضمن امكانية الخطأ في الحكم وامكانية سوء التقدير في قيم المعطيات التي توفرها الحياة أسانيد للقرار المختار . ومن هنا مسؤولية المقرر ومن هنا قيمة الإلتزام ضابطاً ضد هذه الانحرافات . ولكن هذا الضابط يبقى ذا فائدة في إطار الإقرار بامكانية هذه الانحرافات . الحرية الأصلية تفترض وجود هذه الامكانيات ، ولا يصح أن تسلط المطلقات الى حد نفيها عن الانسان : الى حد نفي حاجتها عنه . تلك بعض من ضرائب الحرية وممارستها بالممارسة المسؤولة .

الحرية الأصلية هي حرية التصرف حتى وإن كان غفطاً أو شريراً .

صح أنه من الأفضل أن يكون لدينا أكثر من وازع ضد التصرف الشرير أو المخطيء . ويبقى تساؤل مهم التساؤل عما إذا كانت التصورات التقليدية ، كفرض المطلقات على الانسان ، هي من جملة تلك الوازعات . ولكن هذه مسألة ثانية .

وهكذا تكون الحرية أسبق بالأهمية من المطلق - ويبقى من حق الانسان ، بصفته حراً ، حتى أن يتنكر لجميع المطلقات . من حقه ، إذا هو رضي بالتبعات المترتبة على جوعده هذا ، أن يرفضها إن جملة وإن تفصيلاً .

إننا ، وإذا واجهنا انساناً كهذا ، لنأسف لحالته . ولكننا نفر له بحقه في تقرير هذه الحالة . وناربح الحضارة الانسانية ، يمكن أن يعتبر محاولات تجعل الناس تميل عن مثل هذا التقرير الى ما هو أفضل منه . ونعتقد أن هذا هو أيضاً ما تقوم به الإلتزامية التي نتبناها . ولكننا نعتقد أننا إذا ذهبنا ملهّب أن الشرائع المطلقة والقوانين الجزمية تعطل عمل الحرية على هذا الصعيد - نعتقد مخلصين أننا نحجّم الحرية ونقل من قيمتها .

ومن هنا ينشأ التمييز المنهجي لدينا بين وجود المطلقات ومعرفتنا بها . هذا ، خطوة أولى ، وثانية ، التمييز بين معرفتها أو وجودها من جهة وقبولنا بها ، أي قبول سلطتها علينا ، من جهة ثانية .

نحمل السؤالين الأولين ههنا لأنهما يستحقان معالجة أدق وأطول نفساً . نفترض أن تلك القرواين المطلقة والشرائع الجزمية موجودة ونعرفها معاً . . ومع هذا ، وبالرغم منه ، يبقى من حق الانسان الحرّ ، من شرفة التزاميتنا ، أن لا يقبلها مسيرة لتصرف أو لآخر من تصرفاته .

بكلمات ثانية ، ومن هنا تنشأ تساؤلات حول الجهود التي صرفها أمثال المفكر الالماني عمانوئيل كانط لاثبات الأمر الجزمي اللامشروط (*The Categorical Imperative*) .

قبول الانسان الحرّ بالمطلق هو شرط ضروري ، لدخول هذا المطلق في ممارسات هذا الانسان وطرق حياته ومنعطفات مصيره .

ويبقى هذا الاعتبار الهام - الاعتبار المصحح لتقليد ، أو بعضه ، حضاري عريق - الأساس الفلسفي على صعيد التنظير ، والاساس الأونطولوجي ، على صعيد الواقع الكوني لمعالجة السؤال الأهم في الفكر السياسي وبالتالي ، العمل السياسي : نعني السؤال عن مبررات الإلزام السياسي . وكثرت هذه المحاولات . وقد ذكر بعضها في ثنايا هذه الدراسة .

ونذكر ، بهذه المناسبة ، محاولة لزميل^(١) لنا :

« يفسر الشرعية بأنها ثقة الشعب بالحكام ، ويعتبر الشرعية السياسية هي اليوم المشكلة الكبرى للحكم في الوطن العربي ، ويعزو أزمة الشرعية إلى عمق الهوة القائمة بين الأنظمة السياسية داخل الحكم من جهة ، والقيم الثورية والقومية التي يتمسك بها الشعب العربي من جهة أخرى » .^(٢)

ويستلفت انتباهنا في هذا المقتبس تعريف الشرعية . وذلك لأنها الوجه الآخر للتساؤل الذي ذكرنا - ما هي مبررات الإلزام السياسي ؟

يقول : « يفسر الشرعية بأنها ثقة الشعب بالحكام » .

في الواقع يبقى الاستاذ هلمسون^(٣) بريئاً من دم هذا الصديق . انه ويكل حلو يرجع إلى كتابات ماكس فيبر (Max Weber) ليقبس التالي :

(١) الاستاذ مايكل هلمسون ، راجع تقريباً لكتابه في المستقبل العربي ، المجلد الثالث ، ص ١٨٤ .

M. Hudson, *Arab Politics (The Search for Legitimacy)*, New Haven, Yale university Press, 1977.

(٢) مايكل هلمسون ، السياسات العربية والبحث عن الشرعية ، يقتبسها عنه الدكتور محمد المجذوب ، في الوحدة والديمقراطية في الوطن العربي ، منشورات حويدات ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ٣٧ - ٣٣ . (التوكيد لنا) .

Michael Hudson, *Arab Politics (The Search for Legitimacy)*, New Haven and London, Yale University (٣)

«Without legitimacy...

«... the optimal or most harmonious relationship between the ruler and the ruled is that in which the ruled *accept* the rightness of the rulers' superior power» (١)

وهكذا يكفي القبول مقياساً للشرعية لدى ماكس فيبر وعبره لدى الاستاذ مايكل هدمسون . ويدعم هذا المدعى باستشهادات كذلك للاستاذ دايفيد ايستن^(٢) وللأستاذ تيد روبرت كز^(٣) .

وتبقى تعليقاتنا مع هذه التوضيحات ذات مغزى خصوصاً في الإطار العربي للفكر السياسي . ليُصبحُ ذاك القول ، القول المعز و إلى الاستاذ هدمسون ، وصفاً صحيحاً للواقع ، ينبغي التركيز على مفهوم ثقة الشعب . هل هذه الصفة مطلوبة حقاً شرطاً لتحقيق الشرعية ؟ ان في هذا بعض تغت .

ويتضح هذا التعمت في إطار يميز ، كما ينبغي للباحث السياسي أن يميز ، بين درجات ورتب لهذه الثقة . إنها تبدأ ، ربما ، بالقبول بالأمر الواقع ، حتى ولو لم يكن قبولاً إيجابياً . هذه حالة تعرفها جميع الديكتاتوريات وكثيراً ما انزلت الديمقراطية التي بدأت بقبول ايجابي بالحكم الى حالات يصبح فيها القول أنها راضية بالحكم : ولكن لأنه ليس في اليد حيلة للتخلص منه بالتي هي أحسن . هذه حالة قبول - ولكنه قبول سلمي - ويختلف اختلافاً هاماً عن القبول الايجابي : الرضى بالحكم بمعنى أنك ، لو أعطيت حرية الاختيار وحرية الكلمة لما ترددت بالدفاع عنه والانصاح عن رأيك بدعوه . والرضى السلمي هو الرضى التي تسكت عنه طالما لا ترى لك مخرجاً سياسياً منه ، وإذا توفرت لك الحرية لما ترددت بالاهراب عن رفضه والتكر له .

وقيمة هذا التمييز تكتسب قيمة في إطار التمييز بين أنواع الحكم^(٤)

يهنا الآن ، ولكي لا نضيع عن الموضوع المدروسة ، ان نلقت النظر إلى أن أساس الشرعية ليس الثقة بالحكام . إذ لو أصرينا على هذا المطلب لما توفرت لنا إلا في القليل القليل من أنظمة الحكم التي يعرفها التاريخ .

نكتفي بالقبول شرطاً لتحقيق الشرعية . عندها تصبح الشرعية لا ثقة الشعب بالحكام ، إذ أن هذا أمر متعذر على الغالب ، بل قبول^(٥) الشعب بالحكام .

وإذا كان القبول بالقوانين المطلقة والشرائع الجزئية - حتى وإن وجدت وعرفناها - هو الشرط

Press, 1977, P. 1.

(١) Max Weber, *The Theory of Social and Economic Organization*, (Trs. by A.M. Henderson and T. Parsons, ed. with an introduction by T. Parsons), New York, Oxford University Press, 1947, PP. 124-126; Reinhard Bendix, *Max Weber*, N.Y., Doubleday, 1960, PP. 294-95.

(٢) David Easton, *A Systems Analysis of Political Life*, New York, Wiley, 1965, P. 278.

(٣) Ted Robert Gurr, *Why Men Rebel*, Princeton, Princeton University Press, 1970, PP. 183-185.

(٤) راجع للملك كتابنا *الانكالات* . طبعة ثانية مزيدة ومتقنة ، بحث : « مشاكل الديمقراطية » .

(٥) والمقصود هنا هو القبول أو الرضى الإيجابي طبعاً .

الضرورة لامكانية دخولها إلى هيكل الاحترام الذي يجعل منها ذات سلطات توجه تصرفاتنا ، أصبحت هذه المطلقات وعن طريق قبولنا بها ، من العوامل التي تساند ودعم الشرعية السياسية التي توجه تصرفات البلدان التي ننتمي إليها .

وإذا ما توفرت الثقة بها ، وهو أمر ، نستصعب حصوله ، فتكون من فصيلة زيادة الخير .
ويبقى القبول في الحالين تعبيراً عن حرية أصيلة ومدخلاً مشروعاً لتلمسه معاً المطلقات للدخول المشروع إلى هيكل حياتنا ومحارب كرامتنا والشرعية السياسية لتقرر شروط حياتنا السياسية تقريراً واقعياً .

فلذا توفرت تلك المطلقات اناس يلتزمون بتطبيقها ، وإذا نجحوا بهذا التطبيق ، فلا يسع مبادئ هذا الترميم للواقعية السياسية المتضمن قواعد معتمدة في القيم إلا أن نحترم منجزاتهم . في الواقع لقد سبق وإشارات هذه النظرية إلى أن شيئاً من هذا يجب أن يتحلى به السياسي رجل الدولة .

فنظريتنا في القيم والسياسة لا تنكر قيمة الاختبارات الماضية والقواعد التي يرهن التاريخ سلامتها . ووفرت لربط هذه القيم بأعمالنا الحاضرة جسراً ذا شأن تدعمه ركائز تقوم على صخرة الواقع الانساني . ولكنها ، وهذا الأهم عندها ، تترك لحكمة القائم بالعمل السياسي أو المعاني للحالة الأدبية المنطوية عليها ذلك العمل ، ان يقرر نوع التوازن الذي يمكن أن يقوم به أو يحققه بإبعاده المختلفة - الربط بين الجنديد المبتكر والقديم الرتيب في الحالة الأدبية ذاتها ، الربط بين الماضي والحاضر والمستقبل ، والربط بين النظرية والواقع ، والربط بين المطلق المعتمد والمسلكية التي تثبت اقدام هذا المطلق على ارض الواقع . انه لمن أن تتقن الحفاظ على توازن مقبول بين هذه الأبعاد جميعها ، وانه لمن مسؤوليتنا ان نمارس هذا الفن . ولكننا ، وبالرغم من ان القائم بالعمل نفسه هو المسؤول الأخير بتقرير أنواع هذا التوازن بجميع أبعاده - وذلك حتى أننا لا نقرر ان نحرمه منه ، لا نؤمن بأنه هو نفسه الحكم النهائي بصحة هذا القرار وسلامته . ينبغي ان نكون جميعنا فنانيين بالمعنى الذي ذكر ، وينبغي ان نكون مسؤولين بممارسة هذا الفن . وذلك لاننا نواجه حتى من يحق له أيضاً ، ويطبق الطبيعة الانسانية والاجتماع الانساني ، ان يحاسبنا نظرياً وعملياً على ما نمارس .

وفي هذا السياق - سياق الاحتكام - ليس ارتكاب الاحمال الشاذة التي لا تنطبق عليها القوانين المطلقة الشاملة جريمة أدبية بحد ذاتها . قد تكون جريمة وقد لا تكون . يتوقف ذلك على طبيعتها وعلى نوعية مبرراتها - إذا كانت لها مبررات .

(١) راجع كذلك كتابنا الحقوق الانسانية ، ودراسات « المواقف الحاسمة » .

(٢) لو ان تنفيها ، كما يفعل كامو :

« Camu's position is that « There are no absolute values, and that absolute values are foreign to men and their history... ». Paul Grimley Kuntz, « The Death of Absolutism. Akten des XIV. Internationalen Kongress der für Philosophie, » 2. sep. 1968, Universität Wien, 1970, Band 5, p. 17.

هذا ما يضطرنا الى معالجة مسألة العلاقة بين الغايات والوسائل مرة ثانية . وهذه المرة من زاوية الاطار العام للمفاهيم المساعدة على تحليل مفهوم المبادئ المتعلقة بالقيمة ، وتبيان النتائج المختلفة التي تنشأ عنها .

III - انتقاد رابع :

ولكن هذا يضعنا في مأزق رابع . هذا يعني ان نظريتنا هذه في القيم لا تؤمن بالاوامر الجزمية غير المشروطة .

ليست هنالك في عرفنا ، اوامر جزمية غير مشروطة ملزمة على الانسان . ذلك يورطنا ببحث الفوارق بين هذه الفكرة وما يدافع عنه علمنوثيل كانط في العقل الفعال التطبيقي . ولكننا نقدر ان نستغني عن هذا البحث الان مكتفين بما تنطق مع كانط عليه . وهو الامر ذو العلاقة العلمية بالامور السياسية . ان الامر الجزمي غير المشروط في عرف كانط ليس بامر الزامي صرف ، بل هو ما نود ان نسميه التزاماً .

ومن جهتنا نعتقد ان هنالك حالات - حالات كمالات يحسد الانسان عندما يتمكن من تحقيقها اختبارات انسانية اجتماعية - ينسجم فيها الالتزام والالتزام الى حد يصبح معه التمييز بينهما أمراً مشوهاً للواقع .

غير اننا نعتقد ان تحقيق هذه الحالات هو امر من الصعوبة بمكان . ولذلك فقلنا يتم ، هذا اذا تم ، في حياتنا الانسانية المعتادة . وقد مر ما نضطر ، لوصف الحالة الانسانية والاجتماعية وصفاً صحيحاً ، الى التمييز بين الالتزام والالتزام - وعلى الغالب نحن مضطرون الى ذلك ، يظل الالتزام اسبق بالاهمية عندنا من الالتزام . وبهذا المعنى يصبح كل الزام مشروطاً - مشروطاً بقبول القائم بالاعمال به . من هنا ينتقل مركز الثقل في الفكر التقييمي المعياري والسياسي ، وفي العمل ضمن اطار معروف في هذين الحقلين . ليست المسألة الاهم في نظرية للقيم علمة وفي نظرية خاصة بالاخلاق ان تكتشف المطلقات او ان تصوغ مبادئ وقوانين وقيم مطلقة ، وان تبحث من ثم في وسائل بالزام الناس بتطبيق هذه المطلقات . ان المسألة الاهم هي خلق الشخصية الانسانية المسؤولة^(١) وتنميتها - الشخصية

(١) وفي ذلك نرانا نميل الى « الديمقراطية الفردية » على ما يتنا وبينها من فوارق هامة ، كما تتوضح في المقتبس التالي :

«Returning now to the moral philosophy which individualist democracy must rest on, it is evident that for it the individual is real in his own right. It will not do at all to conceive him as somehow reconstituted out of a collection of desiccated faculties, or as important simply because he exemplifies a universal 'manner'. Nor can we seriously maintain that he is morally meritorious simply because he conforms to a collection of laws, irrespective of whether he actively consents to them or not. On the contrary, the individual must be regarded not as a subject of moral laws, but as a responsible agent who morally obeys rules to which he has consented and who is for that very reason entitled and obliged to break them when his moral judgments finds them inappropriate to a particular situation».

التي ، عند نضوجها ، توفر اسباب النجاح للغايات التي قُصِدَ بهذه المطلقات ان تتحققها^(١) . بل اكثر من ذلك قد تضمن^(٢) ، كما لا تقلد ان تضمن تلك المطلقات ، غرس جلورها في تربة الواقع الانساني والتاريخي والحضاري .

٩ - المقياس :

هذه هي المسألة الاخلاقية الجوهرية . ووضع النبرة اللازمة عليها هو المسؤولية العظمى لابناء القرن العشرين . نعم لم تهمل الاجيال السابقة الاشارة اليها او الاهتمام بها . ولكنها لم تكن في يوم من الايام محور الانسانيات جميعها - ينبوعها ومصب جميع جداولها .

وكما انها ، اذا صحت ، مبعث اعتزاز للانسان فهي ، وبقوة ارسن ، مصدر مسؤولية . وربما لا تصح مقولة الصحة او الخطأ عليها - الا جزئياً وبمعنى ثانوي - انها قضية التزام . وبالرغم من ان الالتزام قد يهتم وقد لا يهتم بالحقيقة - بالصحة او بالخطأ ، فإن افضل انواع الالتزام هو ذلك الذي يحترم الحقيقة المرضوعية ويخلص لها .

عندها ترشح هذه القضية ذاتها عن حق لمنصب المقياس الذي يصح ان يُرَاز ، بمقتضاه ، جميع ما يقوم به الانسان من محاولات . انها مقياس جميع المقاييس .

(T.D. Weldon, *States and Morals* London, 1962, P. 266 (Underlining mine) .

(١) ملحم قربان :

أ - الحقوق الانسانية ، طبعة ثالث ، بيروت ، ١٩٧٩ ، بحث : « القانون الطبيعي الجديد » .

ب - « الاخلاق والمجتمع » .

ج - « المواقف الحاسمة » .

د - اشكالات ، طبعة ثانية مزيطة ومنقحة ، مجد ، بيروت ، ١٩٨٠ .

هـ - الواقعية السياسية ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص ١٧٢ .

(٢) ولا ينبغي عن البال ان الناس اجتناس بالنسبة لهذه القضية . اتنا نعرف ان هنالك انساناً لا يطبقون تحمل مسؤولية كاملة تجاه هذا النوع من الحياة للتمتمة . هؤلاء يكون الايمان بحقيقة هذه المطلقات مصدر قوة ومورد مساندة . وربما بني التقليد الحضاري الذي نعرف لاشخاص مثل هؤلاء . ويقدر ما ساعد امتثالهم على مجالية قضايابهم الحياتية مجالية مشكورة ، بل تلك المقدار قد خدم المدنية خدمة تذكر بالتقدير والاحترام .

يود هذا التزميم للواقعية ان ينظر إلى الامور بمنظار اوسع مدى ، واصدق وصفاً للواقع الانساني . وعلى الخصوص يحاول قدر المستطاع ان يعطي الابطال بيتنا حقهم من الثقة والاجلال . من مظاهر هذه البطولة القيام بمسؤوليات الحياة متدفعين لتحقيق غايات المطلقات لا بصفتها مفروضة عليهم ، بل بصفتها التزامات واعية من قبلهم - تسميات ملموسة ومحسوسة لمخرجهم الاصلية .

الفصل التاسع

المعضلة : أبعادها الثقافية والأخلاقية والسياسية

ان قيمة المقياس النقدية العملية ، وبالنسبة لتصرفات جميع الناس ، تكمن في نوعية الموقف الذي يوجه لكل منهم تجاه المعضلة الكبرى التي يواجهون . ومن الطبيعي ان يكون الحل الكافي والمفصل لجميع ابعادها ابعد من تناول مطلق انسان . يكفينا مسؤولية ان نقترح بعض الآراء المتعلقة بثلاثة من ابعادها : الثقافي والأخلاقي والسياسي .

١ - المسألة الثقافية الكبرى :

وهذه المسألة - وهي في الواقع تدور حول مجموعة متشابكة من المعضلات - ربما تكون بصيغتها التالية : كيف التخلص من المطلقة والاستخفاف^(١) معاً ، اهم مسائل العصر الحديث الثقافية على الاطلاق . ولكن ، ولكي لا يعطي جوابنا السابق انطباعاً خاطئاً يعتقد الدارس معه ان مسؤوليته تنحصر بمجرد ما نكتب نحن ، او ما يكتب غيرنا من المهتمين بهذه الامور اهماً جلياً ومسؤولاً ، ولكي نضع بالتالي الانسان ، مطلق انسان ، تجاه مسؤولياته الحياتية والفكرية ، نسارع الى الاعتراف بأمر هام جداً من زاوية الموقف الذي نعالج الامور منطلقين منه .

أ - اي نوع من الجواب نتوقع ؟ -

وهذا الاعتراف هو ان الجواب المفصل تفصيلاً تماً يتعدى بحث المبادئ المنهجية وتوضيح بعض المواقف الفلسفية الفكرية ذات الاثر الفعال في الاجابة على هذه المسألة - ان تفصيل الجواب المناسب للشخص المجيب والقائم بالاعمال المعالجة ضمن ظروف معينة ، وبعض الاحيان خاصة ، هو من

(١) راجع كذلك :

Adolph Liechtigfeld, *Mammonide's Attributes and yasper's Cipher*, Akten des XIV Internationalen Kongresses für Philosophie, Wien 2-9 September, 1968, Band V, Universität Wien, 1970, p. 490 ff.

مسؤولية ذلك الشخص نفسه . و اقرارا منا بمبدأ الحرية الذي نقول به ، واحتراما منا لحرية الآخرين ، ولعلاقة هذه الحرية باتخاذ الموقف المرئي من زاوية القائم بالأعمال في اطار الظروف المدروسة ، نستنتج ان اشخاصا مختلفين يحتمل ان يجيبوا على هذه المسألة ، حتى ضمن شروط متشابهة ، باجوبة مختلفة تماما بعضها عن بعض . ولكن حكمتهم وبطولتهم تقاسان على اساس هذه الاجوبة المختلفة وعلى مدى انسجامها مع نظرياتهم الممتنعة من جهة ، وعلى مدى نجاحهم في تطبيق هذا الانسجام افعالا عملية من جهة ثانية . اذ بذلك يتعين مقدار جاذبيتهم لمسيرة التاريخ . واذا اخفق الاطار العام للمفاهيم ، اي اطار عام على الاطلاق ، في تقديمه جوابا عاما ومسبقا لهذه المسألة ، فلاننا نجد مسوغات كثيرة وقوية تبرر هذا الاخفاق . في الواقع ان استعمالنا لغة الاخفاق في هذا السياق هو عملية ليس لها مسوغات علمية قوية ، بالرغم من انها تسوغ نفسانيا . ان منطق « الاخفاق » يحتم علينا استعمالها لوصف عملية كان بالامكان ان تتم ولكن ، ولاهيا لغير متوقع من القائم بالعملية ، قد فشلت . وهذا الامر ليس بممكن للاطار العام للمفاهيم ان يقدمه ، وبالتالي لا تصح تهمتنا له بالاخفاق . ولكن هذا الاطار ينبغي ان يوفر لنا بعض المفاهيم الدقيقة والمشروعة والمؤمنة - على الصعيدين الفكري والعملي - والتي تساعدنا على التمييز لا بين الافعال فقط ، بل بين الرجال ايضا . وما من احد ينكر ، ولا يتهم بالبلادة ، ان هذا التمييز المزدوج هو من اوليات العيش الواعي .

ب - شرطان عامان للجواب المقبول :

واذا رجعنا إلى بحث نوعية الاجوبة التي يمكن ان تشرح ملء المركز الشاغر بفضل اثار المسألة الاكثر اهمية لهذا العصر ، او بفضل اثاره امثاله في فلسفة الانسان السياسي المياشي لتطور عصره ومشاكل زمانه ، نرى ان هذه الاجوبة يجب ان تخضع لنوعين من الانسجام والتوافق . هذا اذا صرنا القائم بالأعمال او الدارس لهذه الاعمال على ربط النجاح بالحقيقة ربطاً يزيد من قيمة الاثنين معاً وبالتالي من قيمة الانسان الذي يقوم بهما . وقد سبق وبيننا ان هذا الربط ليس يحتمى . وانه من المقاييس الاكثر اعلاماً عن نوعية الشخصية التي تتعامل معها ، ذلك لأنه يستند إلى قرار تتخذه بقطع النظر عن المخاطر التي تعترضها نتيجة لتطبيقه . وفي عرفنا ، إن الشخصيات التي تلتزم بهذا الربط التزاماً جدياً ومصرراً هي وحدها جديرة باحترامنا وثقتنا .

١ - الانسجام المنطقي النظري :

اما النوع الاول من الانسجام الذي ينبغي ان يتوفر لجواب يصح ان يعتبر مرشحاً لحل المسألة المهمة ، فهو الانسجام النظري والمنطقي . اما النوع الثاني من التوافق المطلوب فهو التوافق التطبيقي او الواقعي . ويجدر بنا التمييز بين هذين التوافقين بالرغم من اننا نعرف تماماً انهما يتساندان ويتعاونان في الحياة العملية الواقعية للانسان الواعي بطرق تخفي احياناً وتظهر احياناً اخرى الظاهرات التي تميز بينهما . فحياة الرجل العالم صاحب الامانة الفكرية هي عملية متشابكة العوامل . ومن هذه العوامل هذان الانسجامان . والعلاقة المتبادلة بينهما في اطار العملية الكبرى هي امر ضروري لسلامة هذه العملية . ونعرف ان اخفاق توقعاتنا المنظمة ، في ضوء دراستنا للواقع ، ويوحى بعض الافتراضات والنظريات المقترحة ، قد يقودنا إلى تغيير جذري في تلك النظريات والافتراضات . كما وانه قد يقودنا إلى

تغير جذري في الواقع ذاته لينسجم مع بعض عقائديتنا . وإن المنهجية المبروسة ، لكي تبرهن عن سلامتها وكفائتها ، يجب أن توضح لأمنا الشروط والظروف التي ، حينما تتوفر ، تدفعنا بمنطق الواقع ، وبمنطق التزاماتنا وبمنطق القيم التي نبني تحقيقها ، إلى هذا التغير أو ذاك . وقد تحملنا ، إذا كانت موفقة ، إلى تغير من نوع ثالث . وجميع هذه الأمور ، على أهميتها ، يجب أن تبحثها ، كما قامت بذلك بالفعل ، المنهجية التي نعتمد^(١) .

أما نوع التوافق الأول المشار إليه سابقاً فهو النوع النظري أي المنطقي . يشير المنطقيون إلى هذا النوع من العلاقة باسم التوافق الذاتي . وهو ، بكلمة ثانية ، التحرر من التناقض . وهو الأساس لجميع الاستدلالات المنطقية الصحيحة . وهو نوع من العلاقة المتبادلة بين رموز أو بين مفاهيم يشار إليها بتلك الرموز . أنه لفرض يجب التنبه إليه دائماً ، أن تكون مفردات النظام المكونة من هذه الرموز والمفاهيم خالية من التناقض . كما وإن العلامات التي تتضمنها هذه المفردات ، لتكون النظام المقصود ، ينبغي أن تكون هي بدورها خالية من التناقض . وبالتالي ينبغي أن يتمتع النظام ، كلاً مفسراً للظواهرات والحوادث المطلوب تفسيرها ، بالتناسق المنطقي والانسجام النظري هذا - هو وعلاقته ومفرداته ومفترضاته .

١ - إخفاق الواقعيين التقليديين في الحفاظ على هذا الانسجام :

ولكي نربط بحثنا هذا بالواقعية السياسية عبر المقابلة بين مفكرين من مفكريا المعاصرين ، نشير إلى أن هذا الشرط الاسامي لاية نظرية على الإطلاق ، وقد تنبه لأهميته هانس مورغنتو تنبهاً قوياً ، لم يثر على ما يظهر سوى انطباع غامض وضعيف على تفكير كينيث تومبسون . وإلا ، فكيف نفسر جمعه بين مفكرين أمثال فيستشر وبطرفيلد ومورغنتو ونيبور . أنا لا أعني أنه ليس بالإمكان مطلقاً أن نجد بعض المبادئ التي قد يتفق على القبول بها جميع هؤلاء . ولكنني أعني ، ومن الواضح أن ما أعنيه صحيح ، أن تومبسون لم يجهد نفسه بتنظيم هذه المبادئ - على افتراض أنه توفّق ولقيها - تنظيمياً وإعياً في إطار عام للمفاهيم يتصف بالتوافق والانسجام المنطقي . أننا بالأحرى نجد بينة تلبنه إذا صححت ، وزعم أنها صحيحة ، لا باخفاقه ببيان الانسجام المطلوب أو باهماله له فحسب - الأمر الذي يظل تهمة سلبية حتى يتبين العكس - بل أيضاً بأنه يرتكب تناقضاً واضحاً ، أو إذا شئت بعض التخبیط ، فما يتعلق بموقفه المطلقات ، الموقف الذي يستند إلى جمعه ، أو محاولة جمعه ، بين آراء هؤلاء المفكرين المعاصرين .

فتومبسون^(٢) يتورط في عملية تبيان المخاطر التي تنطوي عليها المتطرفان المتنازعتان : أي الاستخفاف والمطلقة الأدبية على تفسير السياسة الخارجية الأميركية وتقييمها . فيتضح أنه غير راض بكتلتها . وهو مصيب بذلك ولا شك .

(١) ملسم تيرن ، للمنهجية والسياسة ، طبعة ثالثة مزينة ومنقحة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٨ .

(٢) هذا يعد أن يقر معترفا بأهمية المسألة من زاوية الواقعية السياسية :

« إن التقييم الأدبي للسياسة الخارجية يفوق بأهميته جميع المسائل للدرجة على جدول أعمال الدارس للحقق بعلاقات أميركا بالعالم . وهذا التقييم هو أكثر هذه المسائل أغراقاً للعالم في مجاهل البحث ومعمياته ، وهو بالتالي أكثر إلزاماً وحسباً » . انظر : Thompson, K., *Ibid.*, p. 135 .

ولكن قارئ الواقعية السياسية وازمة السياسة العالمية يقع في شرك مؤمل - أمل الاغراء بان موقفه هذا سيؤخذ ، من جهته على الاقل ، مأخذ الجدل ، وبحكمة وبعلمية كاثيتين في معرض بحوثه . في الواقع يتعدى تومبسون حدود مجرد اغرائنا عن بعد بأمل متفائل إلى حدود أكثر واقعية - أي إلى وعدنا المباشر بأنه يحاول ان يبيح عن السؤال المحرج « هل بإمكاننا تجنب المطلقة دون الوقوع بالشككية ؟ » ولا تلبث آمالنا ان تحجب - وعلى أكثر من صعيد . وتحقق الوعد في تحقيق تعهداتها .

فبادئ ذي بدء ، يعطينا تطلبه « لمقاييس أكثر موضوعية من مقاييس النجاح » ، الانطباع بأنه يحاول ان يتعدى ما يذهب اليه هانس مورغيتو في هذا المجال . غير انه ، بعد ذلك ، يشير إلى مقاييس مورغيتو اشارة المكتفي بهذه المقاييس والراضي عنها . وهذا في نظرنا يضعه في مأزق عرج جداً . اما انه يناقض نفسه ، برفضه مقاييس مورغيتو وتبينها معا ، وأما انه يسعى قراءة هذه المقاييس وتفسيرها .

واننا نعلم علم اليقين بإمكانية عرج آخر للاثنتين معاً ولكليهما . ويختصر هذا المبدأ باتهامنا بسوء قراءة مقاييس كليهما او بملدتها معاً وتفسيرها تفسيراً غير صحيح . ولكن اخراج هذه التهمة من كونها مجرد احتمال إلى كونها تهمة علمية مسندة ، يظل شغل المهتمين بمثل هذه الامور من العلماء المطلعين .

٢- اجمع بين العلمانية والمطلقة :

وبعد ، كيف يتمكن تومبسون من التأليف بشيء من الانسجام المطلوب في النظرية العلمية بين مفهومي بترفيلد اللاهوتي : « الحكمة الربانية » و « الشريعة العليا » من جهة ، وبين مفهوم فستر العلماني « للروح الدولية للجماعة او الامة » من جهة ثانية ؟ كيف ينسق تومبسون بين هذين النوعين المختلفين ، ولا اقول المتناقضين ، في اطار واحد منسجم للمفاهيم . انا لا اقول ان هذا امر غير ممكن تحقيقه . قد يكون في متناول بعض العباقرة . ولكنني لا ارى اشارات الربط الوثيق ، بين هذه المفاهيم الجوهرية الهامة ، في محاولة تومبسون المشار اليها .

وتثار الاسئلة ذاتها فيما يتعلق بعملية التنسيق فيما بين مفهوم نيوسر « للعدالة العليا » ومفهوم مورغيتو « للنجاح » .

ربما تضعف قساوة اتهاماتنا لتومبسون لو تذكرنا انه لا يعرض لنا هذه المفاهيم المختلفة اجزاء متممة بعضها لبعض او مساندة بعضها لبعض في اطار واحد للمفاهيم يصح ان تتصف اجزاؤه بالتناسق بين بعضها . بالاحرى هو يقدم هذه المحاولات المختلفة لكي يوسع آفاق معارفنا ، وبالتالي عملية اختيارنا للقيم الهامة التي يمكن ان تبني . وهكذا ، فهذه القيم هي مجرد مرشحات يصح لنا ان نختار من بينها - او اذا شئنا غيرها - ملء القيم الشاغرة في سلم مقاييسنا المعيارية . هذا ، كما قلنا ، يخفف من وطأة انتقادنا بعض الشيء - وربما الشيء الكثير . ومع ذلك تظل التهمة ، على قساوتها ، صحيحة بأن موقف تومبسون غير واضح بالنسبة للمطلقات . هل يتبنى القول والاعتقاد بالمطلقات ام انه يتنكر لها ؟ ولماذا ؟ وهذا سؤال أولي كما هو واضح . ان اتخاذ موقف واضح من هذه المسألة هو أسبق منطقياً من تقرير انسجام ، او إمكانية انسجام ، هذا الموقف مع مواقف مغايرة يتخلها تومبسون في معرض درسه وتقييمه للقيم التي يؤلف بينها الاطار العام للمفاهيم الذي يقدمه لنا باسم الواقعية السياسية . ويزيد في طينة هذه المسألة بلة ان الطريقة التي يعبر فيها تومبسون عن اعتقاده للمتلحق بالمطلقات هي بدورها محيرة ومغيرة

معا . وتألفه من أن « الحد الرابع » للتطبيق الحكيم والبعيد النظر والعميقة في أفعال عملية للمبادئ العامة ينشأ من كون السياسة الدولية خالية الا من القليل القليل من المطلقات^(١) ، هو ايضا ويندوره محير .

سأخاطر بتقدير يتعلق بسبب اخفاق تومبسون في أن يقرر بوضوح وثبت قضية ما اذا كانت هنالك مطلقات ام لا في صيغة اللواقعية السياسية كما يراها ويفهمها . من المفكرين الحكماء الاربعة الذين يشير اليهم باعجاب اثنان يلجآن بقية واطمئنان الى المطلقات واثنان يعتقدان ان هذا اللجوء ، اذا حدث ، فهو غير ذي فائدة ترجي . هذا جزء واحد من القصة التفسيرية التي نقتربها تفسيراً لتردد تومبسون تجاه المطلقات . أما الجزء الثاني من هذه القصة فهو الخطأ المنهجي الذي يميل بصاحبه ، عن وعي أو عن غير وعي منه ، الى التشريع^(٢) للآخرين . فان ميل تومبسون الى التشريع يتناقض مع عدم إمكانية تطبيق هذا التشريع على الحكماء الاربعة المذكورين . فكيف يمكن لتومبسون أن يسن قانوناً برفض المطلقات او باقرارها في وقت يريد معه أن ينطبق^(٣) هذا القانون على بطلر ونيبور ومورغيتو وفستر معا^(٤) ؟ فيين العمانين والمطلقين ، في اطار هذه المعضلة بالذات ، تتأزم الامور ، فيصح عندئذ وصف هذه الحالة بما سياه هكشر « بالآزق السياسي » (Political Predicament) يقفز النص الذي يتحفا به كينيث تومبسون فوق هذه الصعوبة فقرة الحصان الرشيقي - أما مورغيتو ، فعليه ان يتهم ، عاجلاً ام آجلاً ، أصدقاءه اللاهوتيين المطلقين بأنهم يلجأون الى لعبة الايديولوجيين - أي تغطية واقع حالهم المرير القاسي بدخان المثل الأدبية غير المقصودة لسوى هذه التغطية . ونقل عاجلاً ام آجلاً لأنه يميز ، وعن حق كما تعرف جميعا ، بين الغايات القريبة للسلوك السياسي وبين الغايات القصوى للتعرفات السياسية . ولكننا نحن ، أو بعضنا على الأقل ، نعلم بأن هذا التمييز ، على أهميته العملية وصلاحته التطبيقية ، لن ينقذ مورغيتو من مأزق حرج . ذلك لان جميع الغايات القصوى والاهداف البعيدة ، اذا كانت حقيقية على الاطلاق وبالتالي ممكنة التحقيق ، يجب أن تصبح ، سابقاً ام لاحقاً ، مقاصد مباشرة قريبة . واذا لم تكن كذلك ، فهي اذن يوتوبية ايديولوجية بالمعنى الذي يتبناه مورغيتو نفسه لهذه الكلمة . ولما كانت القوة ، بمقتضى النص الحرفي والاصلي لكتاب السياسة بين الأهم ، الغاية المباشرة دائماً وأبداً للتعرف السياسي ، يتبع ذلك ، كنتيجة لا مهرب منها ، ان المبادئ الأدبية الاخلاقية ينبغي أن تكون دائماً ، من زاوية هذه الصيغة ، ايديولوجية بالمعنى المعروف . هذا فيما يتعلق

Ibid., pp. 139, 150. (١)

(٢) يشوه التشريع الواقع :

« وكما يشوه أصحاب نظرية التوازن القوي في العلاقات الدولية حوادث هذه العلاقات وواقعها عندما يعتبرون كل سياسي على رأس دولة ، مثل تاليران او بيسارك ، يراجع حساباته يومياً بنية تقييم التوازن في القوى ، كذلك يشوه الدارسون للعلاقات الانسانية حوادثها وواقعها عندما يتطلعون مباشرة او شبه مباشرة من النقط الثنائي ومن تفسير هذا النمط من زاوية التحليل النفسي الى توضيح السلوك الدبلوماسي وتفسيره » . انظر :

Aron, R., Conflict and War, Op. Cit., p. 197.

(٣) بمعنى انه ملزم : أي انه يعتبر صحيحاً عند الذين يقولون به ، وبأنهم بالتالي يلتزمون بتطبيقه في تصرفاتهم .

(٤) سئري فيما بعد ان هانس مورغيتو يقع ، مثل كينيث تومبسون ، في هذا الخطأ المنهجي الفكري .

بالصعوبة التي تحبب مورغيتو . فعلى صعيد معين لها ، يضطر مورغيتو على أن يتهم بطرفيلد ونيبور ، مستندا الى نظريته الخاصة ، لا الى دراسة ممحصنة للواقع ذي العلاقة العلمية بالتهمة ، بعدم الاخلاص وبعدم الامانة لمبادئها . وضعف هذا الاتهام ستتناوله محاولة خاصة في سياق هذا البحث - هذا علاوة عما هو واضح من الملاحظات الحاضرة (١) .

٣ - الطريقة التقصصية :

وعلى صعيد ثان للصعوبة موضوع البحث - وهنا يشترك مورغيتو وتومبسون في المحاولة ، وبالتالي فالتهمة توجه للواحد منها التي توجه بذات القوة للثاني - تحول الصيغة المشتركة المدروسة هنا للواقعية السياسية لنفسها حق التشريع . انها تدعى بأنها تعرف كيف يتصرف ، أو يجب أن يتصرف ، الآخرون في اطار شروط معينة وظروف محددة . هذا هو بالضبط المعنى الاول « للطريقة التقصصية » (٢) (The Projective Method) التي يتبناها مورغيتو ، هذا مع العلم بأن الضعف الذي تعانيه يتعدى النقاط التي نشر اليها هنا الآن . ومع ان تومبسون يعطينا الانطباع بأنه يحاول أن يتجنب مزلق هذه الطريقة ، فهو ، للأسف ، لا يتوفق دائما بتحقيق هذا الحلز عمليا . والا لما حاول هو نفسه أن يشترع للآخرين كما فعل مورغيتو .

٤ - ضد التشريع للآخرين

ولا بد من الاشارة الى العبرة من الحجج السالفة . نستنتج ان مبدأ منهجيا عمليا ينبغي أن يقود خطانا في عملية ترميمنا للواقعية السياسية حتى نقدر أن نتجنب بعض أخطاء السلف

تلتزم بمحاولتنا التالية بالتفكير لحق التشريع هذا الزعم . هذا اعتراف سلمي لمبدأ إيماني ، او بالأحرى خطأ كاذب ان يصبح ارتكابه تقليدا مقبولا على علاته في الواقعية السياسية - حتى لا نعرض أنفسنا لتعميم أوسع (٣) . لا يحق لأي متفكر كان ، لا من زاوية القائم بالأعمال السياسية ، ولا من زاوية الدارس المحلل لهذه الأعمال ، أن يشترع . في الواقع ان ادعائه هذا الحق هو اغتصاب فكري لحق « طبيعي » (٤) يتمتع به كل من الناس - باحثين كانوا أم قائمين بأعمال أم متفرجين . أما الحق المختصب في حالة الادعاء هذه ، وتزدوج الجريمة اذا تم بالفعل هذا التشريع ، فهو حق الحرية المنهجية - وهكذا نرى ان حق الحرية المنهجية (٥) وواجب الامتناع عن التشريع للآخرين هما الوجهان المختلفان

(١) ونقدر أن نزيد على ذلك : « وما هو مضمون فيما سبق بحثه » .

(٢) لقد سبق ان أشرنا الى حسنات هذه الطريقة كما سبق أن أشرنا ايضاً الى نقاط الضعف فيها . الفصل الرابع - (المعنى التعبيري للواقعية) - مقطع « الوصول المباشر والوصول غير المباشر الى الذاتيات » .

(٣) «... better to be Socratean dissatisfied than a pig satisfied. And that will be so because Socrates, whatever his dissatisfactions, still finds his life more gratifying than that of a pig.»

(Cl. Lewis Our Social Inheritance, Indiana University Press, Bloomington, 1957, pp. 53, and 84.)

(٤) راجع كذلك : الفصل العاشر من هذه الدراسة ، المقطع مبادئ التزمية (٥) الانسان الفرد هو المسؤول الأول عن اختياره » .

(٥) راجع كذلك الفصل الثاني ، المقطع ك ، « المساواة للمنهجية والقانون الطبيعي » من : « صفات مميزة » .

لقطعة واحدة من النقود صكهها العارفون في حقل السياسة .

وعدا كونه مبدءاً منهجياً ، يتضمن واجب الامتناع عن التشريع للآخرين معتمدا فلسفيا هاما . وفي هذه التعليقات نقدر ان توجه الانظار الى نقطة أولية هي نتيجة لا مهرب منها ، أولا ، للمنهجية الاختبارية العلمية ، وثانيا ، لمبدأ عدم شرعية التشريع من جهة مفكر للمفكرين الآخرين أو للقائمين بالأعمال على مسرح التصرف السياسي . لو جابه مورغنتاو ونيبور وبيترفيلد وفستشر مشكلة سياسية واحدة ، ولو كانت هذه المشكلة ذات علاقة علمية بالملفات ، لكان من الطبيعي أن يقترح كل من هؤلاء المفكرين السياسيين سياسة تختلف عن السياسة التي يقترحها الآخرون - وعلى الخصوص بقدر ما تتعلق هذه المقترحات بالملفات . وهذا يبرر بدوره الاعتقاد الذي تنبئ والذي يعبر عنه ويدافع عنه في أكثر من موضع من هذا البحث ، بأن السياسة ، ولو جزئيا ، هي من صنع السياسيين . ومتى اختلف هؤلاء ، فمن الطبيعي أن تختلف السياسات التي يصوغون ويعققون .

II - الانسجام العملي التطبيقي

ونأتي الآن على ذكر النوع الآخر من التناقض والتألف الذي يجب أن يتنبه له - مثل جميع أفراد المدارس الاختبارية - المفكرون المهتمون بصيغة صحيحة وقوية للواقعية السياسية . وهذا النوع من التألف والتناقض يدور حول العلاقة بين الأطار العام للمفاهيم أو أية مجموعة من هذه المفاهيم من جهة والواقع الطبيعي او الحوادث التاريخية أو الظواهر السياسية من جهة أخرى .

هنا ، وفي هذه العلاقة ، يكمن التمييز بين المغزوي واللامغزوي من المفاهيم ^(١) . وفي هذه العلاقة تكمن أيضاً الحقيقة الطبيعية أو التجريبية .

وليست غايتنا من بحثنا هذا صيغة نظرية للحقيقة الموضوعية . اننا أبعد ما نكون عن ذلك . غير اننا ، بالرغم من ذلك ، ندفعنا رغبة ملحة الى توضيح المبادئ الأولية التي ينبغي أن تخضع لها هذه العلاقة . وما كنا لتطرق الى ذكر هذه المبادئ لو لم يجعل اخفاق بعض المفكرين ، ومنهم اتباع المدرسة

(١) راجع كذلك : الفصل الثاني ، المقطع ك : « المساواة المنهجية والقانون الطبيعي » .

«Between those conceptions for the verification of which we can definitely specify a rule of operation, and those which we definitely eliminate as theoretically impossible, there is an enormous gap. And my conception which falls in this middle ground is an hypothesis about empirical reality which possesses at least some degree of meaningfulness. If those who believe in the electron as a sort of ultramicroscopic bullet cannot envisage this object of their belief in such wise that they would be able to recognise certain empirical eventualities as the verification of it in case the conditions of such verification could be met, then they deceive themselves and are talking nonsense».

«The requirement of empirical meaning is at bottom nothing more than the obvious one that the terms we use should possess denotation».

C. I. Lewis, «Experience and Meaning», *The Philosophical Review*, Vol. 43 (1934), P. 140.

الواقعية في السياسة ، تذكرنا بها أمراً ضرورياً . ان أهمها لهذه المبادئ ورطهم ببعض الأخطاء الملهمة . الأمر الذي أرغمنا على التعرض لها .

فليس كافياً مثلاً ، ان نلجأ الى الواقع - في صورة التاريخ ^(١) او الطبيعة الانسانية ، او القواعد الموضوعية للتصرف الانساني - لكي نتحصن بها ضد التخطيط الفكري او ضد انتقاء الاختيارات غير المناسبة - وقد اعتقد البعض ان ذلك كاف . ويصح هذا علينا بصفتنا قائمين بإعمال سياسية ويصفنا محللين ودارسين لهذه الأعمال . ان للاشارة لهذا اللجوء قيمة سلبية - انها تحولنا من العقلانية اليوتوبية - ولكن ، وعندما نعرض لتقييم أهميتها الايجابية ، تنفتح امامنا افاق اسئلة مختلفة تبقى على صعيد اللجوء العام لهذه الوقائع بدون اجوبة واضحة ، وبالتالي يبقى اللجوء هذا لهذه الموضوعات معرضاً لسوء التفسير وسوء التطبيق . وهذه لا شك مأخذ ذات أهمية على وسيلة ايجابية او قاعدة مبدئية فلسفية . وتبقى كذلك حالة هذا اللجوء على الصعيد العام ، ما لم تتحدد ، بشكل اضيق واقسى ، مبادئ استقصاءاتنا وفوائدها منهجيتها . والا فكيف نختار بين مخططات مختلفة ونظريات متباينة على صعيد الموضوعات ، وقد كثرت هذه الى حد قد يجعل الفاعل او الدارس يختار في تفضيل احدها على الاخرى ؟ لا بد من ان يكون الانسان انتقالياً . غير ان بعض الاختيارات افضل من بعض .

١ - مقاييس الانتقاء :

ويقدم مورغنتاو مبادئ ثلاثة تساعد ، على زعمه ، في عملية هذا الانتقاء . الاول ، هو مبدأ العقل وقد عبر عن ذاته عبر مخطط عاقل او خريطة تحتوي على بعض الاشارات الهادية للمعاني الممكنة والمحتملة^(٢) للحوادث والوقائع والظواهر التي تستقطبها دائرة معرفتنا . والثاني ، هو « مبدأ القوة الذي يقف من زاوية الواقعية السياسية ، لافتة تساعد السياسيين ، دارسي الفكر السياسي ، على تبين معالم الحقل السياسي »^(٣) . والثالث ، هو « المفهوم التمخدي للطبيعة البشرية »^(٤) .

غير ان جميع هذه المقاييس عامة الى حد يجعل موافقتنا لمورغنتاو عليها او مخالفتنا لها ، أمراً ذا أهمية قليلة جدلة . ينبغي ان يحكم في مناسبة او سلامة هذه المقاييس بمقتضى النتائج التي تستتبع تطبيقها

(١) - وطبعاً لم يتمكن التاريخ ، بالرغم من جعله قادراً على برهان أشياء كثيرة وغير محتملة كهذه ، من وضع حد نهائي للمناقشة وحتى حيناً أقسم الجميع بمن الطاعة لسلطته . - انظر : Geyl, P., *Ibid.*, p. 10.

ب - « وقد أصبح واضحاً على كل حال ان المخترب الجديد للتاريخ ، على كونه مثمراً وصحياً كردة فعل لحركة التنوير التي تنكرت للتاريخ ، لا يتمكن لوحده أن يمنع استغلال الماضي وتسخيره لحكمة أغرب الغايات وأبشعها » . انظر : *Ibid.*, pp. 48-49.

Morgenthau, H., *Politics Among Nations*, Op.Cit., p. 5. (٧)

Ibid., p. 5. (٧)

Ibid., p. 12. (٨)

على مشاكل معينة . ويبقى هذا التطبيق مرتبطاً بالقواعد الأدق والقوانين المحلدة والمبائيس المعينه للظروف ، والمبينة للشروط ، التي تزيد في قيمة هذا التطبيق وفعالتيه .

ويدعى مؤلف السياسة بين الأمم أن صيغته للواقعية السياسية تشير الى مقاييس تضيق حدود التطبيق لهذه المبادئ العامة فتجعله بذلك اكثر فعالية . على وجه التخصيص انها تمنح الوقائع التي تقرها معنى عبر العقل ^(١) . انها ترتب هذه الوقائع وتبويبها ^(٢) . انها تحاول لا ان تفهم القوى التي تحدد العلاقات السياسية ^(٣) فحسب ، بل ان تسبر ايضاً غور الطرق التي تؤثر بها هذه القوى بعضها على بعض . كما وانها تدرس التفاعل بين هذه القوى من جهة ، وبين المؤسسات السياسية ^(٤) من جهة اخرى . انها تعكس ، ولو بطريقة غير كاملة وغير شاملة ^(٥) ، الشرائع الموضوعية والقوانين السببية التي يخضع لها السلوك السياسي ، والتي تمجد جذورها في الطبيعة الانسانية ^(٦) . وهكذا ترى انفسنا وقد تقهقرنا ، بالرغم من تمحياتنا للعكس ، الى مستوى البحث بالمفاهيم العامة التي تفسح المجال للتأويلات المتعددة المختلفة والتي تساند ، استطراداً ، نظريات مختلفة وربما متناقضة ^(٧) . وعندما ينضم الى جميع هذه الاعتبارات مبدأ اللاتقائية الذي يلتزم به مورغنتو يتبلبل الامر ، ويتعلق بحثه الطائر في الهواء الطلق ، بحبال واهية جداً وشبه اعتباطية .

وبالطبع لهذه القواعد العامة قيمة كبيرة - على الخصوص قائمة بمهمة التكرار الليوتوية وللتنذير من غاطر الانزلاق على جليد التنظير التجريدي الكسول . ولكن بانتهاء هذه المهمة تنتهي قيمة هذه الارشادات المنهجية العامة . وظل نجاح هذه المحاولات في تفسير الظواهر السياسية مفترقاً الى جهود جدية ومتواصلة بحثاً عن قواعد دقيقة تربط ما بين هذه العموميات من جهة ، وبين واقع الاختبار الانساني من جهة اخرى ، بطريقة معينة ومحلدة تساعد على استنتاج الاشارات المرشدة والموجهة للسلوك الانساني عامة وللصرف السياسي بوجه خاص . ونكتفي بهذا الاستنتاج بدلاً لاستباق معرفة هذه الاشارات على ما هنالك من فوارق منهجية وفكرية بين الاثنين . وإذا كان استباق معرفة هذه الارشادات غاية ابعد من تناول يدنا ، فما من مبرر لقبولنا بمجرد التعميمات الغامضة . ويقدر ما نزيد من دقة هذه الاستنتاجات بقدر ما تقترب من غايتها المنهجية . هذا على صعيد الفكر . اما على صعيد الواقع ، فتزداد ، وبذلك المقدار نسبياً ، فعالية القواعد المنهجية في تكييف اعمالنا الحياتية الهامة وبالتالي في تعديل

Ibid., p. 3-5 (١)

Ibid., p. 3. (٢)

Ibid., p. 14 (٣)

Ibid. (٤)

Ibid., p. 4. (٥)

Ibid., p. 4 (٦)

(٧) راجع مثلاً كينيث تومسون في كتابه المشار اليه آنفاً ، ص ٨-١١ وما بعدها وراجع ايضاً الحاشيتين من بيتر جيل في مقطع التالاسم المملي التطبيقي ، من هذه الدراسة .

مسيرة الحوادث التاريخيه .

وينبغي ان يتوفر مطلب آخر لاطار عام للمفاهيم يدعى اللجوء المباشر او غير المباشر الى الموضوعيات ، كالواقع والحوادث ، والعلاقات بينها . ينبغي ان ترتبط مفاهيم هذا الاطار السياسية على الاقل بالحوادث والظواهر الموضوعية . ويجب ان يكون هذا الربط دقيقاً محدداً ومعيناً . ويجب فوق ذلك ، ان يقدم هذا الاطار ، او مفاهيمه الاساسية ، جواباً ايجابياً وواضحاً للسؤال « ما هي الموضوعيات التي تساند صحته ؟ » .

٢ - منطق الاختيار الشخصي والاختيار السياسي واحد .

ذلك لأنه بمنزل عن هذا الشرط المحدد ينزلق هذا الاطار ، قبل أن يتبلور نظرية علمية دقيقة ، أو بدلاً من أن يتطور في هذا الاتجاه التطور الذي يتطلب عناء وجدلاً ، ينزلق بسهولة على جليد الأسمية والانشغال المتطرف بتحديد المفاهيم تحديداً تنفي معه امكانية وقوعه في الخطأ إلى مستوى التوتولوجية، التي تضمن صحة النظرية اليقينية على حساب محتواها التجريبي . عندها تصبح النظرية صحيحة بقطع النظر عن جميع الاعتبارات الاختيارية^(١) . إنها تكتسب « لقب الصحة الدائمة » ، غير حائلة بأن هذا اللقب هو لقب فارغ . بل الخطب أدهى . « الصة الدائمة » في هذا السياق ، تعني المرض العضال القتال - على ما يظهر في هذه الصيغة ، وفي علاقتها بالواقع الذي تصف ، من تناقض وسخرية .

ينفي بطرفيلد الاختلاف الزعوم في النوعية بين الاختيارات التي يقوم بها السياسي من جهة والاختيارات التي يتبناها الشعراء^(٢) ورجال الأعمال من جهة ثانية . وهكذا فهو يذهب ضد

(١) ملحم قربان ، اشكالات ، بحث : « التحدي والاستجابة في فلسفة التاريخ » .

(٢) أ - أنني لا أرى أي مبرر سياسي وفي الحقل السياسي لتعليق مفعول الفضائل التي تدعو الديانة المسيحية إلى تحفيها ، كالتواضع ، والاحسان ، وانتقاد النفس ، والقبول بالمشكلة التي نجاها بنا بها الحكمة الإلهية ، والتصرف التابع من الاعتقاد بسلامة التكافل والتضامن مع الحكمة الإلهية . « أنظر :

Butterfield, H., as : quoted by Thompson, K., Ibid., pp. 138- 139.

ص ١٣٨ - ١٣٩ .

ب - « إن الفارقة التي انفصل حل ما يظهر ، بين الأخلاقية المتعلقة بالدولة من جهة ، وأخلاقية التصرف الشخصي من جهة ثانية ، تتبخر ولا شك بمجرد ما نبين أن السياسة المتبعة في نظام تعددت الدول فيه ، ليست بحكم الضرورة أسوأ أو أخلاقية مما نراه في التصرفات الشخصية الخاصة ، أو نبين أن الفارق الأهم إنما يتعلق لا بدرجة عدم الأخلاقية السائدة في هذين الحقلين من التصرف الانساني ، بل بالظروف المحيطة بالتصرف - الظروف التي ينبغي أن تمار اعتباراً : .. » .

Wolfer, A., Op. Cit., as quoted by Hoffman, S. Ibid., p. 274.

ج - « إذا كنا نحن ، معشر الناس الخاطئة ، مسؤولين ، وأعتقد بأننا مسؤولون ، أخلاقياً ، فإن تلك المسؤولية الأخلاقية تمتد إلى مؤسساتنا كذلك . إن الدولة الأمة (nation-state) هي مؤسسة إنسانية . إنها تخص الناس ، وتخضع لطلبهم . وأفعالها هي لأفعالهم . إنها إنما هي مجرد مستبطنات (devices) يعمل الناس - الناس المسؤولون أخلاقياً - عبرها معاً لتحقيق أهداف مشتركة - الأهداف التي لا تقع خارج مسؤوليتهم الأخلاقية . » أنظر :

Halle. L. J., Ibid., P. 30.

الانفصاليين - أولئك الذين يفصلون بين السياسة والأخلاق ، أو بالأحرى أولئك الذين يعتقدون أن للسياسة نوعاً من الأخلاق يختلف عن الأخلاقيات التي تخضع لها تصرفات الناس اجمالاً كالشراء ورجال الأعمال والعمال .

يظهر من زاوية تقييمنا وترميمنا هذا للواقعية السياسية أن جميع النقاط التي يشير إليها بطرفيلد في مقبسه هي سليمة ومقبولة . وتنسجم فوق ذلك مع المواقف الأولية التي تنطلق منها ، كما وأنها تتوافق مع النتائج التي تنتهي إليها . منطق الاختيار واحد . فجميع القائمين بتقرير الاختيارات اذن يخضعون لمبادئ أولية واحدة على الرغم من اختلاف الظروف التي تحيط باختياراتهم والتي ينبغي أن تسترعى الانتباه . وقيم هذه الاختيارات ، بالتالي ، تختلف باختلاف سياقاتهم الطبيعية وأطاراتها الفكرية . إن السياق العام والأطار الأكبر لاختبارات بطرفيلد هو المسيحية على ما يظهر . وليس هناك أي مبرر يمنع بطرفيلد من تحقيق قيمه وفضائله إذا اتفق أن تحمل مسؤولية مركز سياسي هام . يمكنه أن يرى الأمور بمنظار تلك القيم والفضائل ، كما يمكنه أيضاً أن يربط هذه القيم والمبادئ على الصعيد الفكري بالواقع التاريخي ، فيتصرف بغية تحقيقها بالطبع ، متحملاً جميع المسؤوليات التي تنتج عن مثل هذه المحاولات . وهو فوق ذلك حر بأن يفكر وأن يفعل على ضوء المبدأ الموكد على التعاون مع الحكمة الإلهية . غير أن ذلك يثير سؤالاً منهجياً : كيف التثبت من صحة أو عدم صحة ، سلامة أو عدم سلامة هذا التعاون ؟ ما هو الواقع ذو العلاقة العلمية بهذا التثبت ؟

ليس على بطرفيلد أن يجيب على هذا السؤال المزدوج . فهو ليس ملزماً ، بقدر ما أعرف عنه ، بمبادئ الموضوعية المتجردة . ولكن تومبسون ملتزم بهذه المبادئ - أو بالأحرى هل هو ملتزم في الواقع ؟ وعلى كل حال على تومبسون أن يجيب على هذا السؤال . وعندما يعطينا الجواب ، ينبغي علينا أن ندرس مدى توافق هذا الجواب مع المواقف الهامة والأولية الأخرى التي يتبناها . وعلى نتيجة هذه الدراسة تتوقف قيمة نهمتنا له وسلامتها بأنه يناقض نفسه في صيغته التي يقترح لتوضيح أركان الواقعية السياسية المعاصرة . ويقدر ما يتعلمى عن جواب مقنع لسؤالنا ، بقدر ما تصح نهمتنا له بالأخلاق في الغوص في الأحياق وراء القضايا الهامة التي تترتب عليه بمنطق محاولته . وذلك لأنه لو حاول الاجابة على السؤال المطروح ، لتبينت له بشكل واضح الفوارق الهامة ، أو بالأحرى التناقضات ، التي تتضارب فيما بين الآراء المختلفة لأولئك المفكرين الأربعة اللذين يلجأ إليهم تومبسون مستغيثاً ومستغنياً بقبس من أفكارهم .

٣ - المبدأ التجريبي يوضح الظروف التي تثبت خطأ :

وسيان فعل تومبسون ذلك أم لم يفعل ، يظل الأمر المنهجي الهام الذي يشغلنا الآن هو مبدأ هاماً للتجريبية المتجردة - ونعلم أن واقعيتنا السياسية ملتزمة بالمنهجية التجريبية كما أننا نعلم أن قاعدة جوهرية من قواعد هذه المنهجية هي التجرد . أما المبدأ الذي نعني فهو أن لرفض قبول فكرة أو مبدأ ما في عداد المبادئ المعروفة ذات المعنى ، ما لم تتوضح لنا الظروف الواقعية المحددة التي تساعدنا ، لو وجدت ودرست موضوعياً ، على التثبت من صحة تلك الفكرة أو ذلك المبدأ . وتصاغ الفكرة ذاتها من زاوية معاكسة . تقبل الفكرة ، من الزاوية التطبيقية ، عندما تبين الأمور التي ، لو وجدت ، لجعلتها مخطئة ، ولذلك ، مرشحة للرفض .

قد تصبح فكرة هذا المبدأ أوضح ، وتزداد بالتالي قيمته ، إذا وضعناه في سياق عملي تطبيقي .
افترض أن جابهت بطرفيلد المشكلة العملية التالية : - أي عملية التقرير ما بين سياسيين من اتباع مدرسته
تتناقض خططاتها السياسية ، ويدعي ، مع ذلك ، كل منهما أن خططاته تستند إلى الاعتقاد بالتعاون مع
« الحكمة الإلهية » ؟

إذا عجز بطرفيلد ، وتقديرنا أنه يعجز ، عن تقرير موضوعي عادل فيما يتعلق بهذا التنافس ،
أصبحت هذه الفكرة العامة والهامة في نظريته غير ذات علاقة علمية بالتصرفات الانسانية ، والسياسية
منها على وجه التخصص .

ولا يصح التخلّص من هذه المسألة بالاعتراض عليها بصفتها مجرد افتراضية . إن التاريخ المليء
بالالتحامات الدامية الناشئة عن مثلها . وفي معرض بحثنا عن امكانية قبول آراء بطرفيلد ، وعن نوعية
الاعتقاد بهذه المعتقدات ، وبالتالي عن امكانية الغلبة بينها ، يثار سؤال هام : هل بإمكاننا أن نقبل
بسلامة وصحة الفضائل التي يدعو إليها بطرفيلد في حين يتملكننا شك بالنسبة لمعتقد « بالحكمة
الإلهية » - حتى ولو كان هذا الشك مجرد شك منهجي ؟ جوابنا على ذلك بالإيجاب ولا شك . أما الدفاع
عن جواب كهذا فينبغي أن يتنظر فرصة مناسبة . وسيُرى أيضاً عن قريب ، أننا نعتبر الاعتقاد حتى
بالحكمة الإلهية المحاط بالشكوك المنهجية يُعد ، من زوايا مغايرة ، سخياً من المبررات والمسوغات .

وما يصح في مفهوم « الحكمة الإلهية » ، يصح أيضاً في مفهوم « الشريعة العليا » ، ومبدأ « النظام
الدولي » غاية قصوى ومقياساً ينبغي أن توزن بالنسبة إليه المصالح القومية^(١) .

« - يكفي الأهداف أن تستحوذ على عقول الفاعلين فتتحرك حيوياتهم :

ونجد الإشارة رأساً هنا إلى أن هذه الملاحظات النقدية تصحّ على هذه المفاهيم الثلاثة . كما تصح
على غيرها ومن شاكلتها - بشرط واحد ومهم ، أي أنها تصف وقائع أو حوادث أو علاقات عينية
وموضوعية في العالم . ونحصر هذه الملاحظات قوتها إذا اعتبرنا هذه المفاهيم تقوم بمهمات الأهداف
المنشودة بمزج من كونها حقيقة أم لا ، أو القيم المبتغاة ، أو المثل العليا التي يطلقها الانسان عبر الأجواء
التقريرية تُجَبّأ تهديده في ظلمة ليل الحياة الدامس ، وتوجه تصرفاته عبر متاهات الحياة وصعوباتها
تذكيرها ليأبى بالالتزامات السابقة التي عادل بينها وبين معنى حياته فتحمل بذلك مسؤولية السعي
للتواصل لتحقيقها . ولا تحتاج هذه القيم والمثل والأهداف إلى كونها حقائق ملموسة وعينية وحوادث
مخشوشة لكي تتمكن من القيام بتلك المهام . يمكنها أن تفي بتلك الأغراض ولو كانت مجرد أوام :^(٢)

Judge Charles De Visscher as quoted by Thompson, K., Ibid., P. 139.

(١)

(٢) راجع كذلك أيضاً :

أ - الفصل الثامن من هذه الدراسة ، أ - « المثل » من مقطع : « مقومات الحالة الأدبية » .

ب - ملحم قريان ، اشكالات ، بحث : « الرأي العام : أوهام هوام واقع ؟ »

ج - ملحم قريان ، هلالية دركهم الأخلقية ومشتيماتها الاجتماعية ، القسم ٣ ، المقطع A ، « الوهم والتاريخ » .

شرط واحد يكفي لقيامها بهذه المهمة ولتعتدي جميع الحدود ، في النوعية والكيفية والكمية ، الفاصلة بينها . هذا الشرط هو أن تتمتع بمقدار من السحر أو الجلال الذي يداعب مخيلات أناس ذوي حيوية وشجاعة بشكل يجعلهم يلتزمون بثبيت جذورها في واقع الحياة وبالتالي يستهيون بالصعاب في سبيل وضع جلور هذه الأغراس في تربة صالحة تساعد على نموها وازدهارها وإثمارها^(١) .

ج - الشرطان : فصل سلطتيهما

لئن يتألم جوابنا على المشكلة الثقافية الكبرى من تناقض نظري منطقي هو ضعف قاتل فيه . ولئن لا يرتبط بالواقع الاختباري ارتباطاً وثيقاً ومحدداً هو أيضاً داء عضال في المدارس التجريبية . وإن نخلط ، ثالثاً ، بين المسألة التجريبية والمسألة النظرية ، هو أن نرتكب خطأ منهجياً وفكرياً معاً - هذا بالرغم من أن هاتين المسألتين كثيراً ما تتعانقان في حياتنا اليومية بشكل يصعب الفصل ما بينهما . وما التصرف الواعي والمسؤول ، من زاوية معينة على الأقل ، سوى العمل على ردم الهوة بينهما .

اعتباطياً ، عندما يعاني النظام السياسي من مرض التناقض على الصعيد النظري ، يصبح تطبيقه عبر الاختبارات الانسانية والواقع العالمي خطأ منهجياً فادحاً - مع العلم أن هذا التطبيق ، بالرغم من ذلك ، قد يكون ناجحاً وناجحاً جداً .

فلك لأن منطق النجاح شيء ، ومنطق الصحة المنطقية والحقيقة الموضوعية شيء آخر مغاير . ومن جهة أخرى لا تضمن سلامته من التناقض بحكم الضرورة امكانية تطبيقه على واقع الحياة - هنالك أنظمة كثيرة مختلفة تنسجم اجزاؤها انسجاماً رائعاً من الجهة المنطقية ، وليست ، لذلك وحده ، عملية تطبيقية . إن مسألة تطبيق ، أو عدم تطبيق ، نظام منسجم متألف الأجزاء على عالم الواقع هي مسألة تجريبية . ومن بين تلك الأنظمة المنسجمة منطقياً والقابلة للتطبيق التجريبي نجد ، بحكم الواقع ومنطق الحال ، أن بعضاً منها أقوى وأفضل من البعض الباقي ، بمعنى أنها تساعد أكثر من غيرها على استباق معرفة الحوادث قبل وقوعها بشكل أسهل تسع معه رقعة الأمور التي يطالها هذا الاستباق وبالتالي يمكن الإنسان من فهمها والسيطرة عليها .

ونستنتج من ذلك أن انتقاد الاطار العام للمفاهيم يصبح أن يوجه من زوايا مختلفة وعلى صعد متفاوتة في العمق . فقد يُنتقد مثلاً على صعيد النظرية المجردة . وقد يُنتقد على صعيد الواقع والتجارب ، أو بالأحرى من زاوية التجارب المنطوية على واقع معين أو حوادث مشهودة أو علاقات مفصلة . وقد يُنتقد من زاوية امكانية تحقيقه - أي بمقتضى العلاقات التي تصل أو تفصل بين المفاهيم النظرية المترابطة فيه نظاماً متكاملاً من جهة ، وبين الضرورات المتوحشة في واقع الحياة والوقائع المريرة في تجارب الانسان من جهة ثانية . ولا ننفي سراً إذا قلنا أن الواقعية السياسية التقليدية تحتاج إلى تحسينات ومساندات متعددة على جميع هذه الصعده والمستويات . وأهم ميراث هذه البحوث أنها تقي بعض هذه الاحتياجات وتحقق بالتالي بعض الاهداف المنشودة .

(١) قد يكون الانطلاق من هذا المبدأ الخطوة الأكيدة على طريق التقييم للرصين للركس والماركسية .

٢ - الغايات والوسائل :

لقد عالجتنا موضوع الوسائل والغايات فيما مر من هذا الكتاب ، أي في الفصل الثالث ، لنبين التشابك عبرها بين الذاتي والموضوعي . ونرجع إليها الآن لغايات أبعد .

أ - ملاحظات عامة :

بمزل عن الاعتبارات التي تزيد في غموض السؤال - من الوجهة اللغوية ، والمنطقية والعلمية ، يمتنا الآن الجواب عن السؤال : هل تبرر الغايات الخيرة الوسائل الشريرة ؟ أو السؤال : هل تبرر الوسائل الخيرة الغايات الشريرة ؟^(١) .

رب جواب قبلي^(٢) على أي من هذين السؤالين ووطنا بمتاعب كثيرة منهجية وفكرية . وبقطع النظر عن امكانية ، أو عدم امكانية ، جواب صحيح لأي من هذين السؤالين يشكله العام غير المحدد ، يظل الجواب المسؤول هو الجواب الذي تباركه قواعد منهجيتنا المعتمدة . ولا ترضى هذه القواعد المنهجية عن جواب قبلي . وإذا أصرتْ على جواب شبه عام ومفيد بالرغم من أن افادته ضئيلة ، نضطر عندئذ إلى المجاهرة بالمبدأ التالي : في بعض الحالات تبرر الغايات (أو الوسائل) الخيرة الوسائل (أو الغايات) الشريرة . وفي بعض الحالات لا تبررها . هذا التبرير يتوقف على اعتبارات أخرى أيضاً .

ونقدر أن نذهب خطوة ثانية في عملية تضيق دائرة تطبيق هذا المبدأ . وذلك سعياً وراء الدقة .

متى تبرر ومتى لا تبرر الوسائل أو الغايات الخيرة الغايات أو الوسائل السيئة ؟ علام يتوقف نجاح عملية هذا التبرير ؟ إنها تتوقف على الظروف بالطبع ، وعلى الاعتبارات الرصينة الحسنة المتعلقة بالواقع ذي العلاقة العلمية ، وفي نطاق الحالة الأدبية ، بالقضايا المطروحة على بساط البحث . المبدأ الذي يلتزم به الملتزمون^(٣) بتحسين العالم هو المبدأ التالي : إن الغايات (أو الوسائل) الجيدة تبرر الوسائل (أو الغايات) السيئة عندما يزيد مقدار الخير الناتج عنها ، وذلك في نطاق المعرفة المخلصة والموضوعية التي يتمتع بها الفاعل ، على مقدار الخير الناتج عن أية أعمال أخرى يمكن للفاعل

(١) ملحم قريان ، المنهجية والسياسة ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٩ ، بحث :

أ - هل السياسة علم ؟ مقطع : « الوسائل والغايات » .

ب - « الثورة » .

(٢) « لا يصح أن يستنتج من مطلق أخلاقية في العالم مبدأ صحيحاً يقرر متى وإلى أي مدى تبرر الغاية الخيرة أدياً الوسائل والتشجيعات لهذه الوسائل السيئة أدياً » أنظر :

Weber, Max, « Politics As a Vocation », . From, *Max Weber:*

Essays in Sociology , N. Y. Oxford U. Press, 1946, p. 121.

(٣) وماذا عن غير الملتزمين ؟ ليست هذه القضية من همومهم الملحة .

أن يختارها بديلاً للأعمال المدروسة والمقيمة^(١).

وعند هذه النقطة تنتهي المبادئ التي نقدر أن نقرها مسبقاً للدراسة حالات معينة محددة . ذلك لأن الجواب بطبيعته ينبغي أن يكون ، كالسؤال ، تحريياً عملياً . فالأحكام بما يتعلق به ينبغي بالتالي أن تستند إلى دراسة الحالة بجميع تفاصيلها وتشعباتها .

ولا يغربن عن البال هنا أن بحثنا السابق يفترض طبعاً بأن أفضل الأنواع للأعمال التي يقوم بها الإنسان ، هي تلك التي تكون فيها معاً الوسائل والغايات خيرة جيدة . وسعداء محظوظون هم الذين لا يجابهون في حياتهم إلا هذه الحالات من الاختيارات . غير أن واقعيتنا تقوّي حصانتنا ضد خيبة الأمل القوية التي كان من الممكن أن تسيطر علينا لو لم تكن واقعيتنا فتتوقع حدوث مثل هذه الأعجوبات ، مراراً وتكراراً ، في معاملتنا اليومية مع الناس .

إننا لا نباغت إذا جابهتنا مثل هذه الأعجوبة ، بالرغم من أننا نستغرب حدوثها . ومن جهة ثانية ، سوف لن يجيب أملنا إلى حد يجعلنا نياأس من الناس والحياة إن لم نر لوجهها الصبرح اطلالة واحدة ولو حبيّة .

ب- حدود تقييد تطبيق المبادئ المقترحة

I - حدود نظرية :

نوع من الحدود التي تقيّد المبادئ المقترحة ينبثق على صعيد النظرية . بكل بساطة وصراحة ، أننا لا نعرف جميع مفاعيل ونتائج أعمالنا وقت عملها . رب معترض يقول : لما كان تقييم أعمالنا يتعلق بتقييم جميع مفاعيلها ، ولما كنا لا نعرف جميع هذه المفاعيل وقت عملها ، فأننا ، لذلك ، لا نقدر أن نكون فكرة نهائية عنها . وافترض فوق ذلك أننا نعرف ، الأمر المستبعد ، جميع هذه المفاعيل وقت عملها ، فقد نخطئ في منحنا لها الاعتبار الذي يليق بها . نستنتج من ذلك أننا ، إذا عنيّا « بالعمل التعقلي المسؤول » عمل توجهه فكرة يقينية عقلية نهائية ، وشاملة ، وإذا أردنا دائماً أن نتصرف عقلانياً ، فعندها نتمكن من العمل امتناعاً تاماً مطلقاً . فالطلب إذن ، أن يعمل الإنسان في ضوء فكرة يقينية وعقلانية وشاملة ، هو مطلب مشلّ لكل فعل .

هذا مطلب ينسجم انسجاماً تاماً مع تقاليد التفكير التقليدي القديم . وقد جاهرنا ، فيما مرّ ، بتصلنا من مسؤولية القول به . وبالتالي فإننا لا نريد أن يكون مقياساً يوجه أعمالنا التطبيقية .

(١) أ- بما في ذلك الامتناع عن الاقرار بأي بديل إجمالي . ذلك لأن وقوف المخرج تجاه مسائل الحياة هو ولا شك بهل يستتبع نتائج قد تكون كبيرة الأهمية وذات مفاعيل ضخمة .

ب- وبصاغ المبدأ ذاته من زاوية متشاكسة بالنص التالي : تبرر الغايات (أو الوسائل) الخيرة الوسائل (أو الغايات) السبقة ، عندما يقل مقدار الشر الناتج عنها عن مقدار الشر الناتج عن أي بديل آخر يمكن الفاعل أن يتخذه في ظروفه المدروسة درساً متجرداً موضوعياً ومسؤولاً .

ج- ملحق كزبان ، « المواقف الحاسمة » ، « المدالة » (عدد ممتاز) كلية الحقوق والعلوم السياسية بالجامعة اللبنانية ، بيروت ١٩٧٠ .

ولو حملنا مسؤولية تعريف «الإنسان الجديد» لما ترددنا بأن نضع هذا التنكر للمطلب القديم من صفاته العقلية الشخصية المميزة .

لقد سبق وتنازلنا عن متطلبات المطلقة والعقلانية المتطرفة . العقل ، المتعنت للتسلط ذو الجبروت ، إننا نكرهه . إننا نصوت لمصلحة العقل المروء الحكيم والمتساهل أي التنازل عن الشمول والكمال .

١ - اليقينية الوصفية ليست ضرورية :

فاليقينية الوصفية ليست شرطاً ضرورياً لأعمالنا . أن نتق بأن مجهودنا سينجح قبلما نبدأ بهذا المجهود هو مطلب لا نقره . بالطبع كلما ثبتت معرفتنا بالشروط المحيطة بنا وبالقمة النسبية التي تصف هذه الشروط بعدالة واتصاف ، كلما كان ذلك أفضل لنا . هذه واحدة من عدة تحفظات تمنع ضلالنا على طرق الحياة المتشعبة للمخاطرة . ولكن اليقينية المطلقة حتى ولو كانت ممكنة التحقيق والاكتساب ، ليست ، دائماً وأبداً ، شرطاً ضرورياً لكل عمل نقوم به . إننا نفضل ، أحياناً على الأقل ، أن نفتر في خضم الحياة الغاضب مستلدين على احتمالات ، أو مجرد تكهنات فيما يتعلق بإمكانية نجاح مشروعنا بسلام . إننا نفضل أن نقوم بهذه المغامرات أحياناً على أن ننتظر إشارة السلامة اليقينية المنبعثة من منارة شط الخلاص . وقد عرضنا هذا الانتظار ، وعلى الغالب يعرض من يفضلونه ، إلى الموت من البرد القارس ، وقساوة الجليد والصقيع . ويا لهذه من ميتة !^(١)

وإننا لنضطر أحياناً حتى إلى قفزة في الظلام ، فإنه لجبن أن لا نقبل التحدي .

٢ - نهائية أحكامنا ليست ضرورية :

ولا يتحتم على أحكامنا أن تكون نهائية لكي تقوم بمهمة توجيهنا في أعمالنا الحياتية . وعملية إعادة النظر في هذه الأحكام على ضوء الاختبارات السابقة - أكانت هذه الاختبارات نجاحات أم أخطاء - وعلى ضوء الوقائع الجديدة - أكانت هذه مساندة أم معاندة لما نؤمن به - هي عملية مستديرة ، على الأقل عند من يكلفون أنفسهم عنا مشغولياتها .

وأنا لنأمل أن تكون عملية مستديرة التطورية والتقدمية .

ومن جهتنا سنعمل جهلنا لكي نجعلها كذلك . هذا هو جوهر التزامنا .

II - حدود عملية :

وهناك نوع آخر من الحدود التي تفرض ذاتها على المبادئ التي اقترحنا . وهذا نوع عملي من الحدود . وحتى لو عرفنا الحق والخير ، فنحن ، في بعض الأحيان ، غير قادرين على تحقيقهما .

ينبغي أن نتذكر ، وهذا عنصر هام ضروري من عناصر الواقعية ، إننا لسنا دائماً مسؤولين عن العناية المطلوبة من سبق أن اعتقدوا بأنهم يعيشون ظروفاً تسمح لهم بتحقيق مملكة الله على الأرض - هذا إذا لم

(١) William James, «The Will To Believe» in *The Will to Believe and Other Essays in Popular philosophy*, Longmans Green and. N. Y., 1905.

يعتقدوا أن هذه المملكة قد تحققت فعلاً وجلّ همهم هو الحفاظ عليها .

ما نُسأل عنه نحن ، وعن حق وإنصاف ، هو أن لا نترانى في خدعتنا للحق وللخير كما نفهمها باختلاص . وفوق ذلك يطلب منا أن نزرع حبوب هاتين القيمتين وبذورهما في حقول صالحه حولنا . ولكن هذا العمل من جهتنا وحده غالباً ما يكون غير كاف لتحقيق ذلك الهدف . وعن اخفاق تحقيق الهدف بهذا المعنى الأخير لسنا نحن بمسؤولين . يلام على ذلك إما الأشخاص الآخرون وإما الظروف . وفي هذا الإطار الأرحب ، ما يطلب منا هو أن لا نسمح باتساع الرقعة المسيطرة عليها تلك الظروف وأولئك الأشخاص . قد نعمل بالأحرى على تضيقها . وطلب منا أيضاً ، وعن حق ، أن لا نضيق عمداً معالم الحدود بين الرقعة التي نخضع لتشريعاتنا ومقرراتنا ، والرقعة الخارجة عن هذه السلطة ، بقصد التهرب من المسؤولية التي تقع ، عن حق ، على عاتقنا ، فنلوم الآخرين والظروف على أخطاء هي في الواقع من فعلنا .

١ - متحدّ القوة القويّة :

ومن هنا نستنتج بأن القائم بالأعيان الأدبية الاجتماعية السياسية هو أصلاً الحكم النهائي فيما يتعلق بالتزاماته ، وبالتالي بالملزمات التي يضطر إلى مواجهتها . وبمساعدة مبدأي المساواة المنهجية والأمانة الفكرية ، ينشأ حد فكري وعلمي لهذا المبدأ . لكل الحق بالتمتع بتقرير التزاماته ، وبالتالي بقبول أو برفض الملزمات . ولو كانت قراراتنا المتعددة لا تخلق سوى أعمال منسجمة بعضها مع بعض لانتهت الحاجة إلى السياسة . ولكن الواقع والتاريخ يشهدان على أن هذه القرارات الالتزامية قد تتضارب وظالما تضاربت .

لذلك ترتبط السياسة بالقوّة . ولأن الاعتبارات الأخرى ، ومعزل عن الالتزام بالأخذ بها جدّياً ، لا تفرض ذاتها حقاً على الإنسان ، ينتهي الناس على الغالب في معترك السياسة بالبراز القوي^(١) . هنا نحدّد القوّة القويّة .

(١)

أ - « ولا يسيطر على القوّة إلا قوة مثلها أو قوّة أعظم منها » .

هاملتون نجب ، دواست في حضارة الإسما . ترجمة عيسى ونجم وزايد ، دار العلم للملايين ، طبعة ثانية ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص ٥١ .

Hamilton A. R. Gibb, *Studies in The Civilization of Islam*, The Beacon Press, Boston, Mass.

ب - « لم يعد هناك طريق للخروج مما نحن فيه إلا أن نشقّ الطريق نعوّما نريد عنوة وقوّة ببحر من الدم ، ونحت أفق مشغل بالنار . ومهما بذت هذه النتيجة قاسية فيما تحمله معها من تكاليف وتضحيات ، فلنا لا نجد أماناً غير ذلك بديلاً نصوّن به الشرف والحريّة والحياة والمستقبل جميعاً » . « ما أخذ بالقوّة لا يُرد إلا بالقوّة » .

(جمال عبد الناصر ، من خطاب أمام مجلس الأمة المصري - راجع الألوام بتاريخ ١١/٧/١٩٦٩) .

وواضح أن المتبصّين : أ و ب يحتاجان ، ليستقيا ويصمدا أمام النقد المنهجي الصلرم ، إلى عملية تعميم منهجية ذات أبعاد علمية وفكرية وحضارية . ولكن ليست هذه التلصبة بالنسبة لللك .

وما يصح على المتبصّين أ و ب السابقين يصح كذلك على المتبصّين ج التالي :

٢ - اعتبارات واقعية مغايرة :

العقد النفسي والجهل وسوء الظن والفقر الخ .

ومن ذلك تنشأ المشكلة الأدبية السياسية الأكثر إلحاحاً : كيف نفرض الخلافات فيما بيننا ، في ضوء الحقيقة وبمساعدة التجرد ؟

غير أنه ينبغي أن لا يغيب عن بالنا أن وجود هذه المعضلة بالذات هو تعبير عن حد عملي واقعي يفرض ذاته على مبادئنا المقترحة - الحد الذي ينبغي على هذه المبادئ أن تعالجه باخلاص . وهذا الحد يصاغ بنص معروف - ولو في سياقات مغايرة .

٣ - صيغة المعضلة :

الالتزام الذي لا نقدر على تحقيقه قد يطير بنا على أجنحته في أجواء يوتوبية . وهكذا فهو ليس بالالتزام بالتعريف الدقيق لهذا المفهوم .

ويمكننا الآن أن نضع المشكلة الأساسية لهذه المحاولة - المشكلة المتعلقة الأبعاد .

كيف يمكننا فرض النزاعات فيما بيننا فصيلاً لا يدفعنا بحكم الضرورة إلى اعتناق الشكوى أو الاستخفاف وعلى ضوء مبادئ وقيم لا تنتمي بحكم الضرورة إلى النظرة المطلقة - وذلك دون أن ننكفئ على اللجوء إلى القوة ؟

هذه هي صيغة المعضلة . وفي نطاق الاطار العام للقواعد المفصلة - الاطار المساعد على حل معضلتنا التي نعتبرها ، بعد البحث والتدقيق ، معضلة العصر .

= ج - « وأكد القذافي على موقفه الرافض للمفاوضات مع اسرائيل موضحاً أن الرصاص وحده هو الذي يستطيع حل النزاع . وقال : « ليس هناك من بديل ، فاما التخلي عن الصراع والاستسلام لاسرائيل والتضحية بالشعب الفلسطيني واما الاستمرار في القتال » . النهار ، الاثنين ٢ آذار ، ١٩٨٠ ، ص ١ و ص ٢٠ .

د - ويخلص من هذا التخطيلا يحطله هو بنفسه موقف جورج كينان George Kenan من موقف كارتر فيما يتعلق باحتلال الاتحاد السوفييتي لافغانستان .

Alister Cook K, « Letter From America » , B. B. C. , London, Sunday, February 16, 1980, 5; 45 G. M. T.

هـ - « وحينئذ لا أتف هذه الدفعة عند حدود المحاولة الخصوصية التي كنت أتف عندها سابقاً بل أنني بحسب الحق العام

« سأطعم القوة بالقوة » ويعونه تعالى سأفني حياة كل من يريد أن يفني حياتي وطنياً كان أو غير وطني » .

يوسف كرم ، « رسالة كرم إلى أبناء لغته العربية » ، الدكتور أسد رستم ، فيثان في عهد المتصرفية ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص ٣٠٠ .

الفصل العاشر

مَخْرَجُ بَيْنِ الْمَطْلَقِيَّةِ وَالْأَسْتِخْفَافِيَّةِ الْمَوْضُوعِيَّةِ

١ - الفردية المعدلة^(١) :

ننتقل من الفرد ، ولكننا لا ننتهي عنده . انه ، عندنا ، وحدة اجتماعية تقدر على العيش منعزلة عن الجميع . ولكن هذا النوع من العيش ليس بالنوع الافضل . افضل منه واوفر مغانم هو العيش المجتمعي . وكثرت على صحة هذا الاعتقاد البيانات المساندة والظواهر المؤيدة . في الواقع يلعب العلم بنا الى ابعد من ذلك .

« لا توجد الأشياء إلا في حقول وبالتعاوض المتبادل واشياء أخرى . ولا تتمتع الأشياء بصفات إلا بواسطة علاقاتها الديناميكية المتبادلة . يمكننا التمثيل على هذا المفهوم بصفة من أهم الصفات الأساسية للعلم الفيزيائي - الوزن . لقد اكتشف نيوتن (L. Newton) انها مهيأتية (Functional) . انها تمحّد بعلاقة مادتها بما يحيط بها . »^(٢)

« ... things exist only in fields, in mutuality with other things, and... they have Properties only in their dynamic interrelations. We may illustrate this conception with the property of weight, one of the most fundamental properties of the physical

(١) لقد اطلقنا على هذا النوع من الفردية ، « الشخصية في الثقافة » أو « الشخصية في الحضارة » : محاضرات في تاريخ الفكر السياسي الحديث ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، بالجامعة اللبنانية ١٩٦٩ - ١٩٧٠ .

(٢) جون الف بوند ، « الواقعية المهيأتية » .

world... Newton discovered that it is functional, that it depends upon the relation of matter to its environment.» (١)

وتُدْفَعُ الصورةُ الى الاجتماعيات بنفـر قوي :

« غير أن الشيء الذي ابغى التشديد عليه هو أن جميع التنظيمات الفردية ، كانت هذه ذرة ام شخصية انسانية ، لا يمكنها ان تعيش لذاتها او ان تموت لذاتها . انها جميعها اعضاء متشابكة بعضها ببعض وبمجموعة الكل الكوني بما فيه سيطرته المخيمة على جميع الأفراد . » (٢)

«But what I wish to emphasize is that no individual organization , be it an atom or a human personality, lives to itself or dies to itself, but all are members, one of another, and of the whole cosmic community, with its super-individual control.» (٣)

ويجـدُ المبدأ هذا أمثلة كثيرة له في حقل العلاقات الدولية . نختار منها اثنين :

— المادة الثانية من المعاهدة العربية للدفاع المشترك :

« تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على اية دولة او أكثر منها ، او على قواتها ، اعتداءً عليها جميعاً . ولذلك فانها ، عملاً بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي عن كيانها ، تلتزم بان تبادر الى معونة الدولة المعتدى عليها ، وبان تتخذ على الفور ، منفردة ومجموعة ، جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل ، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة ، لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام الى نصابها »

— المادة الخامسة من معاهدة الحلف الاطلسي :

« كل هجوم مسلح موجه الى دولة او أكثر من الدول الاطراف يعتبر هجوماً موجهاً ضد جميع الاطراف . . . واذا حصل هجوم من هذا النوع ، فان كلا من الدول الاطراف تساعد الطرف او الاطراف التي تعرضت للهجوم عن طريق اتخاذ التدابير التي تراها مناسبة ، بما في ذلك من استعمال القوة المسلحة . وتتخذ هذه التدابير افرادياً او بالاتفاق مع الاطراف الاخرى . »

1. John Elf Boordin, (The University of C.L.A) «Functional Realism» (The Presidential Address to the (١) American philosophical Association at the University of of Los Angeles, December 29, 1933, in *The Philosophical Review* . Vol 43, 1934, P. 148 .

(٢) المرجع ذاته . ص ١٤٩ .

4. Ibid, P. 149 (٣)

ويبقى التفصيل المذق لهذه الصورة الجليدة للإنسان موضوع بحوث مغايرة . أما عبرها بالنسبة للسياسة والاجتماع فأوسع مما نحاول في هذه المناسبة احصاءها وتوضيحها .

يعلمنا ان نشير الى انها تتناغم تناغماً مريحاً جداً وتعريف الأنا - الإنسان كفرد ، عن طريق الالتزام . وهكذا تكون الالتزامية^(١) قد قامت بمهمة خطيرة جداً - او بالاحرى بمهام - في الحقل الاجتماعي او السياسي .

ويرجعنا كذلك ان نشير الى صورة الكون كما تقترحها المكتشفات الحديثة في العلوم الطبيعية : يقول جون الف بوردن في خطابه الرئاسي المذكور آنفاً لاعضاء الجمعية الفلسفية الاميركية ما فحواه :

« انها لقصة طويلة جداً وصعبة جداً ان نستكشف الفيزياء الحديثة . أما نحن فيهما هنا مبدأ الحلولية الكونية وحده . ان الإلكترون كما يتصورها شريدنغر تتسرب في جميع الكون بأبعاده الثلاثة ولكن مع تناقص بحدّة ذلك التسرب . والكون اذن المما هو تشابك امواج (او موجيات) . يحل كل شيء بكل شيء . »^(٢)

« It would be too long and too difficult to unravel the new quantum physics. But we are here concerned only with the principle of cosmic immanence. Schrodinger's electron pervades all space in its three dimensions, though with decreasing intensity. The universe is an interlacing of waves. Everything is immanent in everything else »^(٣)

تأمل بالحرية . إن إبعاده الثلاثة^(٤) لا يمكن ان تتحقق الا في مجتمع - في حياة اجتماعية ، من اهداف المشاركين فيها الاولى ، تنمية الشخصية الانسانية في جو من الوثام والانسجام النابعين من المصلحة العامة .

٢ - الموضوعية : نسبية معدكة :

فهل من الضروري ان يبنى هذا الموقف المطلقة مستنداً ؟ كلا . وكذلك فهو ليس بنسبي سلمي شكّي او استخفاقي . يتداخل في نسبه ، كما يجب ان يتداخل ، بعض الخيوط النسبية . ولكن هذا أمر

(١) الدكتور ملحم قربان ، الحقوق الانسانية ، طبعة ثالثة ، بيروت ١٩٦٩ ، بحث : « الالتزام و الأنا »

(٢) جون ألف بوردن ، « الواقعية المعهية » ، المرجع المذكور سابقاً ، ص ١٦٥ - ١٦٦ .

(٣) John Elf Borden ، « Functional Realism » in *The Philosophical Review* Vol. 43, 1934, P.P 165-166

(٤) ملحم قربان ، الحقوق الانسانية ، بحث : الحرية - جوهرها وإبعاده .

نحتمه عليه نقطة انطلاقه التجريبية . ثم ان الناس اللذين نهم بتفسير تصرفاتهم ليسوا بأهله^(١) . ومن جهة ثانية ، ليست نسبته بقائلة متطرفة تقود إلى الاستخفافية .

ان مفهوم واقعتنا الاسامي فيما يتعلق بمعرفتها بالخير وبالحقيقة ، مثلا ، هو ، جوهرياً ، نسبي . ولكن ، من الضروري ان نسأل عند هذه النقطة بالذات : علام تستند نسبته ، اذا كانت تستند إلى شيء ؟ الجواب المزدوج هنا - وهذا ما ينقلها من النسبية المتطرفة القائلة المنتهية إلى الاستخفافية - هو ، أولاً ، انها بالطبع تستند إلى اشياء متعددة ، وثانياً ، ان هذه الاشياء أو بعضها هي امور موضوعية تفرض ذاتها ، إلى حد ، على اهواء الانسان وميوله واحلامه فتحد من مدى هوسها وتهورها . أنها نسبة ركانزها الوقائع القاسية الحشنة في الطبيعة - انسانية كانت هذه الركانز ام كونية ملادية . كما وانها تستند إلى الحوادث التاريخية والظواهرات الاجعاعية وقواعد المنطق . وهكذا تمتد جذور هذه الواقعية في تربة الموضوعية .

ان استنادها إلى الموضوعية يقود ، اذا توفرت شروط متعددة مناسبة لذلك ، بالمجلفين بقاربها عبر خضم الحياة إلى ميناء السلامة - او هكذا يؤمل . وبللك فهي ، وبالوقت ذاته ، تتجنب مخاطر المطلقة من جهة ومهالك الاستخفافية من جهة ثانية . وقد تقود ، بشيء من الحذر والدراية ، الى التبادعية .

ومدخلأ للبحث في التبادعية نبدأ بالمقتبس التالي :

« أمل ان يعالج الأستاذ هارولد بلاكهام يوماً ما في عهد تقاعده بشيء من التفصيل والتطويل اراءه في المجتمع المفتوح . اذ انه في هذا المؤلف^(٢) يقدم بوضوح تام ما يُعدّ تحدياً لجميعنا :

« المجتمع المغلق يشبه الآلة . جميع الاجزاء تتساند وتتفاعل لتخدم فيه غاية عامة . او بالاحرى يشبه رسماً فنياً حيث لا يمكنك ان تغير مكان خط واحد او لون واحد بدون ان تشوه التحفة الفنية يكاملها . في الاتحاد السوفياتي يضطر الحزب الى اتخاذ موقف من الموسيقى الشكلية « *formlist* » ، مثلاً .. عندها لا يبقى شيء لا يخضع للتوجيهات بهذا الصدد . بالمقابل ، يقدم المجتمع المفتوح اشكالاً ومخططات عامة وبناءات تقريبية : مجرد امكانات واحتمالات يمكن كل انسان ان يختار منها ما يحلوه فيتمه شكلاً وتفصيلاً كما يستهويه . الانسان الشخص مدهو الى صنع حياته الخاصة ، وبالتالي شخصيته ذاتها . عملاً فنياً^(٣) .

(١) ملحم قريان ، « المواقف الحاسمة » ، العدالة ، (عدد ممتاز) ، كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية بالجامعة اللبنانية ، ١٩٧٠ .

(٢) تولبيرت م . ماك كاول في السلفية بلاكهام (التوكيد لنا)

Harold Blackham, *Humanism*, Penguin Books, London 1968

Tolbert H. Mc Carrol

(٣)

«A closed society is like a machine: all the parts are interrelated to serve a common purpose. Or, it is like a painting: to displace a line or vary a colour is to disrupt the whole composition. In the Soviet Union the Party is bound to take a line on, say «formalist» music; nothing can be left undirected. By contrast, the open society produces only shapes, outlines, rough hewn blocks, mere possibilities from which any one may select what he pleases and shape and finish it for himself. The person is invited to make of his own life, and therefore of himself, a work of art...»^(١)

ولا يعيقك ، بعد هذا الاعتراف عائق للوصول بالالتزامية ، وخصوصا بالواقعية الالتزامية ، الى مشارف التبادعية . ينقصك للربط بين الاثنين التنبيه الى مبدأ يجوز على رضى الكثيرين من العارفين لانه مدعوم بالبيانات المتراكمة حول اسناده : نعتي به مبدأ التأثير والتأثير بين ابناء الجنس البشري . ولا إنحال عاقلا ينتكر به .

غير اننا نرانا ، هنا ، مدفوعين بالشغف بالتخلص من شوائب التعبير المضلل الى وضع ملاحظتين هامتين :

- الاولى تتعلق بمفهوم الانسانية كما تعبر عن ذاتها في اوروبيا المعاصرة .
- « الانسانية تغامر في بناء عالم على اساس الانسان المسؤول تجاه المجتمع » .

« Humanism ventures to build a world on the free person responsible to society »^(٢)

وتنقسم هذه الملاحظة بدورها الى اثنتين : الاولى ، تتعلق بمفهوم المسؤول تجاه المجتمع . ونقول هنا ، وانطلاقا من التزاميتنا ، ان الحرية تتضمن المسؤولية^(٣) . وتبقى مسؤوليته للمجتمع هكذا ، مضمونه بتحليل رصين وعملي للمسؤولية الحياتية . والثانية ، يطال ما يتضمنه هذا التعبير من جهة الخلف او التجاهل . نعتي انه ، ويذكره للمجتمع ، يريد ، او هل هو يريد ،^(٤) الا الاستغناء عن الدين .

«Blackham's Humanism», *International Humanism*, Vol. III, Two, 1968, P. 17, (Underlining mine). (١)

International Humanism, Vol I, III, Backcover

(٢)

(٣) ملحم قربان ، المواقف الحاسمة ، خطبة تخرج في الكلية اللبنانية ، المداة ، عدد ممتاز ، ١٩٧٠ .

(٤) ان القرعات في ادب هذه الانسانية تدل على انه فعلاً يريد .

وهكذا نرانا وجهها لوجه في مجابهة الملاحظة الثانية . وتأتي هذه على قول لاحد المؤرخين للفلسفة العربية :

« هي (اي الانسانية) فلسفة اجتماعية تحاول ان تحل الانسان ، محل الآلهة او محل الكون ، محور الاهتمام العقلي والعمل^(١) »
لا ندرى اذا كان هذا الوصف يصح على محاولات الفلاسفة الذين يذكر مثل يروتاغوراس وسقراطام لا يصح . ليس هذا المهم في نظرنا الآن .

يهمنا ان نبين ان انسانيتنا ، كما تعبر عن ذاتها في هذا الترميم للمراقبة السياسية ليست بحكم الضرورة بالمحاولة التي تبني « ان تحل الانسان محل الآلهة او محل الكون » . انها تعرف ان لانس ذوي بصيرة قناعات قوية بان القوى التي تحركهم ، كالحميين مثلا ، انما تتحرك بالفعل بفضل ايمانها الديني^(٢).

وحتى لو لم تقم الحمينية كظاهرة تاريخية تظل امكانية قيام هذه الثورة امكانية مقبولة لدى التزاميتنا : ولاننا لا نريد التشريع للآخرين ، نرفض ان ننزل منزلق المقتبس المدروس .

وهكذا تكون انسانيتنا ، انطولوجيا ، ليست بالانسانية الاختزالية : اي انها تستغني عن قوى ومطلقات فتختزلها بالانسان . كما وانها ليست ، بتركيزها على المجتمع ، لتتضمن اهمالا او استلشاقا بقوى غيره . واهتمامها بالمجتمع لا يتجلى الى حد جملة مصدر معنى « الحياة » كما يتراى من القاء نظرة سطحية على قول العلامة اينشتين التالي .

ويشتمل المقتبس التالي للعلامة البرت اينشتاين على مجموعة من الافكار .

« الانسان هو كائن معزل وكائن اجتماعي في الوقت ذاته . . . ازمة زماننا تدور حول العلاقة بين 'رد والمجتمع' . لقد اصبح الفرد واعيا اكثر مما مضى لدى اتكاله على المجتمع . . . لا يقدر الانسان ان معنى للحياة ، على قصرها وعظاؤها ، إلا عندما يقف نفسه على للمجتمع^(٣) »

يهمنا منها الآن الفكرة الاخيرة وحدها . وذلك لسببين مهمين ومتكاملين ومتداخلين معا في آن . السبب الاول انها ترتكب خطأ التشريع المنهجي . ولنبين ذلك نتعرض مباشرة للسبب الثاني .

(١) ماجد فخري ، دراسات في الفكر العربي ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص ٣٧٠ - ٣٧١ .

(٢) الحوادث والنهار والسطر وجمع الصف التي غطت تصاريخ الحميين وفي تواريخ متعدة . وكللك محطة الأذاعة البريطانية BBC .

والوقوف ، العدد ١٧٣ ، الأثنين ١٩ آذار ١٩٧٩ ، ص ٣٧ .

Albert Einstein, "Why Socialism?" in *Out of my Later Years*, new York, 1950, P.P.127- 128

(٣)

تعرف الانسان التزاماته^(١)، ثم إن للالتزام بالقانون الطبيعي الجليد صيغة فردية^(٢) . وهكذا يقدر الانسان ، اذا صحت المقدمتان السابقتان طبعاً ، ان يجد معنى لحياته ، لا « للحياة »^(٣) الا بالمعنى العام المذكور في المقدمة الاولى من هذه الحجّة ، حتى وان وقف وحيداً ، اي منعزلاً بلغة المقتبس المدروس .

ويتبقى نصيحة ذات قيمة النصيحة التي يقدمها المقتبس : « اذا اردت ان تجد معنى للحياة . ففك نفسك على المجتمع » . إن من يقبل هذه النصيحة قد يجد معنى معيناً لحياته . ولكنه ليس المعنى الوحيد الممكن ان يضيفه انسان على حياته . هنالك امكانات مغايرة . ومن ينفي هذه الامكانات كما يبدو المقتبس للمدروس لنا ، يقع في شرك التشريع المنهجي .^(٤)

وربما كان المضمون للنصيحة المعطاة افضل من مضمون النصيحة التي يقدمها لتصحيح المقترح . ولكن هذه قضية مختلفة . ومع اقرارنا بوجودها وامكانيتها فاننا ، ولاكثر من سبب ، نحجم عن مناقشتها .

ثم إنه من السهل ، وبشيء من التساهل ، ان ترجم المقتبس المدروس وكأنه لا ينفي الامكانات الاخرى بل يأخذها مسألة « تحصيل حاصل » . عندها تصبح القضية بيتنا وبين صاحبه قضية دقة في التعبير ، او ، بكلمات مغايرة ، مسألة اسمية .

ويتبين من التالي بصيص نور يضيء العلاقة بين الواقعية ونظام الحكم - ومن هذه الشرفة تزداد اهمية محاولتنا إعادة النظر في الواقعية التقليدية :

« إن مقترّب الدولة السلطوية (الديكتاتورية) يعبر عن ذاته ، على ما يظهر بموقف مستسلم بسهولة لسلطة الامور الواقعة . فمن ميزات التسلط التوتاليتيري (الكلي) عدلوه للفكر الناقذ المستقل . اللجوء الى الوقائع مجلّ عمل اللجوء الى العقل وكما يمنع التركيز الفاشي على الفعل والتعبير دقة البصيرة في ضرورة المسيرات العقلانية للفعل والتغير ، يمنع تاليه جنتيلي (Gentile) للتفكير تحرير الفكر من اغلال « المعطى » . يُصِبح واقع القوة المتوحشة الاله الحقيقي عنده ، وكلها قوت تلك القوة ذاتها ، يظهر بشكل اوضح استسلام الفكر للواقع .^(٥)

(١) ملحم قربان ، الحقوق الاساسية ، طبعة ثانية ، بيروت ، ١٩٦٩ ، بحث : « الالتزام والأنا » .

(٢) ملحم قربان ، محاضرات في تدوير الفكر السياسي مع التذكير على القانون الطبيعي ، دراسات هليا ، ١٩٧٧ - ١٩٧٨ ،

« الصيغة الفردية . . . »

(٣) Milhim Kurban, chapel Talks (٢)

(٤) ملحم قربان ، المنهجية والسياسة ، طبعة ثالثة مزينة ومنقحة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٧ ، بحث :

« التشريع » .

(٥) Herbert Marcuse, Reason and Revolution, 2nd ed. New York, The Humanities Press, 1954, P. 405. (٤)

« لورنس دنيس (Lawrence Dennis) في كتابه الحديث المدافع عن سياسته الفاشية ، يظهر الاعفاء ذاته عن الفكر عندما يدعو الى اسلوب « علمي ومنطقي » من مفترضاته الاساسية أن « الوقائع معيارية ، اي انها ينبغي ان تحدد القواعد ، لانها اهم من القواعد . ان قاعدة « تتعارض والوقائع لمي هراء »^(١)

إن قيمة القاعدة الادبية ، في عرفنا ، انها دعوة الى تغيير الواقع المعيش الى واقع الفضل^(٢) .

٣ - مبادئ التزامية

أ - الانسان الفرد هو المسؤول الاول عن اختياراته :
انها تنطلق من الانسان الفرد - الفرد في الحضارة .

لهذا المنطلق أكثر من مبرر . من اهم هذه المبررات ان المعرفة ، جوهرها ، هي قضية تتعلق بالتمكلم . وكذلك المعنى . فالاختبار المعطى^(٣)، يُعطى هكذا : لفرد .

ومن هنا تنشأ مشكلة التواصل . هكذا يصورها العلامة ولترستيس :

«This is, however, only one necessary condition of communicable meaning: The conditions for the solution of our problem seem therefore to be that on the one hand, meaning must be solipsistic in the sense that no mind can understand any concept which has not direct application in its own experience; and yet on the other hand, that it must somehow be possible for the mind to make available for its meanings the experiences of other, even of nonhuman, minds. How can we combine these apparently irreconcilable conditions?»^(٤)

a- Ibid.

(١)

b- Lawrence Dennis, *The Dynamics of War and Revolution*, New York, 1940, P. 25

(٢)، راجع لتفصيل هذا المبدأ دراساتنا « الاخلاق والمجتمع » والقسم الرابع من هذا الكتاب .

a « It is of the essence of knowledge that it is in the first person. »

(٣)

«Actually given experience is given in the first person; and reality as it is known in any case of actual knowledge can be nothing, finally, but a first person construction from data given in the first person.» (C. I. Lewis, «Experience and Meaning», *The Philosophical Review*, Vol., 43, 1943, PP. 127 and 128)

b « Let us first of all see, however, why it is necessary to assert that, for a concept to have meaning, it must have application within the experience of the mind which is to understand it. This depends upon the fact that all knowledge, and therefore all meaning, is individual. It must be somebody's knowledge, somebody's meaning. »

(W. T. Stace, «Metaphysics and Meaning», *Mind*, Vol., 44, 1945, P. 431.

Ibid, PP. 432- 433. (Underlining Mine)

(٤)

غير أننا لسنا بصلدها الآن .

إننا بالآخرى بصلده الشق الاول منها - وعلى وجه التخصيص باعتباره احد مبررات تحميلنا مسؤوليات الانسان خياراته .

وأنا نجمل ، في نهاية المطاف ، من الانسان الفرد العامل في الحقل الاجتماعي ، المسؤول الاول فيما يتعلق بسلامة اختياراته وقراراته وقيمتها الادبية . ذلك لانه هو الذي يقوم بها ، ولانه يتخلدها في ضوء اعتبارات داخلية قد تكون عميقة جداً تبعد عن رأى الآخرين .

وهو في الواقع وفي طبيعة الحال صاحب الحق فيها والمسؤول عنها شاء ذلك ام لم ي .

ومن باب أولى اصبح صاحب العلاقة هذا - الانسان الفرد بالأصل - صاحب الحق في ترتيب هذه الاختيارات في جدول تتراتب فيه القيم والافعال اولويات ومراتب . ومن هنا يصبح من المعقول والمقبول ترتيب افضليات شخصين مختلفين مختلفاً هو بدوره .

وما يصح ، بالنسبة لهذه القضية على شخصين فرديين يصح على حزينين مثلاً او شعبيين .

وللتلليل على هذا الواقع نقبّس التالي :

« لم يكن العرب وحدهم الذين يقولون بتلمير العالم كله في سبيل حبة برتقال في بساتين يافا العربية ... بل ان لوشي ديان كلمة مشهورة هي : « افضل شرم الشيخ بدون سلام ، على سلام بدون شرم الشيخ . » وابنته بائيل هي التي قالت « ماذا يعني سلام العالم كله اذا كان أمن اسرائيل في خطر »^(١)

هذا واقع من جهة ويدلل على موقف نظري سليم من جهة ثانية . ونعني به ، حق صاحب العلاقة في الاختيار : ان يختار ما ينسجم وقيمه ومقاصده .
غير ان هذا بداية الطريق لا نهايتها .

ولو كان الانسان كائناتاً منعزلاً لبقيت الصورة على ما وصفنا :

ولكنه ، وفي الوقت ذاته ، وعلى الصعيد العملي ، تفيد التزامات الآخرين التزاماته ، وذلك بالرجوع إلى مبدأ واحد تطلب منهجية واقعيته تطبيقه ، او بالآخرى حق تطبيقه ، على الجميع بالتساوي .

وكذلك على الصعيد النظري ، ذلك لان الحكم اما بصحة او بخطأ هذه الاحكام واما بحسن الاختيار او بسوئه ، ليس محصوراً به نهائياً بل يتعلق ايضاً بالاختصاصيين . فاذا كان الانسان الفرد ، أي جزء من المجموع ، مخطئاً بالحكامه ، وقد يكون مخطئاً على الغالب ، اضطر في نطاق واقعيته هذا إلى تصحيح اخطائه . ويتراوح هذا الاضطرار بين الالتزام الطوعي بالخضوع إلى الحقيقة وبين الاكراه في اطار شرعي^(٢) . وفي هذه العملية يلجأ ثانية إلى ظاهرات موضوعية . ولذلك تضاعف منهجية هذه

(١) المحدث ، المجلد ٦١١١ ، المجلد ٣/٧٤ ، ١٩٧٨ ، ص ٦٠ .

(٢) وربما تحظى هذا الاصرار الإطارات الشرعية . انظر : ملحم قربان ، للمنهجية والسياسية ، بحث : « الثورة » .

الواقعية ، نبرة لا على محتوى المعتقدات فحسب ، بل على القواعد التي تساعدنا على الوصول إلى تلك المعتقدات والتثبت من صحتها وتمحيصها تمحيصاً دقيقاً . وكثيراً ما تؤكد على القواعد المنهجية أكثر ما تؤكد على محتوى المعتقدات .

ونرى الآن مستوى آخر لأهمية اضطرابها على اختيار منهجية لا توصد الأبواب في وجه الاعتبارات التي تساعدنا على تصحيح الأخطاء التي تكون قد وقعت فيها سابقاً . هذه الاعتبارات تساعدنا على ممارسة مرونتها . وفي هذه المرونة يكمن سر تقدمها . وفي تربتها يغرس التساهل - أبرز الصفات الاجتماعية وأكثرها ضرورة - جلوه فيستمد الليونة ويرش نداها على مجتمع طاملاً تحرق لرشاشه المنعش .

ولكن الأهم من ذلك هو الضبط الذي يفرضه الالتزام على الملتزمين فيما لو أرادوا تطبيقه بجدية . انه يقلل من فوضى الاختلافات التي تنشأ من حق كل فريق في تقرير أفضليته وسلم تلك الأفضليات .

فقد سبق وذكرنا الصراع العام بين عرب وإسرائيليين . وراينا ان الأفضليات متناقضة وسلم الأولويات مقلوباً رأساً على عقب : اذا ما نظر اليه فريق من زاويته ، رأى ان الفريق الآخر يعكس الآية تماماً . فما هو اولى بالأهمية لدى احدهما هو اسوأ الاحتمالات لدى الآخر .

الالتزام ، اذا عناه الاثنان جدياً ، يخضع عملية الترتيب ، كما يخضع عملية الاختيار للأفضليات كذلك الى منهجية مدروسة تطبق مبادئها على الاثنين معا .

ومن هنا إما ان يقضى على الاختلاف قضاءً تاماً وإما ان تقلل فوارقه فتصغر قيمتها الى حبة تجعل المتحمسين لها يترددون باستخدام القوة لغرضها .

ب - الانسان الفرد صاحب المبادرة الاولى :

واخيراً نضع نظريتنا في القيم ، مساندة للواقعية المعتمدة ، مسؤولية المبادرة في يد الانسان الفرد العامل في الحقل الاجتماعي . هذا هو منطلقها الوجودي . ومبعث هذا المنطلق هو الاقرار ، من جهة ، بحرية الانسان الفرد وبالأهمية التي تتصف بها هذه الحرية ، ومن جهة ثانية ، في تمكين الانسان الفرد ، فردياً واجتماعياً ، من التقرير ، اولا ، فيما يتعلق بنوعية الحياة التي يختار ، وثانياً ، فيما يختص بتحقيق ما يستطيع من تلك الحياة . وفي هذا يكمن معنى حياته - فردية واجتماعية .

فالمسؤولية الاولى بالأهمية - هي الانطلاق من تلك الحرية بالالتزام بتحسين اوضاعها . ومرة ثانية ، نرجع فنقول ان هذا البداء يستند إلى دراسة الواقع . في الواقع ، تاريخياً وادبياً وإنسانياً ، من يلتزم جدياً ، بأمر يتحمل مسؤولية هذا الالتزام وتحقيقه . وعدم الالتزام ذاته ، التهرب من الالتزام على الصعيد الادبي والنظري ، هو ايضاً نوع من الالتزام العملي والفعل - ولكنه نوع سلبي له مفاعيله على الصعيد الفردي كما على الصعيد الاجتماعي . الامر الهام في عرفنا ، هنا ، هو التمييز بين انواع الالتزام . وهنا نجد المنهجية كثيراً من مهماتها ومبرراتها .

وربما خسر ، بهذا المعنى العام ، مفهوم الالتزام اهميته وقيمه . ولذلك ينبغي ان نشير إلى ان « الالتزام » في جميع السياقات التي يذكر فيها في هذا البحث ، تعني « الالتزام » بمعناه الضيق لا بهذا المعنى الرحب ، غير المحدد ، وقد يكون في النهاية غريزي محتوى .

و « الالتزام »^(١) المحدد هو الالتزام الواعي المسؤول المعتقد لفكرة او لعقائدية ايجابية بغية تحقيقها في الحياة لتجعل منها حياة الفضل ولنفسح المجال لتحقيق اعمق وارحب للكرامة الانسانية .

٤ - الانسان الفرد مصدر الثقة :

وحيث تتبع المسؤولية يكون نبع القوة . مصدرها واحد . لذلك فاننا نعتبر الانسان الفرد - وفي وسط ثقافي ومحيط اجتماعي اوسع - هو مصدر قوته في معالجة شؤونه وشؤون مجتمعه . غير ان مثل الانسان الفرد هنا ، هو مثل الينبوع المتفجر في اعالي الجبال - تزداد قوته بمقدار ما يتأشى معه من ينابيع تيسر لها ان تهدف في مصير واحد إلى غاية واحدة .

وهذه من الصفات المميزة لانسانا الجديد . بينما كانت فلسفات مغايرة لفلسفتنا ترى ان مصدر القوة للانسان هو مصدر خارجي - كالإيمان المطلق ، او الصبرورة التاريخية ، او القوانين اللاشخصية التي يخضع لها الانسان وجميع ما يقوم به من اعمال عرف بها ام لم يعرف ، أو إرادة الله - فان هذا المصدر ، من زاوية دراستنا هذه ، هو أصلاً الانسان في عاله الفكري والاجتماعي . هذا لا يعني اننا نرفض المصادر الاخرى رفضاً تاماً . ولكننا ، وستمخذ مواقف منها كلا على حدة وبالنسبة للحوادث والظواهرات والاعتبارات التي تلازمها ، حتى حين يتبناها انسان ، وبقدر ما يتبناها ، ستكون ثانوية بالنسبة للمصدر الاولي الذي نجاهر به الان عن اقتناع بصحة دراستنا . المسؤول الاول عن اعمال الانسان ، واحيانا عن عدم قيامه باعمال ، هو ذاك الانسان بالذات . هذا في الاصل . وستظل هذه حالنا حتى يتمكن احدهم من تبيان خطأ ما فيها - إما فيما يتعلق بمحتوى هذا المعتقد ، وإما فيما يتعلق بالقواعد المنهجية التي نستند اليها في تبيان صحته ، وإما في تحليل البيانات ذات العلاقة العلمية به وبها .

وكثرت الناذج الحياتية التي يصح ان يتداولها الباحثون بغية تقرير الافضل بينها . منها ؟

« لا تقدم تلك الليبرالية الحديثة ، مثالا عظيما يمكن ان يستمد منه الناس قوة ومعنى ، لذلك فانها نظرية عملية اجتماعية ، لا يصح الأخذ بها »^(٢) وكذلك :

« لم يكف المتكلمون ، كما يروي ابن ميمون ، بنفي الفاعلية عن الاجسام الجامعة بل تعدوا ذلك الى نفي الفاعلية عن البشر ايضا . ثم انهم بنوا على ذلك قضية لاهوتية هامة ، وهي ان القول بفاعلية الاشياء ضرب من الكفر وانكار لفاعلية الله المطلقة . فالإيمان الاصيل عندهم هو عبارة عن الاقرار بان الله هو الفاعل الفرد الذي لا فاعل سواه »^(٣).

(١) ملحم قرمان ، الحقوق الاجتماعية ، القسم الثالث ، موضوع : « الالتزام والأنا » ، و« لوائف الحاشمة » ، العدالة (عند ممتاز) ، كلية الحقوق والعلوم السياسية بالجامعة اللبنانية ، بيروت ، ١٩٧٠ .

(٢) « This new liberalism, as a workable social theory it, regrettably, does not succeed. First, it provides no grand ideal from which men can draw strength and meaning. »

(Harvey Bunk, *The Liberal Dilemma*, Prentice-Hall Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1964, p. 316.)

(٣) ماجد فخري ، دراسات في الفكر العربي ، دار النهار للنشر ، ١٩٧٠ ، ص ١٥٧-١٥٨ .

وكنذلك :

القديس توما الاكويني ، وهو ليس باقل من المتكلمين حرصا على صيانة كمال الله وجبروته ، يُفهر على أن الانتقاص من كمال المخلوق هو انتقاص من كمال القدرة الالهية ^(١) .

وسيتبين للقارئ مقدار اختلافنا عن النظرات المغايرة لنظرتنا في الانسان والوجود والحياة ، وأهمية هذه الاختلافات ، الاختلافات التي تنشأ عن هذا المعتقد بالذات والتي تنبثق ، عفواً وطبيعياً ، او عبر استدلالات منطقية متواصلة الحلقات واسعة الخطوات .

أ - انتقاد خامس متوقع :

نعم ، قد نقود دراسة العامة من الناس ، وجماعات جماعات ، إلى انطباعات مختلفة عن الانطباع الذي يتضمّنه هذا المعتقد . غير أن هذا الانطباع الخاطيء - بالطبع هذا اذا كان معتقداً صحيحاً بالاستناد إلى وقائع مغايرة واعتبارات مختلفة - من السهل تفسيره من زاوية ترميماً هذا للواقعية السياسية .

انه لأمر معروف وشائع جداً ان صاحب الحق يمكنه أن يتنازل عنه وإن يفرض به شخصاً آخر او مؤسسة . هذا فيما يتعلق بالحقوق اجمالاً - الحقوق التي يشكل التمتع بها امتيازاً ، والحقوق التي يتضمن التمتع بها ، مسؤوليات كبيرة . وبخصوص النوع الثاني المثقل بالمسؤوليات من الحقوق ، نرى ان الشعب اجمالاً ، وعامة الناس على وجه التحديد تميل عنه على الغالب ميلاً طبيعياً . هذا الميل يجعل الحياة أسهل وأمتع .

ان ممارسة هذا الحق ممارسة سليمة ماهرة وصاعدة قد برهنت عن كونها احياناً اقسى واصرم تحمّله العقول الكبيرة والشخصيات العظمى . فهل يبقى غريباً ، في ظروف بعضها ما ذكرنا ، ان يميل الناس اجمالاً ، أفراداً وجماعات معاً ، إلى عادة التكليف فيما يتعلق بهذا الحق الجوهري ، او إلى عادة التنازل عنه ، وإلى نسيان ذلك ؟ على كل ، هذا تفسير قد يميل إلى كونه تأويلاً أكثر منه تفسيراً . ولكن ، وحتى يتبين العكس ، وعليه ، نقدر ان نقول : ان المصادر الخارجية لقوة الانسان الفرد في مجتمعه ، مع كونها قد تكون أحياناً مساعدة ومنقذة من مخاطر متعددة تظل عديدة الفعالية قليلتها ما لم تُقبل ويُستحسن استخدامها من جهة ذلك الانسان نفسه . ما لم يقبل الانسان الفرد بالالتزام بها ، فهي غير ملزمة له جوهرياً واصلاً وإدبياً - وحتى ولو كانت ، وإلى حين ، ملزمة لفاعله الخارجية عملياً .

ب - تعميم طريق الموضوعية تمهيداً للتبرير الاصيل :

غير ان هذا الأمر ، مع كونه ذاتياً ومهماً جداً معاً بالنسبة لطبيعته وبالنسبة لتألقه المرتقبة ، هو جزء من الصورة العامة التي تدعي وصف الافعال المسؤولة للانسان وصفاً كاملاً صحيحاً ودقيقاً .^١ وجزء متمم لهذه الصورة ، وعلى ثانوية اهميته بالنسبة للأمر السابق ، هو أمر موضوعي .

(١) المرجع ذاته ، ص ١٥٢ ، وكذلك ، ملخصة ضد الاسم ، الكتاب ٢ ، فصل ٦٩ ، ص ٢٨٥ من طبعة روما .

ويظل ، كذلك ، ذا فعالية قوية . ذلك لأننا نصر على التمييز الصارم الهام بين الاختيار الحكيم الموزون والصامد ، وبين الاختيار الموهوس اللامبالي غير الموزون وبالتالي غير الصامد . ويزيد في مبرراتنا صراحتنا عليه انه تمييز يقول به حتى العامة من الناس . وفي هذا برهان على أصالته .

وإلى ذلك فهو يلزم الموضوعية - المخرج الذي نرتبه بديلا يفتينا عن الانزلاق في مهاوي الاستخفاف من جهة ، ومن جهة ثانية ، عن التعلق بحبال المطلقة تعلقا طوعيا تقريبا قد يكون ، بصفته يخرج عن نطاق الاسئلة الاصلية التي تستطيع منهجيتنا معالجتها بمسؤولية فثبتت من حقيقتها الموضوعية والوجودية ، وهما من خالقي المخيلة .

وفضلا عن ذلك انه يعبد الطريق للمبررات التي تتطلبها غالبا الوسائل السيئة وحيانا الغايات السيئة ، لتصبح مقبولة في الدرجة الاولى تجاه ضمير الفاعل نفسه ، ويعدها ، تجاه المجتمع الذي يظل الفرد العامل ، والعمل ، والقيم ، والمبادئ ، التي تجعل من هذه الأمور جميعها عناصر تشيع الصحة في الجسم العام .

٥ - الموضوعية في ميزان الاختبار :

أ - ولدت والمخرج الموضوعي . ان هدف ولدن من كتابه لفقه السياسة هو هدف مزدوج يتم شطراه احدهما الآخر . فالشرط السلبي منه هو التخلص من « الغايات الميتافيزيقية » . والشرط الايجابي هو « تبيان الاسس الاصلية للنزاعات السياسية بين الشيوعيين والديمقراطيين ، واعطاء بعض الاشارات او العلامات الدالة إلى الطريق التي يسلكها من ينبغي تقييم الاحكام السياسية »^(١) . وضي عن الاشارة إلى أن كلا هذين الشرطين ذو علاقة علمية بمحاولتنا هذه في تقييم الواقعية السياسية وترميمها .

I - اللغة والمنطق :

لاعطاء هذه المحاولة المزدوجة ، التي يقوم بها ت . د . ولدن في هذا الميدان حقه من الاعتبار ، لا بد من عرض لبعض الملاحظات المتعلقة باللغة ، والتي تهيم عقل القاريء للتقييم غير المنحاز لأرائه . « شهد القرن الماضي حدوث تغير كبير في أساليب ممتهي الفلسفة وفي غاياتهم . . . ما حدث هو ان الفلاسفة قد أصبحوا أكثر وعيا وتنبا لطبيعة اللغة »^(٢) .

« والرموز ، محاصيل العبقورية الانسانية ، تكون دقيقة بمقدار ما نريدها أن تكون في مجالي تطبيقها . وواضح ان درجة من الدقة والديمومة ضرورية لهذه الرموز اذا قصد بها أن تحقق بعض الاهداف - كان تمكنا من التعامل بعضها مع بعض . فهذا الاتصال ببعضها البعض لا يمكن أن يتم ما لم نقدر ان نصف بشيء من الدقة ما نسمع وما نرى . ولكننا مع ذلك ، لا يمكننا أن نعين المقدار من الدقة والديمومة الذي لا مهرب منه ولا مفر ضرورة من ضرورات الاستعمال الفطن لهذه الرموز . وكوتمتعت جميع اللغات بالدقة ذاتها التي تتمتع بها رموز المنطق والرياضيات ، وعن

Weldon, T.D., Ibid., p. 15 (١)

Ibid., p. 9 (٢)

حق ، بطبيعة المهات الخاصة التي تقوم بها ، لأصبحت تلك اللغات وسائل غير ذات فعالية في عاداتنا العادية ولإستقصاءاتنا . وربما قاد ذلك إلى جعلها وسائل لا يصح حتى استعمالها .^(١) ،

II - اللغة التقنية واللغة :

وتتميز اللغة العادية ، في رأي ولدن ، لا عن المنطق فحسب بل عن اللغة التقنية كذلك : « اننا نقدر ، اذا رأينا ذلك مناسباً ، أن نعطي الكلمة معنى دقيقاً . وعندها ، تصبح كلمة تقنية أو نصف - تقنية لا تشوبها شوائب الغموض وقلة الوضوح . ولقد أصبح هذا التقليد المتبع شائعاً ، وخصوصاً فيما يتعلق بالتعابير القانونية . وطالما غمض ذلك جنباً إلى جنب مع بقاء الاستعمالات العادية للألفاظ ذاتها . من أمثال هذه المباشرة المتلازمة للتعبير التقني والتعبير العادي ما يختص بلفظة « غش » أو بلفظة « الملكية الخاصة » .^(٢) »

وفضلاً عن ذلك نضطر إلى التمييز بين مفهومين لكلمة « يحدد » أو « يعرف » . « ينبغي أن نميز بين استعمالين لكلمة « يعرف » . قد تعني « أن يُؤفّر » مرادف اسمي ل . . . » ، وقد تعني « أن يُعطى الاستعمال العادي ل . . . » . أن تعرّف بالمعنى الأول هو أن تجد كلمة أو عدة كلمات يمكنك أن تستبدل بها الكلمة المعروفة دون أن يتأثر بذلك صحة^(٣) (أو خطأ) الجملة التي ترد فيها تلك الكلمة . وإن تعرّف بالمعنى الثاني ، هو أن تذكر أمثلة لجملة ترد فيها تلك الكلمة فتساعد ، بذلك ، على توضيح المهمة^(٤) المنطقية التي تقوم بها تلك الكلمة .^(٥) »

ب - العبر :

والآن ما هي العبر التي نكتسبها من هذه الملاحظات المتعلقة باللغة ، واللغة التقنية ، والتعريف ؟ لتوضح تلك العبر ، دعنا نستعرض مدى تأثيراتها عندما تطبق على مسائل تقليدية معينة .

I - التحرر من الكثير من المسائل الفلسفية المستعصية :

وفي رأي ولدن ، تلك هي بعض نتائج تطبيقها . فيقول : « لقد انتهى المتهنون الحثيثون للفلسفة إلى الاقتناع بأن أكثر المسائل التي وجدها سلفهم مسائل لا يمكن التغلب عليها لم تنشأ عن أشياء غريبة وعجيبة في العالم ، ولا يمكن ، لذلك ، تفسيرها . لقد نشأت بالأحرى عن مزايأ غريبة عجيبة للغة التي نستخدمها في وصفنا لهذا العالم » .^(٦)

Ibid., p. 22 (١)

Ibid., p. 23 (٢)

(٣) يعني اذا كانت الجملة قبل هذا الاستبدال صحيحة بقيت صحيحة بعد هذا الاستبدال . واذا كانت خطأ بقيت خطأ .

(٤) او بالأحرى المهات المتعددة التي تقوم بها الكلمة موضوع البحث .

Ibid. (٥)

Ibid., p. 9 (٦)

ولكي يتخلص ولدن من عديد من هذه المسائل التي وجدها الفكر الفلسفي التقليدي مسائل لا يمكن التغلب عليها ، ينبغي أن يلجأ إلى مبدأ التحقيق مقياسا للمعنى الموضوعي التجريبي . ولكن بحث هذا الأمر ينبغي ان يؤجل الآن .

يكفي الان ، تحقيقا لأهدافنا المباشرة ، أن نرمي نظرة مريضة إلى النتائج التي يؤمل ولدن الحصول عليها من تنبهه لنُظُمِ اللغة الطبيعية فتشبا عن بعض المسائل الاصلية ، وتحليلا لها ، بحثا عن أجوبة معقولة مقبولة .

II – للالفاظ استعمالات هي معانيها :

في الدرجة الأولى ، يعتقد ولدن أن للكلمات استعمالات فحسب ، وبالتالي معانيها ترادف استخدماتها^(١) .

من زاوية مقصده التهجمي يعني هذا الاعتراف رفض التمييز بين استعمال الجملة من جهة ومعنى هذه الجملة من جهة ثانية . المعنى والاستعمال هما وجهان لشيء واحد . وربما لا يكونان حتى وجهين . المعنى هو الاستعمال ، والاستعمال هو المعنى .

III – الجمل المفيدة هي رموز اتقاقية :

وفي الدرجة الثانية ، تكون الجمل المفيدة و رموزا اتقاقية^(٢) مع العلم ان مقدار هذه الاتفاقية يقل ويكثر حسب الظروف ، وكذلك مداها .

ومرة ثانية ، نرى أن لهذا الاقرار منحى تهجميا تهديما . انه يرفض ان تكون الجمل المفيدة و تعاويد سحرية^(٣) او حتى « علامات طبيعية » . على الغالب تكون هذه الجمل رموزا اصطناعية . ينبغي أن نجرد اللغة ، بكلمات مغايرة ، من ظلال معانيها السحرية والملزمة الزاما تماما .

IV – التغير في الرموز وفي معانيها ظاهرة طبيعية :

وفي الدرجة الثالثة ، واستطرادا من النقطتين السابقتين ، نستنتج ان الرموز تتغير ، وانه من الطبيعي أن تتغير^(٤) .

ومن زاوية مهمته الانتقادية الثورية ، يعني هذا الاستنتاج رفض الصفة الصوفية السحرية^(٥) ، و او المقدسة غير المتغيرة^(٦) و او المستغربة^(٧) لا عن هذه الجمل والرموز فحسب بل عن تغيراتها كذلك .

Ibid., p. 19.(١)

Ibid., p 22.(٢)

Ibid., p. 51.(٣)

Ibid., p. 20.(٤)

Ibid., pp. 24,49.(٥)

Ibid., p. 22.(٦)

Ibid., pp. 164- 165.(٧)

نعم انها ينبغي أن تتمتع بشيء من الاستقرار . ولكن هذا الاستقرار لا يحتاج إلى « تفسير كوني أو ديني »^(١) . وسنرى ان من نتائج ما سبقت الإشارة اليه ، يصبح من الأنسب أن نفضل تعابير مثل « من الواضح انه صحيح »^(٢) على « ذاتي الوضوح » أو « حتمي » . وذلك لأن التعبيرين الآخرين يوحيان بشيء من « الغرابة » أو « السحر » .

ويصبح ، تبعا لذلك ، قولنا على حجة ما إن لها « صدى مستغرباً غير مالوف »^(٣) انتقاداً وجيهاً .

وبفضلنا عن ذلك يصبح كل ما يهم ، في موطن توضيح فكرة ما ، أو اسناد استنتاج يتعلق بجملته حاسمة الأهمية مثل « كذا هو أمر هام » ، هو التنبه إلى ما يعني عندما يقال : « ... هو مهم » أو « انه لمهم ان ... » أو تعابير ماثلة : نعني « ذلك شيء نافه » أو « ذلك شيء حيوي » أو « ذلك شيء ضروري » .^(٤)

ولا شك بأنه أصبح واضحاً الآن ان طريقة هذه صفاتها لا يجمعها بالطريقة الهندسية الا الشيء القليل القليل . وستعرض ، وعن كثب ، لمعالجة ولدن للطريقة الهندسية في هذا القسم من بحثنا .

V- تعرية اللغة السياسية من ظلال معانيها المستغربة والسحرية والصوفية :

ويعطينا ما مر من آراء الانطباع بأن ولدن سيحاول تعرية التعابير والكلمات والجمل السياسية ، وبالتالي ، السياسة ، من أصداؤها وظلال ألوانها المستغربة والتقليدية والصوفية والمقدسة . وستهيء هذه التعرية بدورها ، ومن زاوية منهجية ونفسية ، الجو الذي يحتاج ولدن اليه ، ليقوم ، في إطاره وشروط مناخه ، بالمقابلات الحاسمة أو شبه الحاسمة بين الحجج والتقييدات والاحكام السياسية من جهة ، وبين الحجج والتقييدات والاحكام المتعلقة بلعبة الكريكت ، أو بالشطرنج ، أو بتلوق الخمرة ، أو بتقدير قيمة المآثر الفنية ، كالرسوم والتماثيل ، من جهة ثانية^(٥) .

VI - حدود النقاش المسؤول :

وأفترض ، فضلاً عن ذلك ، ان مناقشة بين فريقين لم تنته فعلاً بصدد تلك الاحكام . أفترض مثلاً ، أن معترضاً يلذهب في مناقشته إلى حد القول : « حتى ولو كان ذلك قانوناً ، فاني لا أرى لماذا ينبغي أن أخضع له مطعماً » عندئذ يقول ولدن ، وكأنه يرسم بذلك الحدود التي لا يمكن ، شرعاً ومن زاوية طريقته ، ان يتعداها المتناقشون : « التعليق الوحيد الممكن وقتئذ هو : « حسناً ، هذه بريطانيا

Ibid., p. 28 (١)

Ibid., p. 16 (٢)

Ibid., p. 10 (٣)

Ibid., p. 155 (٤)

Ibid., pp. 160- 161 (٥)

المعظمي التي تعيش فيها ، أليس كذلك ؟^(١)

فهذا الوضع السياسي يشبه بالضبط وضع لاعب الكريكت الرياضي الذي يسأل : « لماذا ينبغي ان أنصاع لأوامر الحكم ؟ » « بأي حق يطردني من اللعب ؟ » . المجيب عن هذه الأسئلة يلجأ إلى تفسير قواعد اللعبة وما أشبه . وأبعد من ذلك لا يمكن احدا ان يفعل شيئا - اللهم الا أن يقول : « هذه لعبة كريكت . أليس كذلك ؟ »^(٢)

VII - التمييز بين المسائل الفلسفية والمسائل غير الفلسفية :

العبرة المنهجية من هذه المقابلة هي عبرة مزدوجة ، في شقها الاول تبين ضرورة وضع حدود لأي جدل او مناقشة او نزاع . وفي شقها الثاني تقترح بعضا من القواعد التي يصح تبنيها في محاولة رسم هذه الحدود . وهكذا فيمكن ولدن ، بالاستناد إليها ، ان يميز ، كما يفعل بالفعل ، بين المسائل الفلسفية^(٣) والمسائل غير الفلسفية . وكل مسألة تسأل بعد الوصول إلى تلك الحدود هي أسئلة مرفوضة في شرع تلك الطريقة وقواعدها المثبتة .

٦ - التقييمات السياسية :

أ - المشتركات بين التقييمات السياسية والتقييمات غير السياسية .

ولا تنتهي مسؤولية المنهجية الايجابية بالتمييز بين الأصل وغير الأصل من المسائل في حقل ما . أنها تعدد ذلك إلى رسم الطريق الذي ، لو تتبع الدارس أو الفاعل معاهل تتبعها حكما ورضا ، لقاها إلى عجة الخلاص . ويظهر ان ما سبق بحثه جيء لولدن الطريق الذي ، بسلوكه بحكمة وحكمة ، ينتهي به إلى معرفة مطلوبات التقريرات والاحكام السياسية :

« ما نحتاج إلى عمله هو تفسير أوجه الشبه بين المتقابلتين : المنظمات السياسية السويسرية أفضل من المنظمات السياسية الاسبانية ، من جهة ، و « سميت هو لاعب أفضل من جونز من جهة ثانية . »

« من الواضح ان هذا السؤال »... هو سؤال فلسفي ... وقد يفيدني ان استبق استنتاجي قائلا بأن الاختلافات بينهما هي اختلافات بسيطة جداً . وأما أوجه الشبه بينهما فهي عظيمة . »^(٤) وهذه المشتركات بين المتقابلتين - الجملة السياسية التقييمية والجملة التقييمية المتعلقة بلعبة

(١) سنرى ، فيما بعد ، ان ترميناً للواقعية بمد ولدن هنا بجواب مشروع وقد يكون مقبولا أيضا . ينطلق هذا الجواب من فكرة الالتزام . لقد التزم ، ذلك للاعب المناقش لحكم الحكم ، وعندما دخل المباراة ، بطاعته لقوانين اللعبة . ولذلك فينبغي ان يقبل بالحكم . وما يصح على قوانين الألعاب الرياضية يصح ، وربما بقوة اشد ، على القوانين السياسية والمطالب الأدبية الأخلاقية . راجع كذلك الفصل السادس من هذا المؤلف مقطع : ٣ : هـ .

Ibid., p. 57(٢)

Ibid., p. 160(٣)

(٤) اي السؤال : اينما افضل المنظمات السياسية السويسرية ام المنظمات السياسية الاسبانية ؟

Op. Cit(٥)

الكريكت - هي أوجه شبه ذات أهمية تذكر .

- نتائج هذه المشتركات :

I - التخلص من النفايات الميتافيزيكية :

فهي ، أولا ، تسعف ولدن على تحقيق هدفه السليبي - أي ان يتخلص من النفايات الماورائية الميتافيزيكية في محاولة تتجنب معا وفي الوقت ذاته التعلق بحبال الذاتية او الشكبة الواهية من جهة ، والاستسلام للمطلقات من جهة ثانية :

« بكلبات مغايرة ، انني لا أعتقد بأنني لا بد لي منطلقا ، وبحكم رفضي للأسس السياسية او العقائدية ، ان أنكفي على الشكبة السياسية . »^(١)

أما كيف يحقق ذلك ، فهو أمر سيزداد وضوحا مع تطور هذا البحث .

II - المدافعة الامينة عن الحرية الديمقراطية :

وهي ، ثانيا ، تنقله من تهمة التكرار للامانة الفكرية - التهمة التي يستجلبها دفاعه عن أسس الديمقراطية دفاعا لا يستند إلى اعتقاد مخلص وراسخ بها :

« لو كانت تلك هي الحالة ، لكان هنالك بعض المبررات التي تدفعنا إلى استخدام بعض الحجج المقنعة ، على كونها غير سليمة وصحيحة ، مؤملين بأن نقنع القراء بأن العقائد الديمقراطية هي أفضل من العقائد الشيوعية وأقوى . وربما كانت هذه المحاولة أكثر فعالية من أن نقول ، وبمجرد أن أي ادعاء آخر ، نحن نميل إلى الديمقراطية والنظم الديمقراطية ونود أن نراكم أنتم أيضا تميلون إليها . ولكن الحالة ليست بميثوس منها إلى هذا الحد . »^(٢)

وإذا كان هذا بالضبط هو ما كان يقوم به لو اخفقت محاولته المدروسة هنا ، فهل تصبح التقييدات السياسية إذا نسبية كليا ؟ إذا اتفق واستخلص احد هذا الاستنتاج مما سبق ذكره ، فانه ، بذلك ، يخلط بين بحث في طبيعة السياسة وبين بحث مغاير له كل المغايرة - أعني البحث في طبيعة ولدن . واستنتاج كهذا هو خطأ واضح ، مبنيا ، كما هو بالفعل ، على خطأ منهجي فاضح .

III - تفهم طبيعة السياسة :

وهي ، ثالثا ، تساعدنا على تفهم طبيعة السياسة تفهما عميقا . فالتقييدات السياسية ، على كونها عمليات زكية عقلية ، ليست مع ذلك ، « شقفا من التنظير التصوري العقلاني »^(٣) ولا سها عندما نعرفك الاحجيات « ترميفا تقنيا ، أي عندما نميز بينها وبين « الصعوبات » و « المشاكل » :^(٤)

« وحتى حالة الاتفاق الدائم بين جميع المحكمين على الجواب ، الحالة التي نعرفها في اطار حزازير

. Ibid., pp. 60, 156 (١)

Ibid., p. 160 (٢)

Ibid., p. 161 (٣)

Ibid., pp. 75 ff (4)

الكلمات المتقاطعة ومسائل البريدج - « حتى هذه الحالة لا نتوصل إليها في إطار التقييم السياسي أو النقد الفني . »

« في الواقع هي غلطة أن نستخدم كلمة « جواب » على الإطلاق . لأن ذلك يوحي بفكرة أن المطلوب هو حلٌ لحزورة . وليس عمل الناقد الفني أو المعلم أن يحل الحزازير . »^(١)

ما ينطوي عليه هذا القول من عامل ذات زنة وعلاقة « بالنظرية السياسية » ، هو أمر هام جدا عمقت جذوره وتشعبت خصونه . أنه يساند رفض الامكانية المفتوحة أمام التفكير السياسي بصيغة نظرية سياسية توالدية - أي نظرية عامة شاملة نقدر أن نستنبط منها نظريات أقل شمولاً .

٢٧ - وصايا منهجية :

وتألم التفكير التقليدي من أمراض وأوهام متعلدة . اما الموقف الذي تقود ولسن اليه طريقته بالنسبة لبعض هذه الاوهام فتعبر عنه الوصايا التالية :

- أولاً - أن نتطلب مقاييس معصومة عن الخطأ هو مطلب غير ذي معنى او بال .^(٢)
- ثانياً - ليس هنالك اختبار واحد او مجموع من الاختبارات المعصومة الذي ، متى اتفق ووقفت به تجاه نظرية ما ، يمكنك ، مستندا اليه ، من تقرير صحتها .^(٣)
- ثالثاً - « ينذر جدا وجود القوانين النفسانية البسيطة . »^(٤)
- رابعا - وليست هنالك مقاييس شاملة التطبيق .^(٥)

وجميع هذه الاعتبارات ، ينبغي ان تذكر ، هي اعتبارات يشترك بها التقييم السياسي بالتقييم غير السياسي - النقد الفني ، الحكم على نوعية الخبرة ، وتقرير من هو اللاعب الأهمر .

وترتبط هذه الاعتبارات في الحالاتين : السياسية وغير السياسية ، بحكم او لجنة حاكمة تتشابه ايضاً مهاتهما :

- « والآن ، وكما ان هنالك خبراء يمتنون فن الحكم في نوعية الرسوم والصور الفنية والسمفونيات ، كذلك هنالك خبراء اختصاصيون في الحكم فيما يتعلق بالمنظمات السياسية . ومهمتهم تشابه ، إلى حد بعيد ، مهمة اللجان التي تقوم بانتخاب المرشحين واختيارهم لمراكز معينة ووظائف .
- « وهذه المهمة تنطوي ، في الخصوص ، على التنبؤ^(٦) بالنتائج الممكنة المحتملة للأعمال السياسية ،

Op. Cit.(١)

Ibid., p. 150(٢)

Ibid., p. 51(٣)

Ibid., p. 173(٤)

Ibid., pp. 155- 156(٥)

(٦) ونقصد هنا التنبؤ العلمي (لا الربائي او الالهي) اي استباق معرفة الحوادث قبل حدوثها . راجع الفصل الثاني ، مقطع « التنبؤ » من هذا الكتاب . والاصح ان هذا ليس « تنبؤاً » بل « توقعا » او « تقديرا » احتمالياً .

وعلى ابداء رأي في مناسبة او عدم مناسبة هذه الاعمال في موضع معين وزمن معين . «^(١)

V - مهمة الحكم المزدوجة :

وما هي ، تفصيلياً ، هذه المهمة المزدوجة التي تقوم بها اللجان الفاحصة المنتخبة للمرشحين المناسبين ، المهمة التي ينبغي ان يبرع في ممارستها الاختصاصيون السياسيون ؟
« العملية التي يمارسها اعتيادياً اصحاب العمل والمجالس المسؤولة عن التعيينات في بعض المراكز ، واللجان المنتخبة للمرشحين المناسبين ، وبعض المكلفين بالتقنيات والتقديرات - العملية التي تساعدهم على تحقيق غاياتهم هي عملية مزدوجة . »^(٢)

VI - التحقق من ميول او عادات :

في المرحلة الاولى تلدور هذه العملية على محور التحقق من وجود ميول وعادات وخصايص في الشخصية موضوع الدراسة . إنها العثور على اجوبة للأسئلة التالية او ما يشبهها :

هل الشخصية المدروسة « مجتهدة » ، « خلصة » ، « شريفة » ، « ذكية » ، « يوثق بها » ؟
ويمكننا ان نضع هذه الاسئلة بكلها مغايرة تربط بينها وبين التفكير المنطقي بشكل يبيء معه الدارس الموضوعي للقضية صيغة معادلات تثبت او تدحضها الاختبارات التجريبية . وهكذا تربط بين السياسة ، او الاجتماعيات اجمالاً ، وبين الاسلوب العلمي للبحث والاستقصاء :

« ينبغي ان يتفق على ان ما تقوم به تلك اللجان هو اولا التثبت من جمل اعتيادية ميولية ، مثل
« اذا ... لكانت النتيجة ... »^(٣) « أي اذا عملت كذا وكذا ، كانت النتيجة كيت وكيت . »

والاجوبة عن مثل هذه الجمل ، الاجوبة التي تخضع مباشرة لاختبارات تجريبية ، او تنبش مباشرة ، او بطريقة غير مباشرة ، من هذه التجريبيات هي اجوبة تتعلق بالتصرفات المحتملة المتوقعة من جهة المستخدمين ، او بالاحرى المستخدمين تحت ظروف معينة .

من المتوقع مثلاً ، ان يشتغل حسن باجتهاد ومواظبة وانتظام ، او ان يلعب مع فريقه بتعاون وانسجام ، او ان يجمع الارقام جمعاً صحيحاً ، او ان يطبع على الآلة الكاتبة كذا وكذا من الكلمات في الدقيقة و ...

VII - تعيين القيمة النسبية لهذه الميول والعادات :

وفي المرحلة الثانية تركز العملية المدروسة على « تقييم » القيمة النسبية للمزايا التي عولجت في المرحلة الاولى^(٤) وتعيينها .

Op. Cit., p. 168 (١)

Ibid., p. 152 (٢)

Ibid., p. 153 (٣)

Ibid., p. 152 (٤)

ج - التخلص من النسبية الذاتية :

وينبغي ألا نعتقد ، حسب تفكير ولدن ، بأن هذا التقييم ينطوي على ذاتية مفزعة . فليس هنالك على ما يظهر من شيء شخصي ، سري ، أو ذاتي يتعلق به^(١) . يدور البحث في هذه المرحلة من العملية حول مركز يعبر عنه بـ « أعتقد أنه مهم » لا بـ « أميل^(٢) إلى » أو « أحب » . وهنالك فرق هام بين « هذا مهم » وأنا « أرغب في ذلك » .

و « أعتقد هذا مهما » لا تترادف « أنا أرغب في هذا » .^(٣)

I - انتقاد متوقع : مفهوم « مهم » ؟

المقابلة التي يقوم بها ولدن بين التعبير « الحكومة البرلمانية هي نظام سياسي جيد » والتعبير « جون هو لاعب جيد » أو « طبيب جيد » قد تلاقي من يتحدثها . رب قائل بأن الظاهرة المشتركة بينهما هي « ظاهرة سطحية جداً » .

و أما السبب الرئيسي الكامن وراء هذا الادعاء فهو ان التعبير الثاني يمكن التثبت من صحته او عدم صحته بطريقة لا يمكن ان نخضع لها التعبير الاول لكي نتحقق من صحته او عدمها . التعبير الثاني يحاكم ، بينما الاول لا يمكن ان يحاكم ، بناء على الغاية او الاهداف التي يقصد اللاصب او الطبيب تحقيقها .^(٤)

١ - جواب ولدن :

ولكي يخرج ولدن من هذه الصعوبة يلجأ إلى مقارنة السياسيين بالفنانين^(٥) . فعندما ينشأ اختلاف في الرأي ، يقول ولدن :

« لسنا لحسن الحظ بمفكرين تماماً إلى موارد . أقدر مثلاً ان أسترحي انتباهك إلى نقاط قد تكون غابت عنك . ونقدر معاً ان نتدارس مؤلفات المتهنئين الاختصاصيين واعمالهم . كما أننا نقدر ان نزيد معارفنا للوضع القائم بواسطة اساليب الاستقصاء المعتادة . وبالطبع توجد حدود لهذه العملية ، غير انها ليست بمافزعة تماماً ، او بقليلة الجدوى كما يعتقد البعض .^(٦) »

II - نقده :

إلى أي مدى هي غير ذات نفع تلك العملية ؟ هذا سؤال يتعلق بدرجات فائدتها . وهو سؤال يختلف الجواب عليه باختلاف الظروف ذات العلاقة العلمية بموضوع تلك العملية . ولكنه من باب

(١) Ibid., pp. 151, 152, 154.

(٢) ينبغي ان تميز بين معنيين « ليل » ، الاول هو ما يقابل الكلمة الانكليزية Disposition وهو الميل ذو الجذور العميقة في طبيعة الشخصية الانسانية والذي قد يتطور في عادة متبعة . والثاني ، هو الميل القابل لكلمة « like » في جملة « I like it » أي الميل بمعنى الرغبة المؤقتة . الميل لهذا المعنى الاخير ذاتي شخصي .

Op. Cit., p. 154.

Ibid., p. 161.

Ibid., p. 165 ff.

Ibid., p. 171.

العلم اليقيني ان ولدن لا يديح ان علميته تفرض النزاعات - انها لا تضمن الانتهاء بالمختلفين بالرأي حول قضية ما الى اتخاذ رأي موحد ، كما أنها لا تضمن فض النزاع القائم بين فريقين فضاء يفرض احترامه عليهما معاً بيهتته ، بذلك ، النزاع . وفوق ذلك ، فهي لا تبين المبادئ التي تدين المسؤول عن التلكؤ عن قبول الحكم العادل . ولذلك تبقى الوصايا المنهجية التي يقدمها ولدن ناقصة . وهنا تبدأ بعض ، وربما أهم ، مهبآت هذا الترميم .

غير انه ، وان كان لا يضمن فض النزاعات ، لا ينكفئ على اليأس من الدخول في النقاش .
يشار إلى هذه الفكرة في المقتبس المشار إليه سابقاً .

وعندما يثار السؤال : « متى يرر تدخل الأجنبي بالنظم السياسية المعتمدة عند شعب ما ؟ » ،
يجيب ولدن :

« انه لممكن ان نختلف ، كما تختلف اللجان المعنية لاختيار بعض المرشحين ، فيما يتعلق بتقدير الأهمية النسبية لبعض العناصر المتطوي عليها الاتفاق الناتج عن الدراسة والمشاورة والمقابلة للمرشحين . وهناك مجال أوسع للاختلاف بالرأي حول الأمور السياسية . لان الناس يختلفون فيما بينهم على الأهمية التي يعطونها للنتائج طويلة المدى ويعيدته بالمقابلة مع النتائج قصيرة المدى والمباشرة لعمل ما . »^(١)

وقد يكون هذا واقعاً يؤسف له ، ولكنه واقع ينبغي ان نتنبه له على كل حال :

« أنني لا أرى الأسس التي تدعم توقعاتنا او ادعائنا بأننا نقدر ان نتمتع بدرجة من اليقينية اكبر من هذه الأحكام .

« ليست هناك قواعد علمية او مبادئ مجازة تساعدنا على الحكم الفرضي هنا . . . ولكن لدينا تعميمات استقرائية كافية نحولنا حق الاستنتاج المأمون بها . »^(٢)

وننتهي إلى النتيجة ذاتها من دراسة الاعتبارات التالية : ينبذ ولدن السؤال : هل النظام الدستوري الانكليزي نظام جيد ؟ كما ينبذ السؤال : هل هذا النظام أفضل من النظام السوفييتي الروسي ؟ وذلك لانها ، في عرفة ، غير فلسفيين . وقبل ولدن بالسؤال : هل الشيوعية أفضل من الديمقراطية ؟ - على ما يتضمنه جوابه من صعوبات تساوي ، اذا لم تزد عن ، صعوبات السؤالين السابقين .

أما جوابه على السؤال العملي : ما العمل ؟ أيها تساند من هذين النظامين ، الشيوعي ام الديمقراطي ؟ فهو كما يلي :

« في الواقع ليس الوضع بمثير للمخاوف . لكل منا مقاييسه واختياراته التي ، بدون ادنى شك ، هي بدائية خشوشة وتقريرية ، ونخدم ، مع ذلك ، الغايات التي تستخدم لها - أي نراجع الاصول ونلوسها بغية الثبوت من مدى صحة الاستنتاجات التي توصل اليها المختصون الثقافت بعد

Ibid., p. 178 (١)

Ibid., p. 179 (٢)

اعتمادهم على استقصاءات كاملة . «^(١)

٧ - استخلاص :

لذلك، ولأن استنتاجنا صَحَّ في أن ولدن لا يميل إلى اليقينية المطلقة فيصدر أحكاماً يفترض بأنها ملزمة على الفريقين المتنازعين ، ولأنه لا يعتقد أن الحالة في فض النزاعات أو التوصل إلى التآليف بين رأيين متناقضين هي حالة ميثوس منها تماماً ، فانه ، في عرفنا ، قد مثل على مخرج بين المطلقة والاستخفاف ، وأوضح أنه يتبنّى الموضوعية . ويظهر ذلك في وصفه لمرحلتي المهمة التقييمية : الأولى ، التثبت من ميول تصاغ بعامل شرطية تربط موضوع البحث مباشرة بالاختبار - والثانية ، الحكم المستند على ما يتضمنه القول « هذا مهم » بالمقابلة مع « أميل إلى هذا » . وتنتهي عند هذا الحد أسهامات ولدن المنهجية لمشكلتنا المتعددة الأبعاد .

وهذه الأسهامات ، على أهميتها ، تبقى بحاجة إلى تدعيم وترميم لتفي بأغراض المعضلة التي نجابه .

Ibid., pp. 175- 176(١)

الفصل العاشر

تَقْيِيمُ وَتَرْمِيمُ

ان القواعد التي يقدمها ولدن تبتدىء من الجهة العملية التجريبية . فهي لذلك وعلمياً ، خطوة موفقة على السبيل القويم . وهي أيضاً تحاول ان تسند الاحمال الانسانية إلى مفهوم الحقيقة فتربط بين السياسة والعلم بقدر ما تتوفق في تقرير ذلك . وهي أيضاً تربط السياسة بالاخلاق عن طريق العدالة .

ويرفضها لامكانية تقرير الاعتقاد اليقيني الذي يساعد المحارب على التضحيات التي تتطلبها الحرب وبالتالي النجاح ، فهي ترفض المطلقات وبعض مفاعيلها . كما انها لا تتبنى الذاتية النسبية القاتلة التي تفقد ، عن طريق او عن آخر ، إلى الاستخفاف . ويكمن هذا في تمييزها بين « المرغوب فيه » و « المهم » .

اولا - الشطر الإيجابي :

١ - تقتصر إلى تقرير الحساس :

وبقطع النظر عما تتوفق به من النواحي العلمية والمنطقية ، تظل وستبقى ما لم تطعم ، فقيرة جداً من الناحية النفسانية . انها تقتصر إلى مصادر للقوة الزاخرة الدافقة التي لا يمكن ان يتم نجاح مرموق في الاجتهادات بدونها .

ان التحزب لجهة من الجهتين المتنازعتين يفقد تلك الحمية من الاندفاع والحساس عندما لا يتلزام والاعتقاد اليقيني بان الحزب الذي يجارب معه او الحلف الذي يحاول تحقيقه سيستمر لا محالة في النهاية . ويذهب البعض إلى ان هذا الاعتقاد هو ذاته عامل كبير الاعمية في تقرير مصير الحرب او النزاع او النجاح في تحقيق الهدف . انه لطلب ضروري ، حتى لو لم يتم النجاح ، لاسهام المتقد به اسهاماً فعالاً تكثر تضحياته وتعظم على سبيل الوصول إلى ذلك النجاح . وقد يطول هذا السبيل .

ومهما تكن شوائب المطلقة كثيرة من الزاوية المنهجية فانها تظل من هذه الزاوية - زاوية النفسانيات ، ذات اسهامات جليلة . فثبتت المعتقدات ، والركون إلى الوثوق بالنجاح في النهاية ، والاحتمتان إلى ان المجاهد يساير التيار التاريخي العام ، هي من ابرز اسهاماتها التاريخية . كانت ولا تزال عند البعض دعامة مساندة متينة وموئل اطمئنان يُعْتَقَر اليه .

ان التردد من جهة السياسي ، ذاك التردد الصادر عن عدم الاعتقاد اليقيني بقضية ما ، هو امر خطير جداً ، واحياناً هو قاتل حقا . وهله من الصفات المميزة والخاصيات الجهورية في السياسة . يحاول ولدن ان يعرّي السياسة من الظلال السحرية او القدسية او الصوفية او الغريبة . ولهذا المحاولة حسنات كثيرة ولا شك . ولكن هذه الحسنات الباقية من عملية التعرية تحتاج ولا شك إلى مساندة مشاعرية حماسية ونفسية ديناميكية . وربما كانت من ابرز الصفات المميزة - واقول الحسنات ، للمدارس السياسية التي يزعمزع ولدن اسمها بمدافع انتقاداته المتضجرة الماحمة .

فهل بالامكان ان يؤلف بين هذه الحسنات وبين ما يحقق ولدن من مكاسب منطقية تعقلية في تحاليله للسياسات ؟ وهنا ايضا يترك العلم ثغرة في النظرية السياسية - فهل يمكن سدها بنجاح ؟

ان السياسي رجل الدولة ، متقبلاً بعض التصالح التي يقدمها ولدن ، لا يمكنه سياسياً ان ينتهي ، او للاستباب نفسها ، ان يتبدى ، حيث ينتهي او يتبدى ولدن . ينبغي ان يفتش عن مصادر للقوة ، للحساس المندفع ، وللالتزامية الديناميكية في بقاع من الاعماق التي لا يسلط عليها ولدن انواره الكشافة . واذا توفق في اكتشاف تلك المصادر ، فلا بد له من ان يتعدى الحدود التي رسمها ولدن للتصرف المسؤول إلى آفاق ارحب ومجالات افسح .

وينبض ولدن حقه اذا لم نشر إلى انه هو ايضا يعي اهمية القضية التي تُثير وجوهها . فهو ، مثلاً ، يميز وعن حق ، بين الرجل الذي يتبع التعليمات والقواعد ، ورجل يتبع تلك التعليمات والقواعد ذاتها ولكن بطريقة خاصة . الفرق هام هنا لانه مفتاح إلى دراسة شخصية كليهما . « انه لمعلوم ان انساناً قد يطيع جميع القواعد والقوانين التي يشترعها له رجال الدين او رجال السياسة ويظل ، مع ذلك ، يعتبر انساناً ذا شخصية سيئة او على الاقل غير كافية او مرضي عنها »

« ان ذلك ليس مسألة اتباع وصية جليلة او قاعدة اضافية . انه بالاحرى اتباع طريقة معينة خاصة للقواعد او القوانين المعمول بها »^(١١)

هذا مثل واحد من عدة امثلة على عمق النظر الذي يظهره ولدن في دراسته المشار اليها . ولكن ولدن لم يلاحظ اخفاق تحاليله النظرية الدقيقة والفلسفية العميقة في توطيد الاسس التي تدعم هذه الطريقة المعنية الخاصة في تطبيق القواعد والقوانين . واذا كانت كلمة « الاسس » من الكلمات المغضوب عليها في لغة ولدن ، فاننا نضع الفكرة عنها بقولنا إنه اخفق في تبريرها او على الاقل تبرير احدي عناصرها الجهورية المقومة - الحساس او الاندفاع ، عصب العمل الناجع المثمر .

Ibid., p. 187 لتأكيد لنا

٢- هل تعرف الحقائق السياسية أم لا ؟

وتستلقت نظراً ظاهرة ثانية من مظاهر موقف ولدن من التقييم السياسي . وتنسجم هذه الظاهرة ، نظرياً ومنطقياً ، مع مبادئ مغايرة يجمعها ولدن بحلق ودراية . هذه المبادئ تشتمل مع ما تشتمل ، على :

أولاً ، ان نظرية توالدية علمة شاملة في السياسة هي امر غير قابل للتحقيق .^(١)

ثانياً ، ان الحقائق السياسية لا تكتشف بتدريس المثل واستقصاء ماهياتها .^(٢)

ثالثاً ، ان السياسة ليست نظاماً ينطلق ، كالمهندسة او الرياضيات او المنطق ، من مسلمات وينتهي ، عبر قواعد استدلالية ، باستنتاجات يقينية .^(٣)

اما تلك الظاهرة فيمكننا ان نعبّر عنها بالاستغراب التالي : في نهاية المطاف لا يقدر الدارس المحقق في كتابات ولدن ان يقرر براحة ضمير اذا كان ولدن يعتقد أن الحقائق السياسية تعرف أم لا ؟ !

صح انه يشير في غالبية الحالات إلى الثقة والمرشدين . فيقول : « الاداريون الخبيرون في شؤون المستعمرات هم اجدر الناس بصيغة افكار عامة تفريجية واستقرائية تساعدنا على اسداء النصح فيما يتعلق بالنظم السياسية وبالحالات التي يكون فيها مبرراً ان نستخدم نفوذنا للضغط على الناس كي يسايروا هذا النصح . »^(٤)

ولكنه يصح أيضاً ، وهذا ما يجير ، ان ولدن يعتقد بان لكل منا اختباره القياسية - الاختبارات التي يلجأ اليها في عملية تقرير صحة او عدم صحة امر ما .
والمقياس الذي يتبناه هوشخصياً ، والذي يشير اليه احياناً ، وكأنه « تفضيل شخصي »^(٥) او « رأي شخصي » او « حكم مسبق يتبناه » ، يقوم على ركائز اربع :
الاولى ، وجود او عدم وجود الرقابة ،

Ibid (١)

Ibid., p. 33 (٢)

Ibid., pp. 34, 36, 170 (٣)

Ibid., 179 (٤)

Ibid., pp. 15, 176 (١- ٥)

ب : وتصح هذه التهمة على المقتبس التالي :

«This congress is a response to the widespread demand for an alternative to the religions which claim to be based on revelation on the one hand, and totalitarian systems on the other. The alternative offered as a third way out of the present crisis of civilization is humanism^٥» on respect for man as a spiritual, and moral being.»

«Declaration of the Congress in Amsterdam, which inaugurated I.H.E.U. on August 26, 1956.».

Internation Humanism, Vol. III, Two, 1968, back of cover.

والثانية ، اشتراط قوانين تفيد التعليم والتربية في البلد ، او العلاقات التي يمكن ان يقوم بها ابناء هذا البلد مع ابناء البلدان الاخرى ،

والثالثة ، الالتزام بمبادئ لا تتغير ولا تبدل (مطلقة) - الالتزام الذي ينفي حق النقد والاعتراض .

والرابعة ، معرفة الطبقة التي تساند الحكام - اهي طبقة المتعلمين ام الاميين ام اولئك الذين يؤمنون بالخرافات .^(١)

ربما اعترض ولدن على كلمة « حقائق » في سؤالنا الناقد السابق . انها كلمة توجي « بالجواهر » المتافيزيكية ، ولو عينا بها ذلك ، لكان جواب ولدن عليها نفياً قاطعاً . وهذا معروف لدينا . اذن نحن لا نستعملها بهذا المعنى . اننا نضمونها بعض الصفات الموضوعية التي تفرض احترامها على المتزمنين باحترام الحقائق . وبهذا المعنى للفظ « حقائق » يظهر ان ولدن غير واضح تماماً في كيفية معالجة القضية المثارة .

وليست هذه المقاييس مجتمعة مبدأ تجريبي بل تفضيلات شخصية فحسب - مع العلم انها تساندها بعض النتائج الموضوعية . انها فوق ذلك ، تخفق في مهمتها مقياساً للحكم في شخصية السياسي وفي نوع الحكم الذي يتبناه : هل هو حكم صالح غير جيد ام لا^(٢) .

« ان النظم التي تنجح عندما نمتحنها من زاوية تطبيق هذه المقاييس ليست ، بحكم هذا النجاح ، نظماً جيدة . ولا نقدر ان نستنتج هذا الحكم من ذلك الامتحان .^(٣) »

ذلك لان غياب القوانين المقيدة للتصرفات السياسية « لا يضمن شيئاً ايجابياً جيداً .^(٤) ولهذه الملاحظات طرفة خاصة في سياق الفكرة المركزية للبحث التالي .

٣ - حول « مهم » :

يتفق اننا نواجه الان صعوبة اخرى في مرتقب ولدن .

لكي يتمكن ولدن من تقييم النظم السياسية والتصرفات الانسانية - وعلى وجه الخصوص السياسية منها ، بطريقة تتجنب بيع الذاتية ، يقيم تحليلاً واقعياً مؤثراً للتقييمات التي تقوم بها اللجان المسؤولة عن تعيين بعض الموظفين .

غير ان محور الحجج التي يقدم ، ويحمل الثقل فيها هو مفهوم « مهم » - وعلى وجه التخصيص مفهوم « مهم » بالمقابلة مع مفهوم « المرغوب فيه » . افترض ان سلمنا بان الجملة « اعتقد أن هذا مهم » تختلف اختلافاً هاماً عن « اميل إلى هذا » او « ارضب في هذا » . تبقى اماننا مهمة قاسية صعبة - مهمة

T. D. Weldon, Ibid., p. 76(١)

Ibid(٢)

Ibid(٣)

Ibid(٤)

الحكم بما اذا كان ذلك ينسجم مع المبادئ التي سبق ان ذكرنا . وعلى وجه التخصيص ، هل تنسجم اولا متطلبات الجملة « اعتقد ان هذا مهم » مع المبدأين التاليين : الاول ، ليس هناك اختبار او مجموعة اختبارات معصومة نستنتج بواسطتها جواباً لا يقبل التصحيح فيما يتعلق بالاستقصاء والتفحص حول التقسيم السياسي ، خصوصاً اذا ما قورن بنوعية البحث المتعلق بالسألة « ما هو طول جميل » ، والثاني ، ان البحث في مسائل كهذه هو بالفعل بكليته ، او تقريباً بكليته ، واقعي^(١) »

ولذن نفسه ، على ما يظهر ، يعني هذه القضية وعياً مضنكاً . لذلك ، فهو يعالجها بطريقة تحير^٢ القارئ .

ولنا على ذلك مثل في المقتبس التالي :

« غير ان ما يمكن ان يحصل ، وبسهولة ، هو ان الناس اللذين لم يفكروا كثيراً في هذا النوع من السؤال يتحIRON ويضلون عندما يسألون : ما هي بالضبط وعلى وجه التخصيص الوقائع الجديدة التي تقرها الجملة « هذا مهم » - الوقائع التي لم تتعرض لها الجمل « اذا عملت كيت وكيت تكون النتيجة كذا وكذا ؟ » المصاغة على المستوى السابق والادنى من العملية ؟^(٣) لانه ، اذا لم يتمكنوا من الجواب على هذا السؤال اخبروا على الأرجح بان الواقع الوحيد هو تفضيلهم الشخصي لشيء ما ، كـ على شيء آخر ، ل . وهكذا يصبح ، وفي ضوء هذا التعليق ، الحكم « ك هو امر مهم » او « ك هو افضل من ل » حكماً ذاتياً في نهاية المطاف . ولكن هذا هو عملية تهريب منطقية . لا احد يفترض انك ، وبعلما تنتهي من صنع خزانة او سيارة ، يبقى امامك سؤالان فحسب ينبغي ان تحجب عنهما : الاول ، ما هو اللون الذي تدهنها به ؟ والثاني ، هل سيكون ذلك جيداً او سيئاً ؟ ومن الواضح ان هذين السؤالين ليسا من نوع واحد . وان تتحير تجاههما هو بالاحرى كتحريك امام السؤال : ما هو الشيء الجديد الزائد الذي اشتريته عندما اشتريت « جوز كفوف » لا مجرد كف لليد اليمنى وكف لليد اليسرى^(٤) ؟ »

٤ - احييتان :

احييتان تستجلبان التعليق الناقد .

نتخلص من الاولى بوضعنا النبرة على الجملة الاخيرة من هذا المقتبس ويربط مغزاه بما سبق ان قررنا وفسرنا . هنالك حدود معينة للنقاش المعقول والمسؤول المتعلقة بالعضلات . وعندما تثار اسئلة تتعدى هذه الحدود ، فعل الغالب تكشف هذه الاسئلة جهل السائل . وفيما ندر تفصح هذه الاسئلة ضعف الموقف الذي تثار الاسئلة حوله .

أ - « البيئة المشروعة » :

ينبغي ان يعالج هذا الموضوع في سياق اوسع . ان النقاش الحوار بين ولدن وغالفيه بالرأي يتصل

(١) نمني بالواقعي هنا انه يستند الى الواقع الموضوعي .

(٢) العملية المقصودة هنا هي عملية التقسيم التي تقوم بها اللجان الفاحصة للخطرة للمرشحين .

Op. cit., pp. 154-155 (٣)

اتصالاً وثيقاً بنظرية معتمدة فيما يتعلق « بالبيئة المشروعة » ، وبالتالي ، وعبر هذه النظرية ، تتصل بنظرية تتعلق « بالسؤال المشروع » . وثانية تتعلق « بالتفسير المشروع » . غير ان اثار هذه العضلات هنا ليس بلدي فائدة حاسمة . لانه ، حتى لو توفق احدهم بعرض معقول مقبول وكاف لهذه النظريات الثلاث ، واثار بالتالي انتقادات من منطلقها ضد آراء ولدن واقتراحاته ، تظل هذه الانتقادات انتقادات خارجية . وحتى حينما تصحح الانتقادات من تلك الزوايا فانها لا تهدم ، بحكم الضرورة ، بنين النظام الذي يعاني ولدن كثيراً من جراء تركيزه وتدعيمه . ذلك لان قيمتها تختزل بان اصحابها يخالفونه بالرأي .

ب - « الذاتية » :

اما الاحجية الثانية فتدور حول محور الذاتية .
ما هو موقف ولدن بالضبط من الذاتية ؟ في المقتبس السابق يعتبرها تعبيرا مهيناً . كذلك في المقتبس التالي :

« ليس هنالك شيء ذاتي خاص يتعلق بالاجوبة التي تستحق الاعتبار . . . »^(١)
انها لترهب وتفزع . التصل منها هو عين الحكمة . وهذا الموقف هو من الاسس التي تستند اليها محاولته التحليلية للتقييم السياسي كما مر معنا :

(١) « بيع الذاتية هو مجرد بيع . انه لا يخيف سوى مخترعيه . »^(٢)
(٢) « هدي هو ان ابين ان بيع الذاتية هو مجرد وهم ، وان للمعضلة :

إما مبادئ موضوعية واما ذاتية او فوضى » هي معضلة ، كاغلب المعضلات ، تثير رعباً اكبر واضخم من خطرها الحقيقي . »^(٣)

ليس من السهل القول الفصل فيما اذا كان ولدن يعتقد ان الذاتية « بيع » واقع ولكنه غير خفيف بقدر ما يعتقد البعض ، او اذا كان يعتقد انها « بيع » ، وهمي لا وجود له الا في خيلة القراء وبعض المفكرين المنظرين في السياسة . وعلى كل حال ، ومهما كان الجواب الصحيح للسؤال السابق ، يظل ولدن من المؤمنين برفض المطلق من جهة وبالقول بضرورة اللجوء إلى مقاييس موضوعية تنجينا من خطر الانزلاق في مهاوي الذاتية المتطرفة من جهة ثانية . وتدل احاجي كثيرة مشابهة لهذه قرونها امام الدارسين المدققين في مواقف ولدن من قضية التنبؤ^(٤) ، ومن « المسائل الفلسفية »^(٥) ، ومن ماهية التهمة الحقيقية التي يسوقها ضد مفهوم الاسس^(٦) التقليدية التي استندت اليها فلسفات السياسة الكلاسيكية .

Ibid., p. 159 (١)

Ibid., p. 151 (٢)

Ibid., p. 154 (٣)

Ibid., pp. 33, 168, 177, 178 (٤)

Ibid., pp. 28, 37, 38, 155, 165, 166, 167, 179 (٥)

Ibid., pp. 36, 39, 41, 110, 111, 138, 142 (٦)

ج - وصايا صالحة :

ونختتم هذا الجزء - الجزء المعالج للناحية الإيجابية من مقصد ولدن - بالاشارة العابرة لومضات في عمق النظر ، والنضج الفكري يرسلها اشارات هداية امام المحققين المهتمين بأمور السياسة ، بالتحليل الدراسي ، وللتوصيات المصيبة التي يقدمها هؤلاء .

من هذه ، توكيده على الميول من الدرجة الثانية او على المستوى الثاني من الطبيعة او العادة الانسانية ؛ ودعوته المتعددة الاطراف بان عملية الحكم تختلف اختلافاً هاماً عن عملية التفسير النظري^(١) ، وبالتالي بان العملية الحسابية تختلف عن عملية القيام بفعل معين او مسؤولية^(٢) ، وان رجل الدولة السياسي يمتاز بأمور كثيرة عن المهندس او الفنان^(٣) ، كما يتميز ايضاً عن النبي او رجل الرؤيا^(٤) . ومن مآثره ايضاً تحليله المستفيض والمسهل للأمور المعقدة ، « حلّال المشاكل » للتعبير السياسية ، وتمييزه ، الذي يستهوي القارئ ، بين الصعوبات والمشاكل والحزازير .^(٥)

د - المعنى الاستعمال :

واستعمالات الرموز حسبه هي هي معانيها كما مر معنا .^(٦)

هـ - قاعدة التحقق :

يمبر هذا المبدأ عن الاعتقاد أن المعنى التجريبي لجملة كاملة يكمن في تلافيف امكانية^(٧) التحقق من صحتها او من خطئها . وهكذا فاذا كانت لدينا جملة ، ك ، وقصرنا عن تصور مطلق طريقة تمكنا ، إما من تقدير امكانية تحقيقها صائبة وإما من توقع خطئها ، فإن ك ، في نطاق هذه الظروف ، هي جملة غير ذات معنى تجريبي .^(٨)

ثانياً - الشطر السلبي :

اما دراستنا للمآثر التي يحققها الشطر السلبي فينبغي ان تبتدىء بمفهومه « لمبدأ المعنى » - المبدأ الذي يشارك مبدأ التحقق ، الذي قال به المنطقيون الوضعيون ، مشاركة لا تخلو من الطرافة - هذا مع الاقرار بالاختلافات المتعددة التي تميز بينها .

Ibid., p. 172 (١)

Ibid., p. 172 (٢)

Ibid., p. 75 (٣)

Ibid., p. 161 (٤)

Ibid., p. 169 (٥)

Ibid., pp. 75 ff., 151, 160, 166, 167, 175 (٦)

(٧) راجع القسم الثاني ، الفصل الثالث ، مبدأ المعنى .

(٨) ولا ينحصر مفهوم هذه الامكانية بمنعها الطبيعي الواقعي بل تمتد الى الامكانية المنطقية . انظر : ملحم قربان ،

اشكالات ، بحث : « تصور حاضر ما بعده ماض عال » . و *Meaning and Confirmability*

Op. Cit. pp. 37, 38, 57, 74, 137, 163 (٩)

فولدن لا يستخدم التعبير « مبدأ التحقيق » او « امكانية التثبت » على الاطلاق في لغة السياسة .
وليس بواضح ايضاً اية من الصيغ المتعددة التي قوبل بها مبدأ التحقيق^(١) يتبناها ولدن . غير انه من
الواضح ان مبدأ عملاً لهذا المبدأ يكون سلاح ولدن الاقوى - السلاح الذي يستخدمه ولدن برشاقة
وقساوة في هجماته المتعددة على مفترضات الفلسفة الكلاسيكية . طبعاً ، يساعد هذا السلاح احساس
ولدن الواعي بخبايا اللغة وبعض صفاتها ، وبالتالي ملاحظاته الدقيقة فيما يتعلق باستعمالاتها .

١ - التفانيات الميتافيزيكية :

بالاستناد إلى هذه الوسائل التحليلية والمبادئ المحددة لرقعة المسائل الاصيلية ، وبالاستناد إلى
قواعد لغوية ومنطقية تساعد على اصدار الاحكام في منطقة المسائل الاصيلية ، يتقدم ولدن إلى بحث
الاسس التي تستند اليها الديموقراطية والمثالية والماركسية . ويتبين له ، بعد البحث والتدقيق والغربة ،
ان جميع هذه الاسس هي غير ذات فائدة فكرية او عملية .

يستنتج هذا من تبيينه ان التفكير بهذه الاسس يتألم من أمراض « الاغلوطة العقلانية » ومن اوهام
ثلاثة : وهم « الجواهر الحقة » ، وهم « الطريقة الهندسية » ، وهم « المقاييس المطلقة » .
تلك هي « التفانيات الماورائية » او « المهملات الميتافيزيكية » التي ينتهي ولدن ، عبر بحوثه ، إلى
رفضها .

فقد يفيدنا ان نلقي نظرة عابرة على كل منها .

ومدخلها الطبيعي هو البحث « في الاغلوطة العقلانية » .

أ - الاغلوطة العقلانية :

وماذا تعني الاغلوطة العقلانية ؟

جزء من معناها ، في رأي ولدن ، سبقت الاشارة اليه في معرض بحث الاوهام الثلاثة .

« هذا جانب من الاغلوطة العقلانية العامة فيما يتعلق بالتنظيم السياسي .^(٢) »

نباشر في الاقتباس المباشر من مقطوعة حول مفهوم هذه الاغلوطة ، غير مهتمين كثيراً ببعض
الترديدات لبعض التفاصيل في هذه المقترحات . يشفع بنا هدفنا ، وهو ان تجعل هذه الاغلوطة اكثر
وضوحاً وان نبين الأهم من مضامينها .

« ان خطأ افلاطون هنا - الخطأ الذي كان على الاغلب نموذجاً اخر يقيماً - هو التطرف في وضع النبرة
على العقل والتنظير :

« لم يتردد افلاطون ابداً في اعتقاده أن التنظير الاستدلالي كان العمل الانساني الوحيد الذي يليق
كلياً بالانسان المحترم .

(١) Kurban, Mulhim, *Meaning and Confirmability*, chap. 1

weldon, T. D., *Ibid.*, p. 82 (٧)

« ولما كان في السياسة ، على ما يظهر ، فناً محترماً ، فينبغي ان يتكوّن في النهاية من نوع ما من التنظير . وهكذا ، على فن الحكم ان يتكوّن من نوع ما من فعل التنظير الاستدلالي . وهكذا يبغي ان يكون حرم خاص يسمى « فكرة الخير » يتم بالتنظير عنها ذلك الفعل . لو لنا افلاطون على هذه الغلطة لظلمناه . يرتكب هذه الغلطة ، حتى يومنا الحاضر ، اعضاء اللجان الفاحصة ، واعضاء اللجان التي ينامط بها الحكم على امكانية المرشحين لملء بعض المراكز الشاغرة ، واولئك الذين يعتقدون ان المعدل النسبي^(١) لذكاء التلميذ في امتحان ما ، هو بينة تؤمن في عملية تقييم مؤهلاته للقيادة . »^(٢)

« وبالطبع لو بدأنا بالقول : « لن اقبل جواباً عن سؤال^(٣) سوى معادلة عددية او استدلال منطقي يستنتج من مسلمات مقبولة » ، لقضينا على محاولتنا بالمهد ، او على الاقل لورطنا انفسنا بمتاعب ضخمة . اللهم الا اذا كان العالم ابسط بكثير ، ودرجة الترتيب فيه تفوق بكثير ، مما تسمح لنا باعتقاده البنات ذات العلاقة . هذه هي بالضبط الاغلوطة التي تقترض ان مطلق صمودية يمكن ان تستبدل بعزورة^(٤) تستقيم صيغتها ويسهل حلها . »

تحقق جميع التعميمات^(٥) لانها تهمل كل اشارة إلى السياق وإلى الدرجة ، وغالباً إلى بعض الاشخاص . وبالتالي فهو عقيم أن نبحث عن مقياس شامل التطبيق للاهمية . وليس هنالك ما يقودنا إلى الافتراض ان هذا البحث هو بحث غير عقيم ، سوى اذماننا على اغلوطة المقاييس المطلقة^(٦) .
هذه هي الاغلوطة العقلانية بكلمات ولدن نفسه . وهذه هي اهم مأخذه عليها .

ب- وهم الطريقة الهندسية :

يتألف نظام اقليدس الهندسي من « مسلمات وقواعد استنتاج تساعد على التوصل إلى الاستنتاجات المنطقية » .^(٧)

لا يتعلق هذا النظام بالرسم مطلقاً - لا الرسوم التالية ولا الرسوم غير الكاملة . بالامكان اختيار مسلمات مغايرة لتلك التي نتبني فنحصل ، وقتئذ ، على نظام متناسق منسجم منطقياً مغاير لتلك الذي وضعه اقليدس . فالفكر ينطبق بشيء من الشمول على واقع الحال .^(٨) ومع ذلك ، ليست مسلمات الهندسة تمييزاً عن « حقائق ضرورية وشاملة » تنطبق على الواقع . ان الاستنتاجات التي نحصل عليها نتائج

(١) تفسير تقريبي لـ I. Q. Tests

(٢) Op. Cit., P. 141

(٣) السؤال الطالب مقياساً موضوعياً في السياسة .

(٤) (التوكيد لنا) Op. Cit., P. 151

(٥) للأمور الهلّة .

(٦) Op. Cit., pp. 155- 156

(٧) Ibid., P. 34

(٨) Ibid., p. 35

لمسلمات نطلق منها في عمليات الاستدلال لا تقدم لنا نبوءات تؤمن في وصفها للذرات المتحركة بسرعة تقارب سرعة النور.^(١) بكلمة مغايرة ومختصرة : ان تطبيقها على العالم محدود .

والافتراض ان الفلسفة السياسية هي نوع من المحاولة التي لا تختلف جوهراً عن الهندسة تشويه شائبات : الأولى ، هي تشويه لطبيعة الهندسة ذاتها ، والثانية ، هي بُعد الشبه بين الهندسة والسياسة . هذا اذا كان هنالك اي شبه .

اما التشويه الذي يلحق بطبيعة الهندسة ، فهو اعتبارها ، في حين لا يصح ان نعتبرها ، الدراسة العقلية لبنيان الكون الطبيعي : « أنها (أي الهندسة) ليست دراسة قبلية لبناء العالم الحقيقي . »^(٢) وأما التشويه الذي يلحق بوجه الشبه بين السياسة والهندسة فهو الاعتقاد بقرب التشابه بينهما في حين ان هذا التشابه ضعيف ويعيد حتى حيناً نصيغ طبيعة الهندسة بطريقة غير مشوهة وصحيحة . فالاعتقادان بالديكتاتورية وبعضوية التركيب للدولة « مفترضان » قد يكونان « مناسبين » . غير انهما عندما نقارنهما بمسلمات اقليدس يصبحان ، كغيرهما من مسلمات السياسة ، عاقرين تصح عليهما الشفقة .^(٣)

ج - وهم المقاييس المطلقة :

نستخدم مقاييس دائماً ولا شك . غير اننا لا نحتاج إلى مقاييس مطلقة . فقد استخدم غاليليو دقات نبضه بقصد قياس برهات قصيرة من الوقت . وكان ذلك كافياً لأغراضه . وحيلة « مناسبة أكثر » كانت الساعة ذات الرقاص الكبير . كانت ايضاً أدعى الى الاطمئنان . « ومنذ ذلك الحين اكتشفت وسائل كثيرة ومغايرة أكثر دقة . وذلك من أجل الحصول على بيانات أدق . »^(٤)

ولكن الامر الهام في معرض هذا البحث هو ان احداً لم يصّر (لا غاليليو ولا من جاء بعده من العلماء) على انه يحتاج إلى مقاييس مطلقة عندما يصنع الساعات او عندما يضبط ساعته . كما أنهم ، اي اولئك العلماء ، لم يفترضوا فعلاً مثل هذه المقاييس ساعة قاموا بتلك الاعمال .

ومنذ اعتنق العالم اجمالاً نظرية ايشتين النسبية ، أصبح واضحاً أنّ فكرة المكان المطلق وفكرة الزمن المطلق وبالتالي فكرة المقياس المطلق يمكن ان تهمل ، دون أن يخلق هذا الالهال أي أحراج .

وفلاسفة الفكر السياسي كذلك ، وعلى ما يظهر ، درسوا النظم السياسية القائمة في عصورهم واقترحوا ايجاد تعديلات مختلفة عليها ، هامة عميقة التأثير حيناً ، وبسيطة سطحية المفاعيل أحياناً . فقد كان افلاطون مثلاً راضياً ، على وجه العموم ، عن دستور سبارطه ، وروسو عن دستور جينيف .

Ibid(١)

Ibid(٢)

Ibid., pp. 36, 80(٣)

Ibid., p. 31(٤)

واقترح المفكران الاثنان بعض التعديلات . غير ان هذه التعديلات ما كانت لتستتج من مقاييس مطلقة . ومع ذلك لا يزال الاعتقاد أن هذه التعديلات استنتجت من مقاييس ، يجرى نفسه حتى اليوم .^(١)

ان هذا الاعتقاد ، في رأي ولدن ، هو مجرد وهم .

ان فكرة الزمان المطلق ، كفكرة المكان المطلق وفكرة المقياس المطلق ، هي فكرة عاقر . انها لا تسهم بأي شيء ذي بال إما وصفاً وإما تفسيراً لمطلق وقائع فيزيائية أو لآية ظاهرة مادية .^(٢) ولو وقف ولدن عند هذا الحد لسلمنا معه^(٣) . ولكنه يلعب إلى ابعد من ذلك فيدعي ان هذه الفكرة هي فكر « لا مغزوية » .^(٤)

أما اساتيد موقفه هذا فتستند إلى مبدأ المعنى ذي البعدين كما يفهمه .

فلدى ولدن مثلاً جواب حاضر للذي يحاوره بلغة المقتبس التالي :

« عما لا شك فيه انه كان لدى غاليليو ومن تبعه في تاريخ العلم فكرة المقياس المطلق لقياس الزمان . وألاً فكيف أمكنهم ان يلاحظوا ان للمقاييس المعتمدة هي غير كاملة او ان يعرفوا ان بعضها افضل من بعض^(٥) . »
أما جواب ولدن على ذلك فهو :

« . . . انه لمن الصعب ان يُقَّع أي معنى لهذه البيانات التي تبدو عميقة . ذلك اننا نقدر ان نسأل : ماذا يشبه هذا التملك للمقياس المطلق ؟ ماذا يشبه ذلك التمتع بجمال المقياس المطلق للزمان ؟ ماذا يعني ان يكون لدينا مقياس مطلق لا للزمان فحسب بل لقياس مطلق شيء . »^(٦)

نخشى ان يكون ولدن قد أخطأ الهدف وهو يصوب هذه الأسئلة . من الواضح انه لا يكفي ، في معرض هجومه ضد المطلقين ، بالقول اننا يمكن ان نتدبر أمورنا بدون اللجوء إلى مقاييس مطلقة . لو اكتفى بذلك ، لسلمنا على كره منا معه بذلك ، لما يميز موقفه عن موقفنا بالنسبة لهذه القضية . ولكنه ، وهنا تفرق طرقنا أكثر فأكثر ، يريد ان يصوب أسهبا أقوى وأقتل نحو تلك المقاييس . هي ، في رأيه ، لا مغزوية عند التدقيق . ولكن ماذا يعني بذلك ؟ يعني التعبير « لا مغزوية على وجه التخصيص » انها لا تسهم بشيء هام في وصف الظواهر الطبيعية الفيزيائية وتفسيرها .

افترض انها لا تسهم بشيء من هذا القبيل . أو ليس هذا هو المقصود باننا « لا نحتاجها » من اجل الوصف أو التفسير ؟ أو هل يقترح ولدن استخداماً مغايراً للتعبير المدروس ؟

Ibid., p. 33 (١)

Ibid., p. 32 (٢)

(٣) وحتى هنا يكون تسليمنا معه تسلياً تلازمه شروط متصلة ومضاجعة .

(٤) ملحم قربان ، المنهجية والعلمية ، بحث : « لغتنا ومشاكلنا » .

Weldon, T. D., Op. Cit., P. 31 (٥)

Ibid (٦)

وانه لغز ابن يحاور احدهم على اساس انها تسهم بشيء في عملية وصف الظواهر الطبيعية وتفسيرها .

وقتنل نخترل المحاوره - النقاش بين ولدن والمطلقين إلى ما تعنيه كلمة «تفسير» . على كل حال لا يفيدنا شيئاً ان ندخل في بحث هذه القضية الآن . ولكننا ينبغي ان نتذكر ان هذا البحث يقترح بالخاص ان ما هو موضوع الرهان ليس كلمة « تفسير » فحسب بل سياق عام لهذه الكلمة ، او اذا فضلت ، بمجمل لغة .

فبدلاً من ان يقول ولدن : ان هذه المطلقات « لا نجبرنا شيئاً ذا مغزى تجريبي على الاطلاق » ، كان الاخرى به ان يقول : « انني لا أفهم ماذا تعني . »^(١) ففي مناقشة عاصفة بينه وبين افلاطون مثلاً ، المناقشة التي تورط فيها ولدن ، يصبح انتقاده ضد افلاطون ان هذا الاخير يتكلم الاغريقية^(٢) - اللغة التي لا تعني للانكليزي شيئاً ذا بال .

يلجهم هذا الاستنتاج اقتناع آخر من قبلنا لا يسمح لنا هذا البحث مجالاً لبحثه بحثاً وافياً . هذا الاقتناع هو ان المعنى التجريبي لرمز ما او للفظه ما هو في النهاية امر للاختيار^(٣) الطوسي فيه الشيء الكثير .

د - وهم الجواهر الحقة :

يلجهم افلاطون إلى ان مطلق موضوع للمعرفة يجب ان تتوفر فيه شروط خاصة : ينبغي ان يكون : أولاً - واضح المعالم والحدود ، وثانياً - دقيق التعريف ، وثالثاً - غير متغير . وهكذا ينشأ الاعتقاد المزدوج بأن الاسماء هي دائماً اسماء اشياء يمكننا تعيينها ، وبأن هذه الاشياء هي لا متغيرة ، ابدية ، ازلية . ويخطئ الاعتقاد .^(٤)

« انه لصحيح ان الشمس ، وسقراط ، وأثينا ، هي اسماء تشير إلى معاني او اشياء هي ، مع شيء من التعميل ، ثابتة ، محدودة ، ودائمة . »^(٥) لوبالقياس ، هكذا كان الافتراض ، يجب ان يكون ايضاً للأسماء : « الدولة » ، « العدالة » ، « والسلطة » ، معان ماثلة . وفتنل يصبح واجب الفيلسوف السياسي على وجه التخصيص « ان يتحقق من المعاني الحقيقية او الصحيحة للكلمات ، او بديلاً لذلك ، ان يعرف إلى الجواهر غير المتغيرة او الفكر المثالية التي تعبر عنها الكلمات السياسية . »^(٦)

(١) ربما كانت هذه الترجمة القرب الى الواقع من الترجمة التي تبينها لأول مرة للمفكر المشهور اليه بالخلافية (٧) من هذه الصفحة .

(٢) « In English idiom «He talks Greek» means «He talks an unintelligible language» (٧) فعوى هذه التورية هو ان ولدن وافلاطون يتكلمان لغتين مختلفتين يصعب معها ان يتفاهما على امر هام .

(٣) اذا اثر هذا الاقتناع اية تعاليم عامة للفكرى ، فلا مانع من اماله بتنا في سياق هذا البحث . ذلك لان الحجة مستندة بنونه .

Weldon, T. D., Op. Cit., p. 20(٤)

Ibid., p. 21 (٥)

Ibid (٦)

وإذا ما تذكرنا ما سبق وبيناه فيما يتعلق بطبيعة اللغة الطبيعية « والتعريف » ، تبين لنا امر هام يناقض الرأي السابق .

« اننا نرى انه ليس من العجيب شيء ان تتغير معاني الكلمات بتغير استعمالاتها » . كما انه ليس من المدهش ان يبدل بعض الكلمات نبذاً تالماً أو تهمل .^(١)

ومتى تغير استعمالات الكلمات ، أي مفاهيمها ؟

« اننا نغير هذه الاستعمالات ، أولاً ، عندما نكتشف بعض الامور التي كنا نجهلها في العالم » .^(٢)

ونغير هذه الاستعمالات عندما يتغير الواقع التي تشير اليه هذه الكلمات - أي مساندة لهذا التغير في الواقع . وهكذا فليس هنالك شيء « صوفي »^(٣) ، « مقدس »^(٤) او « باق لا يتغير » يتعلق بالتعبير السياسية .

اما النقطة الهامة المستوحاة من هذه الاعتبارات ، فهي ذات حمل على تقاليدنا الموقوفة على اللغة .

« ان التسهيلات اللغوية المناسبة لا تولّد وحدات ميتافيزيكية قائمة بذاتها ، هذا مع العلم ان افتراضها تولّد مثل هذه الوحدات هو امر سهل وخطير السهولة . وخصوصاً اذا ما قبلنا المعتقد ان للكلمات معاني بالمعنى الكلاسيكي » .^(٥)

كما واننا يمكننا الاستنتاج المتعلق بنوعية اسئلتنا وبكيفية التمييز بين الاسئلة الاصلية منها وغير الاصلية :

« ان البحث عن المعنى الصحيح او الاستعمال الصحيح للكلمات او للجمل هو عملية مطاردة لطريفة ليس من الممكن ان نتمكن منها »^(٦) .

اذا صح انه ليس للكلمات معان ثابتة غير متغيرة ، فهل يستتبع من ذلك ان هذه الكلمات تخضع لاهواء الانسان الفرد الذاتية ؟ بالطبع لا . ولا يحق ان نعتبر ان هذا الامر مفاجأة ، كما وانه لا يدعو الى « تفسير كوني ولاهوتي »^(٧) .

« الاستعمال الحرفي او اللغوي مستقر نوعاً لان المواضيع اربابالات التي تحبها الانسان والتي يحتاج الى وصفها ، وبحثها ، وتغييرها ، هي أيضاً وبدورها مستقرة نوعاً » .^(٨)

(١) Ibid., p. 23

(٢) راجع الفصل العاشر من هذا الكتاب ، « التغير في الرموز وفي معانيها ظاهرة طبيعية » .

(٣) Op. Cit., p. 24

(٤) Ibid., p. 22

(٥) Ibid., p. 28

(٦) Ibid

(٧) Ibid

(٨) Ibid., pp. 28- 29

ان تحليل ولدن السابق ، اذا صح ، فانه ينحصر بمهمة اللغة او الرموز الوضعية الموضوعية . على هذا الصعيد ، انه يتحلى بشيء من القوة والاقناع .

رب معترض على ولدن وعلينا يقول :

ان ولدن يخفق بعملية دحضه للنظرية التي تبني في المعنى مفهوم المطلقات والجواهر . ما هي البيانات او الاسباب التي يقدمها ليبرهن خطأ^(١) النظرية المزدوجة : - ان للكليات معان ، وان هذه المعاني هي باقية غير متغيرة ؟

انه يقدم ما يصح ان يسمى بنظرية بديلة في المعنى التي يتقدها ويرفضها . ومعنى هذا اننا نقدر ان نختار بين لغتين لوصف الامور الأولية التي نضطر ان نعالجها ، وتحليل القضايا الأساسية في حياتنا . نعم ، ان لاختلاف هاتين اللغتين مقاييل هامة ومضاعفات عميقة الأثر ، كثيرة لتشعبات . ولكن ، وهذا المهم ، تظل اللغتان بديلتين يمكننا ان نختار بينهما دون ان يعني اختيارنا لاحدهما بحكم الضرورة ان الثانية خطأ مبين . قد يكون اختيارنا هذا غير حكيم ، وقد يورطنا ببعض المشاكل ، ولكنه يظل اختياراً مبرراً . ان الاعتبار العلمية والمنهجية لا تسد علينا منفذاً .

٢ - تقرير المعنى قضية نسبية وطوعية جوهراً :

نستنتج من ذلك ان نظرية في المعنى ينبغي ان تنطلق من الاعتبار الاساسي والأولي بأن المعنى ، معنى الرموز ، هو ، في الأصل وجوهرياً ، قضية اختيارية بأكثريتها^(٢) . ولا يتناقض كلياً وبحكم الضرورة بديل ولدن مع البديل الذي يقدمه لنا افلاطون . الفارق الهام بينهما هو ان افلاطون يفسح لبديل ولدن مجالاً في مملكة الرأي (Opinion) لا في مملكة المعرفة (Knowledge) .^(٣)

رب متطرف أراد ان يدفع بحجتنا هذه خطوة أبعد فيدعي ان لا ولدن ولا المدارس الناشئة عن الوضعية المنطقية او الاختبارية التجريبية بإمكانهم ان يبرهنوا عدم وجود « الجواهر » او « المطلقات » . ذلك لأنه ليس هنالك اية بيئة او مجموعة من البيانات يمكن للوضعي المنطقي او التجريبي الاختباري ان يستند اليها فيدعم بها نفي « وحدات كهذه قائمة بذاتها »^(٤) في عالم فصل خصيصاً لها . ولئن نقول ، لذلك السبب ، ان التعابير التي تصف تلك « الجواهر » او « المطلقات » هي غير

(١) Ibid., p. 20

(٢) ويقول السيد اندريه مالرو ، وزير الثقافة الفرنسي السابق ، انه عندما غادر منزل فينول كانت النجوم بدأت تلعب في السماء فقال فينول : « انها ، بالنسبة لي ، تؤكد لا معنى الأشياء » . انتهل ، الصفحة ٩ بتاريخ الاثنين ١٩٧١/٣/٨ . قابل هذا بما عته تلك الظاهرة ذاتها للفيلسوف الألماني المعروف هانز لوبل كانت . « مالرو ينسب الى فينول قبل سنة من وفاته « تشهد الآن احتضار أوروبا » .

(٣) Plato, *The Republic*, Trs. Cornford, F. M., Oxford University Press, N. Y. London, 1953, pp. 180 (٣)

. ff

Op. Cit., p. 72 (4)

ذات معنى^(١) ، هو غير ذي مبرر - اللهم الا اذا قصد بذلك اننا نحن معشر الوضعيين (Positivists) او التحليليين (Analysisists) او التجريبيين (Empirists) لا نفهمها حقاً .

واذا خولنا لنفسنا ملاحظة نقدية تتعلق بالحوار القائم بين ولدن ومناوئيه المطلقيين حول الاغلوطنات الثلاث السابق ذكرها ، نرانا مضطرين إلى الفصل بين الاولى منها من جهة ، والثانية والثالثة من جهة ثانية .

اما الاولى فنقر ولدن على رأيه واستتاجه فيما يتعلق بطبيعتها بالمقابلة مع طبيعة السياسة . وأما الثانية والثالثة ، فلنا رأي فيها ينقسم إلى قسمين على الأقل .

بقدر ما نريد ان نجعل من السياسة علماً ، ويقدر ما نحصر بحثنا بالمهمة الوصفية الوضعية للغة ، بقدر ما نكتسب آراء ولدن قوّة ومناعة ضد مخالفته بالرأي ، وخصوصاً المطلقيين منهم .

غير ان ما يضعف موقف ولدن هنا هو اعتبار هام يفترضه موقفه ولا يخضعه ولدن للتحليل ، كما انه لا يسلط عليه انوار نقداً الكشافة ، نعتي الافتراض بأن المعنى ، بأي من أبعاده - التجريبية الوضعية ، او الالتزامية التعبيرية ، او النفسانية العادية او المشوّعة ، هو في اصله ومصدره قضية طوعية اتفاقية بين الناس وبالتالي فهو اختياري طوعي بذلك المقدار . واذا كان المعنى اختياريًا في جوهره ، فإذا منع فريق المطلقيين ان يسموا لغتهم بمعان مطلقة ؟ هذا يعقد عليهم ، وعليّنا ، توأصلنا ووصف القضايا الهامة التي تواجها في الحياة ، وربما يورطنا بمعضلات متعددة . ولكنه ليس لذلك السبب ، قضية خطأ أم صواب . ان أبعد ما يقدر ان يلعب اليه ولدن في دعواه ، على ما نعرف ، هو ان يدعي ان لغته البسط من لغة المطلقيين لا انها أصح .

على كل ، هذا هو المعنى الذي تبناه عندما نعالج المطلقات من زاوية هذا الترميم للواقعية السياسية بقدر ما تستند بذلك إلى ولدن .

ولنا في مفترضات اخرى هامة في المنهجية التي تبنّى ، كما لنا في غاياتها ، ومتطلباتها ، ما يدعم هذا المعنى .

واذا ما رجعنا إلى حقيقة واقعية تربط الانسان السياسي بغاياته ومثله والتزاماته ، رأينا ان النزاع بين المطلقيين وغير المطلقيين فيما يتعلق بجوهر المطلق هو نزاع غير ذي أهمية كبيرة . قد يؤثر وهم ببعض الناس تأثيراً يفوق تأثير مطلق مطلق .

وليس هذا الموقف بالموقف المرتجل غير المدروس .

فقد أخذت على اساسه مواقف ذات أهمية سياسية وحضارية كبرى^(٢)

(١) Ibid., pp. 36, 110

(٢) الدكتور لمحم قربان ، الهكالات ، طبعة ثانية مزيده ومنقحة ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٨٠ ، بحث : « الناس متساوون : بأي معنى ؟ » وعلى الخصوص نهاية هذا البحث .
تراجع كذلك مقدمة الطبعة الثانية في المرجع ذاته .

وفضلاً عن أنه تقليد عريق في الفلسفة الاجتماعية الشاملة التي تكون هذه « الواقعية السياسية » جزءاً هاماً منها ، هو ، وبمعنى مهم كذلك ، تقليد تاريخي حضاري يقف وراءه عمالة لهم وزنهم في تاريخ الحضارة الانسانية كما يتبين من المقتبس المدعوم التالي :

« الشيء هو ما يترك من آثار كما أكد ، عن حق ، القديس توما الاكويني ولوتس^(١) معا . والشيء لا يؤثر بشيء بحد ذاته ومنعزلاً عن كل شيء » . انه يوجد ويتحلّى بصفات فقط عندما يتفاعل مع أشياء مغايرة . انه يكتسب هويته بفعل تفاعله ذاك على مذهب هيجل^(٢) »

«A thing is what it does», as St. Thomas Aquinas and Lotze truly affirmed. And a thing does not do anything by itself. It exists and has properties only when it reacts with something. It is itself only as it is mutual as Hegel might say.»^(٣)

وهكذا يتراجع الى ما وراء الاضواء الصراع الميتافيزيكي الذي قام او يمكن ان يقوم بين المطلق والوهم . تتسلط الاضواء من هذه الزاوية ، وعبر نظرية مؤتمنة في المعرفة ، نعتي المنهجية المؤتمنة ، على مفاعيل كليها . ونحذف موازين ما (من) خفت موازين مفاعيله .

اذا كان الامر كذلك ، وهو لكذلك ، من زاوية نظريتنا في القيم وفي المعرفة وفي المسلكية السياسية ، فلماذا الاهتمام بما بتثبيت واما بدحض حقيقة المطلق ؟^(٤)

غير ان هذا الاهتمام لا يظل غير ذي بال على جميع الصعد . ذلك لاننا لا نكتفي عادة بالقيام بأعمال معينة . اننا نرغب فوق ذلك باقتناع الآخرين بأهمية او بصحة ما نقوم به من اعمال . كما اننا ، احياناً ، نحتكم نحن ومن يخالفوننا بالرأي او من ينازعوننا على امر ما ، إلى قضاة مفوضين باصدار احكام تؤثر

(١) ويرجع هذا التقليد الى ارسطو اذا لم يكن ابعاد تاريخيا..راجع لذلك كتابيه الغيزية وما وراء الغيزية .

(٢) جون الف بون ، « الواقعية للمهاية » ، مجلة الفلسفة ، المجلد ٤٣ (١٩٤٤) ص ١٥٠ .

(٣) John Elf Boodin , «Functional Realism», in *The Philosophical Review*. Vol., 43 (1934), P. 150 .

(٤) « ملحم قربان ، اشكالات ، بحث : « الرأي العام » - وهم هوام واقع ؟ »

ب - « ان يكون الاستنتاج ان سينتوا آمن حقاً ، ولو ضمناً ، بهدف خالي عند للحياة الانسانية . . . لا بد من انه كان ليقول ان ذلك الهدف الذاتي ، ككل خير ، يوجد في افئناننا وحسب . . . ولكن وجود الهدف في الذهن الانساني مقرواً تصرفاً انساني هو حقاً وجود حقيقي كاف . . . » (التوكيد لنا) :

Green, T. H; *Lectures On The Principles Of Political Obligation*. Longmans, 1959, p. 39.

ج - « وبُجالة كانت اقوى من الحقيقة » .

شارل حلو « فصول من حياتي » ، اذاعة صوت لبنان ، الواحدة والنصف من ظهيرة يوم الثلاثاء في ١١/٨ / ١٩٨٠ .

في سير عملية المخالفة او المنازعة . ونضطر فضلاً عن ذلك ، إلى تبرير البعض من تصرفاتنا . في هذه السياقات تزداد أهمية الحوار بين المطلقيين وغير المطلقيين . ولكننا ، بشيء من التساهل وبالاستناد إلى منهجية مرنّة ، يمكننا ان نتوصل إلى احكام معقولة ،^(١) ومقبولة ، وربما عادلة ، يصبح معها العيش بسلام مع الحفاظ على الكرامة امراً واقعياً .

ثالثاً - استخلاص :

١ - عبرة :

مفزى التحليل للغوي الرائع الذي يقوم به ت . د . ولدن للمسائل السياسية المحورية والمفاهيم الاساسية ، انه يقدم لنا بديلاً مغايراً للبديل العام المعتاد من جهة ، ومغايراً ايضاً للبديل الذي نستوضحه من التقليد الفلسفي والسياسي - البديل الذي يساعدنا على تفسير الواقع الذي نجابه .

نقبل العبرة التي يقدمها هذا البديل بمعناها ان الاشارة إلى المعاني المطلقة والجواهر الرسمية الابدئية الازلية التي لا تحول ولا تزول ليست بضرورية ، الا للقليل من الناس ، في عملية وصف الظواهر السياسية للانسان وتفسيرها .

ويمكن ولدن فضلاً عن ذلك ان يدعي ، وهو حق ، بعض الحسنات للمقرب الذي يتبني المقترحات المغايرة . انه يساعد على تفكيك التبعيرات التي عاثاها سقراط وتخفيف حدة الارتباكات حل صليها افلاطون .^(٢)

اذن نحن نجابه الاختيار بين لغتين ومقربين على الاقل يقسر كل منهما تصرفاتنا السياسية بإمكاننا الاختيار بينها دون ان نعرض أنفسنا لتهمة التنكر للحقيقة . اننا باختيارنا لأيّ منهما لا نأفئنا برفع راية الباطل . هذه هي النتيجة التابعة لمقدمات هامتين : أولاً ، ان هاتين اللغتين ، تتناقضان بالمعنى المنطقي للتناقض - هذا على ما هما عليه من اختلافات هامة ، وثانيهما ، ان ربط اللغة بالواقع لجعلها ذات معنى تجريبي هو امر اختياري في الاصل وتجريبي لا يحق للدارس ان يشترع بخصوصه للآخرين . جل ما يقدر عليه الدارس في هذه الحالة هو البحث عن العلاقات والوقائع ذات العلاقة . وبعد هذه الدراسة ، وبعدنا فقط ، بقدر ان يصدر أحكاماً تتعلق بصحة او عدم صحة الجمل التي تصف القضايا الناشئة عنها . واذا عرفنا بعض تلك القضايا وقبلنا أحكامها فلا يقدر ولدن ان يتهمتنا

(١) ولا نقول « مقننة » . ذلك لاننا نعرف تماماً ان عملية الاقتناع للزم الذي يراخف ، متى تم واكتمل ، « الاقتناع الملزم » هو عملية تتشعب مفاهيمها وتتكاثر ابعادها الى حد لا ندعي باننا نقدر ان نفيه حقه في مثل هذا الكتاب . يشفع بنا هنا ، ان مبادئ هذا الكتاب ويحصره ، هي جزء لا مفر منه لمعالجة مسؤولية تلك العملية .

Weldon, T. D., Op. Cit., pp. 29, 30, (٣)

« اما بالجنون واما بالرياء »^(١) .

نعم ، يترتب على اختيارنا إحدى هاتين اللغتين أو الأخرى بعض النتائج . ما يقرّر الاختيار الانسب في هذه الحالة هي النتائج التي يقود إليها ذلك الاختيار .

وإذا أخضق اختيارنا ، عندها تصح فينا تهمة البدائية مثلاً ، أو تهمة قلة الذوق ، أو التقهقرية .^(٢) ولكن لا تصح علينا تهمة ارتكاب خطأ يعاكس البيّنات والوقائع .

ثم اننا ، على الحالين ، لا ننق في فسخ العقلانية المتطرفة - العقلانية ذات الاستنتاجات اليقينية المرتبطة بالمطلقات نقاط انطلاق لدراساتها ، العقلانية التي تؤمن بطريقة قبلية لتقرير بعض القضايا . وهكذا فنحن نلتقي وولدن على أكثر من صعيد .

« ان التعبيرين « تنمية الحرية » و « التضيق على الحرية » هما تعبيران مفيدان ومهمان معا . غير انهما صعب تحليلهما ومعقد . ليس هنالك اية طريقة قبلية للحصول على جواب للسؤال : « وهذا العمل المقترح ، أجباً مستفيد منه أكثر ؟ »^(٣) .

ومن جهة ثانية ، يعتدّ بحكمه على ولدن من قرأ في تلك المقترسات انه يساند التيار الذي يتبنى « ضد - العقلانية » . فني رأيه ليس البديل للعقلانية ان ينكفيء الانسان على ضد العقلانية او الاستغفافية :

« البديل للعقلانية ليس ضد العقلانية . ولم يكن هتلر الاول عن لاحظوا ان حل الخوازير الحلقة ليس الكفاءة الوحيدة التي تتطلبها معالجة الصعوبات . خطاؤه يكمن في انه افترض انها ليست بكفاءة على الاطلاق . »^(٤)

يزيد من رصيد هذه الملاحظات انها ، فضلاً عن انها صحيحة وحكيمة ، تحمل مغايري كثيرة هامة عند تطبيقها على طبيعة السياسة .

٢ - بين الدولة والمجتمع :

ومهم من الزاوية ذاتها موقف ولدن الرصين المتعلق بالتمييز بين التجمعات الاجتماعية والنظم السياسية . ليس هنالك خط معدد بين الاثنين . وإذا كان هنالك ما يشبه هذا الخط - الحد فليست اهميته تصل إلى الدرجة التي يود بعض المفكرين ان يعزوا لها :

« هنالك فرق حقيقي بين « الدولة » و « المجتمع » ولكنه ليس مهماً فلسفياً . وهو ليس ابداً ما يود المجاهرون بالانصهار الاجتماعي ان يجعلوا منه . « المجتمع » تشير إلى حالة ، على ضمة التقليد ، أقل تنظيماً من التجمع . نتكلم هنا عن العادات والتقاليد أكثر مما نتكلم ، كما في الدولة ، عن

Ibid., p. 148 (١)

Ibid., p. 30 (٢)

Ibid., p. 159 (٣)

Ibid., p. 82 (٤)

الحقوق ، والقوانين ، والواجبات الوضعية التي لم تتبلور بعد في صيغة واضحة . والعلاقات بين الافراد لم تتحد وتبين . ولكن ، ليس هنالك حد ثابت ومكين ترسم معالمه بين المجتمع والتجمع . تدل على ذلك لغتنا العامة التي تستعمل التعبيرين مرادفاً احدهما للآخر . ربما كان مناسباً ان تنبئ تمييزاً تقنياً من هذا النوع بين الجماعات التي تتبلور تنظيماتها والجماعات التي تبقى تنظيماتها مهلهلة . ولكن ، على ما يظهر ، ليس هنالك في الامر اكثر من ذلك . اننا لا نحتاج إلى وهم كالتعاقد الاجتماعي لنفسر بواسطته الانتقال من المجتمع إلى الدولة .^(١)

وبالنظر لهذا الاختلاف بين الدولة والمجتمع يمكن للدولة ، ولأسباب عملية ، تطبيقية ، ان تتلبس بعض الظلال التي توحى بالرهبة والاحترام .^(٢)

ولكن هنالك خطر التطرف في هذا الفعل . ومن زاوية هذا التطرف ومضاعفاته يصبح من الأنسب ان نفصل عن الدولة صيغة الصوفية .

وبالتالي فليست لدينا أية مبررات للأعتقاد بأن الدولة تجمع هريد^(٣) من نوعه . ولا يظن بأن ولدن غير مطلع مثلاً على الحجة المطلقة من صلتنا العضوية^(٤) غير الطوعية في الدولة . ولكنه لا يعتقد أنها حجة مقنعة . وكذلك الحجة التي تدور على محور مهمة الدولة . الدولة تهتم بقلق بقيمة حياتنا .

ينبغي ان نشير هنا إلى ان حجج ولدن (او ما يشبه الحجج) للدفاع عن موقفه هي بدورها غير مقنعة . وسبب ذلك ضعفها المنطقي والعلمي . ولكننا ، ولأسباب مغايرة^(٥) ، اتفق اننا نوافق على رأيه هذا .

٣- ولدن والمعتك السياسي :

انه المهم ان نلاحظ هنا ان موقفه من الدولة هو موقف تملبه عليه نظريته « بالتقييم السياسي » . ويساند هذه النظرية رفض ولدن لجميع الصيغيات في النظرية السياسية ، كما تساعدها مجهوداته المتعددة لتجنب الشككة .

فعلما تنعري الدولة من جميع الألوان والظلال التقليدية والصوفية والسحرية ، وعندما تنهار الركائز الميتافيزيقية التي تستند إليها لتكتسب قوة ومناعة ، وعندما تنتهي الاحكام التقييمية التي تتعلق بها إلى اختلافات واسعة المدى وترددات غير ذات ثقة بنفسها ، فكيف يؤمل ان تتجنب الشككة الاستخفاف ؟ نعم ، ان هذا التجنب يظل امكانية منطقية مفتوحة الباب . ولكنه من الناحية النفسانية يظل أمراً مستبعداً جداً . واذا كان هنالك ربط بين النفسانيات والسلوكيات^(٦) ، وهنالك اكثر من ربط ،

(١) Ibid., pp. 50, 61, 69, 80, 89, 107, 141

(٢) Ibid., p. 189

(٣) Ibid., p. 48

(٤) راجع لظهير هذا المفهوم ، الحقوق الاساسية ، للمؤلف ، بيروت ، ١٩٦٩ ،

(٥) تراجع بعض هذه الاسباب ايضاً في المرجع السابق .

(٦) ملحم قربان ، « المواقف الحاسمة » ، المداولة ، (عدد مختز) . وكذلك في يريتراند رسل ، السلطان .

أصبح تجنب الشكوى الاستخفافى أمراً مستبعداً جداً ، على صعيد التطبيق .

نستنتج بما مر ان موقف ولدن ربما كان كافياً لفرجين غير متورطين هما واهتماماً باللعبة السياسية . وقد كثر في كل مجتمع عدد أولئك الذين لا يطمحون الى أكثر من العيش على الهامش السياسي . كما ان موقف ولدن قد يليق بالقضاة المتجربين - ينصبون انفسهم على منصة الحكم ويتمون بتقييم الاعمال التي يقوم بها المتورطون - من عاديين وإبطال . وقد تكون أحكام هؤلاء ، وقد تشملوا على لغة السياسة ، أحكاماً أقرب إلى الحقيقة من أية أحكام أخرى .

أما أولئك الذين يلتزمون بخوض المعركة السياسية - من عاديين وإبطال - فانهم لن يكتفوا بما يقدمه ولدن ، هذا - مع العلم ان ما يقدمه فيه الكثير الوفير من عمق النظر والرأي المصيب . وعلى وفرة ما يقدمه ولدن هؤلاء يظل طبقة ناقصة - وناقصة اطعمة ذات فصالية أساسية في العمل السياسي . ان الحماس والطاقة الحيوية التي يتطلبها ، بحكم الطبيعة وبمنطق الظروف ، من يعرض نفسه لمغامرات الحقل السياسي وللمخاطر الجالطة للتضحيات - ان هذه الامور لا يمكن ان تقدمها قواعد ولدن وتحاليله ومقترحاته الايجابية .

٤ - صانعو التاريخ :

واذا كانت السياسة معيارية ، واذا عتينا بالمعياري ، جزئياً على الاقل ، ضرورة الالتزام بالفعل الايجابي ، واذا كان هذا الالتزام يعني ، في نهاية المطاف ، اننا ملزمون بتغيير العالم ، بقدر المستطاع ، إلى الافضل ، واذا عني هذا بدوره تحقيق أحلامنا وبالآخرى تطبيق خططنا ، واذا كانت هذه المطامع تتطلب مواجهة الصعوبات والقيام ببعض التضحيات ، واذا كانت هذه الامور تتطلب بدورها حماساً نفسياً وحرارة ايمان وطاقات جبارة تلغح الانسان إلى القيام بالاعمال البطولية - اذا صحت كل هذه الافتراضات ، عندها تصبح اسهامات ولدن للتفكير السياسي ، على ما هي عليه من الاهمية والحكمة وعمق النظر وتحكيم العقل والاعتبار التام للحقيقة ، والخضوع للموضوعية ، اسهامات لا تكفي بحد ذاتها لان تنال ثقة المناضلين في معركة الحق ضد الباطل . انها لا تكون مقترية مهياتاً^(١) كافياً . يخفق ولدن ولا شك في انه لا يوفر اسباباً لتبرير هذه الحرارة فحسب ، بل ايضاً في ان تحاليله تحاول ، واحة لذلك ام غير واحة له ، أن تحققها .

لكي نجابه حقائق العالم الذي نعيش فيه ووقائمه ، نحتاج إلى فسحة أمل بدافع هام وإلى مساندة هذا الدافع - الدافع الذي هو جد ضروري لنجاحنا في تحقيق التزاماتنا في الحياة . وفي هذا السياق الأعم الأرحب نكتسب اسهامات ولدن مغزى أوسع وفعالية تطبيقية أقوى ، وتتحمل مسؤولية توجيهية لا تنحصر بالمتفرجين وبالقضاة - وكلا النوعين غير عامل في الحقل السياسي بالمعنى العام السائد ، بل تعدى هاتين الفئتين إلى فئة ثالثة - فئة العاملين السياسيين ، الفئة التي ينتمي اليها الأبطال صانعو التاريخ .^(٢)

(١) اي نظاما تلعب فيه « المهيات » ادواراً جذرية بالعوامل التي تقوم بها هذه المهيات .

(٢) ويظل هذا الرأي صحيحاً سيان انتهى الأبطال صانعو التاريخ إلى المدرسة الارستقراطية التي تمتد بأن هؤلاء كانوا ولا يزالون وسيقون قلة او افراداً ، او انتمى هؤلاء إلى المدرسة الديمقراطية الداعية إلى ان صنع التاريخ ليس صنع فرد او قلة بل هو بالآخرى تشارك في العمل وتعاون جماعي .

٥ - تعليقاتان :

في معرض معالجتنا لفكر ولد السبسي نرى انه لا بد لنا من الاشارة إلى تعليقين يفرضان نفسيهما على انتباهنا فرضاً :

١ - الاغلوطة الفلسفية :

هو يسأل : « وما هو العمل اذا حصل اختلاف في الرأي^(١) حول نقطة معينة ؟ » وهو يجيب : لحسن الحظ لسنا معوزين تماماً في موارد حملنا ذات المحامل المفضية إلى نفس هذا الاختلاف .

« يمكننا ان نلفت النظر إلى نقاط اتفق ان لم يتبها لها اصحاب الآراء المختلفة . يمكننا ، فضلاً عن ذلك ، ان نتدارس تأليف المتهنئين المختصين بمعالجة هذه الامور ، او ان نحسن معرفتنا بالوضع القائم عن طريق الاساليب الاستقصائية العادية ، تهية للوصول إلى حل اسلم واكثر التصاقاً بالواقع وبالتالي اصح . »

ولكن ، هل تضمن هذه الامور وصولنا إلى اتفاق ؟ كلا .

« بالطبع هنالك حدود لهذه العملية . ولكنها ليست ، كما يعتقد البعض ، عاقرة غير مثمرة . »^(٢) يبقى لدينا سؤال اقل اهمية منه - سؤال يصح ان يكون محور التعليق الاول من تعليقين وعدنا بهما الفارسي . هذا السؤال هو : « هل هذه العملية التي يصف ولدن بعض حملها هي عملية توفر لنا النتائج المثمرة التي يفترض ولدن انها توفرها ؟ »

ويقطع النظر عما اذا كان ولدن بافتراضاته هذه يتعدى حدود المعقول ام لا ، السؤال الذي يصح ان يبحث على حدة ، يظل صحيحاً الحكم اننا ، وعلى الصعيد التجريبي العقلي ، لا يمكننا ان نحقق ارباحاً اضخم . وتبقى ارباحنا في نطاق مبادئ غلصة لقواعد المنهجية المتينة .

وهذه البقية من الاختلافات بالرأي ، البقية التي لا تظالها مبادئ ولدن المنطقية مدعومة بالتحليل الدقيق لاستعمالنا للغة والتعديده للمفاهيم والمبادئ والنظريات ، ومساندة بالقواعد المرتكزة على صخرة الواقع والتجربة الاختبارية ، هذه البقية قد تكون وليلة أسباب نفسانية غير عقلانية وعقد نفسانية ، وأصوات ناشزة بفضل اتكائها على التربية السابقة للشخص صاحب العلاقة ولتقاليد مجتمعه الدينية او الثقافية او الاجتماعية - ولم يقل ولدن شيئاً ذا قيمة ومغزى بالنسبة لجميع هذه الاعتبارات . فقد حدد دائرة محاولته بطريقة تعزل هذه الامور بوضعها خارج نطاق اهتمامه . وله كامل الحق في ان يفعل ذلك . ولكن النتائج التي تستتبع هذا التحديد المشروح لدائرة بحثه تجعل ، بحكم هذا التحديد ، حقل النظرية التي يقول بها اضيق مما تتطلبه طبيعة الموضوع المدروس .

فقد جعلته يغض الطرف عن تلك العناصر غير العقلانية التي تكون بدون أدنى شك عناصر

Weldon, T. D. Op. Cit., p. 170 (١)

Ibid., p. 171 (٢)

جوهرية في مواقفنا من الامور التي تتطلب منا عملاً إيجابياً ، وعلى الغالب ، معرفة متجردة . وكونه لم يشر اليها ابداً ، عناصر ذات علاقة علمية وثيقة لعملية فض النزاعات ، بالرغم من انه أشار اليها بمناسبة ثانية^(١) ، يقدم هو نفسه مثلاً آخر مصداقاً لرايه المتعلق بأولئك المفكرين في تاريخ الفكر التمدن اللين وقعوا أصحاباً الاغلوطة الفلسفية .^(٢)

ب - لائحة مقاييس :

ويدور التعليق الثاني حول لائحة المقاييس^(٣) التي تبني ولدن تطبيقها :

١ - هل يخضع النظام السياسي المناقش قراءات المواطنين الخاضعين لسلطته للمراقبة ؟ وهل يضع حدوداً على التعليم ؟

٢ - هل يصير على كون بعض المبادئ - سياسية كانت تلك المبادئ ام غير سياسية - ثابتة لا تتغير ولا تتبدل وبالتالي فهي ابعد من متناول النقد ؟

٣ - هل يحرم مواطنيه الاتصال الطبيعي مع مواطني الانظمة المغايرة ؟

٤ - من هم مناصرو الحكماء في هذا النظام او اكثريتهم ؟ هل هم من الاميين غير المثقفين المؤمنين بالخرافات ؟

« وينبغي ان اكرر القول بان هذا هو رأيي الشخصي او الرأي المسبق اذا فضلت (Prejudice) . وليس لهذا الرأي اية قيمة فلسفية . ويحق لمن لا يحبه ان يرفضه . »^(٤)

وهكذا يتبين ان ولدن لا يقدم هذا السلم من المقاييس وسيلة فاصلة تضع حداً نهائياً للاختلافات السياسية . نعم ليس هنالك مثل هذا الحد . وهنا يصيب ولدن . ولكنه يخطئ عندما يجعل مسألة المقياس قضية رأي شخصي فحسب . والادى من هذا ، انه يتساهل مع من يفضل ان يجعلها قضية رأي مسبق (Prejudice) .

ربما كان عالمنا السياسي مكتظاً بامثال ولدن . ولكن ، ولا شك ، هنالك ايضاً من يأخضون الحياة ومن ابعادها الاجماع والسياسة ، بعين الجهد والمسؤولية التي لا تكفي لا بالنقطة التي انطلق منها ولدن ولا بالمحجة التي وقف عندها . انها تتخطاهما بعداً وجلية - هذا مع الاعتراف بفضله على الصعيد الذي مارس كفاءاته عليه وبالاسهامات التي قلعتها للفكر السياسي على المدى الذي يمتد ما بين تينك النقطتين .

(١) حيث بحث ، مثلاً ، في التمييز بين حل الخوازيير الحلق وبين معالجة الصعاب السياسية .

(٢) «The Philosopher's Fallacy»

(٣) Weldon, T. D. Op. Cit., pp. 65-66

(٤) Weldon, Ibid., p. 176

هذه هي المقاييس^(١) المتبناة . أما التعليق عليها فهو ذو نقاط اربع :

الاولى ، ان هذه المقاييس ليست مربوطة ربطاً وثيقاً محكماً بتحليله للعملية ذات الصعيدين المختلفين التي تتبعها اللجان المدعوة لاختيار المناسبين من مجموعة المرشحين لمركز ما شاغر .

والثانية ، وعلى افتراض ان كلا من الشخصين المتناشقين بموضوع معين تطلب الالتزام باللائحة معينة من المقاييس تختلف عن اللائحة التي طلب تطبيقها الشخص الآخر ، عندئذ نرانا نعود القهقري إلى القضية التي يثيرها التعليق الاول .

والثالثة ، ان هذه اللائحة من المقاييس لا تصح الا في سياق اوسع يقيم سياقاً حولها بوضع بعض التحديدات والتعديلات مثل اوقات السلم . . . ، وما شاكل .

والرابعة ، انه من المحتمل ان يتغير التقسيم القوي للعالم ، عاجلاً أم آجلاً ، إلى درجة تجعل من تطبيق هذه اللائحة عملاً رجحياً ، فكرياً وسياسياً .

رابعاً - علاقة بحوثنا ببعض القضايا الهامة :

وواحدة من النتائج الهامة التي تستتبع موقفنا هي ذات محامل على العلاقات الدولية .

أ - بريري « وضمير » غروتياس :

الاستنتاج الأعرج . يقول ج . ف . بريري (J. F. Brierly) معلقاً على التمييز الذي يتبناه غروتياس بين الحرب العادلة (*Bellum justum*) والحرب الظالمة (*Bellum injustum*) :
« غير انه كان عالماً جيداً بالعراقيل التي تمنع سيطرته بالنظر لواقع عنيد يجهجه . ان الدول تصر اصراراً ملحاً على اعتبارها خوض الحرب قضية سياسية لا قضية قانون . »

واختصر هذه الصعوبات بنوعين^(٢) : الاول : هو معرفة أيّ من الطرفين المتحاربين وفي اطار حرب معينة يسانده الحق ويقف بجانبه ، والثاني ، هو الخطر الذي تهدد به الدول الاخرى التي ، لو قبض لها ان توازن بين حسنات الحرب وسيئاتها ، تقرر ان تتدخل بقصد التضييق على المحقوق . لا بد لاي خطط يقصد التخلص من الحرب ، من ان يصارع هذين النوعين من الصعوبات ، الاول هو مشكلتنا الحديثة ، المخصصة في التثبت من هو « المعتدي » ، والثاني هو مشكلة السلامة الجماعية ، أي كيفية دعم القانون بالقوة المتحثة للمجتمع الدولي ، بينما تضمن ، وفي الوقت ذاته ، حماية الدول التي تمجد يد المساعدة . ولم يتمكن غروتياس من ابتكار طريقة للتغلب على هذه الصعوبات . وكلملك اخفق

(١) ولذلك فان اتباع هذه اللائحة هو عمل او مبدأ مناسب من الناحية للتجهية . انها تقسح امامك آفاق اختيار ارحب . ويدون هذه اللائحة ، او لائحة مماثلة ، لا يصح ان تتم ، بتحمل مسؤولية ، عملية التقييم السياسي . وفضلاً عن القيس من الهداية ، الذي تستعمله هذه اللائحة او أية لائحة اخرى من ضوء القهوم « هو اس هام » فاما ينبغي ان تتصل اتصالاً وثيقاً بجميع العناصر الهامة في الظروف المدروسة ، كما انها ينبغي ان تكون ذات علاقة علمية بهذه العناصر .

De jure belli ac pacis, III, 4.4

في هذا المجال مفكر القرنين السابع عشر والثامن عشر . وقد انكفأ غروتياش ، نتيجة ذلك الاختفاق ، على استنتاج اعرج . ان الطريقة العملية الوحيدة هي ألا تسأل دولة فائدة لتحكم فيما اذا كانت الحرب قانونية ام غير قانونية . ينبغي ان يترك الحكم بذلك لضمير المتحاربين .^(١)

ب- فاتيل ، والأساس القوي الصامد للقانون الطوعي :

« ... ومع هذا لم يَن فاتيل (Vattel) أساساً نظرياً صامداً وقوياً للقانون الطوعي ، القانون الذي يكون الجزء الوحيد من نظامه ذا العلاقة الحقيقية بالعمل الدولي . ذلك انه عجز عن تفسير مصدر الواجب - مصدر واجب الدول الذي يحتم عليها ان تطيع هذا القانون »^(٢) . يخفق مفهوم الرضى « في ان يفسر الزامية القانون »^(٣)

هذا صحيح فهل يخفق ايضاً مفهوم الالتزام ؟

ج- الالتزام واهميته :

نعم ، ان الرضى المسبق هو جزء من الالتزام . ولكن الالتزام يشتمل على اكثر من مجرد الرضى . انه يشتمل على مفهوم الاقتناع بأن المبدأ الملتزم به هو صحيح وخير معاً . وبهذا يوفر الأساس العقلي لمفهوم الرضى . ذلك ان الرضى عن مبدأ ما اذا لم يكن نتيجة لاقتناع مسؤول ورصين بصحة هذا المبدأ الملتزم به ، او بالاعتقاد الصامد بخيره ، لا يصح ان يُضحي بمفاتيح حاصلة او مؤملة من اجل الحفاظ عليه وعدا وتقيلاً . وتزداد قوة الالتزام الناتج من الالتزام عندلما يضاف إلى الركنين السابقين من أركانه ، اي الرضى المبني على اقتناع بصحة المبدأ المرضى عنه وخيره ، ركن ثالث ،^(٤) هو التقرير الواعد المصمم على تنفيذ المبدأ بقدر ما يعطى للملك من قوة وكفاءات وإمكانات .

على كل حال ، اننا ، اولاً ، نعتقد بأن هذا الالتزام الناتج عن الالتزام المسؤول الواهي هو أساس ممكن وصامد يفسر الزامية القانون الطوعي . وثانياً ، استطراداً ، اذا لم يكن هذا المفهوم بأركانه الأساسية الاربعة ، أساساً لذلك التفسير ، فليس هنالك مخرج يحفظ كرامة الانسان وقيمه ومهمته في صيغة حياته ومعنى حياته . وثالثاً واخيراً ، اذا لم ينتج هذا الحل عملياً ، يصح الاستنتاج ان الانسان هو مخلوق أشر من الحيوانات المفترسة وأدهى !

وعندئذ تصبح السياسة مجرد خدعة .

ولكن ، وهذا ما ينقل هذا التسلسل الفكري من الانحدار في مزالق الشكبة الاستخفافية ، إن استنتاجاً كالثالث المذكور سابقاً لن يتمكن الإنسان المتجرد من التثبت من صحته مهما طال خيط اختباره وتاريخ اجرام البشرية . هذا على الصعيد الفكري المحض . وعلى الصعيد العملي ، ستحارب الاجيابة

(١) Briefly, J. F. Ibid., pp. 34-35

(٢) Ibid., P. 39

(٣) Ibid., p. 5

(٤) يصح ان يختار الشعور بالمعاطف ، بداية الانسهار الاجياعي ، ركناً رابعاً من اركان الالتزام . راجع للمؤلف منهجية دركهمم الاخلاقية وتشعباتها الاجياعية . وكذلك « الأخلاق والمجتمع » .

التأولية تشاؤميته غاربية مضنية ولا شك . ويقدر ما تنجح ، بقدر ما تعطل مفاعيله السيئة ومضاعفاته المؤلة . ومن يدري ، قد تغلب عليه تمام التغلب فتحقق نصر الانسان على ما ساء من مزاي الانسان . وبذلك تتمكن من جوهر القضية : التغير في عالمنا ، هذا بقصد جعله علماً افضل باتجاه التبادعية .

د - غروتياش (Grotius) :

وربما كان استنتاج غروتياش اعرج . ولكنه ومن زاوية رجله الصحيحة ، يقف على مصدر زاخر بالطاقات . جل ما يتطلبه هو عملية جراحية للرجل المشوهة . وانه لو اوضح ان هذه العملية تتمتع باحتمال النجاح اكثر ما تتمتع ، في اطار الاركان الاربعة للالتزام . اذا كان الضمير هو المنبع الذاتي لمقومات الالتزام ، فان الشروط الموضوعية هي التي ينبغي ان تتوفر للالتزام الواعي المسؤول لكي تجعل اقتناعه مرتبطاً بالحقيقة الواقعية وتقرياته ، موجبة لربط قارب النجاة الراسي في زوايا البحر المخضوض بتأثير الاغصير العاتية ، برزات حليدية قوية تشله إلى صخور الشاطئ القوية الصامدة شداً عمكياً .

هـ - وليامس ونسبية الأدبيات :

ولا نضطر ، للأسباب التي ذكرنا ، ان نتبنى نسبية القيم التي يجاهر بها كلانفيل وليامس (Glanvill Williams) :

« أننا نقبل بالمحب القائل بأن هنالك معضلة هامة بين اوستن (Austin) والتاريخيين . تدور هذه المعضلة حول « الخاصية الجوهرية » للقانون . ما هي هذه الخاصية الجوهرية ؟ أمي في الواقع قوة الحاكم ؟ أم هي بالأحرى رضى الحكوميين ؟ عندما يصاغ السؤال بهذا الشكل يعطي طينياً بخال السامع معه انه سؤال واقعي تجريبي . ونجابه هذه الصيغة للسؤال صعوبة كبيرة . ان سؤالاً بهذه الصيغة لا يمكن ان يناقش بشكل مسؤول - اللهم الا اذا اتفق الفريقان على معنى كلمة قانون ، أي على الاشياء الموضوعية التي تشير إليها هذه الكلمة . ولكن أتباع مدرسة اوستن واتباع المدرسة التاريخية الذين ناقشوا هذا السؤال ورفضوا ان يتفقوا على ذلك . ولو انهم توصلوا إلى اتفاق شغال فيما يتعلق بمعنى « قانون » بقصد توضيح نقاشهم ، لكنوا اكتشفوا حالاً أنه لم يبق شيء عملي أمامهم ليتناقشوا بشأنه . ذلك لانه لم تكن هنالك معضلة تتعلق بالواقع فيما بينهم . جل ما يبقى امامهم عما يستحق النقاش كان لا بد من ان يتعلق بخاصية او بأخرى من الاسور المتفق على ان القانون يشير إليها - هل هي علاقة جوهرية تلك الخاصية ام لا ؟ ولكن هذا النقاش كان بدوره من المحتمل ان يتطرف نحوهاوية اللامغزوية . ذلك لان كلمة « جوهرية » في هذا السياق مرادفة لكلمة « مهم » . وما هو المهم ؟ ليس سوى قضية ذاتية عض . تهجس الأهمية في عين الناظر . ليس بالامكان القيام بأية عملية تتحقق على أثرها عما اذا كانت خاصية معينة من الامر المشار اليه « بالقانون » هي اهم من الخصائص الباقية ام لا . ولا يمكننا حتى ان نتصور مثل هذه العملية . ولئن ندخل ، اذن ، في نقاش حول ما هو مهم وما هو غير مهم ، هو ان ندخل في جدال لا يمكن الخروج منه ألا يتحول عاطفي لمشاعر احد الخصمين المتجادلين .^(١)

G. Williams, The Controversy Concerning the word «Law», *Philosophy, Politics and Society*, p. 5 and p. 9 (1) (underlining mine).

يكفيها ، تعليقاً على هذا المقتبس ودعماً لادعائنا بأن موقفنا لا يتبنى هذا الموقف الذاتي من القيم ، ان نرجع بالقارىء ذي الذاكرة الطيبة إلى بحثنا السابق^(١) الذي هو في نقطة انطلاقه تبني رأى ولدن - أما في نهاية مطافه فيتخطى الحدود التي يرسمها حوله ولدن حتى يصل إلى صخرة الالتزام .

ولا نحتاج ، فضلاً عن ذلك ، إلى تذكير القارىء بما يتمتع به موقفنا ، في نظرنا على الأقل ، من حسنات عملية وفكرية نظرية بالمقابلة مع ولدن ووليامس .

و- « إستهجان » باسكال :

ومن زاوية موقفنا الملتزم تضمحل الغرابة^(٢) التي يستهجن باسكال رؤيتها في تصرف بعض الرجال - انهم يطيعون قوانين هم صانعوها .

ان ذلك يظهر غريباً مستهجناً من زاوية مقرب يضع النبرة حيث لا يصح ان تكون نبرة فيما يتعلق بمصدر القوة والأهمية التي تلزم الانسان الفرد . فبدلاً من ان توضع هذه النبرة حيث يجب ويصح ان توضع ، أي في داخل الانسان الفرد نفسه ذي العلاقة والفريق الاهم المباشر في القضية ، قد سرى التقليد على وضعها ، خطأ ولسبب او لآخر ، موضعاً ما خارج^(٣) الانسان نفسه .

ز- الضرورات الثلاث : هيجل وماركس وهيوم :

يقول المؤرخ السياسي الشهير جورج ساين :

« وقد ساد الاعتقاد بأن سر الوحدة (التوحيد بين خطط العمل الثوري ونظرية فلسفية بضرورية مسيرة التطور الاجتماعي) - ان سر تلك الوحدة يكمن ، لدى ماركس ولدى هيجل معاً ، في الدبالكتيك . إن القوة القسرية التي تدعينا الشيوعية بصفتها غاية للتطور الاجتماعي فُي من نوع غريب : انها ليست مجرد مرغوبة او مجرد ممكنة بل هي بالآخرى ضرورية (حتمية) . ومع ذلك تبقى ، تبقى ضرورتها مشروطة بقيام الحزب وبمجهوداته . الحسابات الانسانية والمصالح الانسانية هي عناصر تداخل عملية انتاج الضرورية (الحتمية) . ومع ذلك ، تلك الحتمية تتحد ، وبطريقة مسبقة ، تلك الحسابات والاتجاه الذي ينبغي ان تتخله تلك المصالح . إذن المعضلة الفلسفية الاساسية هي بين هيجل

راجع بحث « الملم » مقطع ٣ من « تقييم الشر الاجتماعي من محاولة ولدن » في هذا الفصل من الكتاب .

راجع للمقتبس في بداية الفصل الثامن من هذا الكتاب .

« اذا اردنا تفسير الإزام القانون على الناس ونوعية هذا القانون للزمن ، فلا بد لنا من أن نستجد بافراض مشابهة للافراض التي تبته القرون الوسطى ، متممة بذلك استمرارية تقليدنا عريقاً تبته قبلها اثينا وروما عندما تكلمتا عن القانون الطبيعي . ان التفسير النهائي والآخر للقوة للزمن بلينج القوانين هو ان الانسان . . . مضطر ، بقدر ما هو كائن عاقل ، ان يعتقد ان النظام لا القوضي هو المبدأ الحاكم للسيطر على الملم الذي تعيش فيه . » (التوكيد لنا) (Brierty, J.P., Ibid., p. 57. ان مظاهر النظام ، كمظاهر القوضي ، هي وقائع محسوسة وملموسة في علتنا . وهناك لا شك قوانين علمية طبيعية تفسر نوعي هذه المظاهر . ولكن ايا من هذه القوانين ، وهذا عما لا شك فيه ايضاً ، ليس يلزم حقاً لاتسان في ظروف اعتيادية .

وماركس من جهة وهيوم من جهة ثانية . هل هنالك ضرورة (حتمية) تصل بين السببية والأمر الأخيقي ؟
او ، هل كان هيوم مصيباً عندما ميزَ تمييزاً حاداً ودقيقاً بين العقل والتقييم المعيارى ؟ (١)

... «For both Hegel and Marx the secret of this union (of a program of revolutionary action with philosophical theory of the necessary course of social development) was believed to lie in the dialectic. The compelling force claimed for communism as an end of social evolution is of this peculiar sort : it is neither merely desirable nor merely propable but necessary, yet its necessity is conditional upon the rise of the party and its efforts. Human calculation and human interests are a factor in producing the necessity, yet the necessity predetermines the calculation and the direction that the interests must take, The *Fundamental philosophical issue is therefore between Hegel and Marx on the one side, and Hume on the other. Is there a «necessity» that bridges causation and the moral imperative, or was Hume right when he made a rigid distinction between reason and evaluation»?* (Underlining ours) (٢)

نودّ هنا ، وبدون الدخول في مناقشة فلسفية ذات تشعبات كثيرة ومعامل أكثر ، ان نشير الى ان الالتزام بإمكانه ان يؤلّ الانسان الملتزم الجمع بين المخطط والنظرية - الامر الذي ووط هيجل وماركس على حدة سواء بتخبطات الديالكتيك - دون اللجوء الى الديالكتيك . وهذا في إطار يؤمن ودون ان يكون ضرورياً باية من الضرورات الثلاث التي عالجها هيوم : الضرورة السببية والضرورة الاخلاقية الأدبية والضرورة المنطقية .

فهل هذا كسب للنظرية السياسية ؟

ويحرر الالتزام الانسان فضلاً عن ذلك من اتكالية الميجلية والماركسية على مصادر خارجية عن الانسان، ولو لدرجة اضعف مما تتكل عليه الميتافيزيكيات والمطلقات، للقوة المحركة للانسان وللتاريخ .

هذا مع العلم انه ، اذا كانت تلك القوى الراحعات لتطورات التاريخ والحركات الاجتماعية قوى موضوعية ، اصبحت من الضرورة بمكان ان يتعرف اليها الانسان الملتزم ويناغم جهوده ومتطلباتها .

ج - الضرورة الالتزامية

« وربما كانت اهم منجزات الالتزام توفيره الثقة بالنفس للانسان المعاصر بعدما هدم العلم الحديث اقوى ركائز هذه الثقة . فقد كانت من نتائج العلم الحديث ، عندما تضرب جذور دراسته فلسفة

(١) جورج ساين ، تاريخ النظرية ، السياسية ، نيويورك ، ١٩٤٧ ، ص ٦٨٤ - ٦٨٥

George Sabine, A History of Political Theory, New York, Henry Holt and Company, 1947, pp. 684-685 (٢)

العلم ، أن ظهرت للعيان المتبصرة حقيقة ان النظريات العلمية وفي جميع العلوم الطبيعية ، ومهما بلغت درجة الإثبات والثقة بها ، تظل قابلة للدحض وعرضة ، يوما ما وبظروف معينة ، لاعادة النظر . ليست هنالك نظرية علمية موثوقة ومؤكدة مئة بالمئة .

وكان التقليد السائد بين الناس انهم لا يقومون بعمل^(١) ما لم يتأكدوا مئة بالمئة من نجاح نتائجه المقصودة . وهذا امر اصبح مستحيلا في إطار الذهنية المعاصرة . واذا كان النجاح يتطلب الثقة ، والثقة تتطلب التأكد من النجاح ، واذا كانت هذه الثقة مفقودة في معارفنا العلمية ، فمن اين نأتي بها ؟ يجب ان يتعلم الانسان ان يحيا بدونها ؛ او ان يوفرها الانسان المعاصر لنفسه ، بطريقة ما .

إن افضل المخارج من هذا المأزق الانساني المعاصر هو الالتزام^(٢)

وهكذا يربط الالتزام بين نظرية عصرية في المعرفة والوجودية والسيكولوجيا والنجاح السياسي^(٣) .

هذه قصة قديمة بالنسبة لنا .

غير ان هله القصة القديمة توحى بفكرة جديدة . ان ذلك يستلقت النظر الى نوع آخر : نوع رابع ، من انواع الضرورات . تعني به الضرورة الالتزامية .

ويبقى تحليل هذه الضرورة ، وتمييزها عن الضرورات الثلاث التي تعرض لها ديفيد هيوم ، والتي زعمت على يديه اركان القانون الطبيعي^(٤) ، وتوضيح منافعها وانجازاتها الفكرية والفعلية في إطار فلسفة اجتماعية متكاملة ، تبقى هذه الامور مواضيع بحوث تستنظر المناسبات المناسبة .

غير انه من الممكن ، وبناء على معاد^(٥)ات الالتزام ، ان تبين ابرز صفات هذه الضرورة . انها بالاختصار ، ولدى الملتمزم الامثل بين الضرورات الثلاث حيث يصح جمعها - ولكن لا في العالم الموضوعي خارج هذا الملتمزم بل داخل دائرة معرفته وتقريرات تصرفاته وتوجيهات جهوده .

يضاف الى ذلك قوة الارادة التي يضيفها هذا الملتمزم على هذه الضرورة وخصوصا بعدما يرى فيها تعبيرا جديا عن جديته وحياته ومعناها كما يفهمه .

(١) ولا يزال يوجد بعض من هؤلاء بيتا اليوم .

(٢) الدكتور ملحم قريان ، محاضرات في تدوير الفكر السياسي مع التركيز على القانون الطبيعي ، دراسات عليا ، كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية في الجامعة اللبنانية ، العام الدراسي ١٩٧٧-١٩٧٨ ، ص ١٢٥ .

(٣) المرجع ذاته .

(٤) الدكتور ملحم قريان ، الحقوق الاصلاحية ، طبعة ثانية ، بيروت ، ١٩٦٩ ، بحث : « القانون الطبيعي الجديد » .

وبقدر ما هو جزء من العالم الموضوعي تصبح هذه الضرورة وجميع نتائجها من محتويات العالم والكون . وهكذا يصبح الخطأ التقليدي القائل بان مصدر قوة الانسان قوة خارجية عن الكون .

ان تصحيح هذا الخطأ ، ووضع مصدر القوة للانسان داخل الانسان الملتزم ، هو من النقاط الهامة التي تفخر بها هذه الدراسة وتعتز . وأنها ، نتيجة لذلك ، تعتقد ان الحكم لها او عليها يجب ألا يغفل هذه القضية . وبقدر ما يصح هذا الاعتقاد بقدر ما يحق لها ان تطالب بالاعتراف بأهميته لدعم النظرية ككل . وبقدر ما تتشعب مضاعفاته وتعمق التيارات المنبثقة منه فتقوى بذلك فعاليتها ، بقدر ما يكون لهذا الاعتقاد تأثيرات عملية تاريخية حاسمة .

(٧) أ - ما من احد ينكر انه ، في الواقع قلة هم الناس الذين ، أولا ، يريدون ان يتحملوا المسؤوليات الضخمة التي يستتبعها الوقوف بجانب هذا البدأ ، وثانيا ، وحتى لو ارادوا ، يقدرون بالفعل ان يحققوا تلك المسؤوليات افعالاً تطبيقية . ملحم قربان ، « المواقف الحاسمة » ، العدالة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية بالجامعة اللبنانية ، بيروت ، ١٩٧٠ -

ب - ثم ان القانون الطبيعي المشار اليه في المقتبس هو غير القانون العلمي الطبيعي وقوة الزامه على الانسان غير الملتزم به...
لقد تضمنت الى حد طويها في درجة الصغر : ملحم قربان - لانهجية والسياسة - الفصل التاسع ، « القانون الطبيعي » ،
والمعقود الاساسية ، فصل « القانون الطبيعي الجديد » .

الفصل الثاني عشر

إِسْتِقْطَاب

أولاً - المساومة والسياسة :

١ - المساومة وأبعادها .

قبل ان السياسة هي فن المساومة ^(١) . نرفض هذا القول تعريفاً ^(٢) كافياً شافياً للسياسة . ولكن هذا الرفض لا يعني ان القول هذا لا يصبح بأكثر من معنى في أمور سياسية شتى . فالسياسة القومية ، في مجتمع تعددي ، هي توازن للتأثيرات المدافعة التي تنشأ عن مصالح متعددة ومختلفة للفئات الضاغطة في ذلك المجتمع . وبقدر ما يقترب السياق السياسي من الديكتاتورية بقدر ما تضعف هذه النظرية . ولكنها ، حتى عندئذ ، لا تصبح خطأ يفرض علينا نفيها وبالتالي التكرار لها . حتى في الانظمة الكلية الديكتاتورية يظل التوازن بين المصالح المتضاربة ، في وقت ما ، الصورة الجانبية الصحيحة لقطعة من سياسة البلد .

وفي ضوء مبدأ التواصل والاستمرار بين السياسة القومية لبلد ما ، وسياسته الخارجية ، المبدأ الذي سنعالج عن كُتب بعد برهة وجيزة ، تصبح فكرة المقطع السابق على السياسة الخارجية كذلك .

والسياسة هي مساومة وتآليف بين المتنافرات والمتضاربات ليس على صعيد المصالح ^(٣) فحسب بل

Thompson, K., Ibid., pp. 13, 14(١)

(٢) ملحم قربان ، لفتحية والسياسة ، الفصل الأول ، مقطع : تعريف السياسة ، والفصل السادس ، « هل السياسة علم ؟ » .

(٣) « بالطبع تحاول الفئات الضاغطة بعد ان ترادف بين مصالحها ومصالح الأمة القومية ان تؤثر دائماً على تصرف سياستها الخارجية » . أنظر :

Morgenthau, H. «National Interest», quoted by Hoffman, S. (6d), Ibid., p. 75.

ايضا على صعيد المبادئ - الفكرية والاخلاقية والقانونية .^(١)
والسياسة مساومة ايضاً عبر صعيدين^(٢) : صعيد الفكر والعقيدة والمبدأ ، وصعيد الواقع والفعل والتطبيق .

٧ - مبدأ التواصل : وحدة الهوية السياسية^(٣) :

وأنا نتبنى مبدأ التواصل والاستمرار ليس بين السياسة القومية والسياسة الدولية فحسب بل ايضاً بين التصرف الانساني الشخصي الخاص والتصرف السياسي الاجتماعي العام . المبادئ ذاتها تعتمد في الحكم على الجهتين من كل من هذين المتقابلتين . ولما تطبق هذه المبادئ فيواجه ، لا محالة ، ظروفاً مختلفة متباينة . هذه نتيجة ضرورية للتنبؤ الصادق والصحيح إلى التصرف السياسي والسلوك الاجتماعي من جهة ، والنظرية المفسرة لهذا التصرف وذاك السلوك من جهة ثانية . عندها ، يصبح مفهوم التعبير « الاخلاقية الجماعية » الذي يصر عليه نيبور ومورغنتو ، دراسة للتأثيرات التي تنشأ عن تلك الظروف المختلفة على تصرفات الانسان الفرد وشخصيته .

وما مبدأ التواصل والاستمرار بين السياسة القومية والسياسة الدولية^(٤) سوى تعبير عن هذا

(١) « ان حكمة المراقبين الاربعة (بترفيلد ، دي فستشر ، ونيبور ، ومورغنتو) وعمق نظرهم تقف بارزة واضحة التوه امام مؤرخة مسرح تتصارع عليه اربع مشاكل ملحة او تعقيدات ترتبط ببلورها باكثرية التغيّلات الحديثة كما يرتبط بها عدم الثقة والشك في ما يتعلق بعملية المبدأ بالضرورة . عندما نصلول ان نطبق مبادئ عامة كالتي يقدمها بترفيلد اودي فستشر ، نجده تلك التعقيدات والتحديات لا شيء الا لتبطلنا . تلك هي : الادعاء العقلاني المتبجح بالفضيلة الذاتية ، وتأكيد هذا الادعاء على نفس النزاعات والتوترات الدولية ، وطبيعة الاخلاقية الجماعية ، ووجود قليل من اللطائف ، اذا ما وجدت اللطائف ابداً ، في السياسة الدولية » . انظر : Thompson, K., Op. Cit., p. 150 .

Ibid., pp. 148-149. (٢)

(٣) « وألبرت باي القانون الدولي العام ، مسألة التمييز بين الانتقام الفردي والانتقام القومي . جوهرياً ، ومن زاوية الواقعية هذه ، يخضع الانتقام لباقي واحدة . فنظر :

Venezia, Jean-Claude, « La Notion de Régles en Droit International Public », R.G.D.I.P., 1960.

(٤) « آ . د المسألة التي تثيرها هذه النظرية تتعلق بطبيعة السياسة بأجمعها . جوهر السياسة الخارجية الدولية مرادف بجوهر

السياسة الداخلية القومية » . انظر : Morgenthau, H., Ibid., p. 31 .

ب - « اما فيما يتعلق بمفهوم الهوية الفكرية التصورية للسياسة الدولية بالمقابلة مع السياسة القومية ، هل هما وحدة متواصلة مستمرة أم تختلف احداها عن الاخرى ؟ فتمكن مطلق محاولة استقصائية ان تمزج مبادئ مشتركة بين الحقلين وذات العلاقة بهما ، وبالتالي بالسياسة عامة . وحتى فعلت هذه المحاولة ذلك تفرق بينهما بالنسبة للمركز وللزنة ، وللمظاهر التي تعطي الانطباع انها بقتين هامتين من مملكة السياسة » . انظر :

Links, G., International Equilibrium, Op. Cit., pp. 147-148.

ج - « ... ان فهم الظاهرة السياسية ، سيان أكانت هذه الظاهرة دولية ام قومية ، لا يمكن ان يتم بمزج عن صورة واضحة للطبيعة الانسانية » . انظر :

Thompson, K., Op., Cit., p. 11.

الاعتقاد - يخضع الحقلان للمبادئ ذاتها ، على ما يواجه هذه المبادئ ذاتها من ظروف مختلفة وأنماط متباينة للتصرفات السياسية .^(١)

واعتقد الواقعيون التقليديون أن القاعدة الأساسية التي يخضع لها الحقلان : القومي والدولي ، هي قاعدة التآلف بين الادعاءات المختلفة او بين الضغوطات المتنافرة ، او بين المصالح المتناقضة ، او بين القوى المتصادمة . وهكذا يصبح مطلق نظام سياسي ، واقعياً ، نظام تجاذب ودفع في مطلق مجتمع وعلى الخصوص في مجتمع تعددي . هذا شيء قريب جداً من نظام توازن القوى^(٢) .

٣ - تفسير التصرف السياسي :

يفسر التصرف السياسي اذن ، وتستبق حوادثه اذا أصبح هذا الامر ممكناً أبداً ، على أساس دراسة الاسباب والوسائل التقنية والاهداف . ولا تحات طويلة تعدل التغيرات التي تؤثر بهذا التصرف الذي يتجلى بأي من هذه المقولات الثلاث تشمل ولا شك ، مع ما تشمل ، اسماء القيم ، والقانون ، والمبادئ العقلانية ، والعناصر اللاعقلانية ، والاسباب النفسانية والدينية ، و« القوانين » : الاقتصادية والنفسانية ، وعناصر القوة ، وبعض المجاهيل .

اما ترتيب هذه التغيرات المتغيرات من الزاوية المعيارية فهو امر يتعلق ، في نهاية المطاف ، بأولئك الاشخاص ذوي العلاقة بالامر - متخذي القرارات الحاسمة .

اما تقرير فعالية كل من هذه الاعتبارات في عمل سياسي معين او في سلوك شخص او أمة مسألة تجريبية لا يحق الحكم بها الا بعد دراسة الواقع ذي العلاقة العلمية بالامر المدروس . غير ان درجة من هذه الفعالية تتوقف على قرار متخذ - القرار فيما يتعلق بقيمة وأهمية هذا التغير بالمقابلة مع غيره من التغيرات ذات المحمل على الفعل السياسي .

وبهذا المعنى نرانا جد حريصين على القول بأن السياسة هي ما يقرّر السياسيون ان يجعلوها منها . السياسة ، بمعنى هام ، هي ، ولو جزئياً ، عمل السياسيين^(٣) .

٤ - سلم المتغيرات :

حتى الشخص ذاته قد يعيد ترتيب هذه الاعتبارات المؤثرات اكثر من مرة في حياته . في الواقع قد يكون هذا نتيجة طبيعية للتعلم من الاختبار او للاعتبار بحوادث الماضي .

« د - كما ان احدهم لا يتصور لبرهة ان السياسة القومية هي صفة مطلقة مباشرة بل ينبغي ان يبحث عنها في التآلف بين الادعاءات المتأوتة بعضها لبعض بين الأحزاب السياسية والفئات الشاغلة . كذلك ينبغي ان تبحث عن السياسة الدولية في الأمم المتحدة مثلاً بصفتها نتيجة للضغوطات المتنافرة والادعاءات المتناقضة للول على المسرح السياسي الدولي » . انظر المرجع ذاته احملا ، ص ٧٠ .

(١) راجع ايضاً القسم الثالث ، الفصل السادس « القوة وحدودها » ، مقطع ٧ ج ومقطع ٢ ب من هذا الكتاب .

Morgenthau, H., Ibid., p. 4.

(٢) ملحم قريان ، للتجهيز والسياسة ، طبعة ثالثة مزيّدة ومترجمة ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٧٨ ، « تعريف السياسة » .

وقد يكون ذلك لمجابهة تركيزات^(١) مختلفة للظروف والعوامل التي تشترك في تكوين الوضعية التي يجد السياسي نفسه محاطاً بها من كل جانب حين مجابهة ضرورة اتخاذ القرار والتأثير السياسي الفعال .
وبهذا المقدار تعكس السياسات المختلفة التي يتبناها السياسي اعتبارات خارجية عن التزاماته الشخصية ونوعية الانسان الذي هو- الاعتبارات التي نشير اليها بالانماط الثقافية ، والعقائليات ، وانظمة الحكم ، والرأي العام ، والمصالح القومية ، وتوازن القوى وما شاكل .

وفي هذا الاطار العام الواسع للمفاهيم المساعدة على تفسير التصرفات الانسانية نجد نوعاً من التآليف المزدوج بين الواقعية التقليدية والعقلانية التقليدية ، وبين المدرسة الاخلاقية في السياسة والمدرسة القانونية . ولا يصح ان نقرر مسبقاً الا بعض المبادئ الاساسية الهامة لهذا التأليف . ذلك لانه ديناميكي متطور . وابرز شروط تغيره واسبابه هو انه مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاختيارات ، مسؤولة ام غير مسؤولة حسب شخصية وتربية السياسي ذاته ، التي يقوم بها اصحاب الحل والربط متخذي القرارات الحاسمة .
ونتيجة لذلك ، يمكن هؤلاء السياسيين ، إما ان يستغنوا فرصة الاستفادة من الامكانيات المتعددة لفرص الاختيار التي يقدمها هذا الترميم للواقعية السياسية ، إما ان يتزلقوا في مهاوي التطرفات .

ذلك لانه ، ضمن هذا الاطار العام للمفاهيم الاولية ، يمكننا ان نتصور عن حق اكثر من تأليف واحد . ولهذا السبب ، اذا لم يكن هنالك اسباب جوهرية اخرى ، يصح ان نقول : بالرغم من ان السياسة ، وبمعان هامة ، مساومات ، تظل ، وبمعنى اعمق واصدق ، عمل السياسيين ، على الاقل جزئياً .

وللاسباب المذكورة ذاتها يقدم هذا الترميم فرصة ثمينة تمكن السياسي الحلور الخلق من ان يبلّغ بمهارة وحذكمة بقارب النجاة للتصرفات السياسية ، قومية كانت ام دولية ، بين صخريتي الاستخفاف والطفلية المخطرتين .

(١) يمكننا ان نتصور ، مثلاً ، متخاضاً سياسياً تقل فيه أهمية التصارع او التزامم التنافسي ، هذا اذا لم يمت تحماً بصفته مصلاً للتوازن الدولي .

أ- و اذا تمكنا من السيطرة ، بوسائل المنظمات الدولية القمالة ، على توازن القوى بين الدول ينقطع كون توزيع الطوائف والسلامة والرفاهية والكرامة (ضمن نطاق الظروف الحاضرة للتوازن ، انظر الظروف السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية والإسكانية) نتيجة للتصارع او التزامم التنافسي . فنظل يتبقى كون هذا التصارع السبب الوحيد لتلك النتائج ! وربما يتبقى ايضاً كونه السبب الاهم . انظر : Kelsen, G., Ibid., p. 142 .

ب- ويناقض هذا الاعتقاد المقترض الاساسي للسياسة القوية كما يفهمها ، خطأً ، هانس مورغنتاو :
ولا يقتصر مفهوم المصلحة القومية لا حلاً سلباً منسجم التركيب بين اجزائه المختلفة ، ولا امكانية تجنب الحرب نتيجة للسعي للتواصل من جهة كل من الدول لتحقيق مصالحها القومية . وعلى العكس تماماً ، يفترض التصارع الدائم ومعالج الحرب امراً لا مفر منه . امراً يمكن ان نفل من شروطه بواسطة التكيف الدائم المستمر للمصالح المتنافسة وبواسطة الاحكام الديبلوماسية . - هانس مورغنتاو في بحث بعنوان « محاوره كبرى اخرى ... » انظر :

Morgenthau, H., quoted by Hoffman S., Ibid., p. 79.

ثانياً - نظريتان مقابلتان :

نستنتج مما مر نظريتين مقابلتين للنظرية المذكورة سابقاً :

١ - الأخلاقيات ليست بحكم الضرورة أمة السياسة :

النظرية المقابلة الاولى هي ان الاخلاق لا يتحتم عليها ان تكون دائماً أمة السياسة . القيم الاخلاقية ؟ ليس من الضروري ان تكون دائماً وإبداء ثابته ، حتى في الحقل السياسي المستقل ، للاعتبارات القوية ، او للمصلحة القومية . في الواقع لا يصح ان تفرق^(١) دائماً وإبداء بين الاسئلة السياسية من جهة والاسئلة القانونية والاخلاقية من جهة ثانية . يجب لنا ان نحلل السؤال السياسي إلى مقوماته الاساسية الاولى - مقوم القوة ، مقوم القانون ، المقوم الاخلاقي ، وهكذا دواليك . وكذلك يمكننا ان نقسم تطبيق الحل السياسي إلى افعال ومراحل مختلفة - كالطرد من الأمم المتحدة (او عصبة الأمم) او مساعدة دولة ما ، قل الاتحاد السوفياتي ، بالحرب الفعلية ، او عدم مساعدتها ، او التعامل اقتصادياً ودبلوماسياً مع الصين الشيوعية إلى ما شابه ذلك . ولكن ما من احد ينكر ان جميع هذه الاستراتيجيات السياسية والفعلية تستمد قوى أكثر فعالية من مخطط عام يوجهها وتساند بعضها بعضاً في ظلالة - المخطط الذي يعبر عن الجواب للسؤال السياسي بجميع مراميها وأبعادها كما يفهمه ويصينه ويود ان يجيب عليه اولي الامر واصحاب الحل والربط متخذي القرارات الحاسمة في ذلك الوقت . وقد كثرت ، على الغالب ، مرامي التجربة الانسانية ، أم التجربة السياسية ، وأبعادها .

٢ - المصلحة القومية ام المصلحة العامة :

اما النظرية المقابلة الثانية للنظرية الاساسية المشروحة سابقاً فتتطلب من مفهوم « المصلحة » الذي يعني على العموم في هذه البحوث « المصلحة القومية » . يتحرر هذا المفهوم من بعض شوائبه اذا ما اعتمد مفهومه أساسياً في النظرية الدولية برهه يفهم بمعناه الأشمل ، أي « المصلحة العالمية »^(٢) . ان مفهوم

(١) « انه ليس مستغرب ابداً ان يتوصل المؤلفون الذين يعتقدون ان السياسة الدولية هي في الاصل والجوهر اصطراع من اجل البقاء القومي إلى استنتاجات متشابهة جداً اخلاقياً . وهكذا فيسند ن . ج . سبايكمان قضيتة الاستراتيجية الاميركية في السياسة العالمية إلى الاعتقاد ان الاصطراع من اجل السيطرة هو مرادف يهيمه للاصطراع من اجل البقاء ، وان الدول لا يمكنها ان تبقى الا باخلاصها الدائم للستمر لسياسة القوة . ومع ان استخدام القوة يجب ان يخضع دائماً إلى الاحكام الاخلاقية ، ويستتج سبايكمان ان « السياسي رجل الدولة لا يمكنه ان يهتم اهتماماً جدياً بالقيم الاخلاقية والعدالة والتسامح والمعاملة بالحنس الا بقدر ما تسهم هذه الاعتبارات في عملية تحقيق الاهداف القوية أو على الاقل بقدر ما لا تتدخل معرقله هذه العملية ومؤخرة هذا التحقيق ، الذي هو بالفعل السعي وراء البقاء (التأكيد لنا) . انظر :

Spykman, N. J., *American Strategy in World Politics*, p. 12.

Also quoted in Hoffman, S. (ed), *Ibid.*, p. 282.

(٢) « هذا يفترض ويجرد مجتمع عالمي - المجتمع الذي كان مرة في الزمن الماضي السحيق مجرد وهم وأصبح اليوم ، وبفضل صيرورة طويلة المدى ومعقدة الابعاد يستأنها تطوّر التكنولوجيا والمعدات العسكرية والاقتصادية ، يتسم بشيء من الحقيقة الواقعية .

آ - « هناك مجتمع عالمي لاتا ، كما يصح الفكرة سيجور مندرها (Senior Madariaga) قد مررنا هذه الحقيقة إلى اراء تفكيرنا الروسي بدون اية مقدمة تحليلية تحليلية بحالة » . انظر : *The World's Design* , p. 3.

المصلحة العامة الذي يقترحه الاغريق القدماء مثل افلاطون وارسطو لا يزال مبدأ يصح اعتياده اليوم مقياساً للسياسة الموزونة . وكما اسماه الاغريق تطبيقه بحصره في المدينة الدولة كذلك يسمي المفكرون السياسيون ، استعماله اليوم بحصر تطبيقه في الدولة القومية .^(١)
ولا يلزمنا شيء بالقبول به مجرد وهم او حلم يوتوي^(٢) .

أ - على صعيد النظرية :

فعل الصعيد الفكري يصح ان يعتمد مفهوم المصلحة العامة - مصلحة العالم اجمع مقياساً تراز بالنسبة اليه سياسات وخططات المحترفين .

ب - على صعيد الواقع :

اما تطبيقه بواقعية مسؤولة فهو قضية اخرى . ان نجاح او عدم نجاح هذا التطبيق هو من جملة التحديات القوية التي يواجهها الجنس البشري . وربما توقفت عليه امكانية بقاء المدنية الانسانية برمتها . وهكذا فالقضية الاصعب هي القضية الاكثر إلحاحاً .

I - المجتمع العالمي :

ان تراكيب الظروف السياسية للعالم قد تغيرت ومعها تغير السياق العام . وما زال هذا التغير قائماً على قدم وساق . ومن سلة عالية تطل على آفاق رحبة ، تظهر هذه الصيرورة وكأنها تقود العالم بجمع ابعاده واجزائه إلى وحدة مصير يصهر سكانه في مجتمع واحد . وهذا التغير الذي سار في الماضي السحيق بخطى بطيئة جداً ، يكتسب تسارعاً مع الايام ويحفل بتحقيق حلم العالم اقرب واقرب إلى الواقع وبسرعة فائقة تزداد مع الايام حلتها وفعاليتها .

وما لا شك فيه ان هذه الصيرورة تتم اليوم بفضل عوامل غير انسانية وغير شخصية . ولكن هذا لا يعني ان الانسان ، او على الاقل اولئك الرجال اللذين يتسلمون زمام قيادة العالم بفضل وجودهم في

ب - « ومن جهة ثانية ، انه لوهم خطير ان تفترض ان ذلك للمجتمع العالمي للفترض تربطه وحدة وقويه اتصهار عاملين للوحدة والاتصهار اللذين نراهما في المجتمعات ذات المدى الاضيق بما فيها الدولة . وعندما تتدارس الطرق التي يظهر بواسطتها اخلاق المجتمع العالمي بالنسبة لهذا المقياس من الوحدة والاتصهار منحصّل على مفتاح يساعدنا على اكتشاف الاسباب التي ينسب اليها من حقّ تفصيرات الاخلاقية الدولية .

« يمكننا ان نقضي آثار اخلاق للمجتمع العالمي عن طريقين اوليين : الأولى ، ان نلاحظ تطبيق مبدأ المساواة بين الدول الاعضاء في هذا المجتمع العالمي . نرى انه لا يطبق ، ونعرف انه من الصعب كثيراً تطبيقه في الواقع . والطريق الثانية التي نقرنها الى الاستنتاج المين اخلاق للمجتمع العالمي هو المبدأ القائل بان مصلحة الكل ينبغي ان تسبق مصلحة اي من اجزائه . فهذا المبدأ ، وبالرغم من انه المسلم للمطفي الذي ينبغي ان ينطلق منه اي مفهوم لمجتمع منصهر تماماً هو مبدأ ليس مقبول على العموم » . (التأكيد لنا) . انظر :

Carr, E.H. *Ibid.*, p. 81. Also quoted in Hoffman, S. (ed), *Ibid.*, p. 267

(١) ملحم قريان ، حقوق الانسانية ، و المصلحة العامة والمصلحة الخاصة » .

(٢) ملحم قريان ، السمكالات ، بحث : « الرأي العام : أوهام وواقع » ؟

مراكز حساسة ، عاجز عن التأثير بهذه العوامل او بما له صلة من مفاعيلها بالمصير الانساني العام . يتوقف على قرارات بعضهم الحاسمة ، وإلى حد كبير جداً ، مستقبل المدينة الانسانية بأكملها . كما يتوقف على هذه القرارات تطور - او نحو ، هذه العوامل للانسانية نحو تامة من الوجود - او على الاقل من الوجود ذي التأثير بالتاريخ الانساني .

ولهذا البحث عامل قيمة على امكانية تطبيق مفهوم المصلحة العامة^(١) بمعناها الشامل ، أي مصلحة الانسانية جمعاء مقياساً للسياسة الحقيقية . ان امكانية هذا التطبيق تقترب^(٢) بتسارع من الواقع حتى كدنا

(١) « بينما تجل فلسفة الضرورة الحتمية الى القبول بالأمر الواقع وإلى عدم المسؤولية او حتى الى التمجيد المتطرف للحوادث بين الاخلاقية واللااخلاقية ، تقع فلسفة الاختيار فرصة سائفة للأخلاقية المتطرفة والتبجح بالصفات الذاتية الالهية مما يعطي الانطباع بأنه ليس للاختيار من حدود مقيدة وبأن ابعاد هذا الاختيار تتساوى امام الجميع . ما انقل أكثر المفكرين الانكليز والامريكان المتصادين بالنظرية السياسية من ضغوط هذين الطرفين ، هو الجور الذي عرفوه أنفسهم حدوداً يجتازونها من اجل البقاء القومي - او الحدود التي يفرضها واجب الدفاع القومي عن النفس ، كما يسمونه ، على حرية الاختيار . لم تتصح الدول بأن تضحي على مذبح الانسانية او مذبح الحرية الانسانية ، لو ان تضع للمصلحة العامة فوق المصلحة القومية التي تتعلق من الحفاظ على البقاء . ولم يكن هنالك ميل الى احوال قواعد الحنكة العملية من اجل تطبيق القواعد الاخلاقية ، الحنكة العملية التي علمت الناس ان يستخدموا الفهم المعادي المشترك والبرأي الحكيم في معرض تقريرهم متى وحين يستحق الدفاع عن النفس ان يعتبر أكثر اهمية من أي واجب آخر . وحتى الحنكة العملية أيضاً المألوفة للوسائل التي يملكونها والبقاء ضمن امكانيات هذه الوسائل حتى في السعي وراء الأهداف الجارية الفاضلة . وظل هنالك متسع للرهاء في هذه الحجة . . . غير اننا نتجهد على العموم ان الفلاسفة الاخلاقيين موضوع البحث . . . وضعوا انفسهم موضع المعبرين عن ضمير الامة ، الدور المذكور على فكرة ، مفكرين رجال السياسة بقواعد العقل وأوامر العدالة . انظر :

(الفوكيد لنا (Wolfer, A., «The Anglo- American Tradition» in *Foreign Affairs*, Op.Cit., 249- 250.

(٢) ١ - حتى هجوم مورغنتو على مبدأ العمل للمصلحة به بعض اعضاء الامم المتحدة ، على ضعفه اذا ما ترجم موجها ضد متخذي القرارات ، يصبح أضعف عندما نطبقه على ما ندافع عنه في هذا الجزء من بحثنا . ذلك ان ما ندافع عنه قد يترجم ، بلغة مورغنتو ، مبدأ يعبر عن مصلحة أبعد من مصلحة الدولة القومية . وهو لكل ذلك :

« نواتنا وجهاً لوجه امام تلك الظاهرة الجديدة التي وصفت إما « باليوتوبية » وإما « بالمواظبة » وإما « بالاخلاقية » - « المتغرب القانون الاخلاقي » . ان الأمر العام الذي تشترك به جميع هذه الميول في الفكر السياسي الحديث هو استبدال المصلحة القومية بقياس للعمل السياسي أبعد من هذه المصلحة - المقياس الذي تنصق للمنظمة العالمية ، أي بالامم المتحدة . لم تنتصب هكذا المصلحة القومية من اجل مصلحة أكثر منها أو أسوأ منها - المصلحة التي ، على ضعف قيمتها وأهميتها اذا ما قيست بالمصلحة القومية ، تظل حقيقة تستحق الاعتبار ضمن إطارها المناسب . ما يتحدث المصلحة القومية هنا هو مجرد وهم او خرافة من تاليف الخليفة ، حصول التفكير الخيالي المتمنى للموهوم . (الفوكيد لنا) . انظر :

Morgenstern, H., as quoted by Hoffman, S. (6d), *ibid*, pp. 77-78.

ب - لملاءة الوهم او الخرافة بالسياسة . راجع للمؤلف كتاب *المتكاثرات* ، « الرأي العام الحالي : أو هم مؤلم واقع ؟ » .

ج - ملحم قريان ، *عقائدية دوكهايم الاخلاقية ومتنمهايات الاجتماعية* ، ملحق : « الوهم والتاريخ » .

نغفل ، مأخوذون بسرعة التطورات المساندة لصيرورة العالم واحدا ، صعوبة هذا التطبيق وما يتضمنه من تضحيات وتغييرات في مواقفنا الشخصية والقومية .

قد يقاد العالم إلى الهاوية . وقد يوصله ملاحوه إلى ميناء الامانة والسلام . مع الافتراض بأن السياسيين ذوي الفعاليات الكبرى في مسيرة التاريخ يتمتعون بدرجة من الفهم العادي المشترك لا يمكن احلنا الا ان يمل ، وبالتالي يعمل على اساس الاعتقاد ، بأن هؤلاء سيتجنبون زجه في حرب لا تبقي منه شيئا ولا تذر . هذا على اسوأ الاحتمالات المتعلقة^(١) . وتزداد درجة تفاؤلنا بقدر ما يبرهن متخلفو القرارات باسم الانسانية انهم لا يفكرون إلى ذكاء وحكمة عملية وحكمة ناضجة .

II - ظاهرات تسترعي الانتباه :

يسير العالم نحو دولة عالمية . هكذا تدل الظاهرات . وعلى هذه المسيرة العالمية هنالك بينات لا تحصى ، بعضها قوي حاسم وبعضها ضعيف لا يساعد على اتخاذ مواقف إيجابية بحد ذاته .
لذلك ، فقد يبدو هذا حلما يوتوبيا - خصوصا عندما نتذكر التصارع بين الايديولوجيات ، وفوضى السادات القومية ، واختلاف المصالح المستشرية بين الناس افرادا وجماعات .

لو سلمنا ان هذا الحلم هو يوتوبي^٢ ، وفي هذا شيء متطرف من التساهل - متطرف إلى حد احوال بعض البنات القوية ، يظل هذا الحلم في رأينا ، حلما ذا علاقة مباشرة بوضعا الحاضر - الحلم الذي ، ولذلك ، لا يبرر تجاهلنا اياه أي مبرر .

وتزداد أهمية علاقته بوضعا الحاضر عندما نفكر به بديلا للحرب الهدامة الشاملة - بديلا قد ينقل البشرية ومدنييتها من الدمار المحيوق^(٣) .

غير اننا نتمهم بإخلاصنا لتهجيتنا اذا اعملنا بعض البنات القيمة الثابتة . لذلك نقول ان هذا الحلم هو اكثر من مجرد حلم يوتوبي - انه اقرب إلى واقعنا من مجرد هدف بعيد يرتبط عبر عقولنا فحسب بهذا الواقع . انه للو جلور صميقة عمدة في اوضاع العالم - الاوضاع الاقتصادية والعسكرية والثقافية . ان اجزاء العالم يتساند بعضها بعضا بشكل يتضح اكثر فاكتر مع الايام والاكتشافات الحديثة .

وهذا جزء ، وربما جزء مهم جدا ، من السبب الذي يجبر على القول بأن العالم يتمخض عن صيرورة انصهار تجعل منه علما واحدا على مر الزمن - شاء السياسيون ذلك ام أبوا .

(١) اذا تفهقر وضع العالم الى حد ان احترق العالم بحرب شاملة الدمار ، سيكون ذلك حسب رأينا ، اما نتيجة خطأ ما ، واما لخون احد القادة متخلفي القرارات ، و اكثرهم . وعلى الحاليين لن يكون ذلك الاختيار متعقلا .
آ - قال السير ونستون تشرشل امام مجلس العموم يوم ٢ تشرين الثاني من العام ١٩٥٢ : عندما يجعل التقدم في التسليح الهدام (١) متفادرا حل للفتك بالجميع ، عندما يمتنع كلنا عن ان يريد ان يقتل احدا ، .

انظر :

(٢)

(Churchill, W., House of Commons Parliamentary Debates, Vol. 52, col. 30-J Brierly, J.L., Ibid., pp. 267-268

اما السياسيون الواعون المتطلعون إلى المستقبل بأعين ملؤها الامل ، فمن المفترض ان يساعدوا هذه العملية الانصهارية على تحقيق ذاتها في الحيز السياسي .

فما هي الوسائل ، في تناول يدهم ، التي يمكنهم استخدامها تحقيقا لذلك ؟
هناك طريقة الدبلوماسية - طريقة تعالج الكل عن طريق معالجة التفاصيل والاجزاء . وقد دافع هانس مورغنتاو عنها على وجه التخصيص^(١) .

وطريقة ثانية هي مساعدة الامم المتحدة لتصبح دولة عالمية .^(٢)

هل تقف السيادة القومية ، بحكم الضرورة ، حجراً عثرة في سبيل ذلك ؟ ليس كليا^(٣) . ولما كان بحث هذه النقطة بالذات مرتبطاً بمبحث مبدأ « السلامة الجياعية » او « الامن الجماعي » ، ولما كان هذا قد تعرض إلى سهام النقد اللاذع من قبل الواقعيين السياسيين التقليديين ، يجدر بنا ان نلقي نظرة فاحصة على معالجتهم له .

(١) «There is then no road by which one could escape the moral problem of politics, domestic or international....» Morgenthau, H., «The Permanent Values in The Old Diplomacy», in Kertess, S. D., and Fitzsimons, M.A., Ibid., pp. 10 ff. (p. 12).

see also *Politics Among Nations* p. 505.

ب - انه لمن المعترف به ان واجب تحقيق اتفاق حول نزع السلاح ، وواجب فض النزعات الدولية للامعة ، وواجب دعم الامتقرار الناتج عن توازن القوى ، وواجب تحقيق حلة التوتر الدولي - هي مشاكل تكلف الدبلوماسية بطلها .
أنظر : Morgenthau, H. Op. Cit., p. 62.

(٢) « في رسالته الموجهة للاتحاد بتاريخ ١٤ كانون الثاني ١٩٤٤ قال الرئيس ترومان : « تتطلب سلامة الولايات المتحدة ان تكون الامم المتحدة أكثر من عملية مشاورات ومساومات ، اي ان تصبح نملة للعالم مجتمعاً واحداً . وكانت ولم تزل السياسة الدائمة للولايات المتحدة ان تستخدم نفوذها الكامل لتدعم وتؤدي وتطور هذه المنظمة العالمية في تحقيق هدفها الفاعل الى « منع وقوع الحرب العالمية » . هذا تدعيم في مفهوم المصلحة القومية - النفع الذي يمكننا ان نتوقع تركزه تدريجياً ، مع العلم بأنه سيلاقي بعض الصعوبات المحلية والإقليمية . غير ان ظروف العالم المتعاصر تشير الى ان الدولة القومية لا يمكنها ان تتخذ سياستها الا بعدما تحسرها خدما في نظام قانوني دولي فعال ، (التأكيد لنا) أنظر :

Wright, Q., «The Role of International Law in Contemporary Diplomacy», in Kertess, S.D. and Fitzsimons, M.A. (Ed), Op. Cit., pp. 54- 55.

(٣) آ - ملهم قربان ، محاضرات في تاريخ الفكر السياسي الحديث ، كلية الحقوق والعلوم السياسية بالجامعة اللبنانية ، سنة ١٩٦٩ - ١٩٧٠ الفصل السابع .

ب - علم كلمة السيادة القومية او علم صحتها قد تبين لنا في « تطور المواصلات الحديثة . ولئن نحاول ان ندافع عنها ضد وقائع الحياة الحديثة هو امر خطير وغير واقعي معاً . ولئن نكون بذلك محافظون على الحرية » . انظر :

Wilkie, W.L., «Our Sovereignty: Shall We Use It?», *Foreign Affairs*, Vol. 22, 1944; also Hill, N., *International Organization* N. Y., 1952, p. 1206.

ثالثاً - الأمن الجماعي :

١ - عرض عام :

يكتب كينيث تومبسون معرقاً « بنظرية » الأمن الجماعي :

« ربما بسبب تطرف الانعزاليين وتصلبهم بالرأي ، ولو جزئياً ، تعامى اصحاب نظرية الامن الجماعي عن حقائق باقية لا تتغير ينبغي ان يستند اليها اي معتقد صحيح . وبفعلهم هذا حرضوا على صيغة فلسفة جديدة تمتد جذورها لا في النظرية بل بالنزوة الغريزية . فجاءت نظريتهم مشوهة ، مضخمة اكثر من اللازم ، وفي النهاية مستضخفة بتطرفاتها العقلانية والبيوتوية . »^(١)

وعليه ، يتوقع ، وعن حق ، ان يكون هذا معبراً عن الفكرة الرئيسية التي يعالجها المؤلف في معرض بحثه للأمن الجماعي ، نظرية جديدة في العلاقات الدولية^(٢) ، نظرية تحاول ان ترفع الافعال الناشئة عن قصر نظر في رؤيا الدول القديمة ، حيث لم تحاول تلك ان تحاجب الصراع مباشرة ضاربة التعدي ، محاولة ختفه في المهد .

« ان المبدأ الذي يكون الاساس الصخري الصامد للأمن الجماعي يقرر ان تعدياً على اي من الدول الذي يجمع بينها^(٣) يعتبر تعدياً على جميعها . تمهد مقياسها في المعتقد البسيط ظاهرياً والقاتل بأن كلنا للجميع والجميع لكل منا . الحرب ، حيثما حدثت ، هي موضوع اهتمام قلق لكل دولة على حدة ولجميع الدول معاً . »^(٤)

ويستنتج تومبسون من ذلك :

« ان الحياذ وحل الدولة المعنية مشكلتها الحربية بطرقها الخاصة هما طريقتان تتعارضان مع مثل هذه النظرية . »^(٥)

وإذا سمحت ظروف القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بمثل هذين الطريقتين لمعالجة الحرب ، وذلك لان الحرب طيلتها ، حتى ولو لم يقض عليها بتاتاً ، كانت مع ذلك تنحصر في مواقع اقليمية معينة - فان عالم القرن العشرين ، وقد انتصر اكثر في مجتمع عالمي واحد ، قد جعل من المستحيل تقريباً ان يكون هنالك « صراع في موقع معين » الا وان تتحسس مضاعفاته على ظروف السلم في جميع اجزاء العالم . »^(٦)

(١) Thompson, K., Ibid., p. 189.

(٢) ولهذا المبدأ نص يخص بالعلاقات بين الأفراد - فإذا كان البعد الدولي للملك المبدأ هو المتعلق بعلاقات الدول ، فالبعد القومي هو ذلك المتعلق بتنظيم احوال الأشخاص في الاطوار الداخلي للدولة - ملحم قريان ، الحقوق الانسانية ، مقطع : « الهبان الجماعي » .

(٣) أي الأمن الجماعي .

(٤) Thompson, K., Ibid., p. 190.

ب - ملحم قريان ، الحقوق الانسانية ، طبعة ثانية ، بيروت ، ١٩٦٩ الفصل السادس ، « الضوابط القيدية لسلطان الازادة العامة » ص ٦٠ مقطع : « الأمن الجماعي » .

(٥) Ibid.

(٦) Ibid., p. 190-191.

وهكذا تصبح فكرة الامن الجماعي « فكرة بسيطة ، ذات تحد مثير ، وظاهرياً جديدة »^(١) . وربما قامت في المجتمع الدولي بالمهمة ذاتها التي قام بها فعل رجل الدرك والشرطة في المجتمع القومي او البلدي . ذلك يعني انها « تمنح الحرب بتوفيرها ما يمنع وقوع الاعتداء » او تهدد بالقبض على المتندي وتجرمه بقصاص يتناسب مع جرمه . وربما دافعت عن مصالح الدول « المحبة للسلام » في الحرب ، اذا وضعت اوزارها ، « بتركيزها القوى المتجمعة لديها والضخمة ضد المتندي » . وكان « هذان المهذبن الاولين لعصبة الامم وللأمم المتحدة »^(٢) .

٢ - تعليقات نقدية :

وهكذا يظل بحث تومبسون ، إلى الآن ، وصفيّاً بحثاً . وعليه ، صبح ان ما توقعناه منه لم يظهر بعد . ولكن هذا لا يعني حتماً اننا اصبنا بخيبة امل . سرى انه يحقق ما نتوقعه منه . ولكننا سرى ايضاً ان فكرته هذه لا تضح ان تعتبر انتقاداً ضد مبدأ الامن الجماعي .

ويبدأ تومبسون تعليقاته النقدية :

« هذا المعتقد المركز على الامن الجماعي لا يشبه الا بقليل مسيرة الاحداث منذ ١٩١٩ إلى ١٩٦٠ . المعضلة الحقيقية المتعلقة بالامن الجماعي كان لها علاقة بسيطة جداً منذ البداية بالمواثيق والقواعد الاخلاقية والمؤسسات . واستطراداً ، شاهدت السنوات الاربعون الماضية حربين مأساويتين هدامتين تتابعنا على مسرح التاريخ الحديث بسرعة فائقة ... »

واسبابها ينبغي ان يفتش عنها لا في معتقدات العصر بل في طبيعة التصادم الذي يظهر غير قابل للتوفيق بين السياسات الخارجية لبعض الدول العظمى .

« في الواقع عانى تطبيق مبدأ الامن الجماعي من عقبات نشأت عن ثلاث مشاكل تنشأ بدورها عن مصدر اولي واحد وهام . بكلمة مختصرة ، هذا المصدر هو الطلاق المؤدي حتماً إلى الهلاك بين النظرية والواقع السياسي . اولاً ، اذا كانت هنالك امكانية لاحقاق السلام واستمراره فينبغي ان تستند هذه الامكانية ، لنجاح تحقيقها ، إلى درجة ولو غير كبيرة جداً من الاجماع فيما يتعلق بالترتيبات الجغرافية والحدود ما بين الدول - الحدود التي يستحسن الحفاظ عليها . ثانياً ، يجب ان تستند قوة المنظمة العالمية ... إلى الحاجة المعرضة دائماً للانكسار - الحاجة إلى مجموعة من المصالح القومية التي هي ، بعض الاحيان ، منسجمة متفقة ، ولكنها تتصور ، وغالباً ما تتصور ، متشعبة في اتجاهات مختلفة ومتخالفة^(٣) وثالثاً ، لا تقدر الدولة العالمية ان تمنح الامن الجماعي حقيقة واقعية الا متى وازنت سلطتها داخل المنظمة السلطة التي تتبقي خارجها ... »^(٤) .

Ibid., p. 191. (١)

Ibid., (٢)

Ibid., p. 191- 192. (٣)

Ibid., p. 195. (٤)

فما يتعلق بالنقطة الاولى ، يبقى كينيث تومبسون محقا في قوله : « ينبغي ان يكون للمكلفين بفرض السلام سلام يدافعون عنه . »^(١)

ويخصص تومبسون قسما من تحليله لشرح رأيه . القوى العظمى المسؤولة عن فرض السلام قرأت في معتقد « الامن الجماعي » « معاني مختلفة »^(٢) . فكل من انكلترا وفرنسا فهمت بالتعبير « الوضع القائم »^(٣) شيئا يعبر عن مصالحها المختلفة عن مصالح الدولة الثانية . وهكذا توصلنا ، بتفسيراتها لمبدأ « الامن الجماعي » إلى نتائج مغايرة .

أ - الطلاق بين النظرية والواقع :

افترض ان صرح هذا التفسير الذي يقدمه تومبسون للنقطة المدروسة . فماذا يعني ؟ هل يصح ان يعتبر مصداقا لما ذهب اليه سابقا : ان مصدر المشاكل المتعلقة بالامن الجماعي هو الطلاق بين النظرية والواقع السياسي ؟ الجواب ، نفي . بالاحرى مصدر هذا المشكل بالذات هو اختلاف بالتفسيرات المتنافرة للواقع السياسي . بإمكانك ، اذا شئت ، ان تسمي الافكار والانطباعات التي تكتنفها عقول السياسيين « حقائق سياسية » . ولكن هذا شيء غير مفضل . « الوضع القائم » تصف حقيقة سياسية هي ، بجوهرها ومنطقها ، مختلفة عما وفي الوقت ذاته ، عن التفسير الذي يضعه السياسيون على التعبير وعن التعبير ذاته . هذا مع الاعتراف بأن صلات كثيرة وعلاقات متعلدة تربط ، عن خطأ او بصواب ، بين هذه الوجدان .. الثلاثة : الواقع ، والتعبير ، والانطباع .

ب - تساوي الاهتمام بالسلام :

وفما يتعلق بالنقطة الثانية ، يحاول تحليل تومبسون ان يعرض بمبادئ المدرسة العقلانية وان يكشف ضعف تطبيق هذه المبادئ في حقل العلاقات الدولية .

نفترض هذه المدرسة انه بإمكانها ان تقنع الدول القومية المتعلدة ، عن طريق العقل ، بصحة مبدأ محل ، لو طبق ، مشكلتها .

« نخدم المصلحة القومية الأتانية دائما وعلى افضل وجه عندما نعتنق الدولة مبدأ . . . المصلحة الدولية . »^(٤)

هذا صحيح جزئيا ، او افضلت ، خطأ جزئيا . ان نظرية تعتمد في الفلسفة السياسية ينبغي ان تضع حدا فاصلا ، وان كان وضع هذا الحد امرا لا يخلو من المزالق والصعاب ، بين المنطقة التي يكون فيها الاقتناع ذا فعالية ، وتلك حيث لا ينفع الاقتناع . واقترح ان يجاب في هذا الاتجاه ، وفي اطار الواقعية السياسية المرمقة ، امر بناء . بقدر ما يتجاضى العقل والمصلحة ، بذلك القدر ، هكذا يؤمل ، ينتج

Ibid., p. 192 (١)

Ibid. (٢)

(Status quo) (٣)

Op. Cit., p. 193 (٤)

الاعتناء . العقل المصلحة قليلاً ما يؤثر تأثيراً فعالاً قريباً . اما تأثيرات العقل المتجرد عن كل عاطفة ، فتلك قضية تتوقف على مساندة او عدم مساندة المقولات والاعتبارات الاخرى لما يدلي به العقل . وللالتزام أهمية كبرى هنا .

ولكن المصلحة هي امر متغير . تقوى حلتها وتضعف . وتتراوح درجات هذه الحدة بين الحد الأقصى لها والحد الأدنى . هذا هو الواقع او بعضه الذي يجعل من اقتراح ب . هـ . سباركس فكرة مصيبة .

« ينبغي ان يكون هنالك سلباً^(١) للواجبات الدولية . »^(٢)

ويقدر ما تلامس الحوادث امورنا الخاصة ، بقدر ما يحتمل ان تخض مصالحنا . ولندكر ان لهذا القرب بعداً جغرافياً ايضاً . ولا يكون القرب الجغرافي العنصر الوحيد الذي يمكن ان يؤثر في درجة حدة مصلحتنا واحساسنا بها : نوع المشكلة التي توضع على المشرحة ، ومقدار التهديد الذي تخلق ، ومقياسنا القوي ، وغيرها^(٣) من العناصر ، هي اعتبارات ذات علاقة بالموضوع .

دعنا نصل الآن بحثنا هذا بموضوع الامن الجماعي . سؤال يقوم بمهمة الجسر الواصل بينهما . هل يفترض مبدأ الامن الجماعي ان تكون جميع الدول متساوية بالنسبة لاهتمامها بالحفاظ على السلام ؟ بناء على ما سبق عرضه ، يصبح جواب ناف سلمي على هذا السؤال . جل ما يتطلبه ذلك المبدأ هو ان يتضح لجميع الدول ان مصلحتها الانانية الخاصة لا تنتفي او تموت بمجرد التزامها بخدمة السلم العالمي . وبعد ، اذا ما اثير السؤال : ما هي كمية المصلحة القومية التي تتوفر للدولة ما عبر التزاماتها بخدمة المصلحة العالمية او الحفاظ على السلم العالمي ؟ فنعتقد يصبح ان يعطى الجواب ، وبالاتساج المتناسق مع معتقد الامن الجماعي ، بالاستناد إلى ترتيب تسلسلي متفاوت الدرجات والرتب للواجبات المستحقة .

I- الدولة ليست دركياً في المجتمع العالمي :

يقودنا هذا إلى تهمة اخرى يصوب تومبسون سهامها إلى معتقد « الامن الجماعي » حيث يقول :

« ان المرض العضال الذي تتألم منه نظرية الامن الجماعي هو انها تفترض ، وهي تفتش عن مخطئ معياري معمم ، ان الدول ذات الاحتياجات والمصالح ، ستصرف كرجال الدوك او الشرطة بقطع النظر عما اذا رأت ام لم تر ان مصالحها مهددة . »^(٤)

فهل هذا صحيح ؟ يجيب تومبسون :

« بمعنى . . . لجميع الدول مصلحة بردع المعتدي حتى لا تتطور الحروب الصغيرة إلى حرب

عالمية كبرى . »^(٥)

(١) او اذا فضلت ترتيباً تسلسلاً حسب الأهمية او مدرجاً .

Op. Cit., p. 194. (٦)

Ibid., p. 195. (٧)

Ibid., p. 195. (٨)

فعلى هذا الصعيد صحت النظرية . وبهذا المعنى لا يصح انتقاد تومبسون نفسه لها .
 رب مدافع عن صحة انتقاد تومبسون يقول : « نعم ان للدول جميعها هذا المقدار من المصلحة :
 ولكن قد لا يراه بعضها » . في حالة مثل هذه ، الحالة المحتملة الحصول ، لا تلام النظرية . اللوم هنا
 يقع على اولئك الذين اخفقوا في التعرف إلى صحة هذه النظرية او تسببوا في بخسها حقها .
 ألم تعترف جميع الدول التي وقعت ميثاق الأمم المتحدة بذلك المقدار من المصلحة ؟ أم انها لم
 تتعرف عندئذ إلى جميع مضامينها ؟

ولكن ، اذا لم نطلب من الدول جميعها ان تنصرف تصرفاً حيادياً تماماً ودولياً ، بالنسبة للمصالح
 الخاصة الانانية فيمكن ، وهذا امر محتمل جداً ، ان تتباعد هذه المصالح في اتجاهات متباينة ، كما وانها
 يمكن ايضاً ان تتنافس فتتصارع . هذه هي قوة النقطة الثانية التي يبيحها تومبسون في الاقتبس موضوع
 البحث ، مع انه على ما يظهر ينسأها في نهاية تحليله . وهذه بالفعل صعوبة اصيلة . فهي غالباً ما تقود إلى
 حروب - حروب هدامة . . ولكن ، وهذا هو الامر الهام على الصعيد الفكري البحث ، ان تلوم المبدأ
 على هذه الصعوبة ، هو ان ترتكب خطأ للدرسة العقلانية في معرض بحثك لضعف تطبيق مبادئ هذه
 المدرسة . انك بلومك هذا كأنك تطلب من المبدأ ان يحل لك مشكلتك . فهل ابعد من هذا عن
 الواقعية ؟

يظل الانسان هو المسؤول الأول ، أولاً ، عن تبنيه (او عدم تبنيه) للمبدأ ، ثانياً ، عن براعته
 (او عدم براعته) في تطبيقه ، وثالثاً ، عن نجاح (أو إخفاق) ذلك التطبيق .

II - انتقادات تومبسون واهية :

واخيراً قد يرتكب اصدقاء الامن الجماعي ومساندوه المتطرفون اخطاء كثيرة في عمليات تطبيقه :
 « كان يكونوا غير عاقلين بأن ما يحتاج اليه هو نوع من الترياق الذي يعطل مفعول السم الذي يتضمن
 التنازع والتصارع ، لا مجرد سيف مسلط فوق رقاب المعتدين لتنفيذ قصاص يستحقونه ، أو أن ينتظروا
 حتى تنكسر الجرة - جرة السلم في حين كان بإمكانهم ان يمنحوا حصول هذا الفعل الهادم . . . »^(١) .
 وللمرة الثانية لا يمكنك ان تلوم النظرية على تقصير ليست هي بمسؤولة عنه . المسؤول الحقيقي
 عن ذلك التقصير هو الملتزم بتطبيقها .

وصحيح ان تومبسون يعترف بأن لبدا الضبان الجماعي بعض الفضائل حيث يقول :
 « عندما ننصوره خلفاً لبدا فض النزاعات سلمياً ، وخصوصاً عندما يخفق المؤلفون بين وجهات
 النظر المختلفة بالقيام بواجبهم بنجاح ، عندما نعتبره بهذه الصفة نقرر ان نأمل منه ان ينجح بحل
 هذه المسألة »^(٢) .

عاية بحثنا السابق هي ان نبين ان هذا المبدأ يستحق من الاحترام الفكري اكثر بكثير مما يبدو على ان

Ibid., p. 195.(١)

Ibid., p. 145.(٢)

توميسون مستعد لتقليده له .

وفضلاً عن ذلك نقصد ان نبين ان انتقادات توميسون المصوبة ضده ، انما هي عقيمة أو خاطئة ، أو أخطأت الهدف .

ج - عدم الانسجام بين نفوذ الدول وقواها المادية :

نصل الآن إلى عرض النقطة الثالثة وتحليلها .

جوهر المعضلة هو ان محاور النفل في السياسة العالمية لا تقابل دائماً ومحاور القوة في المنطقة الدولية . وقد عانت المنظمات العالمية ، مثل التعاقد المقدس ، وعصبة الامم ، والامم المتحدة ، كثيراً من صعوبات هذا الواقع .

غير ان بعداً واحداً على الاقل من ابعاد هذه المسألة المتعددة هو ان مصدر الشغب قد يكون قوة ذات شأن لم تشارك بالمنظمة العالمية . وكم هو مبرر عمل توميسون الذي ينحو باللائمة على مبدأ « الامن الجماعي » من اجل اعمال ارتكبتها اولئك الذين لم يلزموا انفسهم حتى بتطبيق هذا المبدأ .

ولكن هذا التعليق لا يطال البعد الثاني من ابعاد المسألة . وتتمثل مشاكل هذا البعد على وجه الخصوص بأعمال الامم المتحدة . هنالك مجموعة من الدول المنتمية إلى الامم المتحدة - مجموعة تقدر ، مستنظمة فرصة تقديمها الظروف من جهة ، وتركيب الامم المتحدة او تغييره من جهة ثانية ، ان تؤثر في قرارات الامم المتحدة بالرغم من انها لا تملك القوة العسكرية الموازية لأهمية تلك القرارات .

« فالمجموعة التي تتألف من الدول الافريقية الاسيوية في الامم المتحدة ، ويفضل انتقال القوة الفعالة لهذه المنظمة من مجلس الامن إلى الجمعية العمومية ، تقدر ان تحدد سياق القرارات التي قد تضرب المصالح الحيوية للقوى المغايرة في الصميم ، بينما تبني حصناً منيعاً حول مصالح الهند الحيوية في كشمير وسيطرة مصر على قناة السويس . »^(١)

وما يجعل هذا الواقع اكثر مأساوية ، وخصوصاً لواقعي سياسي مثل توميسون ، هو الواقع ان قوى مثل هذه لا تملك القوة العسكرية الكافية . فوزن نفوذ هذه المجموعة في المنظمة الدولية ، بكلمة مغايرة ، لا يتكافأ وقوتها المادية . انه يزيد عنها زيادة تهدد بانتهيار نظرية الواقعية السياسية كما يفهمها ويريد ان يفسرها توميسون .

وثانية ، هذا واقع لا يطال بشيء ، وحتى لو تبين انه غير مبرر على الاطلاق - الامر الذي ينبغي ان يعالج بالاستناد إلى مقومات الحالة التي يدخل فيها عنصراً جوهرياً ، مبدأ الضمان الجماعي . انه لا يبرهن بالتالي ان هذا المبدأ هو مبدأ غير صحيح او ضعيف .

د - عود على بدء : « طلاق » :

نستدعي الآن تعليقاً آخر ! يتعلق ، هذه المرة ، بالنقاط الثلاث التي يذكرها توميسون وعلى الخصوص كون هذه النقاط الثلاث تنشأ عن مصدر هام اولي ، وتعني الطلاق الذي يقود حتماً إلى الاختناق

(١) Ibid., 196. وتعتبر هذه الحججة ، اذا ما تعمق دارس في حبرتها ، حجة ضد المساواة .

بين النظرية السياسية والواقع السياسي . ان كلمة « طلاق » هنا هي كلمة غامضة ، وربما كانت ايضا مضللة .

فأذا عني « الطلاق » تفريقاً بمعنى « اختلاف » ، عندها يصبح رأي تومبسون صحيحاً . ولكن ، وهذا المعنى ، هنالك اختلاف بين النظرية والواقع ليس فيما يتعلق بمبدأ الضمان الجماعي فحسب ، بل بجميع المبادئ والنظريات . بكلمة مختصرة ، قول تومبسون لا جدل فيه . وهو لذلك امر مقبول من جميع الفرقاء . فمجرد الاشارة اليه هو ضرب من التسلية الفكرية او أضاعة الوقت . وفضلاً عن ذلك ، فهو بهذا المعنى ، لا يساعد تومبسون على استناد قضيته . انه لا يقدر ان يستنتج منه ان مبدأ الضمان الجماعي مبدأ « يوتوبي » .

بمعنى ثان ، « الطلاق » هو قطع الصلات قطعاً تاماً بين فريقين . ولكن ، بهذا المعنى ، يصبح رأي تومبسون خطأ واضحاً . وهو نفسه يرى ، مثلاً ، العلاقة بين « عالم منصرف » وخصوصاً في ظل الخوف من القنبلة الذرية ، وبين المبدأ موضوع الدراسة .

وثالثاً و أخيراً ، قد يعني الطلاق ، في هذا السياق ، ان « مسيرة الاحداث لم تثبت المبدأ » . وأغلب الظن ان هذا هو المعنى الذي يضمّره تومبسون . ولنا في المقتبسات التالية بيّنة على صحة ظننا هذا .

« المعتقد المركز على الضمان الجماعي لا يشبه الا بالقليل القليل مسيرة الاحداث بين ١٩١٩ و ١٩٦٠ »^(١)

« اخفق التعاقد المخلص لان التنسيق الاوروي الذي تم بواسطته فقد كل تماسّ بالحالة السياسية الموضوعية التي تشأّت عن تنافر غريب وقوي بين مصالح دول وحكومات اوروية معينة وبين الدول التي نسقت امورها ، عبر هذا التعاقد ، في ظل عقائدية تستوحي المبررات التقليدية . »^(٢)

« لم تكن الانعزالية (او السلامة الجماعية) بحد ذاتها الدواء الشافي لمرض الحرب او بديلاً للحرب . »^(٣)

« بالرغم من الموارد الفكرية الغنيّة التي اوقفت على الدفاع عن الانعزالية (او السلامة الجماعية) لم تتمكن هذه الاخيرة من تقديم ذاتها نظرية دائمة مؤنّنة في العلاقات السياسية الدولية . »^(٤)

ألا تتضمن هذه المقتبسات الرأي المدعي بأن المبدأ الصحيح الصامد يجب ان يتضمن مسيرة الاحداث المثبتة له ؟

حتى اكثر العقلايين تطرفاً ، وأكاد اقول تعنتا ، لم يدفع عقلانيته إلى هذا الحد .

Ibid., p. 191.(١)

. Ibid., p. 196. (Legitimacy)(٢)

Ibid., p. 197.(٣)

Ibid., p. 200.(٤)

وهكذا ينتهي المطاف بادعاء الواقعية إلى الرقوع في فخ العقلانية اليوتوبية . فإياها من مفارقة .

هـ- مفترضان أوليان لمبدأ الضمان الجماعي للسلام :

ويكتشف ، نتيجة للتحاليل الدقيقة والانتقادات القاسية ، اثنان من مفترضات الضمان الجماعي الأولى :

I- « التعدي » :

أولاً ، المفترض الذي يدور حول مفهوم « التعدي » . « ان العمل العدائي الذي يجابه العالم سيكون عملاً عسكرياً مكشوفاً يسهل التعرف عليه . »^(١)

ولكن هذا العمل العدائي ، لو تغيرت طبيعته ، فأصبح صعباً اكتشافه ، لا يقلل من أهمية المبدأ . صحيح انه ، مثل الانتقادات السابقة المحقة ، يبين صعوبة تطبيقه والمسؤوليات التي يجب ان يتحملها من يلتزم بالمحافظة عليه . ولكنه لا يبرهن انه مبدأ يوتوبي .

وكذلك فيما يتعلق بأساليب « التعدي المخفي » ، وبالتهديدات الاقتصادية والبهورات السياسية . وفضلاً عن ذلك ، قد يستغني مبدأ الضمان الجماعي عن هذا الافتراض كلياً . قد يشمل ، مترجماً ترجمة معممة ، جميع أنواع التهديدات بقطع النظر عن الطريق المسلوك للوصول إلى هذه الغايات العدائية . بالطبع ، انه كلما كان المعتدي حذراً ، كلما صعب على المراقبين المهتمين ان يكتشفوا عمله وبالتالي نوابه . ولكن هذه مشكلة عملية لا يصح ان يلام المبدأ على صعوبتها .

واذا دلت على شيء هام في هذا السياق ، وهي تدل على اشياء متعددة ولا شك ، فانها تدل على واقعية، لا على يوتوبية ، المبدأ المرتبط بها موضوع الدراسة . من أراد الحلول السهلة للأمور المعقدة الصعبة بطبيعتها تنكر لأبسط مبادئ الواقعية .

II تنسيق فعالية القوى المدافعة عن السلم :

وثانياً ، تفوح الرائحة ذاتها من انتقادات تومبسون ضد المفترض الثاني الذي يستند اليه مبدأ الضمان الجماعي : ان القوة العسكرية المجمعة للأعضاء المساهمين ، وتنسيق هذه القوة الفعال ، سوف يكون كافياً ليمنع وقوع التعدي او اذا وقع ، ليصله .^(٢)

ولا شك بأن تومبسون حق بقوله :

« يعيش كل تآلف^(٣) في ظل قانون المحاصيل المتناقصة . »^(٤) يظهر على انه صحيح انه كلما اتسعت التآلفات كلما صعبت مشاكلها : مثل تصويب الاعمال المسلحة نحو استراتيجية موحدة ، والحفاظ على سرية المقررات وفجائيتها ، واستغلال الحيل المحبوك ، وعتصر المفاجأة ، والمناورات السريعة ، وازهار

Ibid., p. 197.(١)

Ibid., p. 197.(٢)

(٣) « Coalition » حزبي اودولي .

(٤) (Diminishing returns) او اذا فضلت « العائدات المتناقصة » .

السيطرة على الأعصاب . ١١١

افترض ان جميع هذه الامور صحيحة ، فهل يستتبع ذلك ان الضمان الجماعي هو سياسة ضعيفة ؟ هذه قضية فيها نظر . نعم ، أن هذه الامور تبين صعوبة تطبيق هذا المبدأ . ولكن الاقرار بذلك هو من ابسط القواعد الواقعية .

واقعا ايضا الاعتراف الصريح بأن المجتمع العالمي الذي نعرف ليس بمنصهر إلى حد يحولنا معه ان نتاهم تفاهما لا غموض فيه حول مفاهيم « التعدي » و « الخير والشر » و « القانون » و « العنف » . حتى ولو تحقق لنا ذلك العالم لما انتهت بذلك جميع مشاكلنا ، هذا ولو توقعنا من مبدأ الضمان الجماعي تحقيق نتائج كثيرة مرغوب فيها كثيراً بغية : أحلال السلام الناجز .

ولكن ذلك ليس بالحد المقيد للمبدأ موضوع البحث - الا بقدر ما هو حد طبيعي ، وليس هذا بالحد للمبدأ المدروس وحده بل لطلق مبدأ يناهض وهذا الواقع .

III - تعدد أسباب الحرب :

ولئن يحمل تومبسون هذا الامر ، لموان يفتح فجوة خطيرة في حجته ولا يفيداه او يفيدنا ان نبسط اكثر من اللزوم طبيعة الحالة التي تدعو الدول إلى خوض غمار الحرب . تخوض الدول ، كما يخوض الناس ، غمار الحروب لأسباب عقلانية وغير عقلانية - الاسباب التي تتعدى حدود عبقرية مطلق انسان يدعي تفسيرها تفسيراً صحيحاً ، او تنظيمها تنظيماً لا تشوبه المآخذ .

« ومع الاسف يظل صحيحاً ان استقصاءات الانسان الملحة الملحوجة سعياً وراء وصايا واضحة وقواعد مسلكية بينة ، وان اطاعة هذه الوصايا والقواعد لن تحرر الانسان تحريراً مطلقاً من وقائع عنيدة ومؤلمة مثل التنوعات التي لا حد لها في العائلة الانسانية ، والاضطرابات التي لا مفر منها بين اعضائها حيث يحاولون الوصول إلى السيطرة والسلطة ، وواقع ان المسلك الانساني لا يخضع للقوانين الحسابية الا جزئياً وذلك لان الانسان من جهة لا تتوفر لديه الوسائل لمعرفة نفسه ، ومن جهة ثانية ، تنقصه الجراءة الأدبية التي تتطلبها هذه المحاولة . »^(١)

ومهما كان السبب ، وقد تعددت الاسباب ، لخوض الانسان الحرب ، فان ذلك لا يؤخر او يقدم في صحة او عدم صحة مبدأ الضمان الجماعي .

IV - كشف خيبة :

واخيراً يكشف تومسون نواياه كشافاً تاماً عندما يتهم هذا المبدأ بأنه لا يحل له مشاكله : « الضمان الجماعي أخفق اذ تركنا نصارع مشاكل لم يتمكن ولن يتمكن من حلها »^(٢) .

(١) Thompson, K., Ibid., pp. 197- 198.

(٢) Ibid., pp. 201, 210, 211. أننا لنصيب من موقف تومبسون من مبدأ الضمان الجماعي بعدما يتخفا مثل هذه السلسلة من الأقوال الحكيمه . وعندما لا يسعنا الا ان نتساءل : هل كان تومبسون عارفاً لهذه الامور طيلة تهجمه على هذا المبدأ ؟

Ibid., p. 200 (٣)

طبعاً لا يقدر مبدأ ، مطلق مبدأ لا الضمان الجماعي وحده ، ان يحل لنا مشاكلنا . وربما كان ساذجاً منا ان نفكر هذا التفكير . وأن نطلب هذا منه بصراحة ووضوح هو ان ننزل انزلاً خطراً على صديق هذه السذاجة .

رابعاً - توازن القوى والضمان الجماعي :

قد تتضح فكرة الضمان الجماعي بمقابلته مبدأ سيامي دولي لعب دوراً هاماً في توجيه مسلكيات الدولة قبلما تبنى سياسيوها مبدأ الضمان هذا .

الاتفاقيات التي تمت في اطار التوازن القوي كانت جميعها اتفاقات من جهة مجموعة معينة من الدول ، وفي ضوء مصالحها الخاصة ، ضد مجموعة أخرى من الدول . بالمقابلة مع هذه الترتيبات ، لم يكن الضمان الجماعي موجهاً ضد دولة معينة او ضد مجموعة من الدول . انه ضد المعتدي - لتكون الدولة المعتدية من كانت . فالضمان الجماعي يحترم الواجب القانوني ويحل المطلب الاخلاقي باعتباره عمل التعدي ضد أية دولة من الدول المنضوية تحت لوائه عمل تعدّ ضد جميعها .

فالضمان الجماعي ، اذن ، مبدأ أسمى اخلاقياً إذ أنه يستند إلى شيء من المساواة بين الدول التابعة له ، ولا يجارب دولة معينة ، بل يجارب فكرة الاعتداء وعمل المعتدي بقطع النظر عمن هو المعتدي . وهو بالتالي أشمل وأهم فكراً وعملاً .

وهكذا نعين صفتين يخالف بهما الضمان الجماعي تفكير الواقعيين السياسيين التقليديين : أخلاقيته وشموله . أما النتيجة التي تقودان إليها فواحدة - تلك هي صعوبة تطبيقه .

ولما كانت هنالك ، في رأينا ، مبررات لقبول الصفتين ، فنقبلها متحملين مسؤولية هذا القبول - صعوبة التطبيق . وفوق ذلك نعتبر هذه الصعوبة تحدياً جديداً للسياسيين المحدثين رجال الدولة في القرن العشرين .

ونعترف باختراقات متعددة للمحاولات التي قصدت بناء جسر يصل بين هذا المبدأ وعملية تطبيقه فعلياً :

« ... تقع سهام المحاولتين اللتين قصدتا وضع مبدأ الضمان الجماعي موضع التطبيق - المادة ١٦ من معاهدة عصبة الأمم والفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة - أوطى من الهدف المثال الذي صوبت نحوه هذه السهام . »^(١)

ولا ندعي ان تبينه سوف يضمن العمل الجماعي ضد المعتدي على القانون . اننا نعرف ان مطلباً كهذا لا يصح لا تجاه الضمان الجماعي ولا تجاه أي مبدأ على الاطلاق . مطلق مبدأ لا يمكنه ان يضمن ، ضرورة ، تطبيقه .^(٢)

Morgenthau, H., Op. Cit., p. 274.(١)

Ibid., pp. 175, 274.(٢)

ولا يجادل في ان الظروف تعاند معاندة قوية امكانية تحقيق المفترضات الثلاثة التي يستند اليها نجاح تطبيق مبدأ الضمان الجماعي .

« لكي ينجح الضمان الجماعي في عملية منع وقوع الحرب ، ينبغي ان تتوفر هذه الشروط الثلاثة :
١ - يجب ان تكون المنظمة الجماعية دائماً وأبداً مسيطرة على قوة ضخمة تفوق قوة مطلق دولة او عدة دول تخافها فكرة التعدي إلى حد لا تتجاسر معه الدول المفكرة بالاعتداء على تحدي النظام الذي تدافع عنه المنظمة ، ٢ - ويجب ان تتفاهم وتتفق ، على الأقل مجموعة الدول التي ستجابه قوتها المجمعمة المتحدلي المذكور في ١ ، على مفهوم « الأمن » الذي يفترض ان تدافع عنه ، ٣ - ويجب ان تكون هذه الدول قابلة لأن تخضع ما يمكن ان يفرق بينها من منازعات مصلحية سياسية لمبدأ المصلحة العامة^(١) تمرّفها تعابير الدفاع الجماعي للدول الأعضاء جميعها . »^(٢)

بالرغم من جميع هذه الاعترافات وتقدير قيمة هذه الصعوبات ، نظل نعتقد أن مبدأ الضمان الجماعي هو مبدأ صحيح ثابت وقوي .

وعلى صعيد الفكرة او النظرية فحسب فلسنا وحيدين في هذا الموقف منه . وفي رأي مورغنتوان الضمان الجماعي كمثال « لا تشويه شائبة . »^(٣)

ربما يفرق بيننا ان مورغنتو يعتبره مثلاً بينما نحن لا نعتبره مثلاً - اذا عنى المثال النظرية الكاملة الثابتة مدى الدهر . انه في نظرنا مجرد نظرية صحيحة تناسب أوضاعنا العالمية ولا يمنعنا شيء من أن نفكر بأكمل منها وأثبت وأنسب في المستقبل .

وصحة هذه النظرية لا يمكنها ان تتأثر^(٤) بصعوبة تطبيقها - الأمر الذي هو واقع . والاعتراف به من أبسط شروط الأمانة الفكرية والواقعية .

أما اذا قيل : ان تطبيقها غير ممكن في ظروف العالم الحاضر ،^(٥) فهذا أمر نمتقده متطرف

(١) راجع بحث « المصلحة العامة » ، مقطع ٢ ، من هذا الفصل .

(٢) Op. Cit., p. 389.

(٣) Ibid., p. 274.

(٤) وهذا يعني ما يبدو ان مورغنتو يريد ان يعظمه قول : « ... ان منطق الضمان الجماعي لا تشويه شائبة فريضة ان يطبق في اطار الظروف التي تسود العالم ... » انظر : Ibid., p. 389.

(٥) ان ترميزنا هذا للواقعية السياسية يبدأ ، عند هذه النقطة بالبلات ، حيث يبدأ مورغنتو . ولكنه لا يقف حيث يقف .
أ - هذا الاهتمام النظري الغلق بالقيمة الانسانية كما هي في الواقع ، وبالعمليات التاريخية كما تحصل بالفعل ، اكسب النظرية التي نعرضها هنا اسم الواقعية . انظر : Morgenthau, H., Ibid., p. 4. فضلاً عن تفهم هذه الواقع والأمور يقصد هذا الترميز تقييمها والسيطرة عليها ، اذا امكن ، وتغييرها بقدر المستطاع .

ب - « الواقعية السياسية ليست حتمية الا بقدر ما تفترض ان سياسة ذات خاصية متوترة ومضغوطة تلازم ضرورة المجتمع الدولي الحاضر . وحميتها لا تصل بها إلى حد الافتراض ان الحرب لا مهرب منها ولا مفر . في الواقع ما يشغلها أكثر من أي شيء آخر هو البحث عن وسائل معقولة ، ولو محدودة ، لمنع وقوع الحرب . » انظر : Thompson, K., Ibid., p. 248.

ج - « ان قصد هذا المقرب ما كان « لاطراء او شتم للمشاكل العالمية الملحاحة اللجوجة بل تفهما » . انظر : Ibid., p. 19.

بالتشاؤمية . على كل ، وردا لتهمة قد تساق إلينا : أي الاعتقاد بتحقيقه ولو جزئياً وبصعوبة ، هو تطرف بالتضالوية ، نرجع إلى أحد مبادئ منهجيتنا المتقلة - ان امكانية أو عدم امكانية تطبيق هذا المبدأ هو سؤال تجريبي لا يصح الجواب عليه إلا بعد دراسة موضوعية متجردة لجميع الأمور ذات العلاقة العلمية به .

وفوق ذلك ، وتحديداً لرجال الدولة ، ومصدّقاً لفهمنا السياسية شغل السياسيين ، نقول : رب عمل عجز عنه الكثيرون تبين أنه بإمكان أحدهم ان يقوم به ، وربما بسهولة .

« ان قمة الجبل لأكوهة في خيمة الوادي ، أما في خيمتها هي ، فشيء اعتيادي طبيعي بسيط . »^(١)

إذا كانت السياسة معيارية بطبيعتها ، الأمر الذي دللنا على صحته ، وإذا كان من جوهر المعيارية الاعتقاد بإمكانية تغيير الظروف السائدة ، الأمر الذي تبين صحته ، وإذا كانت الظروف السائدة لا تساعد على تطبيق مبدأ صحيح وقوي ومفيد ، الأمر الذي يعترف به الجميع ، وإذا كان التغيير ، بقدر ما نقدر عليه ، سيكون من أجل الأفضل ، الأمر الذي لا جدل حوله - عندئذ انه لمن واجباتنا الأساسية الأولية ان نجهد بقصد تحقيق هذا التغيير . وإلا - لكنت معرفتنا وحريرتنا وجرأتنا الأدبية وفعاليتنا نموتنا معاً وقت نحن فيه لها بأمر الحاجة !

خامساً - نظرة متفائلة :

إذا كانت الواقعية التقليدية تشاؤمية بالمعنى التعبيري ، عندئذ يكون الاختلاف بينها وبين الموقف المعبر عنه في هذا الترميم اختلافاً يطال الالتزام الأولي الأساسي . ولا فرق بالقوة المنطقية الصريح بين التزامها التشاؤمي والتزامنا التضالوي . يصبح الاثنان وبنفس المقدار . ولو بقيت الحالة على هذا الصعيد ، لما كان بإمكان المراقب المسؤول - عاملاً أم دارساً - ترجيح أحدهما على الآخر .

غير ان الحالة تختلف عندما تنتقل إلى الصعيد العملي التطبيقي .

يشفع بالتضالوية على هذا الصعيد انها تعد الملتزمين بها بحاصل وافرة وغلل سمحاء .

عندئذ ، يقول المثشائم ، مستنداً إلى دراسة معينة في طيات التاريخ وبين تلافيف الطبيعة الإنسانية : « ان وعود التضالوية وعود عرقوية » . فالتشاؤمية تلتفت إلى الوراء . وحتى لو كانت قراءتها لصفحات التاريخ واستقصاءاتها في مجاهل الطبيعة الانسانية صحيحة تماماً ، الأمر الذي نشك به لأكثر من سبب ، فليس من الضروري ، ان نكون حتميين إلى حد نجبن معه من نحمل مسؤولياتنا تجاه المستقبل .

ومتي أودت وجهك نحو المستقبل ظهرت لك مياهج الوعود التضالوية .

نعم ، قد لا تتم تلك الوعود جميعها . وقد لا يتم واحد منها . ولكن عملك الاجتماعي في حارة شمس تلك الوعود يختلف عنه في برودة جو الصقيع للمثشائم .

هذا كبدية فقط .

(١) ملحم قربان ، جبل للطمايح ، قيد الطبع .

أما نهاية تلك الطريق ، طريق التنازلية ، فقصة تطول وتكثر اعتباراتها المتباينة وظروفها المتعددة . وأهم هذه الظروف ، تلك التي تتعلق مباشرة بك ، ومجدي استعدادك لتحمل مسؤولياتك .

أما إذا كانت الواقعية التقليدية حتمية ، كما توحى بعض المفهيمات السابقة ، فعندها ترتكب خطأ مزدوجاً - هذا إذا حاكمناها من زاوية هذا الترميم . فمن جهة ، ليس لدينا أية بينات قاطعة تسوّغ ، وعلى المستوى الواعي لاختباراتها ، مساندة حتمية تامة كاملة . ومنى تنازلت الواقعية السياسية عن الحتمية التامة الكاملة ، من جهة ثانية ، بقي أمامها بديلين فحسب : إما أن تتبنى ما يجاهر به هذا الترميم ، وإما أن تقبل بتهمة الهروب ، بصفتها تهمة تنطبق عليها وتصح فيه فلسفة تهريبية في الحياة . وهكذا تصح تهمة التهريبية ضد الواقعية التقليدية - إذا كان صحيحاً أن الإنسان يتمتع بجزء ، قد يكبر وقد يصغر ، من الحرية^(١) في تصرفاته . هذا القدر من الحرية تسانده الاختبارات اليومية المعتادة - تسانده نظرية صحيحة وواقعا حاصلًا .

بقي أن نعرف ما إذا كان الإنسان يتجاسر أن يتحمل مسؤولية استخدام ذلك الجزء من الحرية استخداماً يعزز كرامته ؟ في هذا السؤال يكمن التحدي الأعظم للإنسان - ليس فقط بصفته حيواناً سياسياً ، بل بصفته الإنسانية العامة كجزء فاعل في هذا الكون ، عليه أن يجابه الحياة بمجاهة تقرر ، بعض الأحيان ، لا مصيره وحده بل مصير كثيرين غيره . فهو قد يظهر جرأة في هذا اللقاء - المجابهة . وهو قد يضلّط بدور الجبان فيه . إذا كان التاريخ قد علّم الإنسان المتمدّن مطلق عبء ، وربما علّم التاريخ الإنسان الغافل للعلم عبءاً كثيرة متعددة ، فينبغي أن يكون قد علمه أن الجبانة هي اسم مغاير لمسمى نطلق عليه أحياناً لفظة الانتحار .

والسياسة ، كالحياة ، هي اصطراع . أحياناً هي اصطراع من أجل تسلّم زمام السلطة ! وأحياناً هي اصطراع من أجل تحقيق القيم الكبرى والمبادئ السامية . وليست هنالك أية موانع تكون عقبات كدء في سبيل كونها اصطراعاً من أجل تحقيق غايات مغايرة ، قد يصح أن تكون للإنسان ، الإنسان الملتزم بالفعل الإيجابي الخلاق ، مصادر إحتراز .

سادساً - الواقعية والحقوق الطبيعية

١ - استهلال

يتعين موقف الواقعية من الحقوق الطبيعية أو ما يقوم مقامها ، بمجهاتها ، في ضوء منطلقات الأثرين معا .

ونعرف من الواقعية قسّين: الواقعية التقليدية والواقعية المرمّمة . كما واثنا نعرف للحقوق الطبيعية

(١) ملحم قريان :

أ - المنهجية والممارسة ، بحث : « الثورة » .

ب - الحقوق الإنسانية ، بحث : « جوهر الحرية وأبعادها » .

ج - الشكالات ، بحث : « مهجل والإنسان حر بطبيعته » .

بدائل متعددة^(١) . ولما كانت هذه البدائل على نوعين مختلفين على الأقل : النوع الأول يقوم بتطلبات الحقوق الطبيعية ، والنوع الثاني ، يحل محلها ، باعتباره لها غير ذات بال . اصبح ان نقول ان الواقعية ، وخصوصاً المرتمة ، هي بديل للحقوق الطبيعية ، ليس ان نفي الموضوع حقه او ان نعطي التساؤل جواباً يصح السكوت عليه والركون اليه .

لهذه الاسباب وتلك اضحي من المطلوب الدخول ببعض التفاصيل الموضحة . ولقد تغيرت ، عبر التاريخ وتطوره الطويل ، معطيات كثيرة ، فتعدلت وتحوّرت وربما خسرت قيمتها الى لا رجعة . فتجدر الإشارة لذلك ، وسعياً وراء الوضوح ، الى بعض من هذه التاريخيات .

٢ - الإنسان :

لقد كان الانسان ولا يزال المركز الرئيسي الذي تمحورت حوله جميع المحاولات الاجتماعية السياسية . « الانسان هو مقياس كل ما في الكون »^(٢) . ولكن تغيرت المقتربات حتى في العصر الواحد . صبح القول المذكور - المبدأ الحضاري - على السفسطائيين كما صبح على أفلاطون وأرسطو وسقراط الذين جهدوا الجهد الصعب لمحاربة الاتجاهات السفسطائية . وهكذا ، يصبغ التحفظ التالي - الحضاري هو بدوره - على المبدأ المدرّس : « ومن يكون ذلك الانسان الذي توليه اهتمامك ؟ »^(٣)

وكما تغيرت المقتربات التي عولج الانسان من زاويتها في العصر الواحد كذلك تغيرت على مدى عصور . فالإنسان الأفلاطوني ، صنعة الله ، الفنان الماهر ، غير الانسان الذي اهتم به القديسان اوغسطين وتوما الاكويني ، مخلوق الاله الخالق الذي لا تحدّ قواه حدود . وهو غير الانسان الذي تمسّس آماله والامه نيتشه وسارتر . وما صبح من هذه الزاوية على التيار المسيحي من الحضارة الانسانية يصبغ كذلك على التيار المسلم المسهم في تلك الحضارة . خذ شاه ايران مثلاً ، او إذا فضلت ، بالمقابل ، آية الله الخميني .

وتصبغ الموضوع ذاتها على مفكري الواقعية المرتمة .

وبالرغم من جميع هذه الفوارق المهمة تبقى صفة « الطبيعية » في التعبير « الحقوق الطبيعية » لتشير الى مرادفها « الانسانية » . ذلك لان جميع اللين تعاملوا مع الحقوق الطبيعية ، تحليلاً وتنظيراً ، وبدون مطلق استثناء ، كانوا يشددون على « طبيعي » بالنسبة للانسان - وخصوصاً ما يميزه عن بقية عتويات الكون وصائر المخلوقات . وتخصر « الطبيعي » اذا عزلناها عن المفترض الملازم - الطبيعي للانسان مخلوقاً مُيزاً او كائناً فريداً - معناها الجوهري واهميتها التاريخية - وخصوصاً للاجتماعيات والسياسيات .

هذا فيما يتعلق بالبعد التاريخي للتعبير « الحقوق الانسانية » . فقد كانت ، وعلى اقل تقدير ،

(١) الدكتور ملحم قربان ، محاضرات في تدوير الفكر السياسي مع التركيز على الحقوق الطبيعية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية والانسانية ، دراسات عليا ، ديوان العلوم السياسية ، الجامعة اللبنانية للعام الدراسي ١٩٧٨ - ١٩٧٩ .

(٢) السفسطائيون الاخرين .

(٣) الكتاب المقتصر .

مرادفا « للحقوق الطبيعية » . فالحق الطبيعي بالحرية ^(١) هو حق يتمتع به الانسان بصفته الممازة عن السندانة والتفاحة وفرخ الحمام او المهر الجموح - بالاختصار عن جميع محتويات الكون .

ولهذا التعبير : « الحقوق الانسانية » بعد آخر ، بعد حضاري . لقد تعدك مفهوم « طبيعي » ، عبرها ، حضاريا . هذا عندما ضاق عن محتوى « الحقوق » مفهوم « الطبيعي » . اصبحت « الحقوق » اشمل واعم عما يقدر ان يحتويه « الطبيعي » .

وهناك فجوة واسعة بين مفهوم الحقوق الطبيعية التقليدية ^(٢) وبين مفهوم الحقوق الانسانية . وقد ساعدت حركات تاريخية ^(٣) في خلق وفي ردم هذه الفجوة معا .

وللمساعدة - مساعدة القارئ - على بناء جسر يسهل عليه العبور من صفة الحقوق الطبيعية الى صفة الحقوق الانسانية قد يساعدنا الاقتبس التالي بعض الشيء .

٣ - الصالح العام :

« لكي تكون لي حياة اتمكن من دعوتها حياتي الخاصة يجب علي لا ان اكون فحسب واعياً لنفسي ولااهداف اقدمها لنفسي بصفتها اهدافي ، بل وان اكون قادرا ايضا على التمتع بشيء من حرية العمل والاستملاك بغية تحقيق تلك الاهداف . ولا يمكن ان يتأمن ذلك إلا عندما يعتبر الجميع - كل منهم تجاه كل منهم - ان هذه الحرية بالذات تخدم الصالح العام . » ^(٤)

«For that I may have a life which I can call my own, I must not only be conscious of myself and of ends which I present to myself as mine; I must be able to reckon on a certain freedom of action and acquisition for the attainment of those ends, and this can only be secured, through common recognition of this freedom on the part of each other by members of a society , as being for a common good.» ^(٥)

(١) جون لوك ، الرسالة الثانية في الحكم للعقل ، ترجمة ماجد فخري .

(٢) المرجع ذاته : وهي الحق في الحياة والحق في الحرية والحق في التملك .

(٣) وعلى الخصوص الثورتان الأمريكيتان ، التي زادت على لائحة هذه الحقوق ، في وثيقة اعلان الاستقلال ، حق السعي وراء السعادة ، ثم ، وبعد ذلك التعديلات المتصلة على الدستور الأمريكي والسوفياتية التي رفعت راية الحقوق الاجتماعية .

(٤) ت . هـ . غرين ، محاضرات في مبادئ الالتزام السياسي ، نيويورك ، ١٩٣٧ ، ص ١٢٢ .

(٥) T. H. Green, lectures on the principles of political obligation, New York, 1927, P. 122. (Underlining Mine).

ولكني لا يكون هذا المقتبس مضيلاً نضطر الى عرض بعض التحفظات عليه - حتى نحصر
المشتركات التي تجمع بين الالتزامية كما تعبّر عنها هذه الواقعية المرعّة وبين ما يصح من النقاط التي يثيرها
ان صراحة وان تلميحا .

ان الغاية القصوى من الحياة الانسانية لا تنحصر بوصفها « حياتي الخاصة » . صح ان هذا شرط
ضروري ينبغي ان يتحقق . وهو ، طالما بقي امكانية وحسب ، يبقى هدفا يبرر للانسان القيام بالعمليات
التي تنسجم مع قيمه المتبناة وتقود اليه .

تلك الغاية القصوى تنطوي مثلا ، مع ما تنطوي عليه ، على تطوير الحياة الانسانية
« ان التطوير المتقدم لمستوى الحياة الانسانية هو الذي ينبغي ان يستلقت انتباهنا . »^(١)

*« Particularly it is the progressive raising of the level at which human life is lived
which must impress us »* ^(٢)

فالسعي الفردي والجماعي بنية تحقيق هذا الهدف - وهو لا يستنفد تلك الغاية القصوى - هو من
العناصر التي ينبغي ان تزداد عليه فتعدل في ، مفهوم « حياتي الخاصة » .
وملاحظة ثانية ، من بعض تلك التحفظات ، تفرض ذاتها علينا .

ان تحقيق الحرية مشروط « باعتبار الجميع ، كل منهم تجاه كل منهم - ان هذه الحرية بالذات تخدم
الصالح العام » . اننا لفهم ان « حرية العمل » تصبح اسهل تحقيقا وممارسة اذا اتفق ان اعتبرها الجميع
« خادمة للصالح العام » . غير اننا لا نقبل بوضعها شرطا لممارسة الانسان الفرد حريته في العمل او في
مطلق محاولة يعبر فيها عن نفسه .

وكيف يمكنك ان تجعل الجميع يعتبرون ذلك ؟ انها مغامرة غير مضمونة النتائج . حتى وان
نجحت ، تبقى مطلبا يقلب الحالة الواقعية رأساً على عقب . الحرية اسبق ، وعيا نظريا وممارسة معا ،
لدى الفرد على الأقل ، من الصالح العام . ولذلك فيمكن ان نمارس ، وهي في الواقع نمارس اجمالا ،
على حساب ، ان لم نقل نمزج بمزج عن اعتبارات ، « الصالح العام » .

ويبقى الربط بين الاثنين : الصالح العام والحرية مسألة التزام . واننا لنشجع الجميع على الالتزام
بهذا الربط . غير اننا ، ومن زاوية الواقعية ، لا نغيب أملنا اذا لم ينتج هذا الربط دائما وبدون

(١) ص ١٠١ ، لويس ، *تراثنا الانساني* ، مطبعة جامعة إنديانا ، بلومنتون ، ١٩٥٧ ، ص ٥٩ .

C. I. Lewis, *Our Social Inheritance*, Indiana University Press, Bloomington, 1957, PP. 49- 50. (Under-
linings Mine).

خربطات . ذلك لأن هذا الربط ليس بالعملية السهلة. أنه من المشاكل العويصة التي تستصرخ جهود قادة الفكر والقادة السياسيين مع الاستقطاب حولها . ومع كل هذه الجهود تبقى إمكانية الوقوع على طريق هذا الهدف وقيل الوصول اليه واردة - امام الانسان الفرد وامام المجتمع وان بنسب متفاوتة الصعوبة .

٤ - الحرية :

والحرية التي نتكلم عنها تختلف ، بمعنى هام ، عن الحرية المقصودة في المقتبس التالي :

« ومرة ثانية هو حر بمعنى انه هو المشرع للقانون الذي يطيعه (لأن ذلك القانون هو تعبير عما هي نفسه) ، وانه هو يطيعه واعيا انه مشتركه ؛ وبكلمات مغايرة ، يطيعه بدافع ذلك الدافع وراء إكمال الذات الذي هو مصدر القانون او بالاحرى ما يشكله »^(١)

« Again, he is «free» in the sense that he is the author of the law which he obeys (for this law is the expression of that which is his self), and that he obeys it because conscious of himself as its author; in other words, obeys it from that impulse after self-perfection which is the source of the law or rather constitutes it » ^(١)

فحريتنا ، وبصفتها وصفا لواقع نعيشه ، لا يضرها شيء ان يكون القانون من الحدود التي تسبح مارستها لها . لقد كثرت هذه الحدود على هذا الصعيد - البعد الاجتماعي للقانون - ونفسح المجال هنا للاعتراف بحدود مغايرة^(٢) ، عندما تتطلبها المبادئ الحضارية .

ان هاجس هذا المقتبس - الذي ليس هاجساً لنا على الاطلاق - مصدره تقليد في السياسة والاجتماع يرى في القانون ، وفي القوة الملزمة للقانون ، ضرباً من التناقض والحرية . كيف يمكن الانسان ، يسأل هذا التقليد ، ان يكون حراً في وقت هو فيه ملزم ان يطيع القانون . إن هذا التقليد ينشأ من تفكير « مجرد » او « تصوري » للحرية : تفكير لا يلرس الحرية واقعا معيوشاً او إمكانية تحقيق مثل هذا الواقع .

(١) ت . هـ غرين ، محاضرات في مبادئ الالتزام السياسي ، نيويورك ، ١٩٢٧ ، ص ٧٢ .

(٢) T.H. Green, *Lectures On the Principles of Political Obligation*, New York, 1927, P. 122, (٢) (Underlining Mine).

راجع كذلك ، مثل ثان ، جان جاك روسو ، العقد الاجتماعي ، الكتاب الثاني ، الفصل الرابع : « وما دام الرعايا لا ينضمون الا لمعهد من هذا النوع ، فهم لا ينضمون الا لارادتهم الخاصة » ترجمة عادل زعير :

(٣) هذا هو المعنى الذي نقبل به المقتبس التالي للشاعر الأميركي المشهور ت . س . اليوت : انه لا يعني الحرية بل يضع عليها حدوداً تأسس عليها عارسات الابداع :

« لا حرية في الشعر لمن يريد ان يتغن صملا » .

للمواد ، العدد ١١٥٨ ، الجمعة ١٢ كانون الثاني ، ١٩٧٩ ، ص ٥٣ .

انه تقليد ، بدل ان ينطلق من الواقع ، ليفصل التعريف بما يتناسب معه ، بدل ان يقيس الرأس ليفصل الطربوش على قياسه ، يفصل التعريف ، الطربوش ، ثم يحاول زرك الرأس فيه ، اي حصر الواقع فيه .

أما فيما يتعلق بعلاقة الشخصية الانسانية والقانون فهذه ، في إطار الالتزامية ، يمكن ان تأخذ صيغتين مختلفتين : القانون الطبيعي والقانون الوضعي .

فإذا تناولنا الصيغة التي تتناول القانون الوضعي ، وهو المعنى الذي يعطيه المفكر الكبير ت . هـ . غرين في المقتبس المدروس للقانون على الأرجح ، لرأينا ، كواقع تاريخي ، أبعد ما يكون تعبيراً عن نفوس مطيعيه من المواطنين . ونجد هذه الهوة في جميع المجتمعات البشرية التي عرفها التاريخ - وإن تفاوتت سعتها مدى وعمقا بنسب متفاوتة . بين هذه المجتمعات طبقات لتفاوت ظروفها .

أما إذا تناولنا صيغة القانون الطبيعي - وبوجه التخصيص القانون الطبيعي الجديد^(١) ، فأننا لا نتردد بقبول العلاقة التي يقصدها مفكرنا بين الانسان نفسه ، او ما يعتبره نفسه ، وبين ذلك القانون : انه تعبير عنها .

وكذلك اعتبار المواطن ، واعيا ، انه هو صاحب سلطة الاشتراع لذلك القانون : يصح هذا ، من زاوية التزامينا ، بالنسبة للقانون الطبيعي . أما القانون الوضعي فتختلف قصته مع المواطن . وقد بينا موقفنا من هذه القضية في مناسبة مناسبة^(٢)

ويصح هذا الموقف بشقيه من قول المفكر الانكليزي : ان الدافع الى إكمال الذات (self-perfection) هو مصدر القانون .

وتساعدنا كذلك تحفظاتنا على مقتبس ثان للمفكر ذاته على كشف بعض خبايا مفهوم الحرية الذي نتبنى وبعض ما يميزه عن غيره من المفاهيم التي لاقت شهرة واسعة في تاريخ الفكر السياسي عبر التاريخ . « ... لا يمكننا ان نتكلم مغزويًا عن الحرية إلا في إطار بحثنا بافراد الناس . ففي هؤلاء الافراد وحدهم نجد الحرية تحقيقها . وهكذا يكون تحقيق الحرية في الدولة لا يعني إلا وصول مواطنيها الى تحقيق حرياتهم الفردية عبر مؤثرات ، توفرها الدولة - و « الحرية » هنا ، كما في السابق ، تعني لا تحديد الذات وحسب ، وهذا ما يجعلنا مسؤولين ، بل تحديدًا بواسطة العقل « سيادة الارادة ... »^(٣)

(١) ملحم قربان ،

I - دراسات في الفكر السياسي مع التركيز على القانون الطبيعي ، دراسات عليا ، دبلوم العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية في الجامعة اللبنانية ، للعام الدراسي ١٩٧٧ - ١٩٧٨ .

II - الحقوق الانسانية ، طبعة ثانية ، بيروت ، ١٩٦٩ ، بحث : « القانون الطبيعي الجديد » .

(٢) ملحم قربان ، استكالات ، عرج ملوكوز ، بحث « مشاكل الديموقراطية » .

(٣) ت . هـ . غرين ، مرجع ملوكور سابق ص ٨ .

«... we can not significantly speak of freedom except with reference to individual persons; that only in them can freedom be realised, that therefore the realisation of freedom in the state can only mean the attainment of freedom by individuals through influences which the state (.....) supplies- 'freedom' here, as before, meaning not the mere self-determination which renders us responsible, but determination by reason, «autonomy of the will»...»^(١)

وهكذا، واستنجاذاً بحكمة ولتتنا ومشاكلنا، كما تعاملت معها المنهجية والسياسة يمكننا القول، وتعبيراً عن موقف مصيب، ان مفهوم الحرية في التعابير التالية يختلف في واحد منها عنه في الآخرين: «الانسان الحر»، «الدولة الحرة»، و«الارادة الحرة».

ويبقى التساؤل: هل الارادة حرة؟ تساؤلاً يخرج عن نطاق اهتمامنا. ومن زاوية منهجية قد لا يصح: اذ ليست هنالك ارادة بمزول عن انسان. وهب انها وجدت، فلا ندري ما هو معنى الاهام بها؟ على كل هذا ليس من عداد اهتمامنا.

يبقى الانسان الحر والدولة الحرة. وقد سبق والتزمنا بمبدأ يربط، منهجياً، بين الاختيار السياسي والاختيار الشخصي^(٢). وينطبق هذا على الانسان الفرد. أما بالنسبة للدولة، وحتى فيما يتعلق بما سبق من إشارات عابرة، فنلج، وإن بشيء من الارتجالية، الى اعلاء راية المبدأ ذاته. يدفعنا الى هذه الإنطلاقة المغامرة كون الدولة، وبكثير من مهماتها، تشترك بمتشابهات مهمة، والفرد.

٥ - الغاية المشروعة تفرض الوسائل المشروعة:

ويبقى المقتبس المشار اليه، المدروس بقصد الربط بين الحقوق الطبيعية والحقوق الانسانية، وبالرغم من جميع تحفظاتنا عليه، ينطوي على مبدأ هام جداً - خصوصاً في إطار هذا الانتقال بين المفهومين المنصوص عليهما في تاريخ تطور مسألة الحقوق.

إذا أردت غاية^(٣)، وخصوصاً إذا كانت مشروعة، مثل ان تكون لي حياة، أردت بفعل ارادتي ذلك وبفضله، الوسائل، وخصوصاً إذا كانت هي ايضاً مشروعة، التي تقود الى تحقيق تلك الغاية.

ويبقى المقتبس المدروس في إطار تحديد دائرته الحقوق الطبيعية التقليلية على ما يبدو: اذ يتكلم عن اة والحرية والتملك.

T.H. Green, Op. oct, P. 8 .

راجع لذلك الفصل التاسع من هذا الكتاب.

(٣) ملحم قرين، الحقوق الاساسية، طبعة ثانية، بيروت، ١٩٦٩، بحث: «من يرد الغاية يرد الوسائل المؤدية لها».

ولم نجد ضيراً في تعميمه . أصبح معنا مبدأ عاماً . وتدعم هذا التعميم اعتبارات علمية ومنهجية وحضارية .

ومن هذه الزاوية يصبح حقاً إنسانياً يحق للإنسان أن يسعى إلى تحقيقه كل ما يتبين أنه ضروري وسيلة لتحقيق الحياة التي ينتهي ذلك الإنسان أن يعيشها . وتقوى هذه الحجة عندما يكون الإصرار المزدوج : على الوسائل المشروعة والغايات المشروعة ، مسانداً لها^(١) وتزداد أكثر وأكثر رهبة تلك الحجة عندما تكون هذه الحياة المبتغاة الحياة الأفضل .

وإذا كانت الغاية المشروعة تفرض الوسائل المشروعة والمؤدية لها فيصبح المطلب مطلباً حضارياً عندما تكون هذه الحياة الغاية الأفضل ما توصلت إليه الحضارة الإنسانية من تطور ؛ وعندما يتبارى على تحقيق هذه الغاية أنواع من الوسائل المشروعة . طبعاً نجبها الحياة الواقعية بأمثلة كثيرة لا تتوفر فيها جميع هذه الشروط . ولكن عندها تعالج تلك الحياة من منطلقات هذه الرؤية .

ولنا في الإصرار المزدوج المشار إليه ، ويتمثل في الالتزامية التي تنبئ^(٢) ، منطلق لمجموعة من الصفات التي تميز مفهوم الحقوق الإنسانية عن سلفه مفهوم الحقوق الطبيعية .

لقد كان التعميم بعداً وحسب من أبعاد تطوره . وافق هذا التعميم تأكيد على عنصر الخير فيه : فيعد أن كانت الغاية منه دفعا لشر^(٣) أصبحت الدافع الأكبر للسعي وراء الخير الأكبر . بفضل البعد الأول من

(١) ملحم قربان ، المنهجية والسياسية ، طبعة ثالثة مزيّدة ومتقنة ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٧٧ ، بحث : « الوسائل والغايات » .

(٢) ملحم قربان ، « الأخلاق والمجتمع » ، بيروت ، طبعة رابعة ، ١٩٧٤ .

(٣) « ففي إنكلترا صدر عام ١٧١٥ (الشرط الكبير - ملكتنا رتا Magna Carta) . وقد فرض إمرأه الإقطاع (البارونات Les Barons) على الملك جان(Jean Sain Terre) توقيع هذا الشرط للحد من سلطانه المطلق والاعتراف بحقوقهم وامتيازاتهم . وفي عام ١٧٧٧ ، وفي عهد الملك (شارل الأول) من آل تشوارث ، صدر قانون إعلان الحقوق (Peition des Droits) وفيه تقرر المبدأ الآتي : « لا يُجبر أحد على دفع أية ضريبة أو على تقديم أية هبة أو عطلة مجانية إلا بقرار من البرلمان » . (الدكتور عبد السلام الترماتيني ، حقوق الإنسان في فكر الشريعة الإسلامية ، دار الكتاب الجديد ، بيروت ، ١٩٦٨ ، ص ١٠) .

وأما الفقيه الألماني (يملينيك Jellinek) فيدعي بأن حقوق الإنسان تردت إلى أصل جرمني وحجته في ذلك ، أن فكرة الإصلاح الدنيوي التي ظهرت في ألمانيا ، قد أوسعت مبدأ الحرية الشخصية في اللغة الألمانية ، وأن الاضطهاد الدنيوي في إنكلترا ، حمل البروتستانت المظلمين على أن يحتضروا للحيط إلى أميركا فراراً بانفسهم من الظلم والاضطهاد ، فنفقوا معهم مبادئ الحرية الشخصية ، وما لبثت هذه المبادئ أن انتشرت في المستعمرات الأمريكية وبالتاليها فثرت على ظلم الإنكليز ، وعلى أساسها تقرر حقوق الإنسان في أميركا ثم انتقلت من بعد ذلك إلى فرنسا (المرجع ذاته ، ص ١٢) .

[راجع كذلك جوزيف بارتلومي (J. Barthelemy) مبادئ القانون العام) محاضرات أُلقيت على طلاب الدكتوراه في كلية الحقوق بجامعة باريس عام ١٩٢٧ و Jellinek إعلان الحقوق ، الترجمة الفرنسية التي قدم لها الأستاذ لآرون (Laron d) .

إبعاد تطوره أصبحت لائحة الحقوق أكثر شمولاً . لقد زادت كمية او عدد تلك الحقوق . وبفضل البعد الثاني ، البعد النوعي ، ارتفعت نوعيته ، بتوكيده على الخير ، على سلم القيم .

٦ - الطبيعي :

وبعد ، فهل يعني هذا الانتقال من « الحقوق الطبيعية » الى « الحقوق الانسانية » ان التعبير الأول خاطئ ؟ كلا . ذلك لان التعبير الثاني لا يتكرر الى مطلب الطبيعية . ويظل واقعا يُدرس وتستخلص من دراسته العبر مدى كون الحقوق الانسانية طبيعية .

ومن جهتنا ، نذهب الى انها وبمعنى ما ، وان اختلفت بأشياء كثيرة مهمة ، عن الطبيعية التقليدية ، طبيعية . وكان بإمكاننا ، ولو ببعض من لأي ، ان نبقي على الاسم التقليدي - في إطار معطيات المنهجية والسياسة^(١)

ولكان يدعمنا في تلك المحاولة تقليد عريق في الفكر السياسي يقتنص مغزاه المقتبس التالي :

« إنه لمن الظاهرات البارزة جداً أن احكامنا وتقييماتنا للطبيعة ، بما فيها الطبيعة البشرية ، تتغير من وقت لوقت في تاريخ الفرد وفي تاريخ الجنس (البشري) »^(٢)

« It is notorious that our judgments and evaluations of nature , including human nature , vary from time to time in the history of the individual and in the history of the race. » (٣)

غير ان هذه المحاولة ، لو تمت ، لطمست بعض الامور الهامة . ومن هذه الامور ما سبق ذكره مما يميز الحقوق الانسانية عن الحقوق الطبيعية . ومن تلك الأمور ما يستحق ، تاريخياً ، الاشارة اليه . كان التمييز بين الطبيعي واللاطبيعي - وخصوصاً المصطنع ، تمييزاً واضحاً .

والاهم من ذلك اعتبر الطبيعي اهم وابقى في سلم القيم والاعتبارات ذات الفعالية والاولويات من المصطنع . فذاك افلاطون ، عندما اراد ان يدافع ضد السفسطائيين ونظرتهم في نسبية العدالة ، لم يجد

(١) ملحم قربان ، دار العلم للملايين ، طبعة ثالثة مزبلة ومتصححة ، بحوث : « التمييز » و« لغتنا ومشاكلنا » و« اقرب العلم »

(٢) جون آلف بودن ، « التراتبية للمهالية » ، المجلة الفلسفية ، المجلد ٤٧ (١٩٣٤) ص ١٧٢ .

John Elf Boodin , «Functional Realism», in *The Phil osophical Review*. Vol. 43, 1934, P.

(٣)

افضل من ان يبين ان العدالة طبيعية . واكتفى بذلك برهانا مقنعا يحسم القضية بينه وبين السفطائيين .
وتبنى العالم المتحضر موقف افلاطون عبر التاريخ لعصور متعددة وقرون .

وربما رأينا في النظرة الغائية للكون : ان لكل شيء فيه غاية ، وان تلك الغاية افضل الغايات
بالنسبة له ، النظرة التي كان ارسطو اشرها واقدم مروجيها ، والنظرة التي لاقت استجابة محبة لها في
الديانتين المسيحية والاسلام عما ولد من اركانها ووسع انتشارها عبر الحضارة الإنسانية - ربما رأينا ،
مكرر ، في هذه النظرة بعض ، وربما اهم ، اسباب الأهمية التي عكفت على « الطبيعي » - انه ، بعد
التمحيص والتدقيق وامعان التبصر ، صنع الله .

وهل يتساوى صنع الله وصنع الانسان ؟

ويرجع التمييز بين الواقع والوهم في جلوره التاريخي ، على اغلب الظن ، الى هذا الاعتقاد .
وللتدليل على عمق تغلغله في ضمير الحضارة الانسانية نجد لهذا التمييز بقية اهتمام حتى في عقليات بارزة
وذات بريق علمي وهماج وفي النصف الثاني من القرن العشرين .

وتغيرت الصورة ، بخطوطها العامة طبعاً ، عبر العصور ، ولأسباب مختلفة ومتعددة . وكان من
نتائج هذا التغير ان بقي التمييز بين الطبيعي والمصطنع ، غير ان الطبيعي خسر أهميته بالمقابل مع
المصطنع . وفي مقاييس الفاعلية ، أصبح لبعض المصطنعات فاعلية تفوق ، بما يتخطى حدود المخيلة
الحسبة ، فاعلية بعض الوقائع .

وقد عبر الفيلسوف الانكليزي المعروف برتراند رسل عن هذه الفكرة تعبيراً قوياً حيث قال :

« الرجل الذي يتحكم بقوة ضخمة من القوة الميكانيكية يميل ، اذا كان لا تقوده قيود ، الى
الاعتقاد بأنه اله .. لا اله عجة بل اله تلمير » ...

« في الايام الخوالي ، باع الناس انفسهم للشيطان حتى يحصلوا على قوى سحرية . في هذه الأيام
يحصلون على هذه القوى بواسطة العلم ، ليجدوا انفسهم مرغمين على ان يصيحبوا شياطين »^(١)

(١) لنا مثل على ذلك في هانس مورغنتاو

Hans Morgenthau, «Is Public Opinion A myth?», The New York Times Magazine, March 25, 1962.

راجع كذلك كتابنا المكالمة ، طبعة ثانية مزيدة ومفتحة ، مرجع مذكور سابق ، يبحث : « الرأي العام ، أوهام ، موام واقع »

(٢) برتراند رسل ، القوة (تحليل اجتماعي) همدان ، لندن ، ١٩٥٦ ، ص ٣٢ وص ٣٤ .

«The man who has mechanical power at his command is likely, if uncontrolled, to feel himself a god-not a Christian God of Love, but a pagan Thor or Vulcan»...

«In former days, men sold themselves to the Devil to acquire magical powers. Now-a-days they acquire these powers from science, and find themselves compelled to become devils»^(١)

ومن الطبيعي ان يكون لهذه التنبؤات ، وهذا مثل وحسب على واحد منها وحسب ، عاملمها .
ومن هذه المحامل ، طبعاً ، ما خفف من موازين « الطبيعي » .
فَقُلْتُ ، هكذا ، موازينُ .

٧ - القوة :

واكتسبت القوة ، بفضل مجموعة من تلك الانقلابات ، بعض احترام أوكله ؟

صح ان القوة لم تفقد يوماً أهميتها ما تضيء عليها . وحتى التعاقديون ، وفي تنظيرهم الذي هنا مكاناً مرموقاً للحقوق الطبيعية ، أعطوا القوة بعض اهتمام . فهذا احدهم ، روسو ، يذهب الى ان « قوة الانسان هي احدى ابرز وسيلتين للحفاظ على سلامته »^(٢) .

وصبح كذلك ان موقفاً كهذا هو موقف جدّ خجول بالنسبة للقوة والمقابل بما يمكن ان يتبع عن ممارستها ، بعد التطور التكنولوجي الحديث ، من آثار وعواقب .

وهنا ، وبهذه المناسبة ، يتبادر سؤال الى الذهن : لماذا لم يعتبر التعاقديون ، وهم اشهر من روج للحقوق الطبيعية ، القوة ، كما اعتبروا الحرية مثلاً ، من جملة الحقوق الطبيعية : المقتبس الروسي المدرس يقول :

« ولما كانت قوة كل انسان وحيته ابرز وسيلتين للحفاظ على سلامته ... »

وليس من الصعب ان يعمم هذا القول على لسان جون لوك او توماس هوبس . الا انهم ، كما سبق وذكرنا ، كانوا يأخذون من القوة مواقف حلوة خجولة ؟ ام ان هنالك اسباباً اخرى ؟

Bertrand Russell , *Power, (a New Social Analysis)*, London, 1958, PP. 32 and 34.

(١)

(٢) جان جاك روسو ، العقد الاجتماعي ، ترجمة عادل زعتر ، الكتاب الأول الفصل الثاني والفصل السادس .
راجع كذلك كتابنا الحقوق الاساسية ص ٨٦ لوضع هذه الفكرة في اطلوها في نظرية روسو السياسية .

على كل حال ، ولكي نستفيد من اثارة السؤال ، نذهب في ترميمنا هذا للواقعية السياسية ، وفي هذا تصبح معاً للواقعية التقليدية وللحقوق الطبيعية التقليدية ، الى ان الاثنتين : القوة والحرية هما ، وعلى صعيد من دراستهما ، معطيان تجريبيان . ان وجودهما او عدم وجودهما ، منفصلين او متلازمين ، في انسان معين ، قل رياض او ابراهيم ، هو موضوعة يبقى تقرير صحتها او خطئها للتجربة والاختبار .

وفي حال وجودهما ، يبقى استعمالهما او علمه حقاً من حقوق صاحبها .
وكذلك طريقة ذلك الاستعمال وكيفية ، وبالمقابل هو المسؤول عن ممارساته^(١) .

ولما كان هذا الموقف يتضارب مع تيار ضخم في تاريخ الحضارة الانسانية صار من الضروري الاشارة الى الفوارق بين الموقفين والى بعض الانتقادات التي تتوجه بها لذلك التيار وعائلة الفكر من الروجين له - نقوم بذلك على اعتقاد ان هذه الملاحظات هي بداية لعملية متشعبة وطويلة النفس وصبورة ، ولذلك لا يمكننا القيام بها في هذه المناسبة ، عملية متى انتهت اصبحت البرهان الذي نستند اليه في مواقفنا من جهة وفي تهمرونا على مخالفة ذلك التيار من جهة ثانية .

يؤرخ لذلك التيار ماجد فخري ، احد اساتذة الفلسفة في الجامعة الاميركية ، بقوله :
« فليس وجوده (اي الانسان) إذن صدفه او عبثا ، وليست الغاية التي وجد من اجلها سرا مستغلقاً لا سبيل الى استكناحه : بل على العكس ، لوجوده هذا معنى يمكن الوقوف عليه ومن وراءه غاية يمكن الإحاطة بها . »^(٢)

هذه صيغة ، مبتورة حتى لا نقول مشوهة ، للنظرة الغائية للكون ، كما سبق وذكرنا^(٣) ، كما فصلها ارسطو في نظريته المعروفة بالاسباب الاربعة ، وكما تبنتها ، بتعديلات مناسبة ، القرون الوسطى المفعمة بالرمالات الدينية: المسيحية والاسلام واليهودية .

المهم من زاوية بحثنا هذه ما يتبع هذا في عرض المؤرخ للفلسفة في معرض بحثه لفضية « ذات شأن هام في تاريخ الفكر الفلسفي العام ... وهي بزوغ فكرة الانسان ... ومتضمنات هذه الفكرة واهميتها

(١) وواضح ان هذه الموضوعة تتضارب ونظرة يمبر عنها شكبير في الملك لير بقوله

: « نحن في يد الاله كالذباب في يد صبي حرة ، يقضون علينا تلها وعبثا » .

(٢) ماجد فخري ، دراسات في الفكر العربي ، دار للنهل للنشر ، بيروت ١٩٧٠ ، ص ٣٨ .

(٣) هذه الدراسات ، المقطع ٦ ، السابق لهذه المقطوعة . وتابل بينها وبين القول التالي للقاضي ابي يوسف ، في مقلة كتب الحراج ، حتى ترى مدى التشويه الذي يرتكبه بحفظها استاذ الفلسفة المذكور :
« وقد حذرناك الله فلحذر ، فانك لم تخلق عبثا ، ولن تترك سدى » .

بالنسبة الى تطور الفكر العربي والمشاغل السياسية والخلقية التي تهم الفكر العربي اليوم»^(١) ، ما يتبع هو التالي :

« فلذا صبح ذلك ، لم يكن من حقه ان يستسلم للقدر استسلاما اعمى او يسلس قياده للشهوة ، كما لو كان العربية في يد القدر او عبدا من عبيد الشهوة ، شأنه في ذلك شأن الجياد او البهيمة »^(٢)

وهكذا ينفي صاحب هذا المقتبس حق الإنسان ، صاحب العلاقة ، في : « ان يستسلم للقدر » او « ان يسلس قياده للشهوة » . وما يجعل هذا النفي ذا قيمة حضارية ليس صاحبه المدروس ههنا ، بل التيار الحضاري الضخم الذي يردد صاحب المقتبس موقفه من هذه القضية ترديدا ببغايا صرف . ومن هنا تكبر وتضخم مسؤولياتنا تجاه هذا الموقف .

ومن هنا نرى ان جوابا عنه ضروري وان لم يكن بالامكان الآن استعراض جميع مقومات هذا الجواب . نكتفي بمنطلقات جواب : منطلقات لو فهمت على حقيقتها اعفتنا ، وقتيا على الأقل ، من تفصيل الجواب الكامل .

وأول منطلق لجوابنا هو سؤال لصاحب المقتبس وللتيار الذي مثل ، سؤال : يجب عنه بالمقتبس التالي :

« والنتيجة المنطقية لكل ذلك ان ماهية الانسان ومعنى وجوده ينحصران في كلمتين : عقل وحرية . بالعقل يدرك المرء حقيقته والمعنى النهائي لوجوده ، وبالحرية يتحكم بقوى القدر والطبيعة ويعلم استقلاله عن سلطان الهوى او الشهوة وقدرته على اثبات وجوده كذات مستقلة عن القوى الخارجية التي تتحكم بكل ما ليس ذاتا عاقلة او حرة »^(٣)

هب ان انسانا اراد ان يأخذ هذه « النتيجة المنطقية » مأخذ الجلد ، وبالتالي ان يدقق في معاني حكمها . فماذا تكون نتيجة جهوده للدقة ؟

لنبداً بالعقل . إنه ، أولا ، احدى الكلمتين اللتين « ينحصر بهما معنى وجوده وماهيته . فهو اذن جزء من ، ان لم يكن النصف لـ ، « معنى وجوده وماهيته » .

غير ان هذا التفسير الساذج يصطدم بحكمة تحجب ظنه وظننا معه . « بالعقل يدرك المرء حقيقته والمعنى النهائي لوجوده » . هنا العقل ليس معنى الوجود ولا الماهية ولا جزء منهما ، انه الوسيلة التي توصله الى تلك الماهية وذلك المعنى .

وإنه لتحصيل حاصل ان الانسان الطبيعي على الاقل ، يتمتع بمقدرة عقلية ، بعقل . فهل حصل

(١) ملحد لغوي ، للرجع المذكور ذاته ص ٩ .

(٢) للرجع ذاته ، ص ٣٨ .

(٣) المرجع ذاته .

بذلك على ماهيته وحقيقته ومعنى وجوده والمعنى النهائي لوجوده ؟ ام انه ، بفضل تلك الملكة ، اصبح قادرا على الوصول الى تلك الغايات ؟

لنهمل الاحتمال الاول لانه ساذج يستحق الاهمال .

ومن زاوية الاحتمال الثاني ، نصدم باسكانية وصول مجموعة من الناس من امثال افلاطون وارسطو والقديس توما الاكويني والقديس اوغسطينوس ونيشيه وجون ستينوت مل وهيرقليطس وماوتسي تونغ وماركس وغيفارا وصاحب المقطوعة الشعرية التالية :

قللاً لك الجارة العمتك عني
قللاً بالחסرة باعالك الحنة

وقاعد عميتي عاباب حنارة!

قد اجتمعوا تحتكمين لعقولهم ، كما اوصى صاحب المقطوعة المدروسة ، وتفرقوا بالنسبة الى النتائج التي توصلوا اليها بحثا عن ماهيتهم ومعنى حياتهم .

ان هذا التمرين العقلي المتصور يهدم النصيحة ويكلف بها في سلة المهملات .

اذا على صاحب القنبس ان يرفضه وربما بازدراء .

مخرجه من هذا المأزق باختصار وبدون ان نمارس عملية افتراض الامتحانات التي تبين ضلاله اذا استسلم لمنطقنا - منطق الواقع والبحث بين الناس المعروفين لدينا - نقول مخرجه ان تلك الغاية وذلك المعنى قد تقرر وانتهى . وما على الباحثين هؤلاء إلا ان « يكتشفوه » - ولا « يحق لهم » ان يتوصلوا الى غيره .

اذا اتفق ان اخذ هذا الموقف فقد وقع في فخ خطير . انه يناور . وانه فوق ذلك ، يشرع لغيره . أو إنه يردد لغيره تشريع سواء له ولهم . واذا كان له حق القبول بتشريع الآخرين له ، فمن حق غيره ، خصوصا عندما يقدم احكام عقولهم حقهم كذلك بممارسة حريتهم بمقتضى احكام تلك العقول ، ان يرثفوا ذلك التشريع .

وتتردد نماذج هذه الاخطاء الفكرية المستندة الى اخطاء منهجية ، في محاورتنا مع صاحب هذا القنبس بما يتعلق بالحرية . ولذلك نعفي القاريء من عناء ترادها .

وزيادة عن ذلك تتبادر الى ذهننا التساؤلات الناقدة حول مجموعة من النصائح التي لا يُعقل ان يقدمها من تعرض ، ولو سطحيها ، للفلسفة .

« بالحرية يتحكم بقوى القدر والطبيعة »

وبالحرية « يعلن استقلاله عن سلطان الهوى والشهوة »

وبالحرية يعلن « قدرته على اثبات وجوده كذات مستقلة عن القوى الخارجية التي تتحكم بكل ما ليس ذاتا عاقلة او حرة »

جميع هذه النصائح ، منفردة ومجموعة معا ، توحى بعنصرية برجالية وبساطة ساذجة في مفهومي العقل والحرية معا وبالتالي ، وحكما ، بمفهومي حقيقة الانسان ومعنى وجوده . ومن هنا نشأ تساؤل مشكك :

هل يتكلم صاحب هذا المقتبس عن اناس نعرفهم او يمكن ان نمثل عليهم باناس نعرفهم ويعيشون معنا الحياة التي نعيشها ويواجهون مشاكلها كما نواجه ، ام إنه ، يتكلم عن مثل تشبه المثل الافلاطونية ؟

واذا كان الجواب هو اختيار الاحتمال الاول ، كانت ردة الفعل عليه : « ان ذلك يشوه الواقع تشويها مريما » . وان دلّ هذا على شيء فانه يدل على جهل صاحب المقتبس لضروورات الحياة التي نعيش ولشاكلها . وكذلك للناس الاعتباطيين الذين نعرف امثالهم في الحياة وعبر التاريخ .

واذا كان الجواب هو اختيار الاحتمال الثاني ، كانت هنالك هوة شاسعة المتاهات بين الواقع وما هو متصور - الهوة التي تجعل معرفتك لافكار صاحب المقتبس « وفلسفته » السياسية غير ذات جدوى في محاولة تطبيقها نصائح عملية . بالاحرى تقول ذلك ، على الاغلب ، الى الضياع وخيبات الأمل .

هذا اذا اردت ان تأخذ المقتبس بكلتيه وما يتضمنه بعين الجليدية .

أما اذا اردت ان تهمل ، وهذا افضل ، فيبقى امامك اكثر من اعتراض ضد ما يحتويه من الفكر : كيف يتحدد موقف مسؤول من السؤال : هل وجود الانسان صدفة او عبثا في هذه الحياة ام هو خضعة لغاية معينة ؟ وهب ان السؤال اجيب عليه من قبل ^(١) مثلا فهل على الانسان العاقل والحرا ان يتقيد به ؟ اذا فعل ذلك فقد تنكر معا لقيمة عقله ومهمته حريته . اذا ما هي قيمة هذان العنصران في تكوين الانسان عندما تترجم عمليا اذا لم تكن لتوجيه سلوكه بناء على تعاونها ؟

وانطلاقا من هذا الاعتقاد ، واذا اخذت موهبة العقل وهبة الحرية بجديّة واهتمام ، ونحن ممن يفعلون ذلك ، اصبح من الضروري ان تصر على حقك في تقرير مصيرك وتصرفاتك ومسلكيتك في ضروبها :

« يمكن الانسان ، وخصوصا اذا كان كسولا ، ان يحول اكثر المواقف الحاسمة جليدية مواقف غير جليدية . وليست هنالك قوة ، في الارض او في السماء ، يحق لها ان تمنع احدكم من التمتع بهذا الامتياز ، امتياز الكسل والخنوع . القصاص الاقصى لمن يختار هذا البديل هو الموت البطيء . فاذا قبلت بيلا المصير ، هانت لديك جميع الامور . بل هانت لديك الحياة ذاتها . » ^(٢)

طبعاً أننا لا نحبذ هذا الاختيار لمطلق انسان . وبالتالي فلا نشجع احداً على الأخذ به . ولكن هذا شيء وقلنا ، كما يقول صاحب المقتبس ، ان هذا « ليس من حقه » شيء آخر . ان نفى هذا الحق عن صاحب العلاقة - وصاحب العلاقة هو الانسان الذي يعيش حياة معينة ويواجه هذه المشكلة - هو اغتصاب لحقه في التفكير ولحقه في التصرف الحر . انه صفة على وجه عقله وعلى وجه حريته . ومن حقه ان يرد لمن يصفه بحقيقه : التفكير المستقل والحرية المضمبوطة بنتائج ذلك التفكير ، من حقه ان يرد لصافعه الصاع صاعين - وتبقى قصة قاريء صاحب المقتبس معه

(١) ينبغي ان يلاحظ ان صاحب المقتبس يستبعد هنا اللجوء الى الايمان الديني . ولذلك فهنا الموضوع يبقى خارج نطاق مجالتنا هذه .

(٢) ملحم قربان « المواقف الحاسمة » ، العدالة ، عدد مختار ، كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية في الجامعة اللبنانية ، ١٩٧٠ ، ص ١٢ وص ١٥ .

قصّة من اختصاصها - هذا بفضل اقرارنا بحقها بما بالتصرف بحوي تفكيرها وحريتها .
تبقى قصتنا معه ومع التيار الذي ينقل ، نقلاً ميكانيكياً تقريباً ، وجهة نظره . اننا نرفضها .
ورفضنا لما يستند على انها ، وعلى صعد مختلفة ، تنخبط تحطاً مريباً ، وتجذّب هكذا معاً بوجه الحرية وفي
هيكل العقل . انها وبالاختصار ، وعلى صعيد معين من البحث ، تجمل من العقل والحرية معاً خدعة
- ومع بعض التعطّف ، وربما التجني نقول : « خدعة بليّة » .

اننا نأخذ عقلنا وحريتنا معاً بجديّة كليّة . انها من اهم عناصر التزاميتنا ^(١) . وهي على ما
نعرف ، طريق خلاصنا -

وما خلاصكم الا بالالتزامية ^(٢) .

ويسأل سائل عن مغزى التعرّض للمفهومين اللذين يتمحور حولهما تعريف الإنسان ، ونعني
بهما العقل والحرية في مقطع عنوانه القوّة .

ونجيب : ان هذا لسؤال وجيه . يوحى به تقليد عريق في تاريخ الحضارة الانسانية . وربما
استغربه ، وعلى الأغلب يستغربه ، احد المفكرين اللذين يمثلون التيار الذي يعكس وان بشيء من
التشويه ، الاستاذ ماجد فخري في بحثه المقتبس منه : « اكتشاف الانسان العربي » .

للاستغراب ، اذن ، مبرراته وكذلك التساؤل . لقد درج التقليد الحضاري الذي يضرب
جلوره في مؤلفات الاغريق الكبار على اعتبار العقل الصفة المميزة للانسان . وليس في هذا
القول ، خصوصاً في حدود معينة ، اي ضمير . غير ان اذنيته تبدأ حين ترجمه الرافعة الكبرى او
« الاقوى » التي تفقد تصرف الانسان ، وبالتالي التاريخ .

وهذه الاذنيّة لم تظهر لا هي ولا ما يترتب عليها من مخاطر للاغريق هؤلاء . ثم ان
الاغريق انفسهم لم يبرر جهلهم او تجاهلهم لما لغير العقل من تأثيرات في تصرفات الانسان
وبالتالي بالعقل نفسه .

ومع هذا يبقى تعريف الانسان بالنسبة لعقله من التعاريف الناقصة التي تحتاج الى تعديل
وتصحيح .

وتأتي هنا الحرية لتلعب دوراً هاماً . ولنا مناسبات اكثر مناسبة ^(٣) لتفصيل هذا الدور

(١) ملحم قريان ، « الاخلاق والمجتمع » طبعة ثالثة ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص ١٢ - ١٤ .
(٢) ولا يلحق احد ، متصراً ، باننا ، هكذا ، نشرع لكم في حين نكر حقكم حق الشرع للاغريق . ذلك لان الالتزامية
التي نقترحها لكم تنسج المجال امام حقكم وسريكم للعب الادوار التي تستحقها كما تقرر انتم هذه الادوار .

(٣) ملحم قريان :

I - الحقوق الانسانية ، طبعة ثالثة ، بيروت ، ١٩٧٩ .

II - الحكالات ، طبعة ثانية مزيّدة ومنقحة ، المؤسسة الجمعية للدراسات ، بيروت ، ١٩٨٠ .

III - المنهجية والسياسة : طبعة ثالثة مزيّدة ومنقحة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٧ .

IV - القانون الطبيعي ، قيد النشر .

وحلوه . ولكن ان تكفي في عملية ذلك التصحيح على ذكر الحرية وحسب كما يفعل صاحب دراسات في الفكر العربي هو ان تخطيء الكثير من المقومات الهامة التي ينبغي ان تستلقت النظر في هذا المجال .

واذا كان للإغريق القدماء مبرراتهم في تشويه هوية الإنسان ، فليس ما يبرر هذا الجهل او التجاهل لفكر يعيش ويتحرك وينظر في القرن العشرين . هذا يعني انه يعمل ، عن قصد او غير قصد ، و يبقى الخطيئة على الحالتين وان اختلفت طبيعتها ، جميع الاكتشافات العلمية التي عانت البشرية الكثير من العرق والجهد في سبيل تحقيقها . وليست هذه بالتهمة البسيطة ضد مفكر معاصر . هذا يعني انه يعيش في القرن العشرين على ضوء مثل وراثتها عن القرون القديمة - على ما هيأ له التاريخ الحضاري من مناسبات تدعوه الى تعديل تلك المثل . ان اهماله هذا ضرب من التنصل من المسؤولية الاصلية للتفكير المسؤول .

ولسنا نحن الآن في وارد التعرض لجميع تلك الامور .

بمعنا ما له علاقة بالقوة وحسب ، وعن طريقها بالواقعية السياسية تقليدياً وترميمها معا . لنبرز اهمية هذا التصحيح كما يطال القوة ، موضوع هذه المقطوعة ، في تعريف الانسان ، نسأل السؤال المرحج : وما هي قيمة العقل والحرية ، كليهما على افراد او مجتمعين ، لوجرد الانسان من قوته^(١) - ضعيفة ما ضعفت .

إن عبقرى لا يملك القوة لممارسة عبقريته ، علماً وحرية ، لا يمتاز بشيء يذكر عن انسان مشلول . وكذلك النظرية - مهما بلغت درجة ابتكاريتها . ان هكذا نظرية لا تسمن ، عملياً ، ولا تفني من جوع . ان قيمتها ، ان بقيت لما قيمة نظرية وحسب ، تحتزل اختزالاً ضخماً ويجعل منها غير جديرة بالاعتبار في مجالات السلوكية الانسانية - اجتماعية وسياسية .

هذا يبين ، مع تجارب تاريخية متعددة ذات علاقة بالموضوع ، اهمية القوة عنصراً هاماً معروفاً للانسان . في الواقع يخسر تعريف الانسان بالنسبة الى عقله وحرية فقط ، كما يلهب الاستاذ فخري ، قيمته العملية - هذا عدداً عن كونه يتعرض ، كذلك ، لتهمة التشويه .

ورداً على اهمال أمثال فخري والتيار الفلسفي الذي يعكسه للقوة واهميتها ، وبالتالي التيار السيامي الذي يبنى هذه الفلسفة ، تقوم الواقعية السياسية فتجعل القوة احدى ركيزتيها . وهكذا يصبح الانسان الواقعي هو الذي يسخر العقل والحرية معا ، وبدرجات مختلفة ونسب متفاوتة ، لحكمة القوة تدعمها وتساندها المصالحة .

(١) ولقد لاحظ هذا الأمر بعض المفكرين التاريخيين المهتمين بالتفكير الاجاهمي . ذكرنا منهم بمناسبة مية روسو الذي يقضي آثاره ربه حبي .

مستقبل الديمقراطية واهميتها من منشورات الجمعية اللبنانية للعلوم السياسية ، بيروت ، ١٩٩٠ ، ص ١٠٥ وما بعدها كذلك كتابها اشكالات ، طبع ثلثة مريدة ومتنحة ، المؤسسة الجمعية للدراسات (مجد) ، بيروت ١٩٨٠ ، ص ٣١٤ .

صح ان هذا التيار يبحث لا بالانسان بل بالسياسي ، لا بالانسان المفرد ومسؤولياته بل بالحكام المسؤول عن مصير دولة . غير ان الاعتبارين ، وان اختلفا بكثير من الاعتبارات ، لا يتميزان بحكم الضرورة بالنسبة لموضوع البحث : تعريف الانسان التعريف الصامد . وواضح للعيان والبصائر ، ويدون لأي كبير ، ان التيارين لا يصمدان امام سهام النقد العلمي .

يبقى ان تعطى القوة في هذا التعريف ، كما في السياسة : داخلية وخارجية ، الأهمية التي تستحقها .

عند هذه النقطة بالذات تبرز علاقة بحثنا هذا بالواقعية السياسية كما نفهمها ونزعمها في هذه الدراسة .

ويربط بين الاثنتين : مسألة ترويض القوة ، اذ هذا ما نقصده بقولنا ان تعطى القوة ما تستحقها من أهمية ومساءلة إعادة النظر بالواقعية السياسية بحيث تصبح قادرة على مجابهة تحديات العصر ، الالتزام .

٨ - الشقة بالانسان :

وعبر الالتزام ، هذا ، ينقلب تقليد آخر حريق ، حضاريا . فقد كان التركيز عبر العصور - وخصوصا في السياسة والاخلاق - على عدم الثقة بالانسان مخلوقا يقدر على تحقيق العدالة حتى وان عرفها .

من هنا كان التنقيش عن موازين مطلقة تتحكم بالتصرفات الانسانية . وقصة القانون الطبيعي الكلاسيكي ذات مغزى حاسم في هذه القضية .

ومن هنا كذلك وضع تلك الموازين المطلقة في متأى عن تناول الناس - حكاما كانوا ام محكومين - ان تلاعبهم بها يعني بحكم الضرورة ضرب للعدالة ويعثرة لمقوماتها . وقد لعب الدين من هذه الزاوية دورا محضريا ضخما . وما زال .

ومن هنا ايضا وايضا بنيت الحضارة الإنسانية حتى تساريخه على فكرة الإلزام . ويُمثل على ما نعني ، وإن بشكل متي - جدا ، المقتبس الذي سبق ان اشرنا اليه ، والسَّي لا يفسر ، الا تردادا ، ان نُعيد اقتباسه .

« والنتيجة المنطقية لكل ذلك ان ماهية الانسان ومعنى وجوده ينحصران في كلمتين : عقل وحرية . بالعقل وبالحرية يتحكم بقوى القدر او الطبيعة ويعلم استقلاله عن سلطان الهوى او الشهوة وقدرته على اثبات وجوده كذات مستقلة عن القوى الخارجية التي تتحكم بكل ما ليس ذاتا عاقلة او حرة . »

بكلمة ثانية ، وبالرغم من ان الانسان حرّ ، هو ملزم ، على ملذهب هذا التيار ، « ان يتحكم ويعلمن . . . » الحرية الاصلية للانسان ، ويميز عن الالتزام المسبق بمبادئه وقيم معروفة ، لا تتحول ان تستبق مواقفه . كان تقول : « يتحكم ويعلمن . . . » الحرية الاصلية ، ويميز عن الالتزام .

المسبق ، تخوله « ان يتحكم » او ان لا يتحكم و « ان يعلن » او ان لا يعلن ما تريده له انت ان يعلن .
لتصحيح هذا الخطأ الحضاري الهام والواسع الانتشار جئنا بفكرة الالتزام . وكثرت النتائج التي
تترتب على هذا الانتقال الحضاري من فكرة الالتزام الى فكرة الالتزام . غير اننا لسنا بوارد معالجتها الآن .
ويتبقى احدي هذه النتائج ذات علاقة بموضوع بحثنا . انها تحارب موقف عدم الثقة من الانسان - إنها
تربي فيه الثقة^(١) بنفسه ، بعد أن تدخل على تفكيره مبادئه تساعد على ترويض القوة التي يملك .
وكذلك ، وبناء على مبادئه وقيم ذات علاقة بالموضوع ، تحارب الغرائز والتصرفات التي تثير شكوك
المجتمع بابتائه وابتائه بعضهم ببعض ، وبالتالي تنمي الثقة الاجتماعية المتبادلة بين الناس .

٩ - الطبيعة البشرية :

ويطال هذا التعبير مفهوم الطبيعة البشرية .

وبمساعدة المنهجية يعمل السؤال : هل الانسان شرير بطبيعته ؟ ام خير بطبيعته ؟ ويجعل عمله
السؤال هل احمد او عزيز او امين ، في اطار معين من الزمان والمكان ، هو كائن خير او شرير ؟

والاهم من هذا الاعتقاد بان الفرد ، وبالتالي المجموع ، الذي يتصرف تصرفات هذه امة اجتماعيا ،
بماكانه ان يصبح مواطنا ايجابيا وبناءاً . يقدر الانسان ، بفضل التربية الواعية الذي تتعده بها ، حتى وان
كان في الاصل وحشا شريرا ، ان يتحول ، طبعاً بنسب مختلف والظروف المحيطة بها ، الى مواطن

(١) (ا) ومع اننا نخلف مع القسب التالي اختلافا هاما من زاوية المنهجية العلمية ، يظل له صحة يجعله اولاً ، يستحق
الانتباه ، وثانياً ، جزءاً من القصة الطويلة ، وخصوصاً على المستوى النفسي ، لعملية تنمية الثقة بالنفس التي
نعتبرها من نتائج تبني الانتماء .

The famous actress, Angela Lansberry, answering the question:

«How did you come to achieve such a degree of self-confidence?», said:

«If you think you can do it, it is already done».

(In «Outlook», B.B.C., London, Thursday, March 6, 1980, 3:30-4:00 G.M.T., and 19:30, G.M.T.)

ب - وكان (الدكتور دانيال بلس مؤسس الجامعة الاميركية في بيروت ورئيسها الأول) يتحدث بتلاميذ دولان الثقة بالطلاب عمله
من يوثق به « ... ولذا كان بعضهم (اي بعض الطلاب يقول لزوجته : « ليس يقدرون ان تكذب على الدكتور بلس
لانه يثق بنا » .

(الدكتور اسد رستم ، لبنان في عهد للتصريفية ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧٢ ، ص ٣٣٨ .)

لنا نرفض هذا الابدأ - قاعدة عامة - في التربية - والمعاملة الاجتماعية عامة . إذ ان نجاح تطبيقه يستند الى افتراضات متصلة .
غير انه يبيى بالرغم من ذلك ذا فائدة للتكرار .

اجبى - سته بجم الوحش الذي يتلبس - حتى لا نقول : ان يقضى عليه قضاء تاما - مع ان هذه الامكانية تبقى احتمالا واردا .

يبين هذا الاتجاه ، وان بمعاله البارزة وخطوطه العريضة وحسب ، الذي يقود الى الاستنتاج ، المأخوذ به في هذه الدراسة ، بان المسألة الاخلاقية الملحة للعصر الحديث ليست ، كما في ماضي حضارتنا ، التفتيش عن مبادئ مطلقة تحد من تصرفات الناس المتوحشين ، اذ هذه حتى وان وجدت لاتضمن هذا الحد ، بل تنشئة وتنمية الشخصية الانسانية المتصهرة .

وتحسر هكذا ، وان ليس لهذه الاسباب بل لغيرها واهم منها معا منهجيا وحضاريا ، المطلقات بصفتها مصادر الزام على الإنسان بعض ، ان لم نقل كل ، اهميتها .
وتحمل عملها قيم الالتزام ومباذره .

١٠ - الحقوق الطبيعية :

ومن هذه الشرفة النظرية يصبح بالامكان تحليل موقف الواقعية من الحقوق الطبيعية .
من زاوية الواقعية السياسية التقليدية تصبح هذه الحقوق - خصوصا حقوق الفرد ضد الدولة مجرد دخان يخفي خلفه نار القوة وتلاعبها ، مع زميلتها ، المصلحة (القومية ؟) بمصائر الناس .
اذا تصادم حق الفرد بحق الدولة في البقاء هشمت الدولة الفرد تهشبا لا ييالي بهذه الحقوق ولا يعبرها اهتماما وانتباها .

أما من زاوية الواقعية السياسية المرمعة ، كما تصورها في هذه الدراسة ، فهناك أكثر من قوة تقدر هذه الحقوق ، بصفتها مبادئ تصرف^(١) وتقيم تراز بالنسبة اليها تصرفات الناس ، من الدخول عبرها الى هيكل الضمير السياسي وعبره الى مسرح التصرفات السياسية .

عليها فقط لكي تحصل على بطاقة مرور ، ان تبرهن عن استحقاقها لذلك ، نعتي اهميتها في ان تلعب دورا محسوبا في احدي مهمات الالتزام - اي ان تلعب دورا ، في نظر الانسان صاحب العلاقة^(٢) في تعيين ماهيته وتقرير معنى حياته .

(١) ولا ينبغي على القاري اننا نلتفت عن اهمها ، الحرية ، بصفتها واقعا يعلى . وان على صعيد من صعيد الاجتهادات والسياسات . راجع كذلك كتابنا الحقوق الانسانية ، طبعة ثانية ، بيروت ، ١٩٦٩ ، بحث : « الحرية وابعادها » ص ١٤٢ وما بعدها .

(٢) راجع لتفصيل هذا التعبير وتوضيحه ، هذه الدراسة . الحالة الادبية « وكتابتنا ، للنهاية والسياسة ، بحوث : « التشريع » و « الثورة » و « المساواة المنهجية » .

ومن هذه الكوة تدخل الحقوق الطبيعية السياسية عبر قرار الانسان للالتزم السياسي ان يحدد غايته وبالتالي تصرفاته بها . وان اتفق ان كان صاحب العلاقة هذا دينيا ، واحتضن التزامه دينه ، فلا يغيره بشيء ، كما لا يغير حقوقه الطبيعية بشيء ، ان يعتبر هو نفسه « كما اعتبر فعلا ، « مخلوقا مكلفا »^(٣) . عندما تصبح الحقوق تكاليف . يتغير الاسم وحسب ويبقى للمسمى . وهل يتغير الحزم اذا ما وضع في إته خظف ؟

* يتبناها عباس محمود العقاد في حقائق الاسلام وبها يميل خصومه ، (المؤثر الاسلامي) مطبعة مصر ، ١٩٧٢ ، ص ٧١) .

وتصبح ، عندئذ ، السياسة ، سياسة الملتزمين ، ضرباً من رسالة : رسالة يمارسها هؤلاء وسيلة تستهدف تحقيق غاية قصوى ذات أهمية قصوى تضيف من الأهمية والمعنى على الوسائل التي تقود الى تحقيقها أقصى حدود الجدلية والاهتمام .

وهكذا نكون قد ثقفنا ، وعلى أفضل ما « يكون » التثقيف^(١) ، السياسة ، كما واننا قد ربطنا الثقافة ، عبر هذه السياسة ، بالمشاكل الحياتية العادية لنجعل من هذه الاخيرة مغامرة ذات معنى حميم لانه ينبثق من قراراتنا الشخصية ، كما روضتها ، وبفضل حريتنا وتعلقنا وجميع مستلزمات الالتزام ، مقاييس الحضارة الإنسانية العامة .

الآن يزيد هذا في روعة الحياة وروعها ومغزاها ؟

وهل هنالك وسائل افضل من هله وتلك تأهيلاً للتباعدية ؟

وأية مكافأة افضل من تلك المكافآت تصبح ان تطمح اليها مطلق سياسة ؟ !

وان ننسى لا ننس ، على ما لهذا البعد الاقني للمسألة من قدرة على الاستحواذ على العقول والمخيلات . ان البعد الثاني ، البعد للمعروفي ، هو الذي يبيء هذه النظرة الطموحة ، ركائز الصمود في مجابهة الاعاصير .

١١ - مسؤولية الإرادة الإنسانية : ارادة الانسان الفرد .

«Mr. Chairman, we are witnessing at the present time (and the Symposium is evidence of that fact) a world-wide resurgence of awareness by peoples and persons that in order to be able to realize their human rights they must themselves work for them at the grass roots level. While the effort of international organizations is important in providing a framework, I believe that without the activities of non-governmental organizations, local groups and individuals, human rights would be in a poorer condition»^(٢)

« السيد الرئيس ، إننا نشاهد حالياً (وهذه الندوة هي بيّنة على ذلك الواقع) طفرة جليلة ذات انتشار عالمي في الوعي لدى الشعوب والأشخاص أن تحقيق الحقوق الإنسانية مرهون بالعمل من قبل هؤلاء أنفسهم من أجل تلك الحقوق على مستوى الجذور . فبينما تكون الجهود المبذولة من قبل المنظمات

(١) راجع مطلبنا من « بيان قصر الثقافة في لبنان » النهار ، تاريخ ٢٥/١٩ حزيران ١٩٧٧ . وكذلك كتابنا المكملات طبعة ثانية مزيّدة ومتممة ، دار النهار للنشر ، ١٩٨٠ بحث : « أية ثقافة هي ثقافة » بيان قصر الثقافة في لبنان .

(٢) Theo C. Van Boven , Representative of the U.N. Secretary General and the Director of the U.N. Division of Human Rights in the Symposium of Human Rights And Fundamental Freedoms in the Arab Homeland, held on 18- 20 May 1979 in Baghdad (Iraq), *Al-Naba'ukuk 1-Al-Naba'uk*, Vol. No. 3 and 4, 1979, P. 33. (Underlining Mine)

الدولية مهمة بنيتها للإطار العام ، تظل الحقوق الانسانية ، حسب اعتقادي ، وبمعزل عن جهود المنظمات اللاحكومية ، والتجمعات الإقليمية ، والأفراد ، في حالة أقر^(١) .

إن التمتع بهذا المقتبس يبين الإطار الذي تتلاقى فيه جهود الأمم المتحدة والواقعية السياسية كما يتصورها هذا الترميم لها .

أما نقطة التلاقي فهي في الأفراد . وإذا صحت على الأفراد فهي ، من باب أولى ، تصح على الأفراد الملتزمين .

وتتقوى هذه الموضوعة ذاتها عندما تعالج ، كما تعالج بالفعل ، من زاوية ثانية :

«The work of the United Nations in this field^(٢) however, goes beyond these three facts (standard- setting, implimentation, and combatting violations of human rights). While elaborat- ing standards and seeking to promot their ipmplementation, efforts are also undertaken to inform and conscientize the peoples and-persons of the world as to their rights so that they may claim respect thereof»^(٣)

« إن جهد الأمم المتحدة في هذا الحقل (حقل حفظ الحقوق الانسانية وتمنيها) يتعدى هذه الأوجه الثلاثة (وضع المقاييس ، وعملية التطبيق ، ومعاربة الانتهاكات) . فبينما تعالج المقاييس ويسعى الى تحقيق أوسع لها ، تُبذل جهوداً أيضاً لتوعية شعوب العالم والأفراد على اختلاف جنسياتهم على حقوقهم ولتعميق جذورها في ضمائرهم حتى يصبحوا ، وبفضل ذلك ، مهئين للمطالبة باحترامها »^(٤) .

وبالرغم من أن الاعتقاد ثابت بأن لجهود الانسان الفرد قيمة وأهمية في مجال الحقوق الانسانية يبقى علينا أن نشير الى أن المطلوب من الانسان الفرد في هذا المجال ويمقتضى هذا المقتبس ، يبقى في الإطار الخجول .

فهل يصح أن ينهم بجهل المدى الجريء الذي يصح أن يلعب اليه ؟ على كل نلعب الى أن هذه الواقعية المرعة تحقق التوازن المطلوب في هذا الموضوع !

وتتكرر الفكرة ذاتها لتثبت تفسيرنا لها فكرة عميقة الجذور لا إشارة عابرة .

(١) الحقوقي العربي ، عدد خاص عن ثلثة حقوق الانسان والحريات الأساسية في الوطن العربي المتقد في بغداد من ١٨ الى ٢٠ أيار (مايو) ١٩٧٩ ، المجلد الثالث والرابع ، عام ١٩٧٩ ، بغداد العراق ، ص ٣٣ . (التوكيدات لنا) .

(٢) «... activities for the promotion and protection of human rights» .

(٣) Ibid., P. 32.

(٤) للرجع ذاته ، ص ٣٣ .

«Mr. Chairman, I am happy to see on the agenda of this Symposium (1) a topic on the teaching of human rights in Arab schools and Universities. As I have already indicated, work for the conscientization of individuals throughout the world is a crucial part of the human rights programme and of the human rights endeavour». (2)

السيد الرئيس ، يسعدني أن أرى على برنامج عمل هذه الندوة موضوع تعليم الحقوق الإنسانية في المدارس العربية والجامعات . فكما لُحِثُ ، يظل السعي الى تعميق غرس هذه الحقوق في ضمائر الأفراد في جميع أنحاء العالم جزءاً مهماً من برنامج تعزيز تلك الحقوق ومن المحاولات التي ترمي إلى نشرها وإحفاها (3) .

ونتقل من هذه الفكرة - همزة الوصل أو نقطة التقاطع بين التفكير الدولي والجهود العالمية في موضوع الحقوق الإنسانية وبين الترميم المتدارس عبر هذه الدراسات للواقعية السياسية - الى تعليقنا على امكانية دفع اشارات رجالات المؤسسات الدولية ، والمنظمات الاقليمية حول هذا الموضوع الى مستوى أقوى أكثر شجاعة وأصرح وبالثالي ، وهكذا يؤمل ، أقوى تأثيراً وأبقى أثراً .

وعلى أهميته الفعلية وقيمته التاريخية يبقى هذا الاعتبار ثانوياً في سلك الأولويات المنهجية والعلمية . تأتي قبله ، وبالدرجة الأولى ، اعتبارات صحته وسلامة تسلسله ومعطيات الواقع الانساني .

وانه سليم وصحيح قضية عريضة ومتشعبة الجذور والأبعاد . وقد عولجت الإعتبارات ذات العلاقة بها في أكثر من مناسبة . نفترب منها الآن من زاوية مغايرة : تفكير المسؤولين الدوليين أو بعضهم :

«One of the results of that Conference (4) on the death penalty was the development of an international program aimed at the abolition of the death penalty. The Stockholm Conference declared the death penalty to be the ultimate cruel, inhuman and degrading punishment. It specified that excutions for the purpose of political

(1) The Symposium of Human Rights and Fundamental Freedoms in the Arab Homeland held on 18-20 May 1979 in Baghdad (Iraq).

Ibid. PP. 34- 35. (Underlining Mine).

(2)

(3) المرجع المذكور ذاته ، ص 34- 35 (التوكيد لنا) .

The Amnesty International Stockholm Conference on the question of the penalty

(4)

coercion, whether by government agencies or others, were equally unacceptable. It pointed out that the imposition and infliction of the death penalty was brutalizing to all who are involved in the process. And it expressed its concern that the death penalty was increasingly taking the form of unexplained disappearances, extra-judicial executions and political murders.»^(١)

وتقول هذه المقطوعة الطويلة ، وإن بكلها مغايرة ومختلفة ، ومن زوايا متعلدة ، فكرة واحدة ، تنبذ فكرة الاعدام على أنها غير انسانية ووحشية .

ويستتبع هذا المعطى حجة ضد القصاص بالقتل . غير أن هذه الحجة مضمونة هنا وحسب ولا يظهرها الى الميان إلا نظرة معينة في طبيعة السياسة . وكنا قد فصلنا هذه النظرة في مناسبة أكثر مناسبة^(٢) . فإذا كانت السياسة ارتفاعاً عن مستوى الصعيد الوحشي ، حيث تتحكم شريعة الغاب بالتصرفات الانسانية ، الى مستويات وصعد أرقى وأرفع ، كانت عملية الانكفاء الى صعيد تلك الشريعة تقهقراً يبين الخطى ملحوظ التأثيرات .

غير أن هذه الحجة ، اذا دفعت هي ذاتها الى أبعد مراميها ، وصلت الى نقطة الارتكاز التي تشير اليها الحجج التي يقدمها هؤلاء المفكرون في القانون الدولي المهتمون بتخفيف مظالم الانسانية .

فما هي تلك الحجج ؟ ما هي نقطة الارتكاز تلك ؟

«As a method of attempting to eliminate political dissent the use of the death penalty is abhorrent.»^(٣)

«وسيلة من عداد محاولات التخلص من الرفض السياسي استخدام الاعدام هو عمل مريع»^(٤) . يكاد القاريء يتركز على هذه البنية كونها حجة . إنها بالاحرى لغة في القول بأن الاعدام وحشي ولا انساني .

«As a method of protecting society from crime, it has nowhere been shown to have a special deterrent effect.»^(٥)

(١) Martin Ennals, Secretary-General, Amnesty International, *Al Hukuk Al Arabi*, Special Issue on The Symposium of Human Rights and Fundamental freedoms in the Arab Homeland held on 18- 20 May 1979 in Baghdad, Nos 3 and 4, 1979, P. 39.

(٢) راجع كتابنا المنهجية والسياسة ، طبعة ثلاث مزيده ومتمحة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٧ بحث مفهوم « الثورة » .

Ibid, p. 39

(٣)

(٤) المرجع المذكور ذاته .

Ibid.

(٥)

« وسيلة » لحماية المجتمع من الجريمة ، لم تظهر آثارها الرادعة في مطلق حقن ^(١) .

هذه حجة بالفعل ، غير أنها لا تقف ، منهجياً ، على أرجل قوية . ان آثارها ، إذا كانت لها آثار ، تكمن في غياب البيّنة عن عيون المراقبين . إذ لو افترضنا ، الأمر الذي لا يستبعد حدوثه ، ان سعيداً قد امتنع عن قتل أخته لأن جاره قد اعدم بسبب اقدماءه على عمل مماثل ، فكيف يمكن أن يعرف السيد مارتن اينالز ذلك ؟

غير أن الدحض لهذه الحجة لا يقدم ولا يؤخر في علاقتها بنقطة الارتكاز التي هي مقصد بحثنا هذا الآن .

وهذه النقطة هي ، ونقولها الآن لصعوبة الاحتفاظ بها ، بعدما تقدّم ، هي أن الإرادة الانسانية هي مصدر من مصادر الحق أو إذا فضلت القانون . وتصل الى نقطة الارتكاز هذه من تحاليل جميع ما تقدّم هنا من حجج . وفضلاً عن ذلك ، يدعم هذا الاستنتاج ، اعتبارات كثيرة ومختلفة عولجت في مناسبات مختلفة .

و للكاتب نفسه حجة مغايرة .

«Because it is irreversible the death penalty has always been recognized as qualitatively different from all other forms of punishment. Once carried out it is irrevocable and can never be corrected. The irreversibility of the death penalty negates modern concepts of penology, which are based on the theory that rehabilitation of the individual is possible.» ^(٢)

« وقد اعتُبرت عقوبة الموت ، بسبب عدم إمكانية إعادة النظر فيها ، مختلفة نوعياً عن جميع أشكال العقوبات . متى حصلت لا يمكن الرجوع عنها أو تصحيحها . وهكذا تنتكر هذه الصفة (ال)إعادة لعقوبة الموت للمفاهيم الحديثة لمعالجة الجريمة . وجميع هذه المفاهيم تستند الى إمكانية إعادة الفرد الى حالته الصحية الطبيعية » . ^(٣)

هذه حجة مثلية : مختلفة نوعياً ، وغير قابلة للتصحيح ، وتتضارب والنظرية الحديثة في تبرير القصاص .

واخفاؤها ، هكذا ، اخفاق مثلث علمياً .

(١) المرجع المذكور ذاته .

(٢) Ibid

(٣) المرجع المذكور ذاته .

فاختلافها النوعي عن جميع أشكال العقوبات يصح أن يكون حجة للأخذ بها لا للرجوع عنها .
وكونها غير قابلة للتصحيح ، يَضَعُ العربية قبل الحصان . انه يفترض خطأها . وهكذا لا يصح أن يعتبر
حجة على خطئها وبالتالي الأخذ بها . وأخيراً « النظرية » الجديدة في تبرير القصاص ليست « بالنظرية »
النهائية ولا يمكنها أن تكون . وإذا تبين أن لعقوبة الموت نتائجها المرغوب فيها أصبحت هذه النتائج ،
ولهذا المنطق ، حجة قوية ضد تلك « النظرية » الحديثة في تبرير القصاص .

ومرة ثانية نقف وجهاً لوجه أمام نقطة الارتكاز : إن الإرادة الفردية ، ضمن حدود ومعطيات
طبعاً ، هي بالفعل وقد كانت وإن بشيء من المواربة والحجل ، مصدر حق أو قانون .

وتظهر من هنا أهمية مزدوجة للالتزام ؛ انه يضع أصبعه على نقطة الارتكاز هذه ، كما وانه يجدد
عشوائيتها ويوضح ضبابيتها ويروض فوضويتها على أفضل ما يكون الترويض والتوضيح والتحديد .

ولسنا بحاجة هنا الى جميع هذه الدعاوي . ههنا الحالي ينحصر في توجيه الأنظار الى قضية
هامة وإن مهمة على العموم . بالأحرى ، كانت هنالك ، حسب التقليد الحضاري الذي نعيش قيمه
ومبادئه ، حساسية قوية ضدها عبر العصور . الرغبة الانسانية لا تؤمن والإرادة الانسانية لا يركن
اليها موزعة للعدل ووسيلة من وسائل تحقيقه . ولقد كثرت ولا شك البيئات التاريخية الداعمة لهذه
النظرة . ولهذا فلسنا في مجال تخطيطها .

غير أن انقاذ الانسانية يتطلب تعديل الواقع ههنا عبر تعديل النظرة .

فهل هذا ممكن ؟ وإلى أي حد يصح أن نلعب في تفاؤلية المحاولة حتى نتوازن فتصحح تشاؤمية
النظرة التقليدية ؟ وإلى أي درجة تنسجم هذه الآمال وما يصح أن يتوقع من نتائج طبيعية لطبيعة
الإنسان الحضاري الجديد ؟

ولست هذه جميع الاسئلة التي يمكن أن تثار .

المهم في عرفنا أن تكون لنا الجرأة في توسم الخير أو بعضه في تحشم الصعاب - صعاب المغامرة .

واننا لنراهن على أن أضعف ما يمكن أن يتبع عن هذه المغامرة الحضارية هو توعية الإنسان ، الفرد
أولاً ، والمجموعات الانسانية ثانياً ، والعالم أجمع ثالثاً ، على امكاناته وكفاءاته ، أو بكلمة متشائمة ،
على ما يسكنه من شياطين .

أما أفضل ما يمكن أن تقود اليه هذه المغامرة ، اذا نجحت تقديراتنا وإذا أحسن الناس المهتمون بها
خياراتهم وتصرفاتهم ، فهو حضارة انسانية مبدعة .

وعلى طريقها الطويل الشائك ، وقبل الوصول الى تلك المحجة ، تجابه الكثيرات من المعضلات . وليس من أبسطها أو أقلها أهمية ما يربط مبادئ المنهجية بتاريخ الفكر الحضاري عامة والسياسي خاصة والعادات الذهنية المطلوب إعادة سكها وترويضها الترويض المناسب .

١٢ - هذاليل الحرية السياسية

« الحرية إذن ليست كما يصفها لنا السير روبرت فيلمر : أي أن يحيا كلٌ كما يحلو له ، وأن يعمل كما يَرمُج^(١) » وإن لا يتقيد بأية قوانين . إنما حرية الناس في ظل الحكومة هي أن يعيشوا جميعهم بمقتضى^(٢) قاعدة مشتركة دائمة سستها السلطة التشريعية القائمة في ذلك المجتمع^(٣) »

أية سلطة تشريعية ؟ كلا .

بل تلك السلطة التشريعية التي توطدت برضى المواطنين^(٤) »

وأية قاعدة أو شرعية سستها تلك السلطة ؟ كلا . بل « تلك التي سستها الأمانة^(٥) » التي عهد بها المواطنون إليها .^(٦) »

هذان مفهومان للحرية السياسية : مفهوم روبرت فيلمر ومفهوم جون لوك . وكثرت مفاهيم الحرية السياسية عبر التاريخ . وليس في هذا الواقع التاريخي : تعدد مفاهيم الحرية ، أي عَجَبٌ أو إخراج . ربما خلق هذا الواقع بعض الفوضى ، ولكن بالامكان تدبرها - عن طريق التفهم المتعمق لمبادئ المنهجية الأولية . ومقتضى هذا التنبُّر يتفنى المعجب ويتبخَّرُ الإحراج .

في الواقع نتلمَّس تعاملي جون لوك نفسه لبعض هذه المبادئ حيث يقول : « الحرية إذن ليست ... » . ويورطه هذا التعاملي في خطأ مزدوج : الأول ، اعتقاده انه يكشف للقارىء عن الحرية بينما هو في الواقع يعبر عن تصوره « للحرية » ، والثاني ، والملازم للأول ، هو اعتقاده بأن أحد هلمين « المكشوفين » هو صواب والآخر خطأ .

ويتبع هذا الخطأ المزدوج خطأ آخر : أن على القارىء ، الا اذا تنكَّرَ للعلم والبحث العلمي ، أن يتبنَّى موقف لوك لأنه الموقف الصحيح . هذا خطأ بدوره لأن الموقف المنهجي السليم يسمح للمفهومين

«... What he likes.»

(١)

«... according to the trust put in it.»

(٢)

John Locke, *The Second Treatise on Government, An Essay Concerning The True Origin, Extent, and End of Civil* (٧)

Government, chap. IV.

Ibid.

(٣)

Ibid.

(٤)

مَعاً بَأَن يُتَعَايَشَ . ذلك لَأَن هُنَاكَ مَا يَبْرُزُ كُلًّا مِنْهَا . يظهر ذلك من الرجوع الى مبادئ المنهجية الأولى .

ويصبح ، من هذه الشرفة المنهجية ، استعمال صيغتي « الخطأ » و « الصواب » في هذا الإطار بالواقع سوء استعمال . فالسؤال ، اذا ، أي مفهوم للحرية : مفهوم فلنر أم مفهوم لوك هو المفهوم الصحيح ؟ هو سؤال مضلل : سؤال لا تسمح المنهجية للمسؤولة باستعماله . اللهم الا اذا كان القصد من ذلك تضليل القارئ أو نصب مقلب فكري ما له .

وهب أنه سُئِلَ ، فهاهو الأمر الذي يجعلك تقرر صحة أو عدم صحة الجواب عنه ؟ وفي غياب مثل هذا الأمر يصبح اقراءك بصحة هذا الجواب مساوياً بالقوة المنطقية لئنا نراك هذه الصحة .

ومن هنا تتضح عبثية هذا السؤال .

السؤال الأصوب^(١) في هذا الإطار هو : أي المفهومين أفضل ؟ أيهما انبسط ؟ أيهما أقرب الى ما يقصده العامة عندما يتكلمون عن الحرية ؟ أو أيهما يتناغم أكثر ومتطلبات النظرية السياسية الأفضل ؟ أيهما يعبر عن الرأي المطروح للبحث من قبل المفكر للدراس ؟

ويبقى هذا السؤال هو السؤال الأصوب حتى حين تتعدد المفاهيم . ولا يسع المنهجية المدروسة الا أن تسمح بتعدد تلك المفاهيم . وتاريخ الحضارة الانسانية مليء بتعدد المفاهيم لطلق ملول سياسي اجتماعي أولي : كالحرية والسعادة والمواطنة والديمقراطية والراسالية والمنفعة وما الى ذلك .

السؤال الأقرب الى الواقع التاريخي إذن ، هو ، كيف فهم أرسطو الحرية وكيف فهمها القديس أوغسطين وكيف فهمها غيرهما ؟ ويكون عندها من الطبيعي ان تختلف مفاهيم تعبير واحد لدى مفكرين مختلفين . والحكم في أفضلية أحد هذه المفاهيم على غيره لا يستند الى مقياس الصحة والخطأ بمعنى كليها العلمي الدقيق .

فأيها أفضل مفهوم فلنر أم مفهوم لوك ؟

لرقرنا اعتماد مفهوم فلنر لما رأينا « للحرية » مثلاً يشاهد في حياتنا الاجتماعية . إذ ليس في المجتمع الانساني من ينطبق عليه وصف فلنر ، نعتي « يعمل ما يبرمج ويحكم بما يحلوه ولا يتقيد بأية قوانين » . إن تعريفاً كهذا للحرية ينفيها من حياة المجتمع الانساني وينفي كذلك وجود من يتمتعون

(١) وقد يكون التعبير « الأصوب » أيضاً مضللاً - وخصوصاً لدى الذين يراخفون بين « الصواب » و « الصحيح » .

بها^(١) . إنه ، هذا التعريف ، بكلمات مغايرة ، يشوّه الواقع الاجتماعي للانسان بدلاً من أن يساعد على تفهيمه تفهيماً صحيحاً .

وهكذا ، فتعريف كهذا ، يجهض محاولة التعريف ذاتها فيفشَل ، بذلك ، الهدف الذي نشأت في إطاره عملية التعريف : أي التوصل الى معرفة الحرية وعبرها الى تحقيق المجتمع الحرّ بعد التعرف الى الانسان الحرّ .

كان من المحتمل ، ومقتضياً آثار التقليد العريق في هذا المنحى ، أن أقول : « التوصل الى ماهية الحرية » . عند كنت وقعت في فخ الاعتبار التقليدي تاريخياً بأن للحرية « جوهرأ » حقأ أو « ماهية » أصيلة ينبغي الكشف عنها . واتفق ان تمهدنا لهذا الخطأ في مناسبة أكثر مناسبة .

ويظهر أن التنبه لهذا الخطأ وحده ليس بكافه للتغلب على جميع الالتباسات التي تورطنا بها تلك المفاهيم .

أما تعريف لوك « للحرية » أو مفهومه لما فينتظره مصير أفضل من مفهوم فلمر . إنه مفهوم للحرية ينطبق على حالة واحدة معينة من حالات الاجتماع والسياسة : وإذا كانت هذه الحالة لم توجد بالفعل تاريخياً وواقعياً فلإنها متصورة ويمكن أن توجد وتحقق . وإذا ما تحققت ، يعتقد البعض ، ترتفع بتحققها هذا بالمجتمع الذي يحققها وبأفراده على مستويات الانسانية والرفاهية .

وهذه من الاعتبارات التي تجعل المفاهيم في السياسة والاجتماع يفضلون مفهوم لوك على مفهوم فلمر . ولا تنتهي مقاييس التفضيل لدى المفاهيم عند هذا الحد .

ويبقى السؤال : هل هنالك مفهوم للحرية أفضل من مفهوم لوك ؟ سؤالاً قبيأ يستحق البحث والاستقراء والاستنباط لدى المنظرين الموهوبين .

ومن الزاوية المنهجية تفتح على هذا السؤال نوافذ متعددة تطل منها عليه تصورات متعددة .

أما نحن فإنا نراهن على مفهومنا المرتبط بالالتزام كما تحدّد معاليه الحقوق الانسانية ، والشكالات ، والواقعية السياسية ، والمنهجية والسياسة ، و « الأخلاق والمجتمع » ، و « المواقف الحاسمة » .

ويبقى هذا طبعاً ، تفصيلاً وحسب ، وإن مهماً جداً ، في الصورة الفكرية التي تساعد هذه المؤلفات على ارساء أسسها فلسفة اجتماعية تفاخر عقائديت العصر الحديث ببات اركانها وواقعية متطلباتها وشموخ مطامعها !

(١) إننا نتكلم هنا لفة الخطأ الذي أخطئنا عليه ، منهجياً ، وراء الشعراء . غير أننا تعلم أن القارئ ، من سياق البحث ، لن يقع في فخ هذا الخطأ . على الرغم من قلّة حلوتنا .

المحتويات

ص	الإهداء
٧	للمؤلف
٩	مقدمة الطبعة الثانية
١١	تمهيد
١٣	

القسم الاول : قضايا عامة

	الفصل الاول : اقتضاب
١٧	١- الظاهرات السياسية والمنهج
١٩	٢- السياسة والقيم
١٩	٣- قيمة الانسان
	الفصل الثاني : بدييات
٢١	١- تناقضات
٢١	٢- المطلق والوهم
٢٢	٣- المقياس الموضوعي
٢٣	٤- التنبؤ
٢٣	٥- اطار عام للمفاهيم والقواعد الاولى
٢٤	٦- صفات مميزة
٢٤	أ- اصرار على جميع البيئات
٢٥	ب- تمييز بين التجميل والتشويه
٢٥	ج- محاولة تفريعية مشروطة
٢٥	د- وصف صلبق ولعل متعامل
٢٨	هـ- التزام جوهري
٢٩	و- ايجابية موزونة
٣١	ز- رجل الدولة والالتزام
٣١	ح- مصدر القوة
٣٣	ط- الواقعية بديل

- ٢٤ ي - المسائل : أصيلة ومحوه
٢٥ ك - المساواة المنهجية والقانون الطبيعي
٣٦ ل - المنهجية المختارة لا تورط في المأزق اللامهرب منه
٣٦ م - تلخيص واستقطاب

القسم الثاني : الواقعية

الفصل الثالث : المعنى الوصفي للواقعية

- ٤١ ١ - الواقعية التقليدية
٤٢ ٢ - معنيان « للواقعية »
٤٣ ٣ - مبدأ المعنى
٤٥ ٤ - الحقيقة الموضوعية
٤٥ ٥ - إرادة العمل في الحقل السياسي
٤٧ ٦ - غاية السياسة
٤٩ ٧ - الواقع السياسي
٤٩ أ - الواقع العام
٥٠ ب - الواقع الخاص
٥١ ٨ - التشابك بين الموضوعيات والذاتيات
٥٣ ٩ - « علم » السياسة و « النظرية السياسية »
٥٤ ١٠ - المبدأ والضرورة
٥٤ أ - اليوتوبية الوهمية
٥٥ ب - الحكمة العملية المثالية

الفصل الرابع : المعنى التعبيري للواقعية

- ٥٧ ١ - الوصول المباشر والوصول غير المباشر للذاتيات
٥٩ أ - الطريقة التكمسية
٥٩ ب - عماكمة النوايا
٦٠ ج - إيجابيات الطريقة التكمسية
٦١ ٢ - الأيديولوجيات
٦٢ ٣ - الشك والأداة
٦٢ ٤ - الإدواف والسياسة
٦٣ ٥ - الدوافع والتنبؤ

الفصل الخامس : الواقعية الملتزمة

- ٦٥ ١ - صفات الواقعية التعبيرية
٦٥ أ - الإيجابية (أو الغائية)

٧٨	ب - الافتتاحية (او اللاتينية)
٧٨	I - مقياس لقوة الشخصية
٧٨	II - مفتاح الامانة الفكرية
٧٨	III - مقياس التزام
٧٩	IV - الافتتاحية والمقائدية
٧٠	ج - التجرد او الامانة الفكرية
٧١	I - الموقف التعبيري للواقعية والموقف العلمي
٧٢	II - الموقف الملتزم والتاريخ
٧٣	III - تعميم
٧٣	IV - عودة الى التلوين
٧٥	V - الطبيعة الانسانية
٧٦	٢ - أهمية الواقعية الملتزمة
٧٦	أ - التعبيرية أولى بالأهمية
٧٦	ب - الدافع والضامن

القسم الثالث : السياسة

	الفصل السادس : القوة وتعريف السياسة
٨١	١ - تعريف السياسة
٨٧	أ - الانطلاق من المحور ؟
٨٧	ب - الظاهرة السياسية النموذجية
٨٣	٢ - القوة وحدودها
٨٣	أ - القوة والمصلحة
٨٤	ب - المهيات الرئيسية للقوة
٨٥	I - القوة حلة مسببه
٨٧	II - القوة هدف
٨٨	III - اغلوطه الاختزال الموحد
٩٠	IV - القوة وسيلة
٩١	ج - تعريف القوة
٩٢	I - قضيتان
٩٣	II - رفض التنظير الانعزالي للسياسة
٩٣	III - تعريف عقيم
٩٤	IV - تهزم القوة ذاتها

٩٥	٣ - مروضات القوة
٩٦	أ - المصلحة
٩٦	I - غامضة
٩٦	II - لا عقلانية
٩٦	III - مفهوم أدبي
٩٧	ب - اللاعقلانيات
٩٧	I - المجاميل
٩٨	II - المعاريف
٩٨	III - خليط
٩٩	ج - الشروط الاقتصادية
٩٩	د - العقل
١٠٦	هـ - الأخلاق
١٠٧	و - القانون
١٠٩	ز - الوهم
١٠٩	٤ - استقطاب
	الفصل السابع : المسألة السياسية
١١٤	١ - الأدبيات
١١٤	٢ - طبيعة السياسة
١١٤	أ - تعريف السياسة
١١٤	ب - غرين والسياسة والأخلاق
١١٦	ج - من تعارضات الواقعية التقليدية
١١٦	I - كشف الكذب يقتل فاعليته
١١٧	II - بين الحير المطلق والشر الأكبر كثير من الظلال والرتب
١١٨	٣ - الدبلوماسية والبهلوانية
١١٨	٤ - الواقعية والعلم
١١٨	أ - المرونة
١١٩	ب - شمول مفهوم القوة سبب لا مغزوته
١٢٩	ج - فعل إيمان
١٢٠	د - لهذا التفاؤل بعدان
١٢٠	٥ - خرج لا يتسم لا باليرتوية ولا بالامتخافية
١٢١	٦ - محمل هذا المخرج : تصميم لجواب على المسألة الثقافية الكبرى
١٢٢	٧ - لا يتهم بالقبلية
١٢٢	٨ - يؤمن بالحرية ويميزها عن القوضى

١٢٧	٩ - يتجنب المازق اللامهرب منه
١٢٧	١٠ - السؤال السياسي اللجوج
١٢٣	١١ - تأليف
١٢٣	أ - على صعيد النظرية
١٢٣	ب - على صعيد التطبيق العملي
١٢٣	I - ثلاث حالات
١٢٤	II - أهمية الإشارة إلى هذه الحالات
١٢٤	ج - تطعيم برأياي
١٢٥	د - مدى فعالية الإنسان التاريخية
١٢٦	هـ - تعريف « رجل الدولة »
١٢٧	و - خطأ المرافقة بين « الناجح » و « الحير » و « العقلاني »
١٢٨	I - لغة الواقعية التقليدية
١٢٨	II - مقياس بطولة
١٢٩	III - بين « الناجح » و « العقلاني »
١٣٠	IV - بين « الناجح » و « الحير »
١٣٠	V - الحروب ضد الرياء
١٣١	ز - القيم والسياسة

القسم الرابع : قيم وأعمال

الفصل الثامن : المسألة الاخلاقية

١٣٥	١ - تقديم وتصميم
١٣٦	٢ - مفترض عام
١٣٨	٣ - القيم نتائج لمتغيرات متشابكة التفاعل
١٣٩	٤ - قيمة الأعمال مهماتها
١٤٠	٥ - التنافر مصدر القيمة
١٤٧	٦ - مقومات الحالة الأدبية
١٤٧	أ - المثال
١٤٣	ب - انتقاد متوقع
١٤٣	ج - المصدر الأفضل للالتزام هو الالتزام
١٤٤	I - سابقات تاريخية للالتزام
١٤٧	II - الوفاء بالمعهد
١٤٨	III - من مهمات الالتزامية : الصحيح لخلق التوازن

١٤٩	IV - التقوى
١٤٩	V - الايمان
١٥٠	VI - من مهبآت الالتزام : ضد التردد
١٥٢	VII - الشهادة ضد النفس
١٥٣	VIII - الالتزام بدليل من أسس الحفاضة
١٥٤	د - الانسان
١٥٦	هـ - الواقع المتغير ومسؤولية الانسان
١٥٧	I - تغير في جميع زوايا الحالة الادبية
١٥٧	II - السببية العلمية والحرية
١٥٨	III - كرامة الانسان ومعنى حياته
١٥٨	IV - القضية المبررة لجميع المبررات
١٥٨	V - انتقاد ثان
١٥٩	٧ - مقياس القيمة : المعاناة الشخصية
١٥٩	٨ - تعريف القيمة
١٦٠	أ - نحن والحياة
١٦٠	ب - التاريخ
١٦١	ج - الجدة والحالة الادبية
١٦١	I - انتقاد ثالث
١٦٣	II - نحن والمطلقات
١٦٨	III - انتقاد رابع
١٦٩	٩ - المقياس
	الفصل التاسع : المعضلة : أمعادها الثقافية والاخلاقية والسياسية
١٧١	١ - المسألة الثقافية الكبرى
١٧١	أ - أي نوع من الجواب نتوقع
١٧٢	ب - شرطان عاملان للجواب المقبول
١٧٢	I - الانسجام المنطقي النظري
١٧٣	١ - اخفاق الواقعيين التقليديين في الحفاظ على هذا الانسجام
١٧٤	٢ - الجمع بين العلمانية والمطلقية ؟
١٧٦	٣ - الطريقة التكمصية
١٧٦	٤ - ضد التشريع للاخبرين
١٧٧	II - الانسجام العمل التطبيقي
١٧٨	١ - مقاييس الانتقاء
١٨٠	٢ - متعلق الاختيار السياسي والاختيار الشخصي واحد

- ١٨١ ٣ - المبدأ التجريبي يوضح الظروف التي تثبت خطئه
 ١٨٢ ٤ - يكفي الأهداف أن تستحوذ على عقول الفاعلين فتحرك حيوتهم
 ١٨٣ ج - الشرطان : فصل سلطتيهما
 ١٨٤ ٢ - الأغايات والوسائل
 ١٨٤ أ - ملاحظات عامة
 ١٨٥ ب - حدود تقيد تطبيق المبادئ المقترحة
 ١٨٥ I - حدود نظرية
 ١٨٦ ١ - اليقينية الوصفية ليست ضرورية
 ١٨٦ ٢ - نهائية أحكامنا ليست ضرورية
 ١٨٦ II - حدود عملية
 ١٨٧ ١ - محمد القوة القوة
 ١٨٨ ٢ - إعتبارات واقعية مغايرة

الفصل العاشر : مخرج بين المطلقة والاستخفاف : - الموضوعية

- ١٨٩ ١ - الفردية المعدلة
 ١٩١ ٢ - الموضوعية : نسبية معدلة
 ١٩٦ ٣ - مبادئ التزامية
 ١٩٦ أ - الانسان الفرد المسؤول الاول عن اختياراته
 ١٩٨ ب - الانسان الفرد صاحب المبادأة الاولى
 ١٩٩ ٤ - الانسان الفرد مصدر الثقة
 ٢٠٠ أ - انتقاد خمس متوقع
 ٢٠٠ ب - تعبيد طريق الموضوعية تمهيدا للتبرير الاصيل
 ٢٠١ ٥ - الموضوعية في ميزان الاختيار
 ٢٠١ أ - ولدن والمخرج الموضوعي
 ٢٠١ I - اللغة والمنطق
 ٢٠٢ II - اللغة النتيجة واللغة
 ٢٠٢ ب - جبر
 ٢٠٢ I - التحرر من الكثير من المسائل الفلسفية المستعصية
 ٢٠٣ II - للألفاظ استعمالات هي معانيها
 ٢٠٣ III - الجمل القليلة هي رموز اتفاقية
 ٢٠٣ IV - التغير في الرموز وفي معانيها ظاهرة طبيعية
 ٢٠٤ V - تسمية اللغة من ظلال معانيها المستغربة والسحرية والصبوئية
 ٢٠٤ VI - حدود النقاش المسؤول
 ٢٠٥ VII - التمييز بين المسائل الفلسفية والمسائل غير الفلسفية

٢٠٥	٦ - التقييدات السياسية
٢٠٥	أ - المشتركات بين التقييدات السياسية والتقييدات غير السياسية
٢٠٦	ب - نتائج هذه المشتركات
٢٠٦	I - التخلص من « الغايات الميتافيزيكية »
٢٠٦	II - المدافعة الآمنة عن الحرية الديمقراطية
٢٠٦	III - تفهم طبيعة السياسة
٢٠٧	IV - وصايا منهجية
٢٠٨	V - مهمة الحكم المزدوجة
٢٠٨	VII - تعيين القيمة النسبية لهذه الميول والعادات
٢٠٩	ج - التخلص من النسبية الذاتية
٢٠٩	I - انتقاد متوقع : مفهوم « مهم » ؟
٢٠٩	II - جواب ولدن
٢٠٩	III - نقده
٢١١	٧ - استخلاص
	الفصل الحادي عشر : - تقييم وترميم
	أولاً - الشطر الإيجابي
٢١٣	١ - تقتصر على تبرير الحماس
٢١٥	٢ - هل تُعرف الحقائق السياسية أم لا ؟
٢١٦	٣ - حول « مهم »
٢١٧	٤ - إحييتان
٢١٧	أ - البيئة المشروعة
٢١٨	ب - « الذاتية »
٢١٩	ج - وصايا صالحة
٢١٩	د - المعنى الاستيعالي
٢١٩	هـ - قاعدة التحقق
٢١٩	ثانياً - الشطر السلبي
٢٢٠	١ - « الغايات الميتافيزيكية »
٢٢٠	أ - الأخلوطة العقلانية
٢٢١	ب - وهم الطريقة الهندسية
٢٢٢	ج - وهم المقاييس المطلقة
٢٢٤	د - وهم الجواهر الحقة
٢٢٦	٢ - تقرير للمعنى قضية نسبية وطوعية جوهرية
٢٢٩	ثالثاً - استخلاص

٢٢٩	١ - عبيرة
٢٣٠	٢ - بين الدولة والمجتمع
٢٣١	٣ - ولندن والمعترك السياسي
٢٣٢	٤ - صانعو التاريخ
٢٣٣	٥ - تعليقاتان
٢٣٣	أ - الاغلوطة الفلسفية
٢٣٤	ب - لائحة مقاييس
٢٣٥	رابعاً - علاقة بحوثنا ببعض القضايا الملحة
٢٣٥	أ - بريلي و« ضمير » فروتيلس :
٢٣٥	الاستنتاج الاعرج
٢٣٦	ب - فاتيل و« الأساس القوي الصاعد للقانون الطوعي »
٢٣٦	ج - الالتزام وأهميته
٢٣٧	د - فروتيلس
٢٣٧	هـ - وليامس ونسبيه الادبيات
٢٣٨	و - « إستيجان » باسكال
٢٣٨	ز - هيجل وماركس وهيوم = الربط بين الضرورات الثلاث
	السببية والمنطقية والاخلاقية
٢٣٩	ح - الضرورة الالتزامية
	الفصل الثاني عشر : استقطاب
٢٤٣	أولاً - المساومة والسياسة
٢٤٣	١ - المساومة وأبعادها
٢٤٤	٢ - مبدأ التواصل : وحدة الهوية السياسية
٢٤٥	٣ - تفسير التصرف السياسي
٢٤٥	٤ - صلم المتغيرات
٢٤٧	ثانياً - نظريتان مقابلتان
٢٤٧	١ - الاخلاقيات ليست بحكم الضرورة لمة السياسة
٢٤٧	٢ - المصلحة القومية ام المصلحة العامة
٢٤٨	أ - على صعيد النظرية
٢٤٨	ب - على صعيد الواقع
٢٤٨	I - المجتمع العالمي
٢٥٠	II - ظاهرات تسترعي الانتباه
٢٥٢	ثالثاً - الامن الجماعي
٢٥٢	١ - عرض عام

٢٥٢	٧ - تعليقات نقدية
٢٥٤	أ - الطلاق بين النظرية والواقع
٢٥٤	ب - تساوي الاهتمام بالسلام
٢٥٥	I - الدولة ليست دوكيا في المجتمع العالمي
٢٥٦	II - انتقادات تومبسون وأهية
٢٥٧	ج - عدم الانسجام بين نفوذ الدول وقواها المادية
٢٥٧	د - عود على بلد « طلاق »
٢٥٩	هـ - مفترضان أوليان لمبدأ الضمان الجماعي للسلام
٢٥٩	I - « التعدي »
٢٥٩	II - تسويق فعالية القوى المدافعة عن السلم
٢٦٠	III - تعدد أسباب الحرب
٢٦٠	IV - كشف خبيثة
٢٦١	رابعاً - توازن القوى والضمان الجماعي
٢٦٣	خامساً - نظرة متفائلة
٢٦٤	سادساً - الواقعية السياسية والحقوق الطبيعية
٢٦٤	١ - استهلال
٢٦٥	٢ - الإنسان
٢٦٦	٣ - الصالح العام
٢٦٨	٤ - الحرية
٢٧٠	٥ - الغاية المشروعة تفرض الوسائل المشروعة
٢٧٢	٦ - الطبيعي
٢٧٤	٧ - القوة
٢٨١	٨ - الثقة بالإنسان
٢٨٢	٩ - الطبيعة البشرية
٢٨٣	١٠ - الحقوق الطبيعية
٢٨٤	١١ - مسؤولية الإرادة الانسانية : ارادة الانسان الفرد
٢٩٠	١٢ - مبادئ الحرية السياسية
٢٩٣	الفهرس



الوزارة العامة للتعليم والعلوم
والثقافة (م.م.م.)

الصفحة ٢٥ من ٢٥